



المجلس القضائي
Judicial Council



التقرير السنوي

لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة

العامة لعام ٢٠٢١



المجلس القضائي
Judicial Council

التقرير السنوي

لأوضاع المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة

العامة لعام ٢٠٢١





صاحب الجلالة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم





صاحب السمو الملكي الأمير الحسين بن عبدالله الثاني ولي العهد



الرؤية

سلطة قضائية مستقلة حارسة للعدالة
ضامنة للحقوق والحريات

الرسالة

سلطة قضائية تحقق العدالة،
عمادها سيادة القانون، تُسهم في
توفير البيئة القضائية المناسبة
والمتكاملة مع الشركاء لدعم
جهود الإصلاح والتنمية الشاملة



المحتويات

كلمة رئيس المجلس القضائي

تقديم

المحور الثاني
أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها

المحور الأول
أعمال القضاء النظامي

المحور الرابع
أعمال التفتيش القضائي

المحور الثالث
أوضاع القضاء الإداري وسير الأعمال فيه

المحور السادس
التعاون الدولي

المحور الخامس
إنجازات المعهد القضائي

المحور السابع
التحديات والتطلعات المستقبلية

المجلس القضائي الأردني

رئيس محكمة التمييز / رئيس المجلس القضائي القاضي محمد عوده صالح الغزو.

أعضاء المجلس القضائي:

١. رئيس المحكمة الإدارية العليا / القاضي محمود محمد سلامة العبابنة.

٢. قاضي محكمة التمييز / د. سعيد محمد سعيد الهياجنة .

٣. رئيس النيابة العامة / القاضي يوسف نجيب علي ذيابات .

٤. رئيس محكمة استئناف عمان / القاضي خالد سالم حمود القطاونة .

٥. رئيس محكمة استئناف إربد/ القاضي عصام محمد سالم أبو غنيم .

٦. رئيس محكمة استئناف معان/ القاضي محمد حسن سالم السحيمات .

٧. أمين عام وزارة العدل / القاضي د. سعد مفلح خالد اللوزي .

٨. رئيس محكمة عمان الابتدائية / القاضي أيوب سالم فلاح السواعير .

٩. رئيس محكمة معان الابتدائية / القاضي مروان خضر خليل العليمي .

١٠. رئيس محكمة العقبة الابتدائية / القاضي محمد قاسم أحمد حمادين .

بسم الله الرحمن الرحيم

مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

حفظكم الله ورعاكم وسدد على طريق الخير خطاكم

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

مع انقضاء عام ٢٠٢١ الذي تكلل بإنجازات ونجاحات رفدت السلطة القضائية بسبل التطوير والتحديث وأرست دعائم استقلالها وعززت مبدأ سيادة القانون وخلقت رؤى جديدة للوصول إلى العدالة الإصلاحية والتصالحية والناجزة ودفعت بعجلة التقدم إلى الأمام، فإنه يشرفني بأن أضع بين يدي جلالتم التقرير السنوي عن أوضاع المحاكم والنيابة العامة والقضاء الإداري وسير العمل فيها للعام ٢٠٢١.

سيدي صاحب الجلالة،،،

خلال عام ٢٠٢١ واصل المجلس القضائي جهوده لاستكمال تنفيذ برامج خطته الاستراتيجية للأعوام (٢٠١٧ - ٢٠٢١) والتي تولدت من توصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز مبدأ سيادة القانون للعام (٢٠١٧)، مستلهمين بذلك فكر التطوير والتحديث من الرؤى الرشيدة لجلالتكم وما أرسنه من قواعد راسخة بأن القضاء ومبدأ سيادة القانون هما السبيلان الوحيدان لإقامة الدولة المدنية التي تحتكم إلى الدستور والقوانين وقواعد النزاهة والشفافية والطريق الأوضح لإحقاق الحق وإقامة العدل وحماية الحقوق وصون الحريات، فكان الارتقاء بجودة الإجراءات والأحكام القضائية وترسيخ مبدأ استقلال القضاء من خلال العمل التشاركي مع باقي سلطات الدولة وأجهزتها المعنية هو شعارنا وغايتنا التي سخرت لها السبل والجهود ليتحقق المزيد من الإنجاز والتطوير على الرغم من الظروف والصعاب التي خلفتها تداعيات جائحة كورونا ليكون أردننا أنموذجاً يُحتذى به في إرساء قيم العدل والمساواة والحفاظ على حقوق الإنسان وحرياته في الظروف الاستثنائية التي ألمت بالعالم أجمع.

وكان للبرامج التنفيذية لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز مبدأ سيادة القانون موضع الرعاية والاهتمام لدى المجلس القضائي وأعضاء الجهاز بأكمله لتحقيق إنجاز ما نسبته (٩٥٪) من مجموع هذه التوصيات خلال الأعوام (٢٠١٧ - ٢٠٢١) لتنتهي بذلك مرحلة حاسمة شهدها تاريخ القضاء الأردني والتي شكلت المفصل الرئيس لبدء مرحلة الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية، أما ما تبقى من تلك التوصيات، والتي حالت دون تحقيقها تحديات تشريعية ولوجستية ومادية، فقد ترجمت أهدافاً استراتيجية في خطة السلطة القضائية للأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٦)، والتي عكف المجلس القضائي بالتعاون مع كافة شركائه على إعدادها في الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢١.

ومنذ الأشهر الأولى لعام ٢٠٢١ اتخذ المجلس القضائي جملة من الإجراءات للحد من الآثار التي خلفتها أزمة كورونا بالتوازي مع وضع خطته التنفيذية لتسيير أعمال المحاكم ودوائر النيابة العامة والقضاء الإداري لهذا العام، ضماناً لتحقيق المزيد من الإنجاز على مستوى الأحكام الفاصلة في أصل النزاعات المعروضة أمام القضاء بصورة نهائية وضمن مدد زمنية معقولة مع الارتقاء بجودة الإجراءات والأحكام القضائية وصولاً إلى العدالة الناجزة المنشودة.

فعلى صعيد أعمال المحاكم خلال العام فقد وردها ما مجموعه (٤٤٧١٩٤) دعوى، هذا إضافة إلى المدور السابق المنظور لديها من عام ٢٠٢٠ والبالغ (٩٤٧٣٢) دعوى، فصلت منهما (٤٥٨٦٥٨) دعوى لتكون نسبة الإنجاز الكلي (٨٤,٦٪)، وليتبقى لديها ما مجموعه (٨٣٢٦٨) دعوى، وبذلك تكون المحاكم قد حققت إنجازاً على مستوى المدور لينخفض بنسبة (١٢٪) عنه في العام الذي سبقه، كما وقد حققت المحاكم إنجازاً على مستوى أمد التقاضي على الرغم من تداعيات جائحة كورونا ليبلغ معدل مدة نظر الدعوى من تاريخ تسجيلها وحتى الفصل فيها (٥٥) يوماً أي بنسبة انخفاض بلغت (١٥٪) عنه في عام ٢٠٢٠، أما على صعيد جودة الأحكام فقد ارتفع المؤشر بنسبة (١٪) عنه في العام الذي سبقه، حيث بلغت نسبة الأحكام الصادرة عن محكمة التمييز والمؤيدة للأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الثانية (٦٦٪)، كما وبلغت نسبة تأييد محاكم الدرجة الثانية للأحكام الصادرة عن محاكم الدرجة الأولى (٦٣٪) ليلبلغ معدل نسبة الأحكام التي تأيدت (٦٥٪).

أما على مستوى أعمال النيابة العامة فقد حققت إنجازات متوالية بعد أن تم البدء بتنفيذ استراتيجية تطوير أعمالها للأعوام (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) والرامية إلى تطوير إجراءات التحقيق وتنفيذ الأحكام الجزائية والتوسع في استخدام التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية فيها، وتفعيل تطبيق بدائل التوقيف وتعزيز ضمانات احترام حقوق الإنسان والمحاكمة العادلة وتعزيز قدرات أعضائها. فعلى مستوى الفصل في الدعاوى التحقيقية فقد ارتفع بنسبة (٤٩٪) عنه في العام ٢٠٢٠ وبنسبة إنجاز كلي (٩٩,٣٪) على الرغم من الزيادة الواقعة في الدعاوى الواردة إليها والتي بلغت (٢٢٦١٨٥) دعوى تحقيقية، وليتبقى لدى كافة هذه الدوائر ما مجموعه (١٥٨٩) دعوى تحقيقية وبنسبة انخفاض بلغت (٢٣٪) عن العام الذي سبقه ومن جهة أخرى، فقد ورد إلى هذه الدوائر ما مجموعه (١٠٦٠٦١) دعوى تنفيذية أنجز منها ما نسبته (٥١,٤٪) وكانت تداعيات الأزمة والضرورة التي فرضتها للحد من ظاهرة اكتظاظ مراكز الإصلاح والتأهيل السبب الرئيس في انخفاض نسبة إنجاز الدعاوى التنفيذية. وفي الخصوص ذاته، فقد حققت النيابة العامة إنجازاً على مستوى القرارات الصادرة بحفظ الأوراق ومنع المحاكمة وعدم الملاحقة والتي بلغت (٦٨٪) لترتفع بذلك بنسبة (٤٪) عنه في عام ٢٠٢٠ والذي جاء نتاج الإجراءات التي اتخذها المجلس القضائي والنيابة العامة لضمان جودة الإجراءات التحقيقية واستكمالها لبناء ملف تحقيقي ناجح مستكماً لشروطه القانونية.

كما وحققت النيابة العامة إنجازاً على مستوى التحصيلات المالية التي رفدت بها الخزينة العامة، فقد بلغ مجموع المبالغ التي تم تحصيلها بنتيجة المصالحات التي تمت من قبل لجنة الجرائم الاقتصادية التي يرأسها رئيس النيابة العامة ما يقارب المليون دينار.

أما على نطاق القضاء الإداري فقد حققت المحكمة الإدارية العليا إنجازاً كبيراً على مستوى الدعاوى المفصولة لتصل نسبة الإنجاز لديها (٩٦,٧٪) ولترتفع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٥١٪ عن العام السابق، في حين بلغت نسبة الإنجاز على مستوى الدعاوى المفصولة لدى المحكمة الإدارية (١١٥,٤٪) ولترتفع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٦٠٪ عنه في عام ٢٠٢٠.

سيدي صاحب الجلالة،،،

وانطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية للسلطة القضائية في الوصول إلى العدالة الناجزة والفصل في الدعاوى ضمن مدد معقولة وتبسيط الإجراءات القضائية لتسوية النزاعات وإنهائها بفعالية وسرعة، فقد استكمل المجلس القضائي تطبيق مبادرة " الدعاوى البسيطة والمسار السريع" في الدعاوى التي لا تزيد قيمتها على ثلاثة آلاف دينار، والتي أطلقت في النصف الأخير من عام ٢٠١٩، وطبقت على التوالي في محاكم الصلح في عمان وإربد والسلط لتشمل في عام (٢٠٢١) محاكم الزرقاء والكرك والمفرق، حيث بلغ معدل مدد التقاضي في الدعاوى التي شملتها المبادرة (٤٨) يوماً بفارق (١٢) يوماً عن معدل التقاضي في الدعاوى الصلحية المدنية.

وفي مجال العدالة الإصلاحية فقد عمد المجلس القضائي إلى اتخاذ جملة من الإجراءات لضمان التوسع في تطبيق العقوبات المجتمعية وتنفيذ الأحكام الصادرة فيها بما يحقق الأهداف المرجوة منها بإصلاح المشتكى عليهم من غير معتادي الإجرام وإبقائهم في مجتمعاتهم والحفاظ على مصدر رزقهم والحيلولة دون انخراطهم في مجتمع الإجرام والحد من العود الجرمي، وعلى هذا الصعيد فقد تقرر تطبيق (٣٠٢) عقوبة مجتمعية، كما وقد تم تنفيذ ما مجموعه (٣٧١) عقوبة مجتمعية.

أما على مستوى العدالة التجارية وتنفيذاً لخطط المجلس القضائي في تعزيز مبدأ التخصص القضائي والتوسع فيه، فقد تم البدء بإنشاء الغرف التجارية المتخصصة التي تعنى بنظر الدعاوى ذات الطابع التجاري لدى محاكم الصلح والتي لا تقتصر فقط على تعيين القضاة المتخصصين وإنما تتسع إلى إنشاء كل ما يلزم تلك الغرف من سجلات وتعيين الكادر الإداري اللازم، والتي شملت في مراحلها الأولى كل من محكمة صلح عمان وإربد والزرقاء، وسيتم تعميم تطبيق هذه الغرف في كافة المحاكم ضمن خطط المجلس للأعوام المقبلة، لما لذلك من أثر في دعم الاقتصاد الوطني والإنتاج المحلي.

وضمن نطاق آخر مكمل للإنجازات المتحققة خلال العام، فقد ساهم المجلس القضائي بالتعاون مع الشريك الرئيس وزارة العدل في التوسع بتوظيف التقنيات الحديثة وتفعيل الخدمات الإلكترونية التي أحدثت نقلة نوعية في تسريع الإجراءات القضائية لاسيما الجزائية منها، حيث أسهمت المحاكمات (عن بُعد) في الحد من نقل الموقوفين وتخفيف عناء النقل على النزلاء وضمان مثولهم أمام الهيئات الحاكمة ضمن المواعيد المحددة. كما أسهمت الخدمات الإلكترونية المحدث في ضمان دقة البيانات المدخلة على نظام المحاكم وتبسيط الإجراءات وتوفير الوقت والجهد على المتقاضين ووكلائهم والحفاظ على السلامة العامة في ظل جائحة كورونا.

وانسجاماً مع خطط المجلس القضائي في تحديث الإدارة القضائية وتطويرها ورفع الجهاز القضائي بالكفاءات لتولي المناصب القضائية، فقد تم تعيين (٣٠) قاضياً متدرجاً من خريجي المعهد القضائي، كما وتم تعيين خمسة عشر من المحامين الأساتذة قضاة للصلح في محاكم المملكة، بعد أن أجريت المسابقة القضائية وفقاً لمعايير الشفافية والنزاهة، وفي السياق ذاته فقد تم استقطاب (٢٦) طالباً وطالبة من أوائل خريجي الجامعات والمحامين الأساتذة وموظفي وزارة العدل ضمن برنامج المعهد القضائي.

وضمن إطار بناء وتعزيز القدرات والمهارات الفنية للسادة القضاة وتزويدهم بالخبرات القانونية والقضائية المستحدثة، فقد عكف المجلس القضائي ومن خلال المعهد على استكمال خطط التدريب المستمر التخصصي للسادة القضاة وأعضاء النيابة العامة حيث شارك ما مجموعه (٨٧٨) قاضياً في البرامج التدريبية المستمرة والمتخصصة والتي تناولت موضوعات قانونية أخرى وإدراية ومهارات الاتصال والقيادة.

سيدي صاحب الجلالة،،،

إننا إذ على العهد ملتزمون بالمضي قدماً لاستكمال مسيرة التطوير والتحديث وإحداث التغيير والبناء على ما تم إنجازه خلال الأعوام المنصرمة بما يحقق الآمال والطموحات ووصولاً بالسلطة القضائية إلى الصفوف الأولى في الريادة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد تم وبمشاركة كافة شركائنا في قطاع العدالة العمل على بناء استراتيجية قطاعية شاملة للأعوام (٢٠٢٢ – ٢٠٢٦) جاءت ترجمة لتوجيهات جلالتم السامية في تعزيز مبدأ سيادة القانون وقيم الحوكمة الرشيدة والنزاهة ومكافحة الفساد. وجاءت أهدافها الاستراتيجية لتضمن تحقيق سرعة البت في الدعاوى وصولاً إلى تحقيق العدالة الناجزة وضمان جودة الإجراءات والأحكام القضائية وتعزيز مبدأ التخصص وبناء قدرات السادة القضاة وأعضاء النيابة العامة في الموضوعات المتخصصة، وتوفير المزيد من سبل الحماية للفئات المستضعفة كالأحداث والأطفال والنساء المعنفات، بالإضافة إلى التوسع في تطبيق العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف تحقيقاً للعدالة الإصلاحية والتصالحية، وكذلك دعم برامج المساعدة القانونية حماية لحق الدفاع للمتقاضين، هذا جنباً إلى جنب لتطوير البنية التحتية والتقنية للمحاكم وتعزيز سبل الاتصال والتواصل ما بين الشركاء كافة في القطاع لتحقيق الأهداف المنشودة.

وفي الختام يا سيدي صاحب الجلالة فإننا نسأل الله العلي القدير أن يحفظكم ويرعاكم ويسدد على طريق الخير خطاكم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

رئيس المجلس القضائي

رئيس محكمة التمييز

محمد الغزو

القسم الأول: الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية

عملت السلطة القضائية بجميع أجهزتها من مجلس قضائي ومحاكم نظامية ونيابة عامة وقضاء إداري ومعهد قضائي على تنفيذ خططها التنفيذية لعام ٢٠٢١ المنبثقة عن الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) وذلك لتحقيق أهدافها الشاملة التالية:

- الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز استقلال السلطة القضائية.
- الهدف الاستراتيجي الثاني: رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة.
- الهدف الاستراتيجي الثالث: ضمان المحاكمة العادلة.
- الهدف الاستراتيجي الرابع: تحقيق عدالة ناجزة.

وشملت المشاريع المنجزة تطوير أدوات العمل وأساليبه بصورة نوعية، وتحديث الإجراءات والتشريعات للارتقاء بعملية التقاضي وإنفاذ الأحكام بالإضافة إلى تفعيل وتمكين أنظمة الرقابة والتفتيش القضائي، ورفع قدرات القضاة وكفاءاتهم وتوفير بيئة مؤسسية عصرية للجهاز القضائي وأجهزته المساندة.

كان عام ٢٠٢١ هو العام الأخير لاستراتيجية قطاع العدالة (٢٠١٧-٢٠٢١)، والتي جاءت مخرجاتها استناداً إلى الدستور الأردني خاصة من ناحية مبدأ الفصل بين السلطات، واستجابة إلى الرؤية الملكية السامية في الورقة النقاشية السادسة وتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء الأردني وتعزيز سيادة القانون ومنظومة النزاهة الوطنية.

وقد عمل المجلس القضائي خلال الأعوام الخمسة الماضية على وضع الخطط والآليات وتوفير الأدوات اللازمة لتنفيذ مشاريع الاستراتيجية بما يحقق أهدافها القائمة على تعزيز استقلال القضاء، وتطوير الجهاز القضائي، وتوفير البيئة القضائية المناسبة والنزاهة للوصول إلى سلطة قضائية تحقق العدالة، عمادها سيادة القانون تعمل بالتكامل مع الشركاء لدعم جهود الإصلاح والتنمية الشاملة.

كما نفذ المجلس القضائي (١٢) مشروعاً ضمن الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة لتعزيز القدرة المؤسسية للمجلس والاستقلال الفردي للقضاة وتفعيل مهام جهاز التفتيش القضائي ورفع قدرته المؤسسية، فيما أنجز (١٠) مشاريع ساهمت في تطوير الموارد البشرية القضائية والأداء المهني للقضاة.

أما رفع الكفاءة المهنية للقضاء كان له النصيب الأكبر من المشاريع المنفذة والتي وصل عددها إلى (٢٥) مشروعاً ساهمت في خلق بيئة داعمة للاستثمار ودعم تنافسية الاقتصاد الأردني بتخفيف أعباء عمل المحاكم وتحسين أدائها، إضافة إلى تعزيز دور النيابة العامة في تفعيل سيادة القانون.

كما عمل المجلس على تطوير استخدام التقنية الحديثة في إجراءات التقاضي وتفعيل الحلول البديلة حيث نفذ (١٢) مشروعاً لتحقيق ذلك، إضافة إلى تنفيذ (٩) مشاريع استراتيجية ساهمت في توعية وتنقيف المواطنين بدور القضاء في حماية الحقوق والحريات من خلال وسائل الإعلام، ومأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء المحليين والدوليين.

ونسنتعرض فيما يلي أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الأعوام الخمسة من عمر الاستراتيجية والتي انتهت مع نهاية عام ٢٠٢١ وأهمها:

١- تعزيز ضمانات المحاكمة العادلة وتحقيق العدالة الناجزة

وفيما يتعلق بالهدفين الثالث والرابع من الاستراتيجية فقد تميزت الاعوام الخمسة من عمر الاستراتيجية بالتوسع في استخدام التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة سواء على نطاق المحاكمات الجزائية أو من خلال الربط الإلكتروني مع مراكز الإصلاح والتأهيل أو على صعيد أتمتة الاجراءات، حيث احتل الاردن المرتبة الثانية عربياً في مؤشر انفاذ العقود في تقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٨، وتقدم من المرتبة ١١٨ الى المرتبة ١٠٨ على مستوى العالم بين ١٩٠ دولة، وذلك بناء على التقدم الذي أحرزه في أتمتة إجراءات التقاضي.

وفي عام ٢٠١٩ والذي فرضت خلاله جائحة كورونا العديد من التحديات، فعّل المجلس القضائي من استخدام تقنية (المحاكمة عن بُعد) في الدعاوى الجنائية التي يوجد بها موقوفون لدى مراكز الإصلاح والتأهيل من خلال استخدام أجهزة الربط الإلكتروني التي وفرتها وزارة العدل في المرحلة الأولى لتشمل (٤) محاكم و (٤) مراكز إصلاح وتأهيل ليستكمل مع نهاية عام ٢٠٢٢ ربط جميع المحاكم وأقسام محكمة بداية عمان وعددها (١٨) بالإضافة إلى محكمة الجنايات الكبرى ومحكمة استئناف عمان مع كافة مراكز الإصلاح والتأهيل ليصبح المجموع النهائي للمحاكم التي تم تجهيزها (٢٠) محكمة مع (١٧) مركز إصلاح وتأهيل، وقد بلغ عدد المحاكمات عن بُعد التي استخدمت فيها هذه التقنية منذ عام ٢٠١٩ ولغاية ٢٠٢١ (٣٥٥٧٩) جلسة وذلك لتسهيل اجراءات التقاضي والتخفيف من مخاطر نقل الموقوفين من أماكن توقيفهم إلى المحاكم وتخفيض كلفة نقلهم وحراستهم.

كما عمل المجلس على تفعيل استخدام وسائل التقنية الحديثة لسماع شهادة الأحداث والأطفال بقضايا الإساءات الجنسية والجسدية من خلال تقنية (CCTV) لتجنيبهم الآثار النفسية لمواجهة المعتدين، وذلك ضمن سياسة المجلس القائمة على إيلاء الأطفال والأحداث عناية خاصة من خلال اتخاذ إجراءات خاصة بهم تتعلق بتسريع إجراءات نظر الدعوى وتيسير دعوة الشهود والاستماع لشهادتهم.

وتشارك المجلس مع وزارة العدل لإنجاز العديد من الخدمات الإلكترونية التي حسنت من جودة الخدمة المقدمة، ومن أبرزها تسجيل الدعاوى التنفيذية عن طريق شبكة الإنترنت، وتوفير البنية التحتية لتمكين الضابطة العدلية من إرسال ملفات القضايا الجزائية إلكترونياً إلى المحاكم، واعتماد التبليغات الإلكترونية ونظام الايداع الإلكتروني للأوراق القضائية، إضافة إلى استحداث قاعدة بيانات إلكترونية خاصة بتخصصات القضاة ساهمت في تحليل ودراسة احتياجات المحاكم من التخصصات القضائية.

كما أقر المجلس من خلال مشاريع الاستراتيجية مؤشرات الأداء للمحاكم وفق توصيات اللجنة الملكية بهدف تخفيف أعباء عمل المحاكم وتحسين أدائها، وتم تعديل قانون أصول المحاكمات المدنية لتطوير وتنظيم مهنة الخبراء أمام المحاكم وإصدار نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية، إضافة إلى إنشاء المكتب الفني لدى محكمة استئناف عمان وتوحيد محاكم عمان الابتدائية المدنية في محكمة واحدة.

وفيما يتعلق بجهود المجلس للمساهمة في إيجاد بيئة داعمة للاستثمار ولتنافسية الاقتصاد الأردني ، استحدث المجلس القضائي عام ٢٠١٨ غرفة اقتصادية لدى محكمة استئناف عمان ، كما تمت مؤسسة التخصص للهيئات القضائية لدى محكمة التمييز ، حيث تم تخصيص ست غرف تعنى بنظر الطعون الواردة على الاحكام الجزائية والعمالية والإجراءات والاحكام المدنية والاقتصادية والتجارية والجمركية والضريبية، كما تم تفعيل الغرف الجزائية المختصة في المحاكم للنظر في القضايا المستحدثة والمتعلقة بالجرائم الاقتصادية والفساد، وأخرى للنظر في جرائم المطبوعات والنشر والجرائم الإلكترونية وشغب الملاعب، كما أطلق المجلس بالتعاون مع وزارة العدل وبهدف تحسين مرتبة الأردن في مؤشرات البنك الدولي لممارسة الأعمال مبادرة (الدعوى البسيطة) و(المسار السريع)، والتي وظفت النصوص القانونية في قانوني محاكم الصلح وأصول المحاكمات المدنية لتقليص مدد إجراءات التقاضي في الدعوى التي تقل قيمتها عن ألف دينار لتنتهي بمعدل من يوم واحد إلى (٣) أيام وسمي هذا المسار بـ (الدعوى البسيطة)، أما الدعوى التي تتراوح قيمتها من ألف دينار إلى ثلاثة آلاف دينار فتتم جدولتها لجلسات المحاكمة فيها باتفاق الأطراف بحيث تنتهي بمعدل من أسبوع إلى الشهر الواحد وسمي هذا المسار بـ(المسار السريع). وطبقت هذه المبادرة في عدد من محاكم الصلح في المملكة منذ عام (٢٠١٩) وتم تطبيقه على عدة مراحل منذ عام (٢٠١٩) لدى كل من محاكم عمان وإربد والسلط وفي عام (٢٠٢١) تم التوسع في تطبيقها لتشمل معظم محاكم الصلح في المملكة.

و أولى المجلس اهتمامه في تطبيق مبدأ التخصص القضائي على مستوى كافة المحاكم ودوائر النيابة العامة في المملكة ، وقد نفذ لتحقيق ذلك عدداً من المشاريع التي ساهمت في الارتقاء بجودة الإجراءات والأحكام القضائية وتقليص أمد التقاضي ومواكبة الموضوعات القانونية المستحدثة بزيادة قاعدة التخصصات القضائية الرئيسية لتشمل التجاري وقضايا الدولة، إضافة إلى التوسع في شريحة التخصصات الفرعية ، فعلى مستوى التخصص الجزائي تم إدراج تخصص الجرائم الإلكترونية وغسل الأموال والاتجار بالبشر والمسؤولية الطبية والأسلحة والذخائر وإطلاق العيارات النارية ، والأعتداء على الأطباء والموظفين ومقاومة رجال الأمن العام والاعتداء على الحراج والزراعة ، أما ضمن التخصص التجاري فتم افراد تخصص الإعسار والبنوك والشركات والتصفية، و على مستوى النيابة العامة تم تخصيص مدعين عامين مركزيين لتولي التحقيق في جرائم غسل الأموال والاتجار بالبشر والأسلحة والذخائر والجرائم الالكترونية والمسؤولية الطبية ، وقد وصلت نسبة القضاة المتخصصين في الجهاز القضائي إلى (٩٣٪) ، كما قام المجلس بأتمتة التخصصات القضائية في المحاكم ودوائر النيابة العامة.

وتم رفد النيابة العامة بكوادر قضائية بهدف تعزيز عملها والارتقاء بأدائها وضمان نجاعة أعمالها وتفعيل دورها الرقابي في مجال التفتيش الدوري على مراكز الإصلاح والتأهيل والترافع أمام المحاكم. وتم ترشيد الطعون التلقائية وتوفير الإطار القانوني لتوسيع نطاق اختصاص المحاكم والنيابة العامة في إنهاء الدعوى الجزائية، للحد من تضخم الجرائم وتفعيل دورها بالوقاية منها بالتعاون مع المعنيين من الشركاء، بالإضافة إلى التوسع في نطاق العدالة التصالحية. ويستمر المجلس في التعاون مع الشركاء المعنيين لتنفيذ تلك التوصيات وتطوير وتحديث السياسة الجزائية لتحقيق أمن ومصالح المجتمع وحقوق وحرريات المواطنين.

وتبنى المجلس بدائل للعقوبات السالبة للحرية ، حيث تم تفعيل تطبيق العقوبات المجتمعية وبدائل التوقيف التي تُعد من أهم أدوات العدالة الجزائية المستحدثة لإصلاح المشتكى عليهم وإدماجهم في المجتمع وتجنبيهم مساوئ الاختلاط بالمكررين الخطيرين ، وقد صدر عن المحاكم منذ عام ٢٠١٩ ولغاية نهاية عام ٢٠٢١ ما مجموعه (٧١٩) حكماً قضائياً قضى بعقوبة مجتمعية، كما تم تفعيل مكاتب خدمة الجمهور في المحاكم تسهيلاً على متلقي الخدمة ، وقامت وزارة العدل بتسمية عدد من الموظفين من ذوي الخبرة وإفادهم في دورات متخصصة لهذه الغاية.

وأطلق المجلس القضائي استراتيجية النيابة العامة للأعوام (٢٠٢١-٢٠٢٥) وذلك بهدف الارتقاء بجودة الدعوى الجزائية بجميع مراحلها، وتنمية وتطوير القدرات المعرفية لأعضاء النيابة العامة، وتعزيز الضمانات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان وتفعيل استخدام بدائل التوقيف، وتعزيز علاقة النيابة العامة مع الشركاء محلياً ودولياً، إضافة إلى تطوير إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية والعقوبات المجتمعية والتوسع في استخدام التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية.

٢- استقلال السلطة القضائية واستقلال أعضائها

رَسَخَ الدستور الأردني مبدأ استقلال السلطة القضائية وإرساء قواعد حمايتها من التدخل ومن أجل تعزيز استقلال المجلس القضائي والقضاة وفي سبيل تحقيق الهدف الاستراتيجي الأول فقد صَمَّمَ المجلس القضائي ونَفَّذَ عدداً من المشاريع ولعل أبرز ما قام به المجلس في هذا الإطار فصل موازنة رواتب القضاة وموازنة المعهد القضائي وموازنة مشاريع تطوير القضاء عن موازنة وزارة العدل وتخصيص موازنة مستقلة للمجلس القضائي إعتباراً من ١/١/٢٠٢٠، كما أسهم ارتباط المعهد القضائي بالمجلس القضائي في عام ٢٠٢١ في تعزيز استقلال السلطة القضائية من خلال إعداد قاضي المستقبل إعداداً يقوم على الاستقلال والحياد والنزاهة والتكاملية مع سلطات الدولة.

وفَعَّلَ المجلس مدونة السلوك القضائي واعتمدها ونشرها في الجريدة الرسمية، إضافة إلى توزيع نسخ منها على القضاة، كما وضع مصفوفة إجراءات لآليات تفعيلها، إضافة إلى عقد ورش عمل للقضاة وأعضاء النيابة العامة حول المدونة، كما تم تصميم منهاج دراسي لطلبة المعهد القضائي حول قواعد السلوك القضائي.

٣- رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة

أمَّا على صعيد رفع القدرات وتطوير المهارات المعرفية للقضاة وهو الهدف الثاني من الاستراتيجية فقد أعدَّ المجلس منهجية لتقييم البرامج التدريبية وآليات تنفيذها وخطة أكاديمية لبرنامج دبلوم المعهد القضائي وتم اعتمادها من مجلس إدارة المعهد، كما أعد معايير وأسساً لاختيار المدربين بناء على الكفاءة والجدارة والخبرة.

وفيما يتعلق بالتدريب المستمر والمتخصص للقضاة العاملين فقد نفذ (٢٣٠) دورة تدريبية وأعدت وفق منهجية علمية مشتركة بين المجلس والمعهد القضائي ، بحيث صُمِّمَت هذه الدورات للاستجابة للاحتياجات التدريبية المستمدة من تقارير التفتيش القضائي ورؤساء المحاكم والنماذج المخصصة لذلك وقد شارك في هذه البرامج (٨٧٨) قاضياً، ونظَّم المجلس عام ٢٠١٨ زيارة دراسية لرؤساء المحاكم إلى المدرسة الوطنية القضائية في مدينة رينو في ولاية نيفادا الأميركية بالتعاون مع مشروع دعم سيادة القانون بهدف إعداد القيادات القضائية من خلال رفع كفاءة رؤساء المحاكم في إدارة المحاكم ، حيث رَكَّزَت الزيارة على المهارات القيادية وآليات توزيع المهام الإدارية وكيفية التعامل مع التحديات التي تواجه الرؤساء في إنجاز أعمالهم.

وتَمَّ عام ٢٠١٩ البدء بتطبيق تقنية التدريب عن بُعْدِ ضمن خطة المعهد القضائي في أتمتة وسائل التدريب، من خلال الربط التلفزيوني بين المعهد والقاعة التدريبية في مركز كل من محكمة عمان وإربد والزرقاء الابتدائية.

ونحن نتحدث عن استقلال السلطة القضائية والمجلس لا بُدَّ من الإشارة الى المشاريع التي نفذها المجلس ضمن الاستراتيجية بهدف تمكين وتطوير جهاز النيابة العامة، ومن أهمها تفعيل دور المدعين العامين في التفتيش على مراكز الإصلاح والتأهيل، ووضع مصفوفة إجراءات تضمن ترفع المدعي العام الذي تولى التحقيق في الدعوى أمام محكمة الجنايات المختصة، إضافة إلى تطوير تقرير المدعي العام للكشف عن جرائم التعذيب وإعادة تفعيل السجل الخاص بقضايا التعذيب لدى دوائر النيابة العامة.

كما عملَ المجلس على مراجعة وتحديث معايير وإجراءات جهاز التنقيش القضائي ورفع قدرته المؤسسية، حيث تمَّ في هذا الإطار تعديل قانون استقلال القضاء من أجل توفير الضمانات اللازمة لاستقلال المفتشين عند أداء مهامهم، كما تمَّ تعديل نظام التنقيش القضائي لتفعيل التنقيش المفاجئ على المحاكم ودوائر النيابة العامة إضافة إلى تطوير آليات تقييم القضاة بالاستناد إلى معايير موضوعية وشفافة، كما تمَّ وضع تعليمات للتقييم والتنقيش على أعمال القضاة وأعمال النيابة العامة.

٤- تعزيز ثقة الجمهور بسيادة القانون ومأسسة علاقات السلطة القضائية مع الشركاء

لتحقيق الهدفين الخامس والسادس من الاستراتيجية فقد تبنى المجلس القضائي بالشراكة مع مؤسسات قطاع العدالة استراتيجية الإعلام والتواصل لقطاع العدالة في الأردن للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) بهدف بناء شراكة حقيقية ومتوازنة وفاعلة بين قطاع العدالة والإعلام ومؤسسات المجتمع المدني قائمة على احترام استقلالية جميع الشركاء، وذلك من خلال مأسسة العلاقة فيما بينها من أجل إلقاء الضوء على جهود الإصلاح الذي تقوم به الدولة في سبيل تطوير القضاء وتعزيز استقلاليته، إضافة إلى نشر الثقافة القانونية والقضائية في المجتمع الأردني، وتسهيل حصول المواطن على المعلومات الصحيحة والموثوقة التي يحتاجها، وذلك وفق خطاب اعلامي واضح منهجه ترسيخ قيم الديمقراطية ومبادئ احترام سيادة الدستور والقوانين وأحكام القضاء واستقلاله، وقيم سيادة القانون والمواطنة وحقوق الإنسان وحياته وكرامته الإنسانية.

ونفَّذَ المجلس القضائي مجموعة من المشاريع في هذا المجال، من أبرزها تلك التي هدفت إلى تطوير مبادئ وسياسات تُسهم في تعزيز الثقة بالنظام القضائي، حيث أصدر المجلس واعتمد سياسة إعلامية وإجراءات عمل لوحدة الاتصال والإعلام لضمان ترسيخ الشراكة والتعاون مع مختلف وسائل الاعلام والاتصال وفق أفضل الممارسات، وبما يحقق ضمان تدفق المعلومات الصحيحة والموثوقة والحقائق والوصول إلى الجمهور المستهدف.

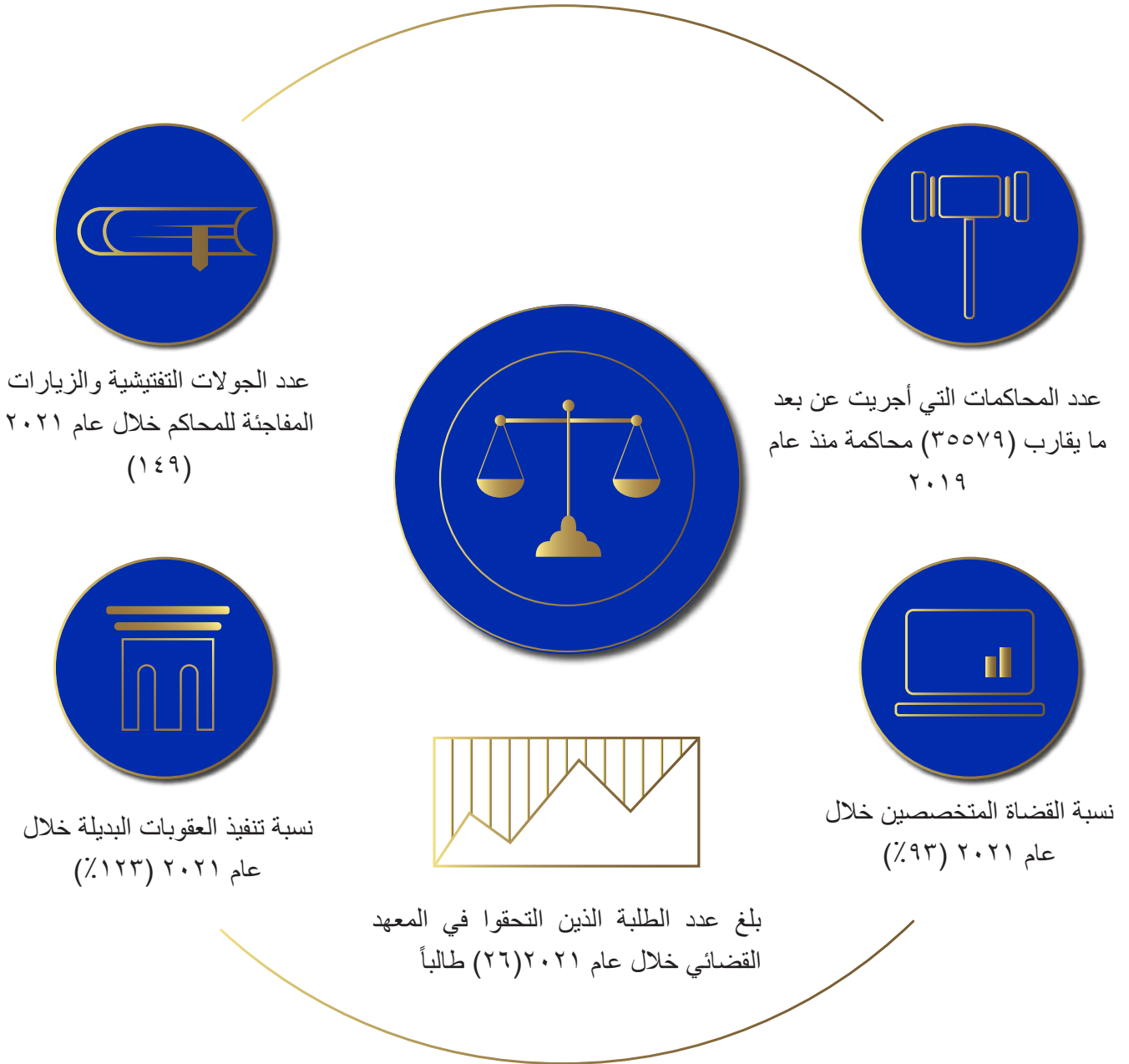
كما عملَ المجلس على تطوير البنية المؤسسية في مجال الاتصال والإعلام، حيث أعاد النظر بتسمية أقسام وحدة الاتصال والإعلام والمهام المطلوبة منها لتستجيب لاحتياجات ومتطلبات العمل، كما طور الأوصاف الوظيفية لموظفي الوحدة، من خلال الإعداد لاستحداث وظيفتين جديدتين يتطلبهما العمل هما : ضابط اتصال رقمي ومصمم جرافيكي، إضافة إلى تصميم برنامج تدريبي لفريق عمل وحدة الاتصال والإعلام بعد تقييم احتياجاتهم، حيث تمَّ تنفيذُ (١٤) جلسة تدريبية ركزت على مهارات التعامل مع وسائل الإعلام والشركاء، والكتابة، وإطلاق حملات التوعية والتنقيف، وإدارة العلاقات العامة، وإعداد خطط العمل وتنفيذها.

كما أطلق المجلس النسخة الجديدة من الموقع الإلكتروني بعد تطويره، ونشر ما يقارب (٥٠٠٠) خبر ومادة إعلامية في مختلف وسائل الاعلام، وأعدَّ خطة سنوية لوحدة الاعلام والاتصال لعام ٢٠٢١ ونفَّذَ النشاطات الواردة فيها، كما عقد ورشة حول تعامل الإعلام مع القضاء شارك بها (١٣) مؤسسة اعلامية تحت عنوان (القضاء والاعلام .. ما المطلوب)، وأصدر ووزع دليلاً لإجراءات المحاكم، كما أنتج المجلس فيديو حول التقرير السنوي لأعمال المحاكم النظامية والقضاء الإداري والنيابة العامة لعام ٢٠١٩ و عقد مؤتمراً صحفياً في مقر المجلس للإعلان عن التقرير السنوي ٢٠٢٠ بتاريخ ٢٠٢١/١١/١٣ حضره (١٥) ممثلاً لمؤسسات إعلامية، وذلك بهدف زيادة الوعي بالثقافة الإعلامية القضائية وبناء شراكة فاعلة بين قطاع العدالة ووسائل الاعلام.

٥- على صعيد التشريعات والقوانين والأنظمة

ولتسهيل تحقيق الأهداف الاستراتيجية جميعها فقد أنجز المجلس القضائي حزمة من التشريعات والقوانين والتعديلات التشريعية والأنظمة والتعليمات مما ساهم في تطوير بيئة مؤسسية عصرية لعمل المجلس القضائي تضمن تمثيلاً نوعياً للقضاة في المجلس وتوفر لهم الحصانة التي تمكنهم من القيام بمهامهم بفعالية، كما انعكست هذه التشريعات على فعالية إجراءات التقاضي وحسم النزاعات والارتقاء بجودة الأحكام وتقصير أمد التنفيذ، وهي على النحو التالي:

- قانون معدل لقانون استقلال القضاء الذي أصبح بموجبه المعهد القضائي يعنى بإعداد قضاة مؤهلين لتولي مناصب القضاء من خلال برنامج الدبلوم.
- تعديل قانون تشكيل المحاكم النظامية بهدف توسيع اختصاص النيابة العامة وتطوير أدائها ونقل اختصاص التحقيق في القضايا الجرمية والضريبية للقضاء النظامي ورفع كفاءة التحصيل في هذه القضايا.
- القانون المعدل لقانون البيئات رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٧ .
- قانون محاكم الصلح رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٧ .
- القانون المعدل لقانون الوساطة وتسوية النزاعات المدنية رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٧ .
- القانون المعدل لقانون العقوبات رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٧ .
- القانون المعدل لقانون التنفيذ رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٧ .
- القانون المعدل لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٧ .
- القانون المعدل لقانون أصول المحاكمات المدنية رقم (٣١) لسنة ٢٠١٧ .
- إقرار نظام الخدمة القضائية رقم (٢) لسنة ٢٠٢٠ لتحسين أوضاع القضاة المعيشية وتوحيد علاواتهم لكافة الدرجات.
- صدور نظام المعهد القضائي رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠، والذي تضمن تعديلاً لأسس القبول في برنامج الدبلوم لاستقطاب المتميزين من الخريجين.
- نظام استخدام وسائل التقنية الحديثة في الإجراءات القضائية الجزائية رقم (٩٦) لسنة ٢٠١٨.
- أقر المجلس القضائي عام ٢٠١٨ تعليمات أسس المسابقة القضائية لتعيين القضاة، وأسّس ومعايير تقييم القضاة وأعضاء النيابة العامة، وأسّس إفاد القضاة في البعثات والدورات والمهام العلمية، وأسّس انتقاء القيادات للمناصب القيادية وأسّس تظلم القضاة فيما ينال استقلالهم.
- نظام الخبرة أمام المحاكم النظامية رقم (٤٦) لسنة ٢٠١٧ .
- نظام تصفية الشركات رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٧.
- صدور النظام المعدل لنظام تشكيل محاكم الصلح والبداية وتحديد الصلاحية المكانية لمحاكم الصلح والبداية والاستئناف رقم (١٤) لسنة ٢٠٢٠، حيث تمّ توحيد محاكم عمان الابتدائية (شمال عمان، غرب عمان، شرق عمان، وجنوب عمان) وضمهم إلى محكمة عمان الابتدائية في قصر العدل بعد هذا التعديل، وذلك ضمن خطة المجلس في إعادة النظر في التوزيع الجغرافي للمحاكم بناء على حجم القضايا الواردة، مع الإبقاء على محاكم الصلح منتشرة في المحافظة.
- صدور النظام المعدل لنظام المكاتب الفنية لدى محكمة التمييز والمحكمة الإدارية العليا ومحاكم الاستئناف رقم (١٠) لسنة ٢٠٢٠، حيث تمّ إنشاء المكتب الفني لدى محكمة استئناف عمان بعد صدوره.



القسم الثاني : الكادر القضائي

إنطلاقاً من الأهداف الاستراتيجية للسلطة القضائية للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) التي أرست قواعد أساسية للوصول إلى العدالة الناجزة من خلال تعزيز قدرات أعضاء الجهاز القضائي وتنميتها لتكون قادرة على قيادة التغيير والتطوير وفق خطط ورؤى وتطلعات السلطة المستقبلية والنهوض بإجراءات التقاضي والارتقاء بجودتها والأحكام القضائية وصولاً إلى العدالة المنشودة وضماناً لحماية حقوق الأفراد وحررياتهم، فقد عكف المجلس القضائي على اتخاذ جملة من الإجراءات خلال العام التي أسهمت في تطوير الموارد البشرية القضائية في الجهاز وكان أهمها: -

١- زيادة أعداد أعضاء الجهاز القضائي

عمد المجلس القضائي وخلال العام ٢٠٢١ على رفد الجهاز بعدد من المؤهلين لتولي منصب القضاء ممن تحققت فيهم الشروط المحددة في المواد (٩، ١٠، ١١) من قانون استقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤، على النحو التالي:

(أ) تعيين ما مجموعه (١٦) قاضياً متدرجاً قضاةً للصلح ممن تَمَّ إلحاقهم بالجهاز القضائي في عام ٢٠٢٠ من خريجي المعهد القضائي للعام الدراسي ٢٠١٩/٢٠٢٠، وذلك اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/٨/١، وذلك بعد أن تَمَّ التحقق من كفاءتهم وقدرتهم على تولي منصب القضاء وإلحاقهم بسلسلة من البرامج التدريبية المتخصصة.

(ب) تعيين ما مجموعه (١٥) قاضياً من المحامين الأساتذة قضاةً للصلح اعتباراً من تاريخ ٢٠٢٢/١/٢، والذين تَمَّ استقطابهم من خلال المسابقة القضائية التي أجريت خلال عام ٢٠٢١ للمحامين الأساتذة بعد اجتيازهم للامتحانين الكتابي والشفوي بنجاح وخضوعهم لبرنامج تأهيلي متخصص.

(ج) تعيين ما مجموعه (٣٠) طالباً وطالبةً من خريجي المعهد القضائي للعام الدراسي ٢٠٢٠/٢٠٢١ قضاةً متدرجين لدى محكمة عمان الابتدائية، اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/٩/١٢.

وقد بلغت أعداد أعضاء الجهاز القضائي للعام ٢٠٢١ على النحو التالي:

(أ) القضاة العاملون (على رأس عملهم)

وعلى الصعيد ذاته فقد بلغ عدد القضاة في الجهاز القضائي خلال عام (٢٠٢١) ما مجموعه (٩٥٤) قاضياً، وقد بلغت نسبة القاضيات من المجموع الكلي للقضاة (٢٧,٨٪) لترتفع النسبة بمقدار (٣,١٪) عليه في عام ٢٠٢٠، حيث بلغ عدد السادة القضاة الذكور والقضاة الإناث على النحو الآتي:

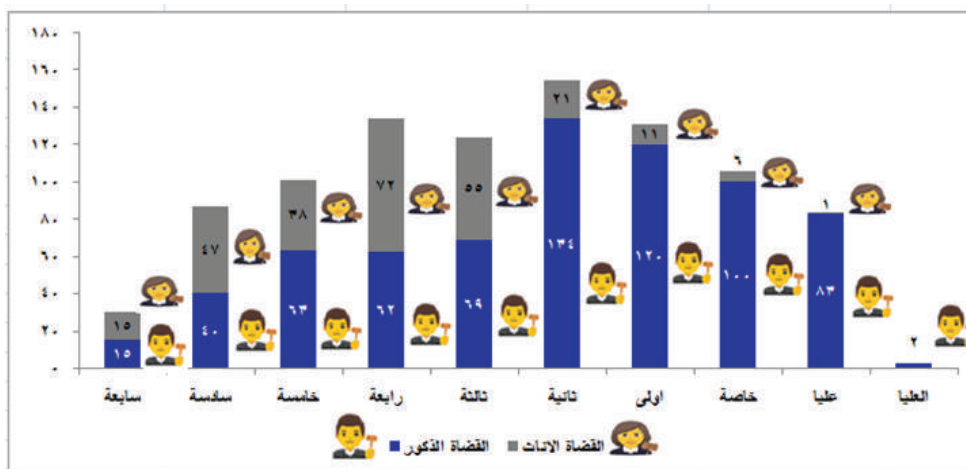


٢٦٦



٦٨٨

وقد جاء توزيع السادة القضاة في الدرجات القضائية كما هو موضح في الشكل التالي :-



الشكل رقم (١) توزيع السادة القضاة في الدرجات القضائية

المحاكم النظامية	رئيس محكمة التمييز	١	أقل من ١٪
	قاضي تمييز	٤٢	٤٪
	مدير مكتب فني	٢	١٪
	قاضي مكتب فني	١٢	١٪
	رئيس محكمة	٢٣	٣٪
	قاضي استئناف	٨١	٨٪
	رئيس التنفيذ	٩	١٪
	قاضي تنفيذ	١٦	٢٪
	قاضي جنابات	٢٣	٢٪
	قاضي بداية	٢٢٦	٢٤٪
	قاضي صلح	٣٢٤	٣٤٪
	قاضي متدرج	٣٠	٣٪
القضاء الإداري	رئيس محكمة إدارية عليا	١	أقل من ١٪
	قاضي محكمة إدارية عليا	٦	أقل من ١٪
	رئيس محكمة إدارية	١	أقل من ١٪
	قاضي محكمة إدارية	٤	أقل من ١٪
	رئيس نيابة عامة إدارية	١	أقل من ١٪
	مساعد رئيس نيابة عامة إدارية	٣	أقل من ١٪

النيابة العامة	رئيس النيابة العامة	١	أقل من ١٪
	مساعد رئيس النيابة العامة	٣	أقل من ١٪
	نائب عام	٦	أقل من ١٪
	مساعد للنائب عام	١٤	١٪
	مدعي عام	١٠٥	١١٪
المجلس الأعلى للامانة العامة	أمين عام المجلس القضائي	١	أقل من ١٪
	مدير وحدة شؤون التدريب والتخصص	١	أقل من ١٪
	رئيس قسم التطوير المؤسسي	١	أقل من ١٪
	رئيس قسم التعاون الدولي	١	أقل من ١٪
جهاز التقني	مفتش أول لدى المحاكم	١	أقل من ١٪
	مفتش محاكم	٩	١٪
	مدير عام المعهد القضائي	١	أقل من ١٪
	أمين عام وزارة العدل	١	أقل من ١٪
	قاضي محكمة أمن دولة	٤	أقل من ١٪
	قاضي محكمة الشرطة	٤	أقل من ١٪

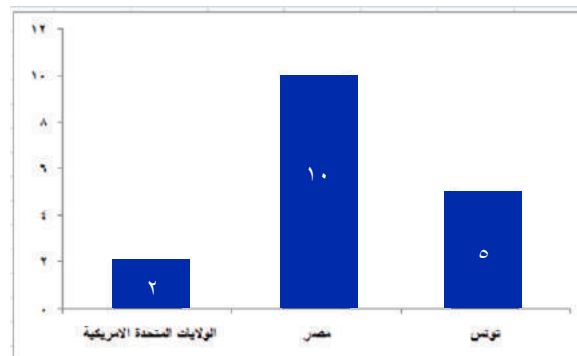
ب (القضاة غير العاملين

- القضاة المعارين

الدولة	العدد
دولة الكويت	٢
دولة قطر	١
دولة الإمارات العربية	٦
المجموع	٩

- القضاة المبتعثين

ومن جهة أخرى بلغ عدد السادة القضاة المبتعثين لاستكمال دراساتهم العليا ضمن إطار الإيفاد والبعثات العلمية في المجلس القضائي ما مجموعه (١٧) قاضياً موزعين على النحو الآتي:



الشكل رقم (٢) توزيع السادة القضاة المبتعثين وفقاً للدولة الموفد إليها

ج (القضاة المنتهية خدماتهم

بلغ عدد السادة القضاة الذين انتهت خدماتهم خلال عام ٢٠٢١ (٢٤) قاضياً وذلك على النحو الآتي:

عدد القضاة	سبب الإنهاء
٣	الإحالة على التقاعد لبلوغ السن القانونية
٧	الإحالة على التقاعد لاستكمال مدة الخمسة والعشرين عاماً
٢	الإحالة على التقاعد بقرار من المجلس القضائي بناء على طلب القاضي
٣	الإحالة على التقاعد بناء على تقرير اللجان الطبية العليا
٢	الإحالة على الاستبعاد بقرار من المجلس القضائي
٢	الإحالة على التقاعد لاستكمال مدة التقاعد بعد الإحالة على الاستبعاد
١	الاستقالة
٤	الوفاء
٢٤	المجموع

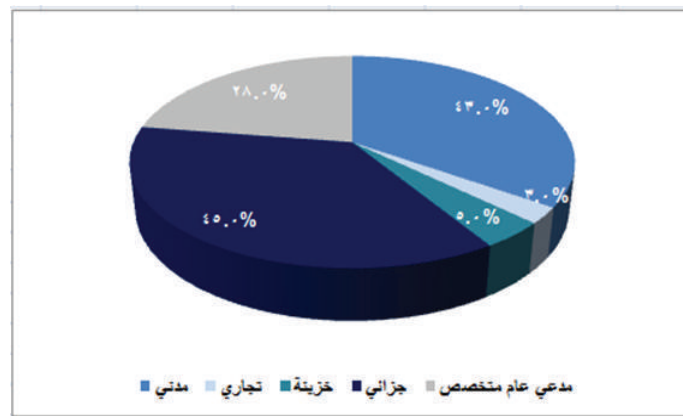
٢- التخصصات القضائية

يعتبر التخصص ذا أهمية بالغة في العمل القضائي لما يفرضه تطور العلوم القانونية وتنوع المنازعات القانونية، والتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية، حيث إن التخصص القضائي يسهم في بناء خبرات تراكمية لدى القضاة على المدى القريب والبعيد، ورفع كفاءتهم وتطوير مهاراتهم. كما وأن له دور كبير في تحقيق الاستقرار في الاجتهاد القضائي وتوحيد الإجراءات المتبعة لدى الهيئات المتخصصة. وضمن خطط المجلس القضائي للتوسع في تطبيق التخصص القضائي العمودي والأفقي، فقد تم اعتماد التخصصات الرئيسية التالية :

مدني
تجاري
خزينة
زناشي

وقد تفرع من كل تخصص رئيسي مجموعة من التخصصات الفرعية التي اقتضتها طبيعة أعمال المحاكم وأنواع النزاعات وتصنيف الدعاوى، وفي نهاية عام ٢٠٢١ بلغ عدد التخصصات القضائية المفردة ما يزيد على (١٠٠) تخصص فرعي، وبلغ عدد القضاة المتخصصين في الجهاز القضائي ما نسبته (٩٣٪) من مجموع القضاة، موزعين على النحو التالي ضمن التخصصات الرئيسية:

مدني	٤٣٪
تجاري	٣٪
خزينة	٥٪
جزائي	٤٥٪
مدعي عام متخصص	٢٨٪



الشكل رقم (٣) نسب عدد القضاة المتخصصين في الجهاز القضائي والنيابة العامة

٣- مأسسة سياسات المجلس القضائي في إدارة الموارد البشرية القضائية

انطلاقاً من سعي المجلس القضائي نحو مأسسة السياسات المتعلقة بإدارة الموارد البشرية القضائية والتي تأتي تحقيقاً لتعزيز استقلال القضاء والسادة القضاة أنفسهم، فقد أجريت دراسة تحليلية لإدارة الموارد البشرية القضائية في الجهاز والتي حددت مواطن القوى والضعف وتم بناء عليها تحديد متطلبات بناء خطة استراتيجية متكاملة لإدارة الموارد البشرية القضائية في الجهاز لتشمل كافة المسائل والإجراءات المتعلقة بالقاضي منذ لحظة تعيينه وحتى تاريخ إحالته على التقاعد شاملة إعداد بطاقات للأوصاف الوظيفية للمناصب القضائية وتحديد الكفايات والمهارات لكل منها ضمن مؤشرات قياس محددة ستكون لبنة الأساس لمعايير موضوعية لتقييم السادة القضاة وتحديد الإحتياجات التدريبية لهم في المستقبل.

٤- دراسة أوجه التطوير في نظام التفتيش القضائي ومعايير تقييم القضاة

وإنسجاماً مع خطط المجلس القضائي وتنفيذاً لتوصيات اللجنة الملكية لتطوير القضاء وتعزيز مبدأ سيادة القانون، تم تشكيل لجنة لغايات دراسة إمكانية إعادة النظر في نظام التفتيش القضائي ومعايير تقييم السادة القضاة، حيث سيتم استكمال أعمال اللجنة فور الإنتهاء من إعداد بطاقات الوصف الوظيفي للمناصب القضائية وقاموس الكفايات والمهارات.

المحور الأول

أعمال القضاء النظامي

ويتضمن هذا المحور قراءةً لأعمال كافة المحاكم النظامية خلال عام ٢٠٢١، وقاعدة بيانات إحصائية تفصيلية عن أعمالها، ابتداءً من محاكم الدرجة الأولى (الابتدائية والصلح) ومن ثم محاكم الدرجة الثانية (الاستئناف)، وانتهاءً بمحكمة التمييز رأس الهرم القضائي.



القسم الأول: المنهجية المتبعة في إعداد التقرير والمؤشرات الإحصائية وطرق احتسابها

اعتمد في إعداد هذا التقرير منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها دوليًا، سواءً من حيث مصادر البيانات الإحصائية الرسمية، أو من حيث التأكد من دقتها وتطابقها مع الأعداد الفعلية في المحاكم وتوثيقها وتبويبها وحساب المؤشرات المتعلقة بأعمال المحاكم. كما وتمّ التعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة في إعداد التقرير من خلال مخاطبة المحاكم والدوائر التابعة للمجلس القضائي لتزويده ببيانات إنجازاتهم خلال العام ٢٠٢١.

تمتاز البيانات الإحصائية الواردة في هذا التقرير بدقة عالية يمكن الاعتماد عليها كمرجعية علمية لمتخذي القرار في السلطة القضائية أو المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، والباحثين والدارسين المتخصصين في قطاع العدالة.

وفي ما يلي المؤشرات الإحصائية التي تمّ اعتمادها في التقرير وطرق احتسابها:

ويقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة الحالية ويتم تدويرها، ويحتسب عادة (مجموع الدعاوى المدورة والواردة خلال السنة - الدعاوى التي يتم فصلها خلال السنة).	مؤشر المدور الحالي
واحتسب هذا المؤشر من قاعدة بيانات الموارد البشرية في المحاكم. واحتسب مجموع عدد القضاة من واقع بيانات المجلس القضائي.	مؤشر عدد القضاة أو عدد الهيئات القضائية حسب المحكمة
يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى بمختلف أنواعها التي تسجل في المحاكم يوميًا ويتم توزيعها على القضاة للنظر فيها، باستثناء الدعاوى المسجلة لدى دوائر التنفيذ ومحاكم البلديات.	مؤشر الدعاوى الواردة للمحاكم خلال السنة
يقيس هذا المؤشر عدد الدعاوى التي يتم الفصل فيها من قبل كل قاضٍ وتُجمع على مستوى كل محكمة شهريًا وسنويًا.	مؤشر عدد الدعاوى المفصولة خلال السنة
تحتسب الدعاوى المدورة والواردة سنويًا لكل قاضٍ على مستوى المحكمة وتُجمع وتحتسب رياضياً وتساوي (الدعاوى الواردة خلال السنة + الدعاوى المدورة من السنة السابقة).	مؤشر مجموع الدعاوى (المدور السابق والوارد)
يقيس هذا المؤشر نسبة إنجاز (أداء) مجموع أعمال قضاة المحكمة سنويًا ويحتسب رياضياً ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى الواردة) $100 \times$ ويحتسب أيضًا مؤشر الإنجاز بطريقة مختلفة ويساوي (عدد الدعاوى المفصولة ÷ عدد الدعاوى المدورة والواردة) $100 \times$.	مؤشر نسبة الدعاوى المفصولة إلى الواردة (مؤشر الإنجاز)
يقيس هذا المؤشر العبء الملقى على عاتق القاضي في كل محكمة، ويحتسب رياضياً من واقع البيانات السنوية ويساوي (مجموع الدعاوى المدورة والواردة حسب المحكمة ونوع الدعوى ÷ عدد القضاة في المحكمة وحسب نوع الدعوى) ^١ .	مؤشر معدل العبء السنوي الحقيقي لكل قاضٍ

^١ يُعزى التغير في معدل عبء القاضي من سنة إلى أخرى بالارتفاع أو بالانخفاض رياضياً لعدة أسباب أهمها الآتي: التغير في عدد الدعاوى الواردة للمحكمة خلال السنة (بالارتفاع والانخفاض) بالمقارنة مع سنوات سابقة، مما يزيد أو يخفض أعباء القاضي مع ثبات عدد القضاة.

يقيس هذا المؤشر معدل إنجاز القاضي في الفصل بالدعاوى الواردة خلال السنة والمدورة من السنوات السابقة ويحتسب رياضياً ويساوي (عدد الدعاوى المفصلة ÷ عدد القضاة في المحكمة) .	مؤشر معدل الإنجاز (الأداء) السنوي لكل قاضٍ أو لكل هيئة
ونسبة التغير تمثل [= (الدعاوى الواردة عام ٢٠٢١ - الدعاوى الواردة عام ٢٠٢٠) ÷ (الدعاوى الواردة عام ٢٠٢٠) × ١٠٠]	مؤشر نسبة التغير (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى الواردة السنوية
ونسبة التغير تمثل [= (الدعاوى المفصلة عام ٢٠٢١ - الدعاوى المفصلة عام ٢٠٢٠) ÷ (الدعاوى المفصلة عام ٢٠٢٠) × ١٠٠]	مؤشر نسبة التغير (الارتفاع أو الانخفاض) في الدعاوى المفصلة السنوية
مدة التقاضي الواردة في التقرير تخص الدعاوى التي وردت للمحاكم خلال العام ٢٠٢١ وفصلت في العام نفسه، حيث تمر الدعوى في مختلف المحاكم في مراحل: أ. المرحلة التحضيرية (مرحلة ما قبل المحاكمة): تبدأ من تاريخ الورود وحتى أول جلسة محاكمة. ب. مرحلة المحاكمة: تبدأ من تاريخ تعيين أول جلسة محاكمة وحتى إصدار الحكم . ولغايات التوصل إلى مدة التقاضي فقد تمَّ جمع الفترة الزمنية التي تستغرقها كل مرحلة من المراحل ومن واقع برنامج إدارة الدعوى المحوسب(ميزان)، مقرب إلى أقرب رقم صحيح.	مؤشرات مدد التقاضي
خلال هذا العام لم يتم احتساب مرحلة الطباعة والتسديد ضمن أمد التقاضي	أمد التقاضي

^٢ مجموع الدعاوى المدورة من العام السابق مما يزيد أو يخفض أعباء القاضي مع ثبات عدد القضاة من سنة إلى أخرى. يزداد أو ينخفض عبء القاضي السنوي حسب زيادة أو انخفاض عدد القضاة في المحكمة بالمقارنة مع سنوات سابقة. يزداد أو ينخفض معدل الإنجاز السنوي للقاضي رياضياً لعدة أسباب أهمها الآتي: ارتفاع أو انخفاض عدد الدعاوى المفصلة خلال السنة بالمقارنة مع سنوات سابقة. التغير في عدد القضاة خلال السنة بالمقارنة مع السنوات السابقة.

القسم الثاني: حصيلة أعمال المحاكم لعام ٢٠٢١

يحتوي هذا القسم بيانات إحصائية تفصيلية لأعمال كافة المحاكم النظامية خلال عام ٢٠٢١ والتي جاءت على النحو التالي:

أولاً: الوارد

ورد إلى كافة المحاكم (٤٤٧١٩٤) دعوى موزعة على النحو التالي:

- ١- إلى محاكم الدرجة الأولى (٣٧٤٥٧٢) دعوى تشكل ما نسبته ٨٣,٨٪ من الوارد الكلي، وكان نصيب محاكم الصلح (٦٦٪) منها، وجاءت المحاكم الابتدائية في المرتبة الثانية وحصلت على نسبة ٢٩,٣٪.
- ٢- إلى محاكم الدرجة الثانية (٥٩٨٦٠) طعنًا وتشكل ما نسبته ١٣,٤٪ من الوارد لجميع المحاكم منها:
 - أ- (١٨٠٩٩) طعنًا لدى محاكم الاستئناف الثلاث.
 - ب- (٣٩٣٩٧) طعنًا لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية.
 - ج- (١٣٧٩) طعنًا لدى محكمة استئناف الجمارك.
 - د- (٩٤٤) طعنًا لدى محكمة استئناف الضريبة.
 - هـ- (٤١) طعنًا لدى محكمة استئناف الأحداث.
- ٣- الطعون الواردة إلى محكمة التمييز بلغت (١١٥٩٧) طعنًا وتشكل ما نسبته ٢,٦٪ من الوارد الكلي.
- ٤- الدعاوى الواردة إلى المحكمة الإدارية بلغت (٦٨٠) دعوى تشكل ما نسبته أقل من ١٪ من الوارد الكلي.
- ٥- الطعون الواردة إلى المحكمة الإدارية العليا بلغت (٤٨٥) طعنًا وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ من الوارد الكلي.

ثانيًا: المفصول

أما عن مستوى الفصل، فقد فصلت المحاكم خلال العام (٤٥٨٦٥٨) دعوى موزعة على النحو التالي:

- ١- محاكم الدرجة الأولى (٣٨٦٢٦٦) دعوى وتشكل ما نسبته ٨٤,٢٪ من المجموع. وكانت أعلى نسبة فصل لدى محاكم الصلح فقد بلغت ٦٦,٥٪. وجاءت المحاكم الابتدائية في المرتبة الثانية بنسبة ٢٨,٧٪.
- ٢- محاكم الدرجة الثانية (٦٠٠٣٣) دعوى وتشكل ما نسبته ١٣,١٪ من مجموع المفصول.
- ٣- محكمة التمييز (١١١٠٥) دعاوى وتشكل ما نسبته ٢,٤٪ من مجموع المفصول.
- ٤- المحكمة الإدارية (٧٨٥) دعوى وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ من مجموع المفصول.
- ٥- المحكمة الإدارية العليا (٤٦٩) دعوى وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ من مجموع المفصول.

^٣ شاملة الوارد والمفصول لدى المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية.

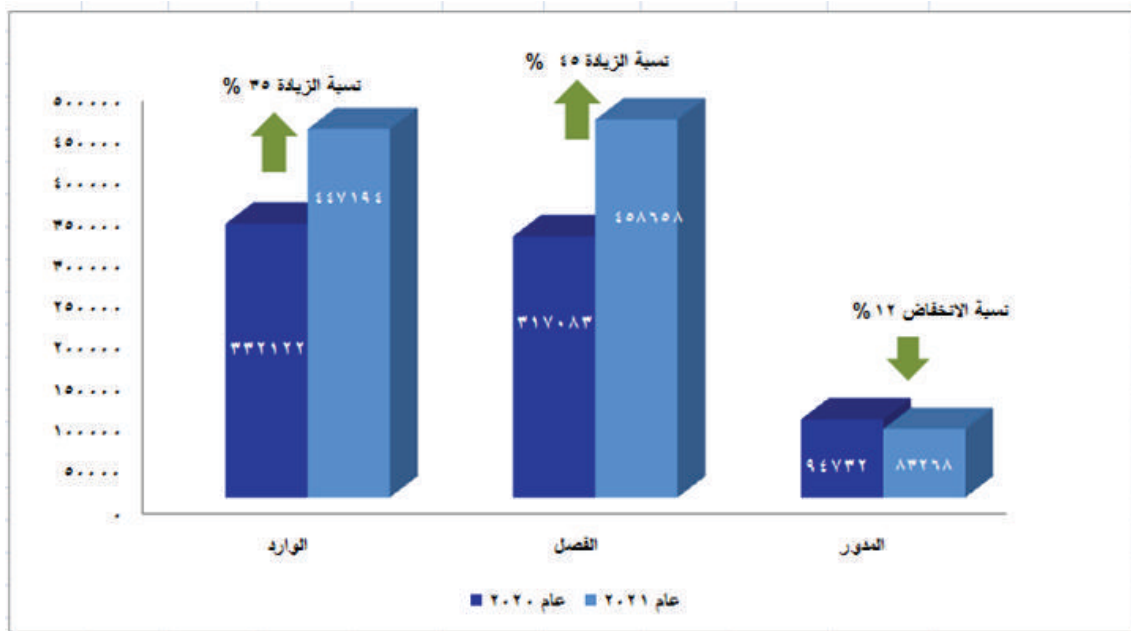
ثالثاً: المدور:

بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى كافة المحاكم (٨٣٢٦٨) دعوى موزعة على النحو التالي:

- ١- محاكم الدرجة الأولى (٧٦١٧٠) دعوى وتشكل ما نسبته ٩١,٥٪ من المدور.
- ٢- محاكم الدرجة الثانية (٤٨٥١) دعوى وتشكل ما نسبته ٥,٨٪ من المدور.
- ٣- محكمة التمييز (٢٠٠٦) دعاوى وتشكل ما نسبته ٢,٤٪ من المدور.
- ٤- المحكمة الإدارية (١٩٦) دعوى وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ من المدور.
- ٥- المحكمة الإدارية العليا (٤٥) دعوى وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ من المدور.

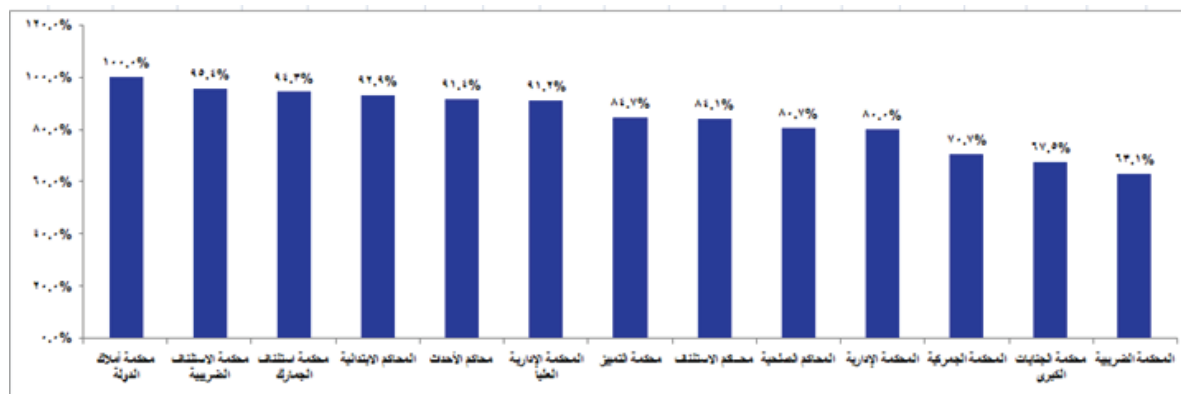
وبصورة عامة، ارتفع عدد الدعاوى الواردة إلى المحاكم خلال عام ٢٠٢١ بنسبة ٣٥٪ عليه في عام ٢٠٢٠ بفارق (١١٥٠٧٢) دعوى، بينما انخفض المدور بما نسبته ١٢٪ عن المدور السابق بفارق (١١٤٦٤) دعوى، بالرغم من ارتفاع الوارد كما أن عدد الدعاوى المفصولة زيادة على العام السابق بنسبة ٤٥٪ وبفارق (١٤١٥٧٥) دعوى.

ويبين الجدول الإحصائي رقم (١) من الملاحق أعمال جميع المحاكم بمختلف درجاتها من حيث عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال العام ٢٠٢١ مقارنة بأعمال المحاكم لعام ٢٠٢٠. ويظهر الشكل رقم (٤) التغير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (٤) التغير في الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى جميع المحاكم في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

حيث بلغت نسبة الفصل إلى المجموع (الوارد والمدور السابق) ٨٤,٦٪ بزيادة بنسبة ٧,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠ بالرغم من جائحة كورونا والإصابات التي كانت بين القضاة والكادر الإداري المساند؛ ليتبقى لدى المحاكم ما نسبته ١٥,٤٪ من المجموع وعددها (٨٣٢٦٨) دعوى. كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى جميع المحاكم ١٠٢,٦٪، فتكون المحاكم بذلك قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام وزيادة عليها ما نسبته ٢,٦٪ من المدور السابق.



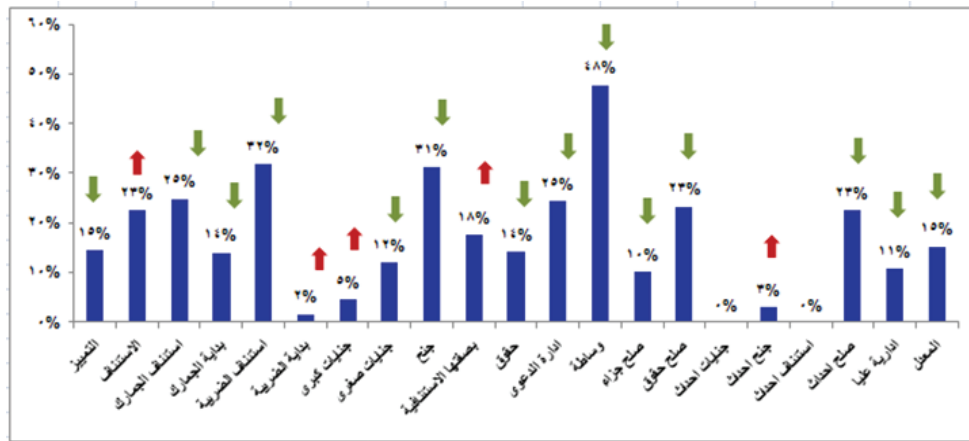
الشكل رقم (٥) نسبة الإنجاز (الفصل إلى المجموع الوارد والمدور) لدى جميع المحاكم عام ٢٠٢١

أما على مستوى العبء القضائي السنوي، فقد بلغ معدل عبء القاضي السنوي لدى جميع المحاكم (٦٩٣) دعوى بمعدل إنجاز (٥٨٧) دعوى وبلغ معدل العبء السنوي لدى محاكم الدرجة الأولى (٦٩١) دعوى بمعدل إنجاز (٥٧٧) دعوى، في حين بلغ عبء القاضي لدى محاكم الدرجة الثانية (١٩٥) دعوى بمعدل إنجاز (١٨٠) دعوى.

ومن جهة أخرى، بلغ معدل مدة التقاضي لدى جميع المحاكم (شاملة مخالفات أوامر الدفاع) في (٣٨٣٦١٢) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٥٥) يومًا، منها (١٨) يومًا في مرحلة التحضير، و(٣٩) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
جميع المحاكم	٣٨٣٦١٢	١٨	٣٩	٥٥
النسبة من المجموع %	٨٦%	٣١,٤%	٦٨,٢%	١٠٠%

ويوضح الرسم البياني (الشكل رقم ٦) نسب التغير في مدد التقاضي لدى جميع المحاكم (شاملة مخالفات أوامر الدفاع) بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في حين بلغت مدة التقاضي لدى جميع المحاكم (شاملة مخالفة أوامر الدفاع) (٦٥) يومًا في عام ٢٠٢٠، وبذلك تكون المحاكم قد خفضت من مدة التقاضي بنسبة (١٥ %) عن العام السابق .

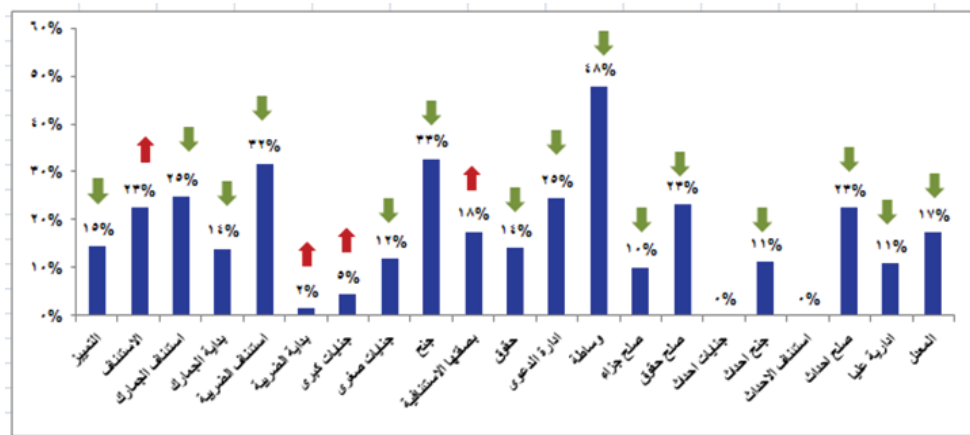


الشكل رقم (٦) نسبة التغير في مدة التقاضي لدى جميع المحاكم (شاملة أوامر الدفاع) مقارنة بالعام ٢٠٢٠

وقد بلغ معدل مدة التقاضي لدى جميع المحاكم (غير شاملة مخالفات أوامر الدفاع) في (٢٩٦٨٧١) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٥٧) يومًا، منها (١٨) يومًا في مرحلة التحضير، و(٤١) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
جميع المحاكم	٢٩٦٨٧١	١٨	٤١	٥٧
النسبة من المجموع %	٦٦%	٣٠,٥%	٧٠,٣%	١٠٠%

في حين بلغت مدة التقاضي لدى جميع المحاكم (غير شاملة مخالفات أوامر الدفاع) (٦٩) يومًا في عام ٢٠٢٠، وبذلك تكون المحاكم قد حققت انخفاضًا في مدة التقاضي بنسبة (١٧٪) عن العام السابق .
ويشير الرسم البياني (شكل رقم ٧) إلى نسب التغير في مدد التقاضي لدى جميع المحاكم (غير شاملة أوامر الدفاع) مقارنة بالعام ٢٠٢٠ :-



الشكل رقم (٧) نسبة التغير في مدة التقاضي لدى جميع المحاكم (غير شاملة أوامر الدفاع) مقارنة بالعام ٢٠٢٠

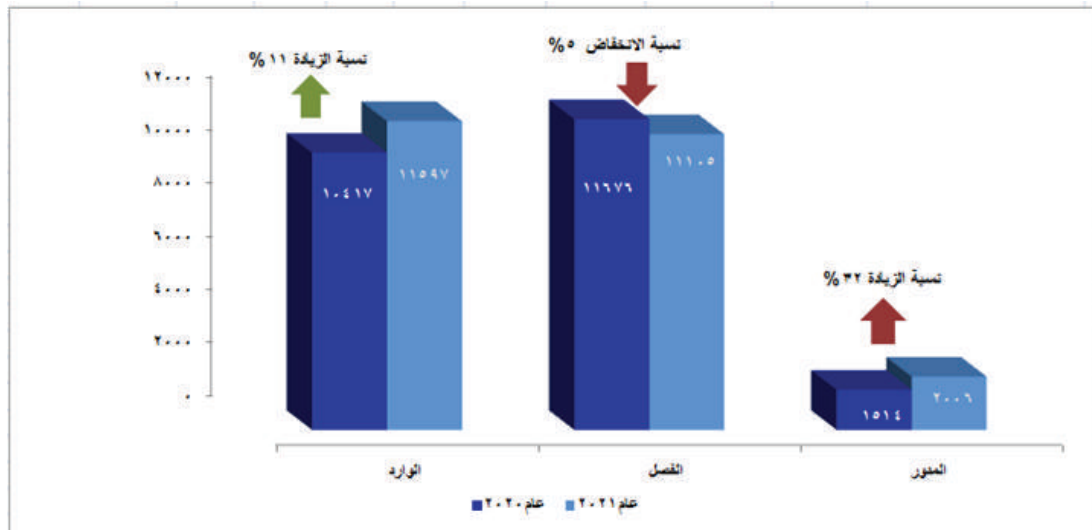
أما عن نسبة الإنجاز المتحقق لأعمال المحاكم خلال عام ٢٠٢١ مقارنة مع عام ٢٠٢٠ فهي:

أولاً: أعمال محكمة التمييز

ورد إلى محكمة التمييز (١١٥٩٧) دعوى بنسبة زيادة ١١٪ على عام ٢٠٢٠، منها (٤٣٧٥) دعوى جزائية و(٧٢٢٢) دعوى مدنية. وقد فصلت المحكمة (١١١٠٥) دعاوى منها (٤١٥٥) دعوى جزائية و(٦٩٥٠) دعوى مدنية، وبلغ المدور في نهاية عام ٢٠٢١ لدى المحكمة (٢٠٠٦) دعاوى منها (٧٠٦) دعاوى جزائية و(١٣٠٠) دعوى مدنية.

وقد بلغت نسبة الفصل إلى الوارد ٩٥,٨٪، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور ٨٤,٧٪ من مجموع الدعاوى وبذلك يتبقى لدى المحكمة (٢٠٠٦) دعاوى وتشكل ما نسبته ١٥,٣٪ من المجموع.

أما عبء الهيئة السنوي فقد بلغ (١٨٧٣) دعوى بمعدل إنجاز (١٥٨٦) دعوى، كما وبلغ عبء القاضي في الهيئة (٢٩٨) دعوى بمعدل إنجاز (٢٥٢) دعوى، وفقاً لما هو مبين في الجدول الإحصائي رقم (٢) من الملاحق. ويظهر الشكل رقم (٨) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (٨) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

وقد بلغ معدل مدة التقاضي لدى محكمة التمييز في (٩٥٢١) دعوى سجلت وفصلت خلال العام (٦٤) يوماً كما هو موضح بالجدول التالي

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير وفصل الدعوى
التمييز	٩٥٢١	٦٤
النسبة من المجموع %	٨٢٪	١٠٠٪

وبذلك تكون المحكمة قد حققت انخفاضاً على مستوى مدة التقاضي بنسبة ١٥٪ عن العام السابق، حيث بلغت مدة التقاضي في عام ٢٠٢٠ (٧٥) يوماً.

ومن جهة أخرى، فقد بلغ عدد الطلبات المسجلة لدى محكمة التمييز بمختلف أنواعها (٦٤٤٤) طلباً بنسبة زيادة ٤٢٪ مقارنة مع العام الماضي، منها (٤٤٠٨) طلبات إذن تمييز حقوق و(١٧٧) طلب إذن جزاء في القضايا الجمركية والضريبية و (٨٦١) طلب نقل الدعاوى الجزائية و (١٢٧) طلب تأجيل الرسوم و (٧) طلبات الدفع بعدم الدستورية و (٥٩٧) طلب إخلاء السبيل وإعادة التوقيف و (١٨٧) طلب إعادة النظر حقوق و (٦٣) طلب إعادة النظر جزاء و (١٧) طلب تنفيذ حكم تحكيم و(٧٤) دعوى بطلان حكم تحكيم، وكانت نسبة الفصل في الطلبات (١٠٠٪)، على النحو المبين في الجدول الإحصائي رقم (٣) من الملاحق.

أعمال المكتب الفني في محكمة التمييز:

استمر المجلس القضائي بتعزيز قدرات المكتب الفني ليتمكن من تقديم الدراسات القانونية لهيئات محكمة التمييز، حيث بلغ عدد القضاة العاملين فيه (١٠) قضاة من قضاة محاكم الدرجتين الأولى والثانية و(١٦) باحثاً قانونياً و(١١) مدققاً للغة العربية. وقد ازدادت أعمال المكتب الفني في إعداد الدراسات القانونية المتنوعة وتدقيق القضايا الجزائية عن العام ٢٠٢٠ بينما انخفضت أعمال المكتب الفني في تصنيف الدعاوى الحقوقية وتلخيص وتدقيق القضايا الحقوقية والدراسات المقدمة في الدعاوى، ويوضح الجدول التالي تفصيلاً لأعمال المكتب الفني:

العدد	الإجراء
٧٢٢٣	تصنيف الدعاوى الحقوقية والجزائية
٥٣٣	دراسات قانونية مُقدمة في القضايا الحقوقية والجزائية
٨٨٥	دراسات متنوعة
٨	دراسات تفسير الديوان الخاص (الديوان الخاص)
٦٩٨٥	تلخيص وتدقيق القضايا الحقوقية
٤١٥٤	تدقيق القضايا الجزائية

ثانياً: أعمال محاكم الاستئناف

بلغ وارد محاكم الاستئناف الثلاث لهذا العام من الطعون ما مجموعه (١٨٠٩٩) طعناً، موزعاً على النحو التالي:

- ١- محكمة استئناف عمان (١٣٤١٦) طعناً، وتشكل ما نسبته ٧٤,١٪ من المجموع، وكان منها (٦٠١٣) طعناً جزائياً، و(٧٠٢٥) طعناً حقوقياً و (٣٧٨) طعناً لدى الهيئة الاقتصادية.
- ٢- محكمة استئناف إربد (٤١٨٤) طعناً، وتشكل ما نسبته ٢٣,١٪ من المجموع، وكان منها (٢٠٦٠) طعناً جزائياً، و(٢١٢٤) طعناً حقوقياً.
- ٣- محكمة استئناف معان (٤٩٩) طعناً، وتشكل ما نسبته ٢,٨٪ من المجموع، وكان منها (٢٣٧) طعناً جزائياً، و(٢٦٢) طعناً حقوقياً.

في حين بلغ عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع محاكم الاستئناف (١٨٤٠١) دعوى، وفق التفصيل التالي:

١. محكمة استئناف عمان (١٣٧٥٥) دعوى، وتشكل ما نسبته ٧٤,٨٪ من المجموع، وكان منها (٥٩١٣) دعوى جزائية، و(٧٥٣٢) دعوى حقوقية و (٣١٠) دعاوى لدى الهيئة المختصة بنظر دعاوى الغرفة الاقتصادية.
٢. محكمة استئناف إربد (٤١٤٩) دعوى، وتشكل ما نسبته ٢٢,٥٪ من المجموع، وكان منها (٢٠٢٩) دعوى جزائية، و(٢١٢٠) دعوى حقوقية.
٣. محكمة استئناف معان (٤٩٧) دعوى، وتشكل ما نسبته ٢,٧٪ من المجموع، وكان منها (٢٣٤) دعوى جزائية، و(٢٦٣) دعوى حقوقية.

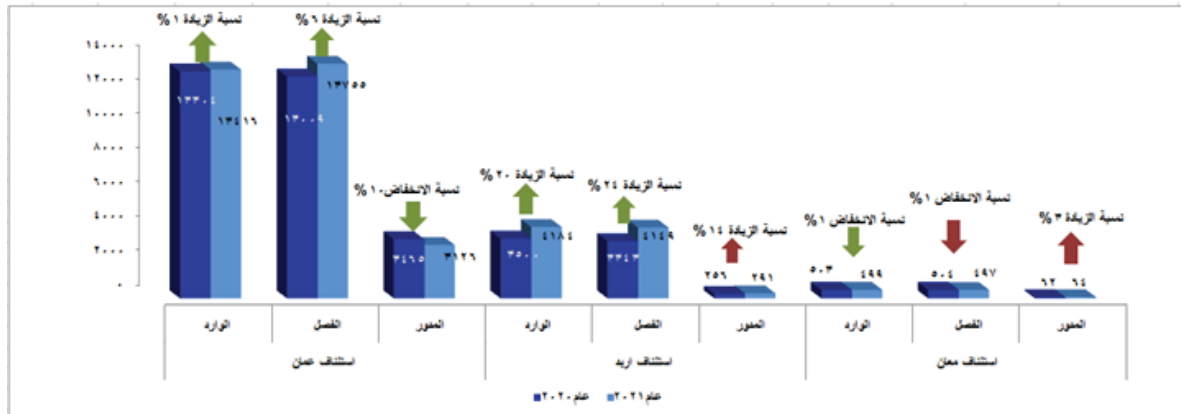
أما على مستوى المدور، فقد انخفض المدور لدى جميع محاكم الاستئناف كنتيجة لعدد الدعاوى المفصولة لديها لبلغ (٣٤٨١) دعوى، موزعاً على النحو التالي:

١. محكمة استئناف عمان (٣١٢٦) دعوى، وتشكل ما نسبته ٨٩,٨٪ من المجموع، وكان منها (٣٩٢) دعوى جزائية، و(٢٦٠٤) دعاوى حقوقية و (١٣٠) دعوى لدى الهيئة الاقتصادية.
٢. محكمة استئناف إربد (٢٩١) دعوى، وتشكل ما نسبته ٨,٤٪ من المجموع، وكان منها (٥٧) دعوى جزائية، و(٢٣٤) دعوى حقوقية.
٣. محكمة استئناف معان (٦٤) دعوى، وتشكل ما نسبته ١,٨٪ من المجموع، وكان منها (٦) دعوى جزائية، و(٥٨) دعوى حقوقية.

وبلغ عبء الهيئة السنوي في محاكم الاستئناف الثلاث (٩٥١) دعوى بمعدل إنجاز (٨٠٠) دعوى، وبلغ عبء القاضي في الهيئة (٣٠٤) دعاوى بمعدل إنجاز (٢٥٦) دعوى.

وبشكل عام، ارتفع وارد محاكم الاستئناف من الطعون بنسبة ٥ ٪ عليه في العام السابق، ومن جهة أخرى، ازداد عدد الدعاوى المفصولة لدى محاكم الاستئناف الثلاث بنسبة ٩٪، كما وانخفض المدور الحالي لهذه المحاكم بنسبة ٨٪ عن المدور السابق.

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد بشكل عام لدى المحاكم الثلاث ١٠١,٧٪، أي أن محاكم الاستئناف الثلاث قد فصلت ما يعادل الوارد إليها خلال العام وزيادة عليه ما نسبته ١,٧٪، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور ٨٤,١٪، وتكون بذلك محاكم الاستئناف قد حققت تقدماً على مستوى نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور بنسبة ٢,٤٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. كما هو مبين في الجدول رقم (٤) من الملاحق. ويظهر الشكل رقم (٩) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (٩) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام ٢٠٢١ مع عام ٢٠٢٠

وبلغ معدل مدد التقاضي لدى محاكم الاستئناف في (١٥٥٥٧) دعوى سُجّلت وفُصلت خلال العام (٣٨) يوماً، منها (١٦) يوماً في مرحلة التحضير، و(٢٣) يوماً في مرحلة نظر الدعوى وحتى صدور الحكم، على النحو المبين في الجدول التالي:

محاكم الاستئناف	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
استئناف عمان	١١١٩١	١٦	٢٦	٤٢
استئناف إربد	٣٩١٠	١٥	١٥	٣٠
استئناف معان	٤٥٦	٧	٢٢	٢٩
المجموع	١٥٥٥٧	١٦	٢٣	٣٨
النسبة من المجموع %	٨٦%	%٤٠,٦	%٥٩,٤	%١٠٠

بينما بلغت مدة التقاضي لدى محاكم الاستئناف في عام ٢٠٢٠ (٣١) يوماً، وبهذا ارتفعت مدة التقاضي بنسبة ٢٣٪. وكان أعلى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة استئناف عمان قد بلغ (٤٢) يوماً؛ تلتها محكمة استئناف إربد وبلغ (٣٠) يوماً، وأخيراً محكمة استئناف معان بـ (٢٩) يوماً.

أعمال الغرفة الاقتصادية في محكمة استئناف عمان:-

أما وارد الغرفة الاقتصادية في محكمة استئناف عمان من الطعون فقد ازداد على العام السابق بنسبة ٢١٥٪ والذي بلغ (٣٧٨) طعناً، ليصبح معدل العبء السنوي للهيئة (٤٤٠) دعوى وبمعدل إنجاز (٣١٠) دعاوى مقارنة بمعدل عبء الهيئة في العام ٢٠٢٠ الذي بلغ (١٧٢) دعوى وبمعدل إنجاز (١١٠) دعاوى. ومن جهة أخرى، فقد حققت الغرفة الاقتصادية في محكمة استئناف عمان إنجازاً بنسبة ٨٢٪ على مستوى الفصل إلى الوارد، حيث بلغ الفصل في الطعون (٣١٠) طعون، وبنسبة زيادة على العام السابق بنسبة ١٨٢٪ عن فصل العام ٢٠٢٠، وقد تبقى لديها من مجموع الطعون الواردة والمدورة (١٣٠) طعناً. وقد بلغ معدل مدة التقاضي في الغرفة الاقتصادية في (٢٤٩) طعناً (٧٣) يوماً، كما هو مبين في الجدول أدناه: -

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
استئناف عمان الغرفة الاقتصادية	٢٤٩	١٨	٥٥	٧٣
النسبة من المجموع %	%٦٦	%٢٤,٦	%٧٥,٤	%١٠٠

أعمال المكتب الفني في محكمة استئناف عمان:

استمر المجلس القضائي باستكمال تعزيز قدرات المكتب الفني ليتمكن من تقديم الدراسات القانونية لهيئات محكمة الاستئناف، حيث بلغ عدد القضاة العاملين فيه قاضيين من قضاة محاكم الدرجتين الأولى والثانية و(٧) باحثين قانونيين و(١) مدققاً للغة العربية.

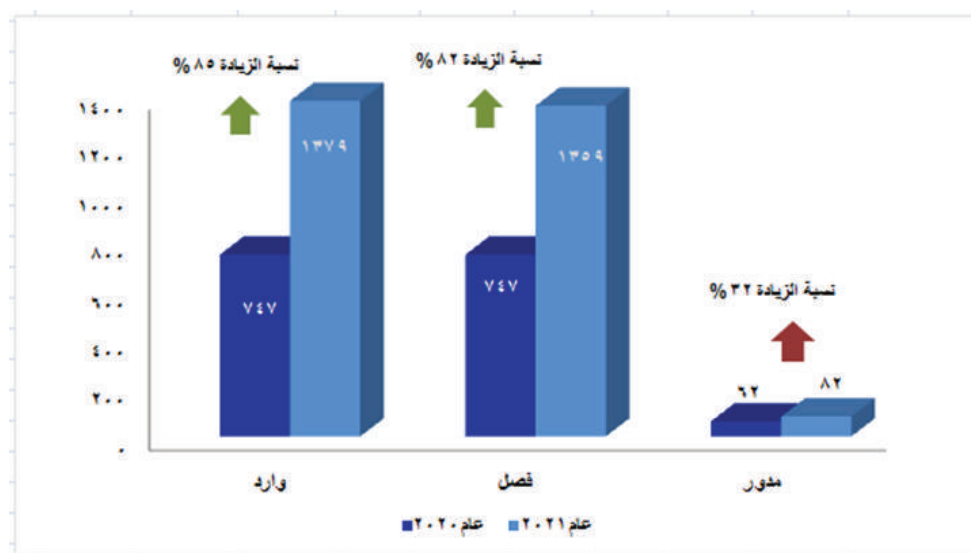
ويوضح الجدول أدناه تفصيلاً لأعمال المكتب الفني:

النسبة من المجموع	العدد	الإجراء
٥٢,٣%	٦٨٨٥	تصنيف الدعاوى الحقوقية
٣,٩%	٥١٨	تصنيف الطلبات المستعجلة
١,٠%	١٣٣	تصنيف طلبات تعيين المحكم
٠,٢%	٢٩	تصنيف طلبات بطلان حكم التحكيم
٠,٠%	٦	تصنيف طلبات تنفيذ حكم التحكيم
٩,٤%	١٢٣٦	دراسات حول أسباب النقض في الدعاوى الحقوقية
٣٢,٨%	٤٣١٥	تصنيف الدعاوى الجنائية
٠,٣%	٣٧	دراسات في مسائل قانونية
١٠٠,٠%	١٣١٥٩	المجموع

ثالثاً: أعمال محكمة استئناف الجمارك

بلغ وارد محكمة استئناف الجمارك خلال العام شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة (١٣٧٩) طعنًا، منها (١٢٤٠) طعنًا جزائياً و(١٣٩) طعنًا مدنيًا، في حين بلغ عدد الدعاوى المفصولة لديها (١٣٥٩) دعوى، كان منها (١٢٢٠) دعوى جزائية و(١٣٩) دعوى مدنية، وبلغ المدور الحالي للمحكمة (٨٢) دعوى. وبلغ عبء الهيئة السنوي (٧٢١) دعوى بمعدل إنجاز (٦٨٠) دعوى، وبلغ عبء القاضي في الهيئة (٢٨٨) دعوى بمعدل إنجاز (٢٧٢) دعوى.

وبصورة عامة فقد ارتفع عدد الطعون الواردة إلى المحكمة بنسبة ٨٥ ٪ عليه في عام ٢٠٢٠، وارتفع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٨٢٪. كما وارتفع عدد الدعاوى المدورة بنسبة ٣٢٪ على المدور السابق. ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى المحكمة ٩٨,٥٪، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع المدور والوارد ٩٤,٣٪، وتكون المحكمة بذلك قد أحدثت إنجازاً ما نسبته ٢٪ على مستوى التغير في نسبة الفصل إلى الوارد والمدور. كما هو موضح في الجدول رقم (٥) من الملاحق، ويُظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (١٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

وبلغ معدل مدة التقاضي لدى محكمة استئناف الجمارك في (١٢٩٧) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٤٢) يوماً، منها (١٢) يوماً في مرحلة التحضير، و(٣٠) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو موضح في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
استئناف الجمارك	١٢٩٧	١٢	٣٠	٤٢
النسبة من المجموع ٪	٩٤٪	٢٨,٣٪	٧١,٧٪	١٠٠٪

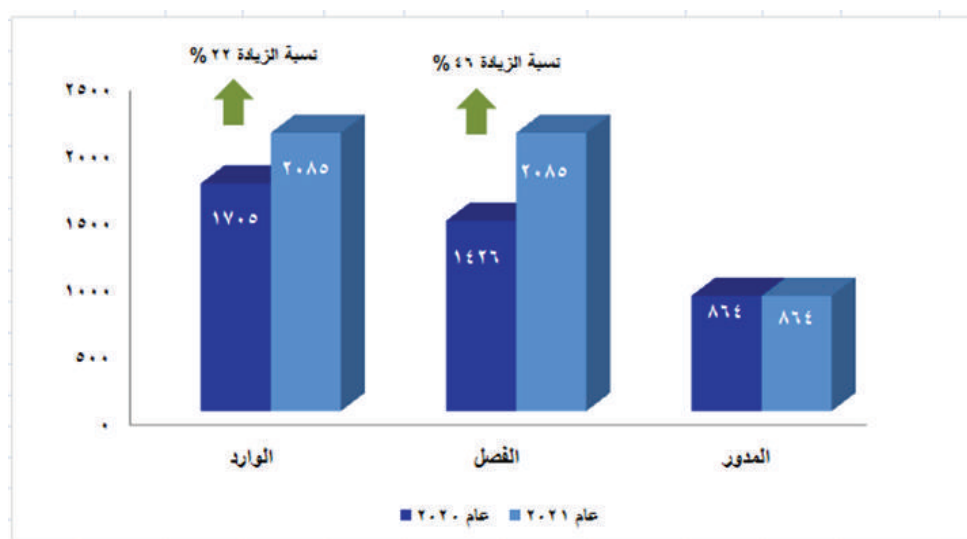
وتشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض مدة التقاضي لدى المحكمة في العام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ بنسبة (٢٥٪) حيث بلغت مدة التقاضي لدى المحكمة في عام ٢٠٢٠ (٥٦) يوماً على النحو المبين في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	٥٠٢	١٩	٣٢	١٩	٧٠
عام ٢٠١٩	٧٦٣	١٥	٤١	١٥	٧١
عام ٢٠٢٠	٦٨٦	١٣	٤٣	١٨	٧٤
عام ٢٠٢١	١٢٩٧	١٢	٣٠	—	٤٢

رابعاً: أعمال محكمة بداية الجمارك

بلغ الوارد لدى محكمة بداية الجمارك شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية (٢٠٨٥) دعوى، منها (١٩٢٨) دعوى جزائية و(١٥٧) دعوى مدنية. وبلغ عدد الدعاوى المفصلة عنها (٢٠٨٥) دعوى منها (١٩٥٧) دعوى جزائية و(١٢٨) دعوى مدنية، وبلغ المدور الحالي للمحكمة (٨٦٤) دعوى، منها (٧٣٦) دعوى جزائية و (١٢٨) دعوى مدنية. وبلغ معدل عبء القاضي السنوي في المحكمة (٤٢١) دعوى بمعدل إنجاز (٢٩٨) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٦) من الملاحق.

وتشير هذه الأرقام إلى ازدياد عدد الدعاوى الواردة للمحكمة بنسبة ٢٢٪، وازدياد عدد الدعاوى المفصلة منها بنسبة ٤٦٪ على العام السابق؛ وبقي عدد القضايا المدورة ذاته (٨٦٤) دعوى. ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الفصل إلى الوارد ١٠٠٪، وهو ما يعادل ٧٠,٧٪ من مجموع الوارد والمدور، وبذلك يتبقى لديها من الدعاوى ما نسبته ٢٩,٣٪ وعددها (٨٦٤) دعوى، ويظهر الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محكمة بداية الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.

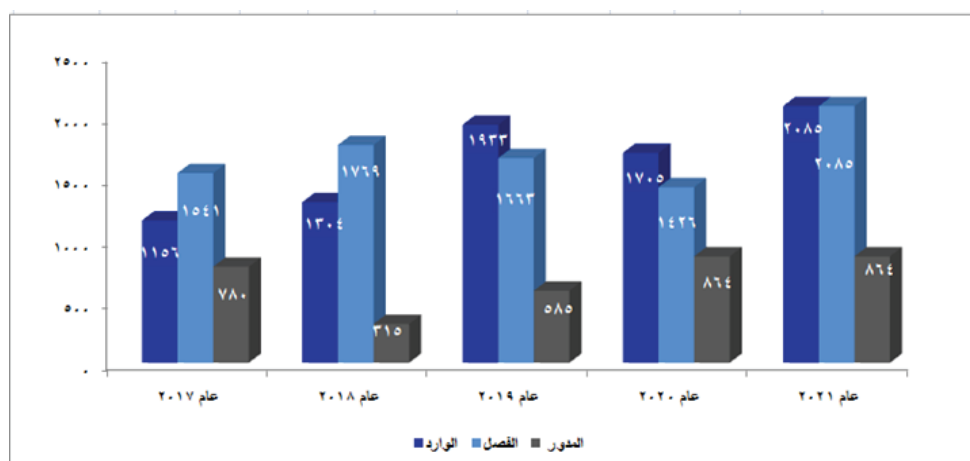


الشكل رقم (١١) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محكمة بداية الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

وعلى مستوى معدل مدد التقاضي، فقد بلغ المعدل لدى محكمة بداية الجمارك في (١٣٤٧) دعوى سُجّلت وفُصلت خلال العام (٦٧) يومًا، منها (١٠) أيام في مرحلة التحضير، و(٥٧) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو موضح في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
بداية جزاء الجمارك	١٣٠٤	٨	٥٦	٦٤
بداية حقوق الجمارك	٤٣	٧٧	٧٣	١٥١
المجموع	١٣٤٧	١٠	٥٧	٦٧
النسبة من المجموع %	%٦٥	%١٥,٤	%٨٤,٦	%١٠٠

ويشير الرسم البياني أدناه إلى التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)



الشكل رقم (١٢) التغير في الوارد والمفصول والمدور لدى محكمة بداية الجمارك خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

وعلى مستوى معدل مدد التقاضي، يشير الجدول أدناه إلى التغير في مدد التقاضي خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٨)، كما هو موضح في الجدول التالي:

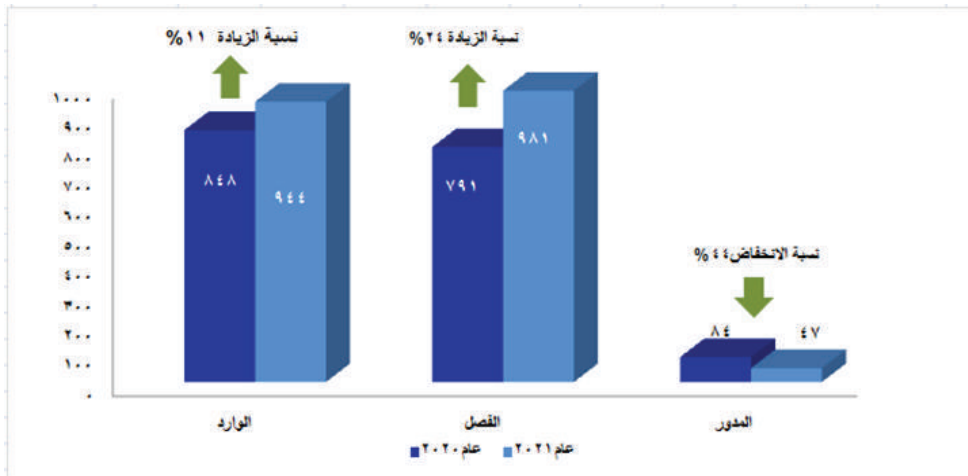
السنة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	١٠٧١	٣٠	٥١	٤	٨٥
عام ٢٠١٩	١٣٧٣	١٦	٥٠	٥	٧١
عام ٢٠٢٠	٩٧٣	١٣	٦٦	٦	٨٥
عام ٢٠٢١	١٣٤٧	١٠	٥٧	—	٦٧

وقد بلغت مدة التقاضي لدى المحكمة في عام ٢٠٢٠ (٧٨) يومًا، وبذلك تكون المحكمة قد خفضت من مدة التقاضي بنسبة (١٤%) مقارنة بعام ٢٠٢٠.

خامساً: أعمال محكمة استئناف الضريبة

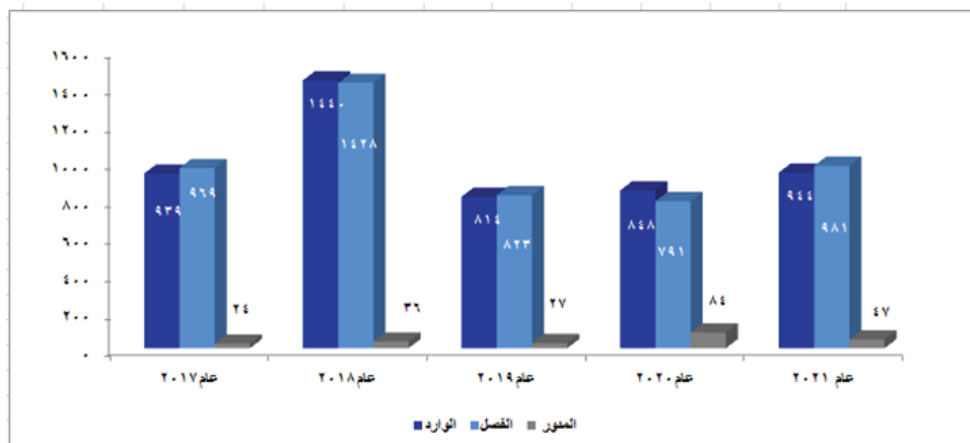
بلغ وارد المحكمة شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية (٩٤٤) طعنًا منها (٤٨٩) طعنًا جزائيًا و(٤٥٥) طعنًا مدنيًا، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة من المحكمة (٩٨١) دعوى، منها (٥٠٢) دعوى جزائية و(٤٧٩) دعوى مدنية، وقد بلغ المدور الحالي للمحكمة (٤٧) دعوى. وبلغ معدل عبء الهيئة السنوي (٥١٤) دعوى بمعدل إنجاز (٤٩١) دعوى في حين بلغ عبء القاضي السنوي (١٤٧) دعوى بمعدل إنجاز (١٤٠) دعوى.

وبشكل عام تشير هذه الأرقام إلى ازدياد عدد الدعاوى الواردة إلى المحكمة بنسبة ١١٪ عليه في العام ٢٠٢٠، وارتفاع عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٢٤ ٪، وانخفاض المدور بنسبة ٤٤ ٪. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد ١٠٣,٩ ٪ وما يعادل ٩٥,٤ ٪ من المجموع الكلي للدعاوى. وتكون المحكمة بذلك قد أحدثت إنجازًا على مستوى نسبة الفصل إلى المدور والوارد بما نسبته ٥ ٪ زيادة على العام السابق. كما هو وارد في الجدول رقم (٧) من الملاحق، ويوضح الشكل أدناه التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الضريبة (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (١٣) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الضريبة (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

ويشير الرسم البياني التالي إلى التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)



الشكل رقم (١٤) التغير في عدد الدعاوى المفصولة لدى محكمة استئناف الضريبة (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

وبلغ معدل مدة التقاضي لدى محكمة استئناف الضريبة في (٨٩٨) دعوى سُجّلت وفُصلت خلال العام (٤٩) يومًا، منها (١٢) يومًا في مرحلة التحضير، و(٣٧) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو موضح في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
استئناف الضريبة	٨٩٨	١٢	٣٧	٤٩
النسبة من المجموع %	%٩٥	%٢٥	%٧٥	%١٠٠

وعلى مستوى معدل مدد التقاضي، يشير الجدول الآتي إلى التغيير في مدد التقاضي خلال الأعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢١)، كما هو موضح في الجدول التالي:

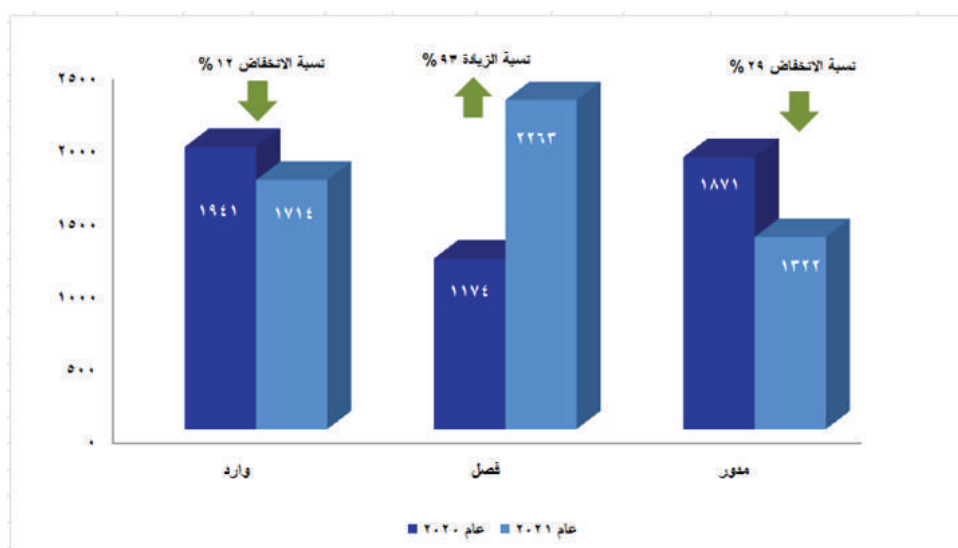
وبذلك تكون المحكمة قد خفضت من مدة التقاضي بنسبة (٣٢٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث بلغت مدة التقاضي في عام ٢٠٢٠ (٧٢) يومًا.

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	١٤٠٣	١٧	٢٤	١٥	٥٦
عام ٢٠١٩	٧٨٧	١٣	٣١	١٠	٥٤
عام ٢٠٢٠	٧٦٩	١٦	٥٦	١٣	٨٥
عام ٢٠٢١	٨٩٨	١٢	٣٧	—	٤٩

سادسًا: أعمال محكمة بداية الضريبة

بلغ وارد محكمة بداية الضريبة شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية (١٧١٤) دعوى منها (٩٥١) دعوى جزائية و(٧٦٣) دعوى مدنية، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة من المحكمة (٢٢٦٣) دعوى، منها (١١٩١) دعوى جزائية و(١٠٧٢) دعوى مدنية، وقد بلغ المدور الحالي للمحكمة (١٣٢٢) دعوى، منها (٤٥٩) دعوى جزائية و (٨٦٣) دعوى حقوقية، وبلغ معدل عبء القاضي السنوي (٤٤٨) دعوى بمعدل إنجاز (٢٨٣) دعوى.

وبصورة عامة، انخفض عدد الدعاوى الواردة للمحكمة بنسبة ١٢٪ عنها في عام ٢٠٢٠، ورافق ذلك ارتفاع في عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٩٣٪، كما وانخفض عدد الدعاوى المدورة بنسبة ٢٩٪ عن الدور السابق. ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الفصل إلى الوارد ١٣٢٪؛ فتكون المحكمة بذلك قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها وزيادة عليها ما نسبته ٣٢٪، وهو ما يعادل ٦٣,١٪ من مجموع الدعاوى، ويتبقى لديها ما نسبته ٣٦,٩٪ وعددها (١٣٢٢) دعوى. أما على مستوى إنجاز المحكمة من حيث التغير في نسبة الفصل إلى المدور والوارد مقارنة بعام ٢٠٢٠ فقد ارتفع بما نسبته ٢٤,٥٪. كما هو مبين في الجدول رقم (٨) من الملاحق. ويظهر الشكل رقم (١٥) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة بداية الضريبة (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (١٥) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة بداية الضريبة (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

أما على مستوى مدة التقاضي، فقد بلغ معدل مدة التقاضي لدى محكمة بداية الضريبة في (٨٥١) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (١١٩) يوماً، منها (٢٣) يوماً في مرحلة التحضير، و(٩٦) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو مبين في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
بداية جزاء الضريبة	٦٤٣	٢٧	٨٩	١١٦
بداية حقوق الضريبة	٢٠٨	١٢	١١٧	١٢٩
المجموع / المعدل	٨٥١	٢٣	٩٦	١١٩
النسبة من المجموع %	٥٠٪	١٩,٥٪	٨٠,٥٪	١٠٠٪

وعلى مستوى معدل مدد التقاضي، يشير الجدول الآتي إلى التغير في مدد التقاضي خلال الأعوام (٢٠١٨ - ٢٠٢١)، كما هو موضح في الجدول التالي:

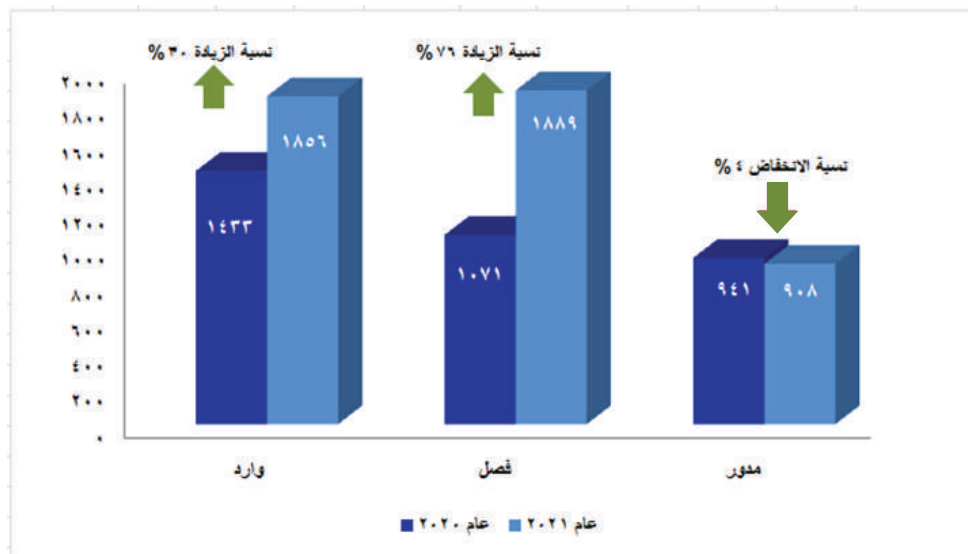
المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطابعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	١١١٠	١٨	١١٦	٨	١٤٢
عام ٢٠١٩	٥٧٠	٩	٩٢	١١	١١٢
عام ٢٠٢٠	٦٤٤	١٢	١٠٥	١١	١٢٨
عام ٢٠٢١	٨٥١	٢٣	٩٦	—	١١٩

حيث بلغت مدة التقاضي عام ٢٠٢٠ (١١٧) يومًا، وبذلك تكون مدة التقاضي قد ارتفعت بنسبة (٢٪) مقارنة بالعام السابق

سابعًا: أعمال محكمة الجنايات الكبرى

ورد إلى محكمة الجنايات الكبرى خلال عام ٢٠٢١ ما مجموعه (١٨٥٦) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة لديها (١٨٨٩) دعوى، في حين بلغ المدور الحالي لديها (٩٠٨) دعوى. ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للهيئة (٤٠٠) دعوى، بمعدل إنجاز (٢٧٠) دعوى، وبلغ عبء القاضي الواحد (١٢٢) دعوى، بمعدل إنجاز (٨٢) دعوى.

وتشير هذه الأرقام إلى ارتفاع في عدد الدعاوى الواردة إلى المحكمة مقارنة بعام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٣٠٪، رافقه ارتفاع في عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٧٦٪ على العام السابق. كما وانخفض عدد الدعاوى المدورة بنسبة ٤٪ عن المدور السابق. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد للمحكمة ١٠١,٨٪، وبذلك تكون المحكمة قد فصلت ما يعادل عدد الدعاوى التي وردت إليها وزيادة عليها ما نسبته ١,٨٪، وهو ما يعادل ٦٧,٥٪ من مجموع الوارد والمدور ويتبقى ٣٢,٥٪ منه وبلغ (٩٠٨) دعوى. كما هو مبين في الجدول رقم (٩) من الملاحق، ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (١٦) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام

٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

أما على مستوى معدل مدة التقاضي فقد بلغ في (١١٠٤) دعاوى سُجّلت وفُصلت خلال العام (١١٤) يومًا، منها (٨) أيام في مرحلة التحضير، و(١٠٥) أيام في مرحلة النظر في الدعوى، كما هو موضح في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الجنات الكبرى	١١٠٤	٨	١٠٥	١١٤
النسبة من المجموع %	٥٩ %	٧,٤ %	٩٢,٦ %	١٠٠ %

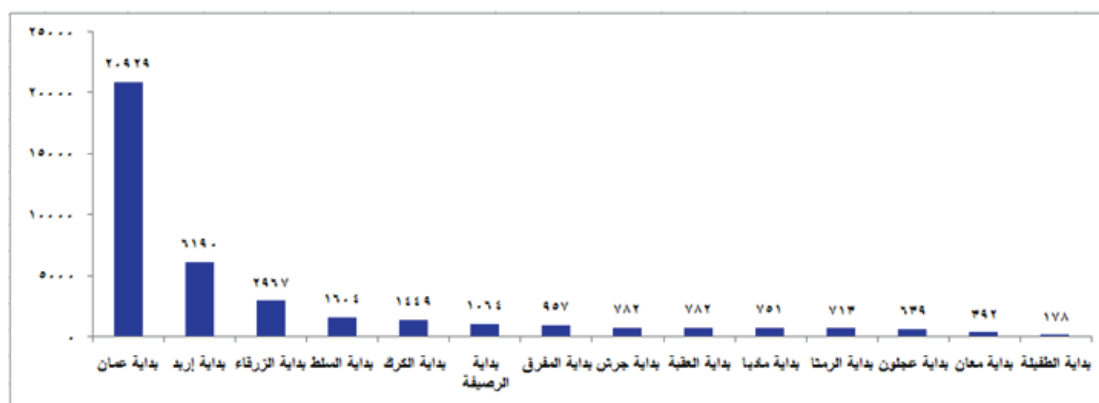
وعلى مستوى معدل مدد التقاضي خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) فقد بلغت مدة التقاضي في عام ٢٠٢٠ (١٠٩) أيام، وبذلك تكون قد ارتفعت مدة التقاضي بنسبة (٥ %) مقارنة بالعام ٢٠٢٠ كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطابعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	١٤٣٧	٦	٨٠	٦	٩٢
عام ٢٠١٩	٩٩٠	٦	٦٨	٦	٨٠
عام ٢٠٢٠	٦٤٩	٩	١٠٠	٨	١١٨
عام ٢٠٢١	١١٠٤	٨	١٠٥	—	١١٤

ثامناً: أعمال المحاكم الابتدائية

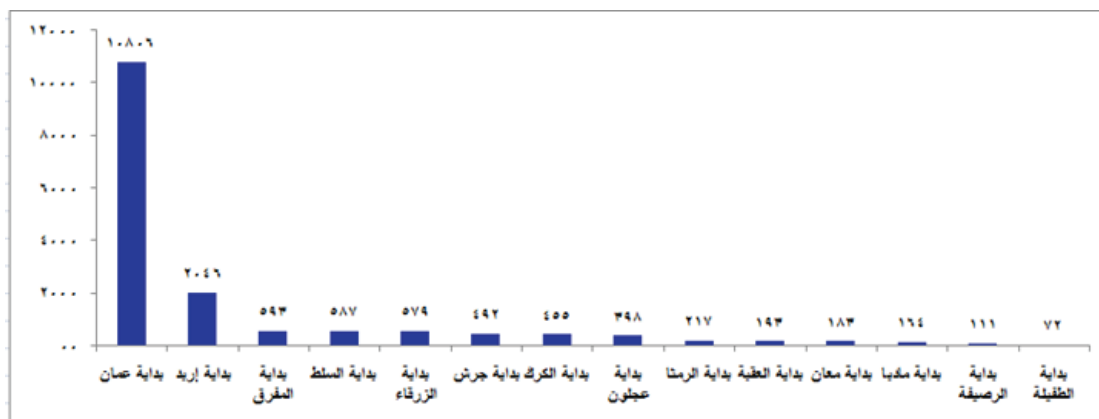
ورد إلى المحاكم الابتدائية النظامية وعددها أربع عشرة محكمة ما مجموعه (١٤٩١٠٤) دعاوى شاملة الطعون المقدمة لدى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون على قرارات رئيس التنفيذ، وبنسبة زيادة ٧٨ % عليه في العام ٢٠٢٠، وفق التفصيل التالي:

١- الطعون الاستئنافية وبلغت (٣٩٣٩٧) طعنًا وتشكل ما نسبته ٢٦,٤ % وكان توزيعها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



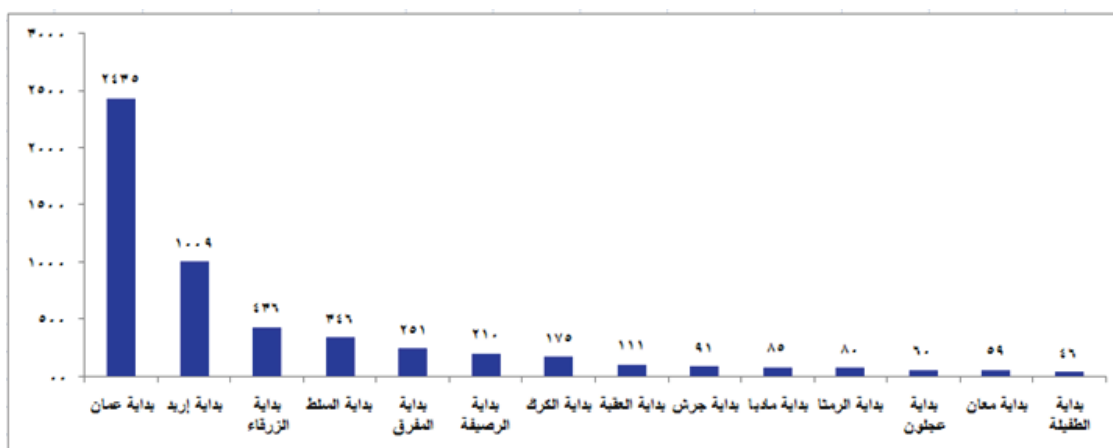
الشكل رقم (١٧) وارد المحاكم الابتدائية من الطعون الاستئنافية موزع على محاكم المملكة

٢- دعاوى بداية الحقوق شاملة دعاوى الغرفة الاقتصادية^٤ وبلغت (١٦٨٩٦) دعوى وتشكل ما نسبته ١١,٣٪. وكان توزيعها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (١٨) وارد المحاكم الابتدائية من الدعاوى الحقوقية موزع على محاكم المملكة

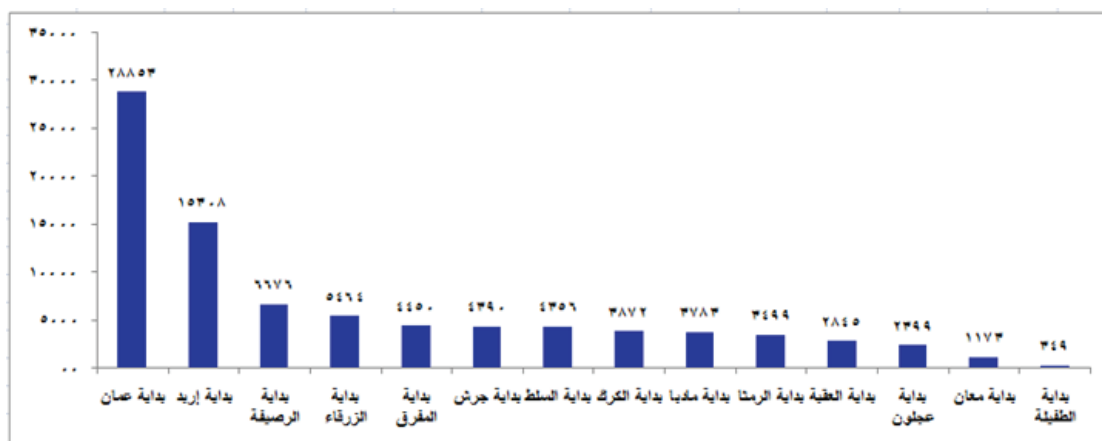
٣- الدعاوى الجزائية الجنائية وبلغت (٥٣٩٤) دعوى وتشكل ما نسبته ٣,٦ ٪، وكان توزيعها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (١٩) وارد المحاكم الابتدائية من الدعاوى الجنائية موزع على محاكم المملكة

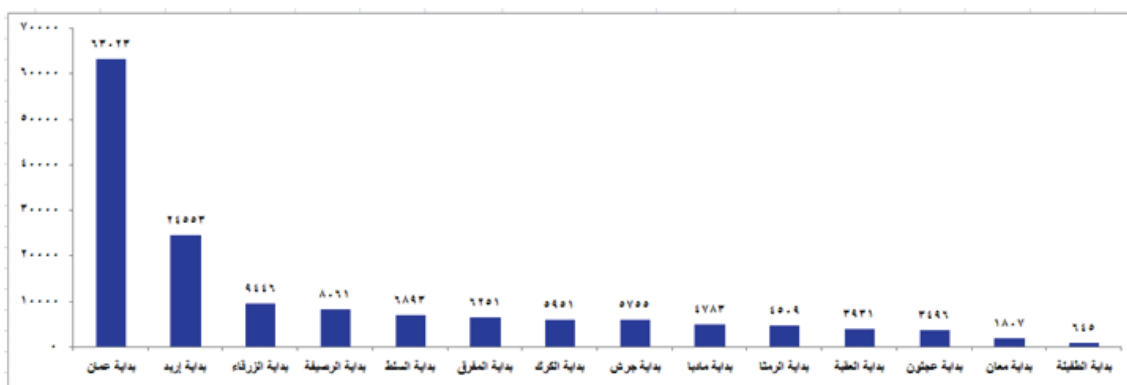
^٤ استئنيت من مجموع أعمال المحاكم الابتدائية في تقرير هذا العام الدعاوى المسجلة لدى إدارة الدعوى المدنية وإدارة الوساطة وفقاً للنهج الذي اتبع في العام الماضي منعاً من احتساب الدعوى مرتين، حيث تم إفرااد بند خاص بمرحلة إدارة الدعوى والوساطة، كما هو مفصل لاحقاً.

٤- الدعاوى الجزائية الجنحية وبلغت (٨٧٤١٧) دعوى وتشكل ما نسبته ٥٨,٦٪ وكان توزيعها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (٢٠) وارد المحاكم الابتدائية من الدعاوى الجنحية موزع على محاكم المملكة

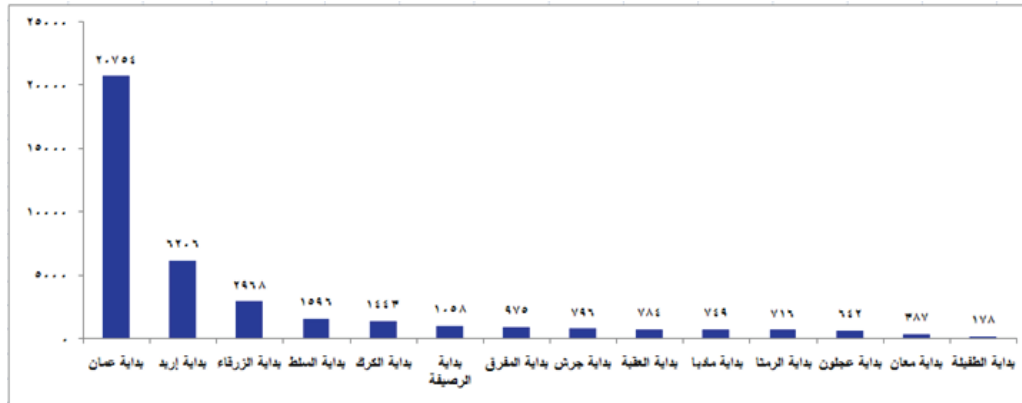
وقد تركز معظم الوارد في محكمة عمان الابتدائية بوارد (٦٣٠٢٣) دعوى ويشكل ما نسبته ٤٢,٣٪ من مجموع الوارد، تلتها محكمة إربد الابتدائية بوارد (٢٤٥٥٣) دعوى بنسبة ١٦,٥٪، ثم محكمة بداية الزرقاء بوارد (٩٤٤٦) دعوى ويشكل ما نسبته ٦,٣٪، وأخيراً محكمة الطفيلة بوارد (٦٤٥) دعوى بنسبة أقل من ١٪، ويتضح توزيع الوارد لدى المحاكم الابتدائية كما هو مبين بالشكل التالي:



الشكل رقم (٢١) وارد المحاكم الابتدائية من الدعاوى موزع على محاكم المملكة

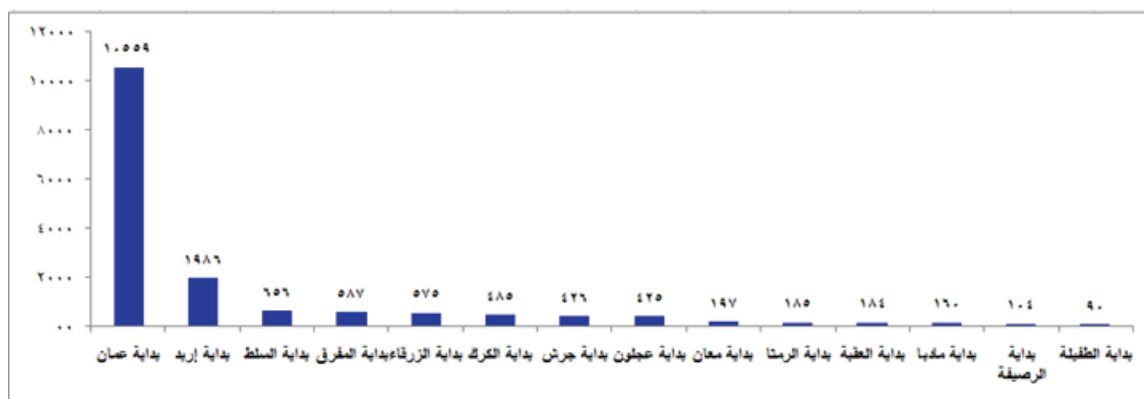
أما على مستوى الدعاوى المفصولة فقد بلغ عدد الدعاوى المفصولة في جميع المحاكم الابتدائية (١٥٠١٩٦) دعوى، شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون على قرارات رئيس التنفيذ، وبنسبة زيادة ٧٩٪ عليه في عام ٢٠٢٠، وفق التفصيل التالي:

١- الطعون الاستئنافية بلغت (٣٩٢٥٢) طعناً وتشكل ما نسبته ٢٦,١٪. وكان توزيع الفصل على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (٢٢) فصل المحاكم الابتدائية من الطعون موزع على محاكم المملكة

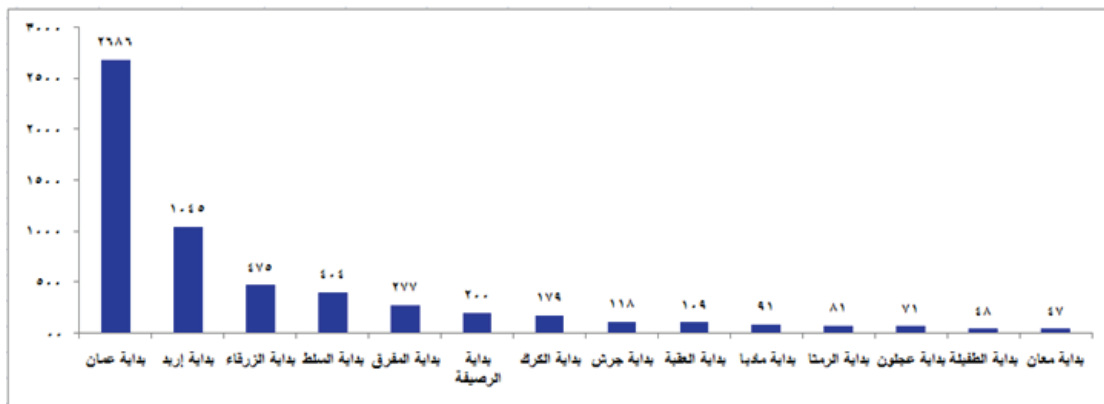
٢- دعاوى بداية الحقوق شاملة دعاوى الغرفة الاقتصادية بلغت (١٦٦١٩) دعوى، وتشكل ما نسبته ١١,١٪. وكان توزيع الفصل منها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (٢٣) فصل المحاكم الابتدائية من الدعاوى الحقوقية موزع على محاكم المملكة

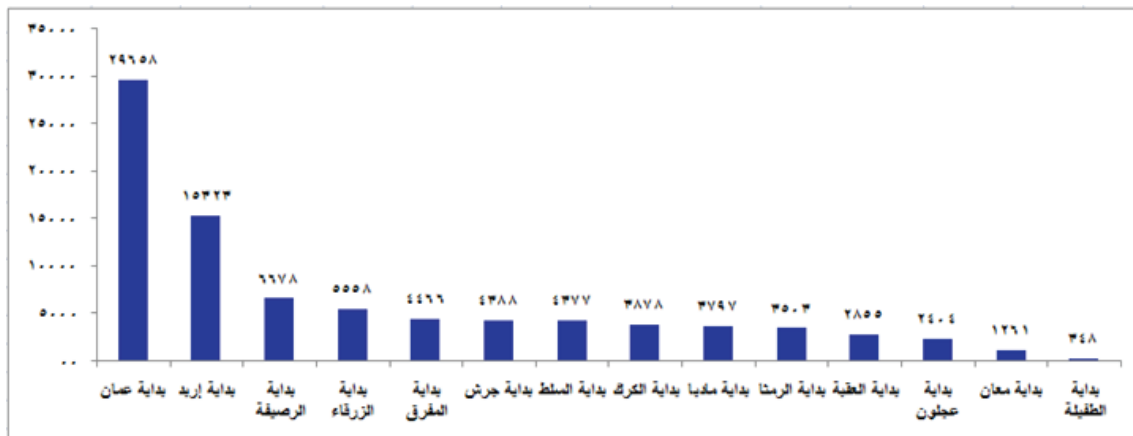
استُثِنَت من مجموع أعمال المحاكم الابتدائية في تقرير هذا العام الدعاوى المسجلة لدى إدارة الدعوى المدنية وإدارة الوساطة وفقاً للنهج الذي اتبع في العام الماضي منعاً من احتساب الدعوى مرتين، حيث تم إفراد بند خاص بمرحلة إدارة الدعوى والوساطة، كما هو مفصل لاحقاً.

٣- الدعاوى الجزائية الجنائية بلغت (٥٨٣١) دعوى وتشكل ما نسبته ٣,٩ ٪. وكان توزيع الفصل منها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



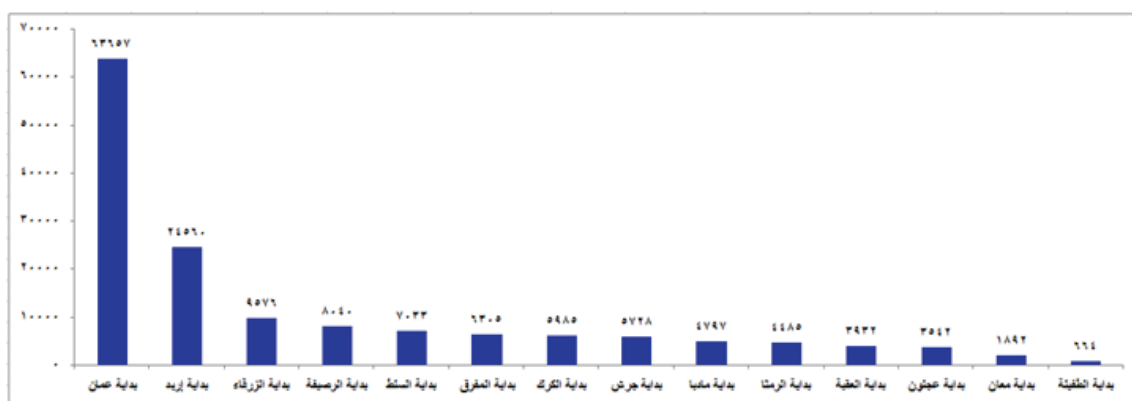
الشكل رقم (٢٤) فصل المحاكم الابتدائية من الدعاوى الجنائية موزع على محاكم المملكة

الدعاوى الجزائية الجنحية بلغت (٨٨٤٩٤) دعوى وتشكل ما نسبته ٥٨,٩ ٪ وكان توزيع الفصل منها على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي.



الشكل رقم (٢٥) فصل المحاكم الابتدائية من الدعاوى الجنحية موزع على محاكم المملكة

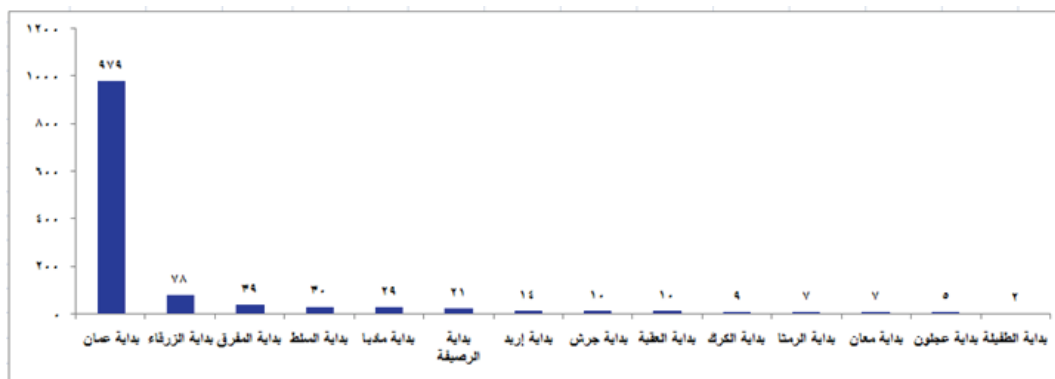
وكان أعلى فصل لدى المحاكم التي تركز فيها الوارد حيث بلغ الفصل لدى محكمة عمان الابتدائية (٦٣٦٥٧) دعوى بنسبة ٤٢,٤ ٪، تلتها محكمة إربد الابتدائية (٢٤٥٦٠) دعوى بنسبة ١٦,٤ ٪. ويبين الشكل التالي توزيع الفصل لدى المحاكم الابتدائية.



الشكل رقم (٢٦) عدد الدعاوى المفصلة موزعة على المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١

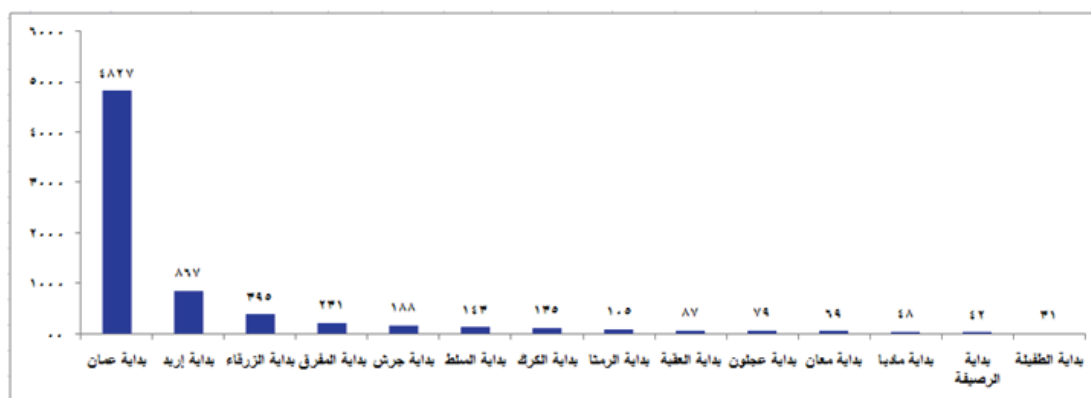
أما على مستوى المدور، فقد بلغ عدد الدعاوى المدورة في جميع المحاكم الابتدائية (١١٥٤٨) دعوى شاملة الطعون الواردة على الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح في الدعاوى الحقوقية والجزائية والطعون على قرارات رئيس التنفيذ، وبنسبة انخفاض ٩ ٪ عنه في عام ٢٠٢٠، وفق التفصيل التالي:

١. بلغ المدور من الطعون (١٢٤٠) طعنًا بنسبة ١٠,٧ ٪ من المجموع، وكان توزيع المدور على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي.



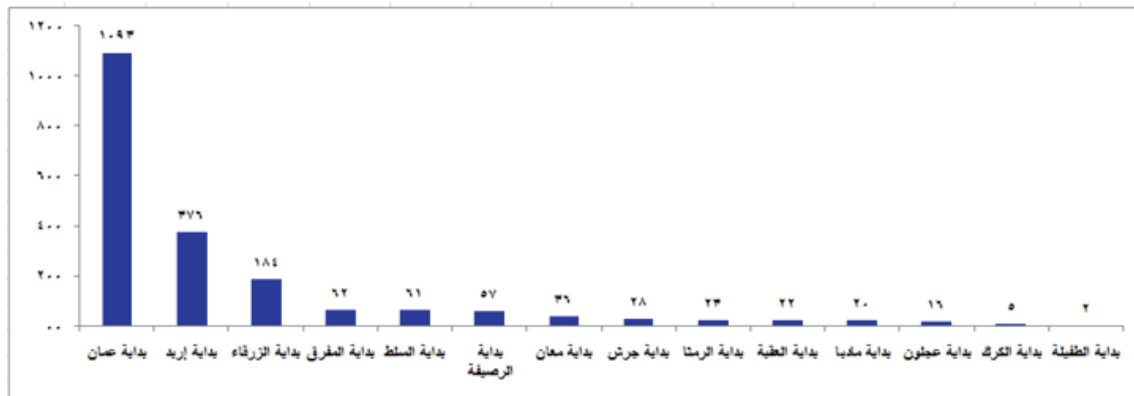
الشكل رقم (٢٧) المدور من الطعون موزع على المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١

٢. بلغ المدور من دعاوى بداية الحقوق (٧٢٤٧) دعوى بنسبة ٦٢,٨ ٪. وكان توزيع المدور على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



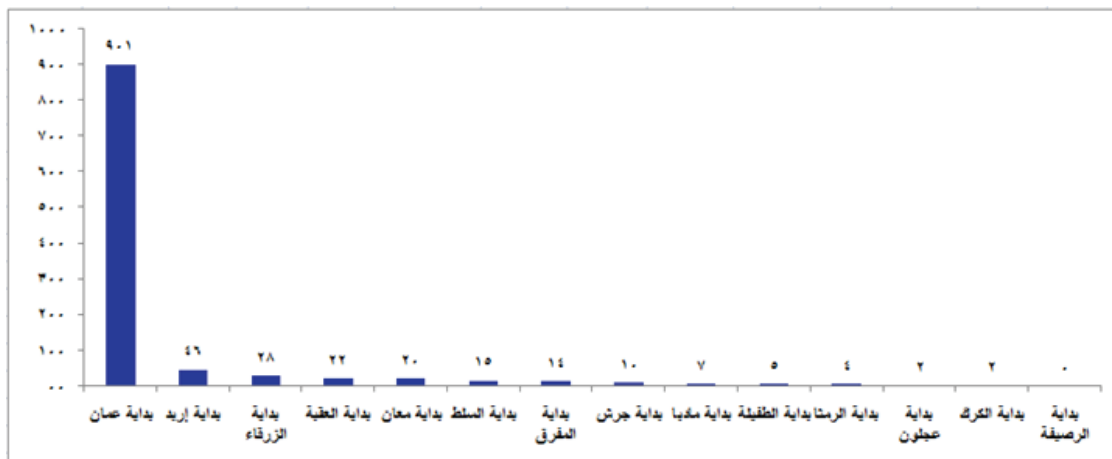
الشكل رقم (٢٨) مدور الدعاوى الحقوقية موزع على المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١

٣. بلغ المدور من الدعاوى الجنائية (١٩٨٥) دعوى بنسبة ١٧,٢٪. وكان توزيع المدور على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



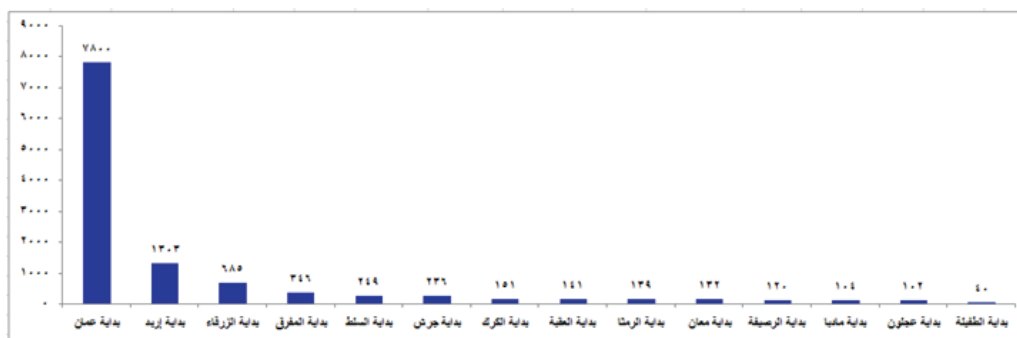
الشكل رقم (٢٩) مدور الدعاوى الجنائية موزع على المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١

٤. بلغ المدور من الدعاوى الجنحية (١٠٧٦) دعوى بنسبة ٩,٣٪. وكان توزيع المدور على المحاكم الابتدائية على النحو المبين في الشكل التالي:



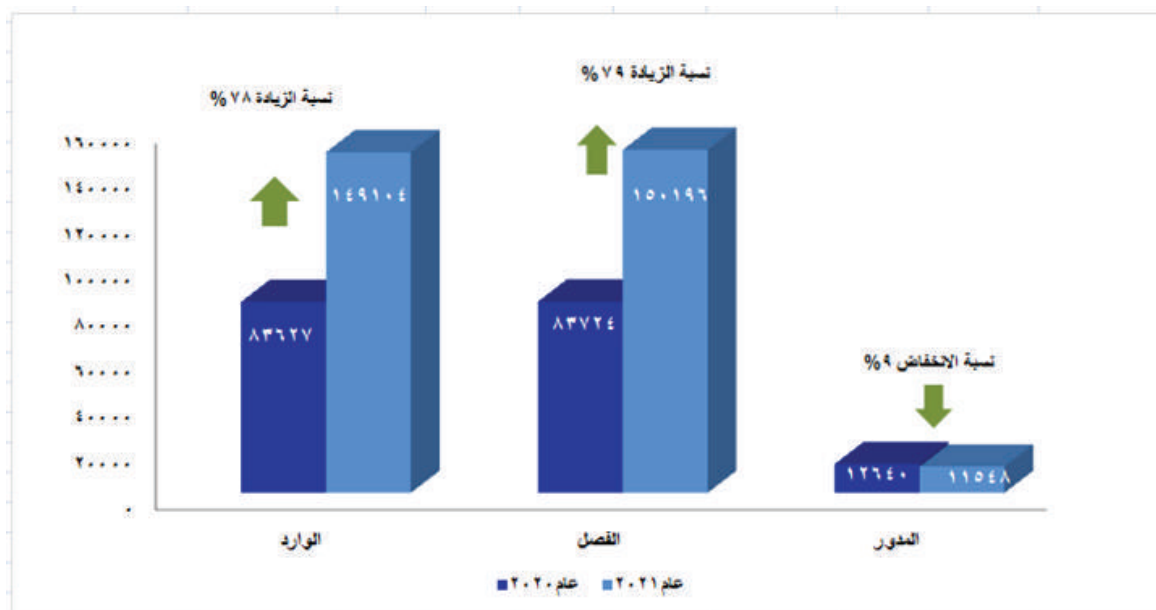
الشكل رقم (٣٠) مدور الدعاوى الجنحية موزع على المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١

وكان أعلى مدور لدى محكمة عمان الابتدائية (٧٨٠٠) دعوى بنسبة ٦٧,٥٪ من مجموع المدور الكلي للمحاكم الابتدائية، في حين كان أقل مدور لدى محكمة الطفيلة الابتدائية (٤٠) دعوى بنسبة أقل من ١٪. ويتضح توزيع المدور لدى المحاكم الابتدائية وفق الشكل التالي:



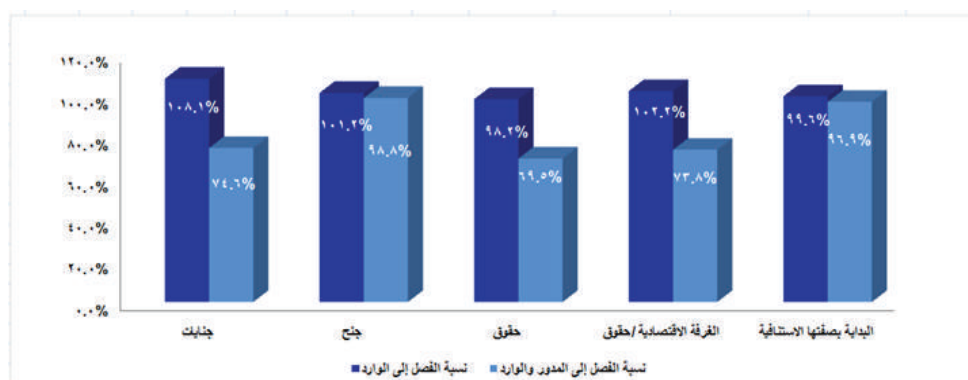
الشكل رقم (٣١) عدد الدعاوى المدورة موزعة على المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١

كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع المحاكم الابتدائية ١٠٠,٧٪، أي أن المحاكم قامت بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها في عام ٢٠٢١ وزيادة عليه بنسبة ٠,٧٪ وهو ما يعادل ٩٢,٩٪ من مجموع الدعاوى الواردة والمدورة، وبذلك يتبقى (١١٥٤٨) دعوى وهو يشكل ما نسبته ٧,١٪ من المجموع. وفق ما هو موضح في الجدولين الإحصائيين رقمي (١٠) و(١١) من الملاحق. ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في عام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٣٢) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

كما ويظهر بالشكل التالي نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى المحاكم الابتدائية حسب الاختصاص.



الشكل رقم (٣٣) نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى المحاكم الابتدائية حسب الاختصاص

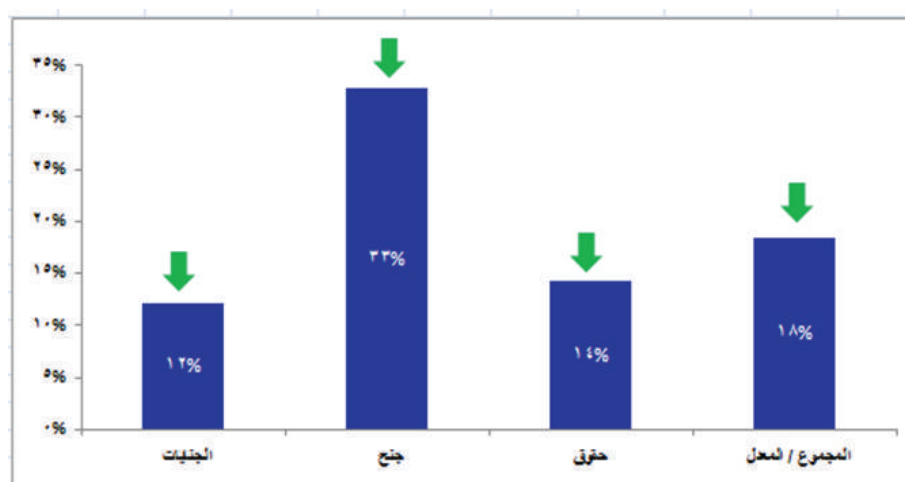
أما على مستوى معدل مدد التقاضي لدى المحاكم الابتدائية بكافة اختصاصاتها والعبء السنوي فقد جاء على النحو المفصل التالي:

معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية –الدرجة الأولى والعبء السنوي للتقاضي

وتشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية (غير شاملة أوامر الدفاع) على النحو المبين في الجدول التالي:

السنة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطابعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	٣١٥٥١	١٠	٥٥	٧	٧٢
عام ٢٠١٩	٢١٠٢٠	١٤	٤٨	٧	٦٩
عام ٢٠٢٠	١٣٤٧٨	١٣	٧٤	٦	٩٣
عام ٢٠٢١	١٥٤٢٣	١٦	٥٥	—	٧١

وبذلك تكون المحاكم قد حققت إنجازًا ظاهرًا حيث انخفضت مدة التقاضي في الدعاوى (غير شاملة أوامر الدفاع) بنسبة (١٨%) مقارنة مع العام السابق، وتظهر نسب التغير في مدد التقاضي لدى المحاكم الابتدائية الدرجة الأولى (غير شاملة أوامر الدفاع) مقارنة مع العام ٢٠٢٠ كما هو موضح في الشكل التالي:



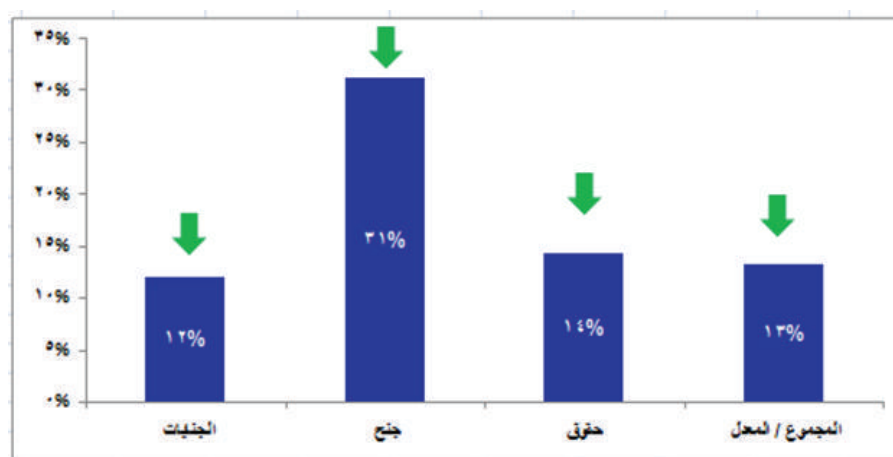
الشكل رقم (٣٤) نسبة التغير في مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية (غير شاملة أوامر الدفاع) مقارنة بالعام

٢٠٢٠

وتشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية (شاملة أوامر الدفاع) على النحو المبين في الجدول التالي:

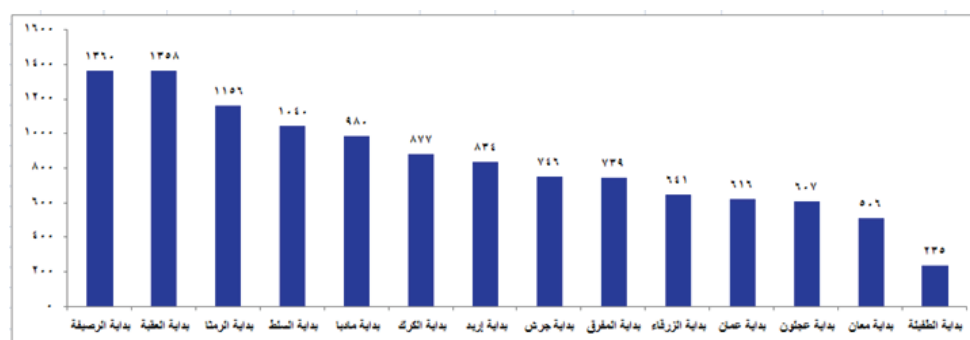
السنة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة الطباعة والتدقيق والتسديد	المجموع
عام ٢٠١٨	٣١٥٥١	١٠	٥٥	٧	٧٢
عام ٢٠١٩	٢١٠٢٠	١٤	٤٨	٧	٦٩
عام ٢٠٢٠	٣٣٣٨٢	١٢	٥٧	٦	٧٤
عام ٢٠٢١	١٠٠٩١٥	١٥	٤٤	—	٥٩

حيث بلغت مدة التقاضي في عام ٢٠٢٠ في الدعاوى الشاملة أوامر الدفاع (٦٨) يوماً، وبذلك تكون قد انخفضت مدة التقاضي بنسبة (١٣٪) مقارنة بعام ٢٠٢٠. وتظهر نسب التغير في مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية الدرجة الأولى (شاملة أوامر الدفاع) مقارنة بالعام ٢٠٢٠ كما هو مبين بالشكل التالي:



الشكل رقم (٣٥) نسبة التغير في مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية (شاملة أوامر الدفاع) مقارنة بالعام ٢٠٢٠

وبلغ العبء السنوي الإجمالي للقاضي في المحاكم الابتدائية (٧١٩) دعوى وبمعدل إنجاز (٦٦٨) دعوى، وقد تفاوت معدل عبء القاضي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل (٣٦) عبء القاضي في المحاكم الابتدائية

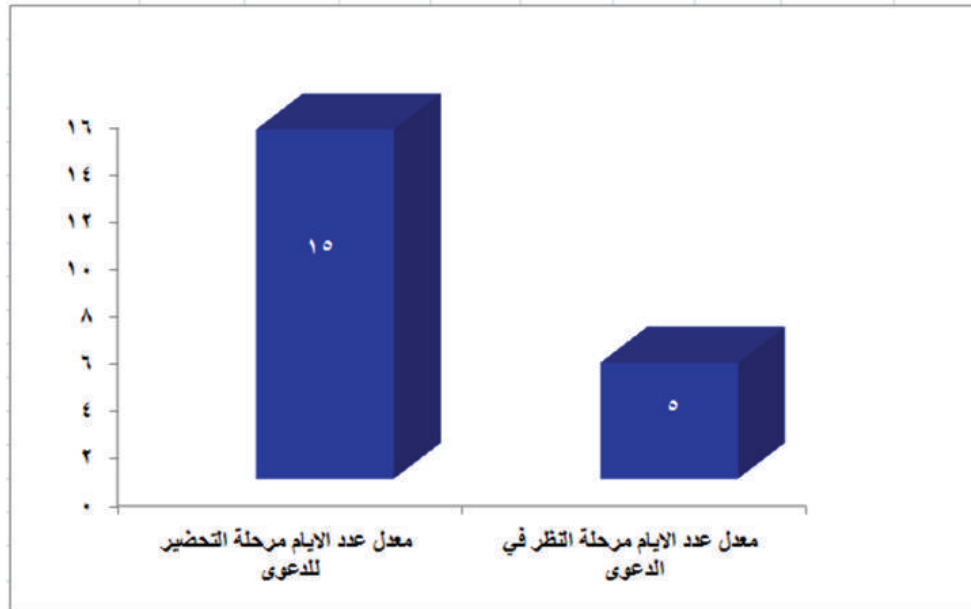
ونوضح تاليًا تفصيل مدد التقاضي لدى المحاكم الابتدائية وعبء القاضي حسب الاختصاص:

أولاً: معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية والعبء السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لدى كافة المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية في (٣٨١٩٤) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٢٠) يومًا، منها (١٥) يومًا في مرحلة التحضير و(٥) أيام في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

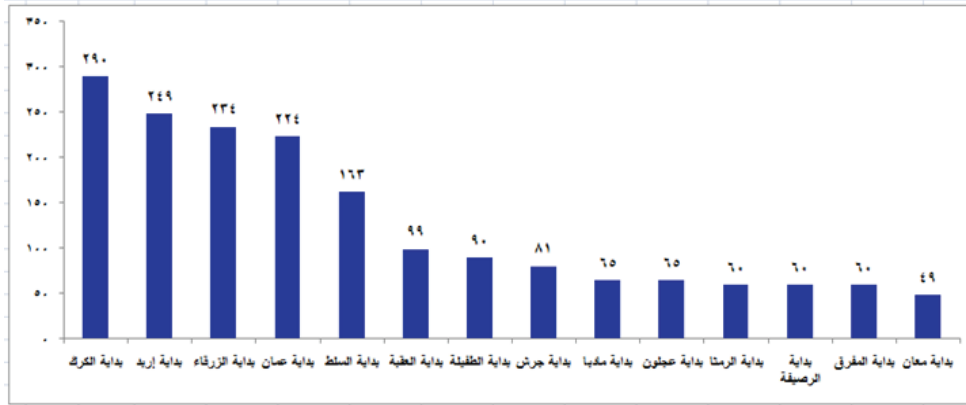
المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية	٣٨١٩٤	١٥	٥	٢٠
النسبة من المجموع %	٩٧%	٧٥,١%	٢٤,٩%	١٠٠%

وسجلت محكمة الكرك الابتدائية بصفتها الاستئنافية أدنى معدل مدة تقاضٍ وبلغ (٤) أيام، وكان أعلى معدل لدى محكمة عمان الابتدائية بصفتها الاستئنافية وبلغ (٢٥) يومًا. كما هو موضح في الجدول رقم (١٢) من الملاحق. وقد تفاوت معدل مدد التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (٣٧) معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى المحاكم الابتدائية - بصفتها الاستئنافية لعام ٢٠٢١

وبلغ معدل العبء السنوي للقاضي في الطعون الاستئنافية (١٦٤) دعوى وعبء الهيئة الاستئنافية (٣٤٠) دعوى، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة الكرك الابتدائية أعلى عبء وبلغ (٢٩٠) دعوى وعبء الهيئة الاستئنافية لديها (٧٢٦) دعوى، في حين كان أقل عبء لدى محكمة معان الابتدائية وبلغ (٤٩) دعوى، على النحو المبين في الشكل أدناه.



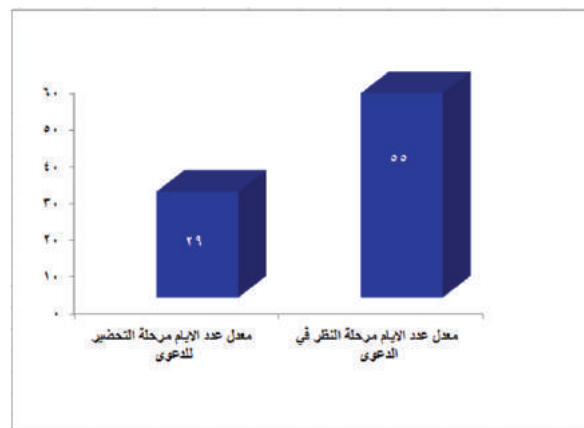
الشكل رقم (٣٨) معدل عبء القاضي السنوي لدى المحاكم الابتدائية بصفتها الاستئنافية

ثانيًا: معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية – الدعاوى المدنية والعبء السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لدى كافة المحاكم الابتدائية الحقوقية شاملة الدعاوى الخاضعة وغير الخاضعة لتبادل اللوائح في (١٠٢٦٠) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٨٤) يومًا، منها (٢٩) يومًا في مرحلة التحضير و(٥٥) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

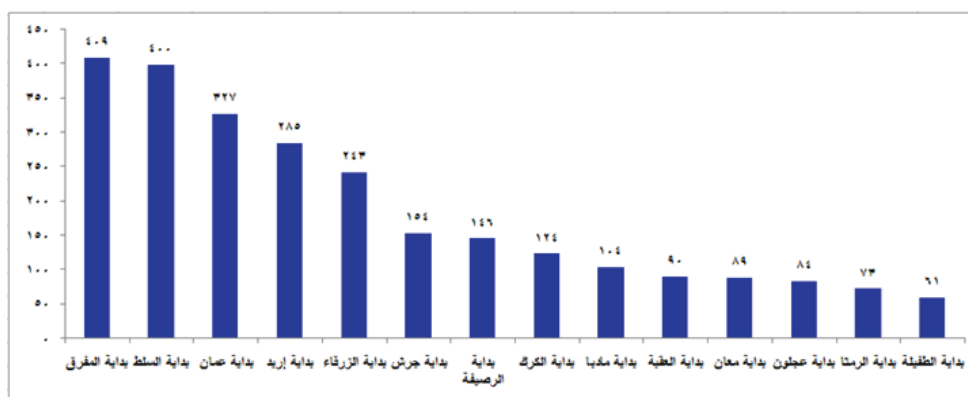
المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
بداية الحقوق	١٠٢٦٠	٢٩	٥٥	٨٤
النسبة من المجموع %	%٦١	%٣٤,٢	%٦٥,٨	%١٠٠

وقد تفاوت معدل مدد التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل (٣٩) معدل مدد التقاضي في المحاكم الابتدائية

وبلغ معدل العبء السنوي للقاضي في القضايا الابتدائية الحقوقية (٢٥١) دعوى شاملة الغرفة الاقتصادية وبمعدل إنجاز (١٧٥)، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة المفرق أعلى عبء وبلغ (٤٠٩) دعوى في حين كان أقل عبء لدى محكمة الطفيلة وبلغ (٦١) دعوى وإنجاز القاضي بلغ (٤٥) دعوى، على النحو المبين في الشكل أدناه.



الشكل (٤٠) معدل عبء القاضي في المحاكم الابتدائية-حقوق

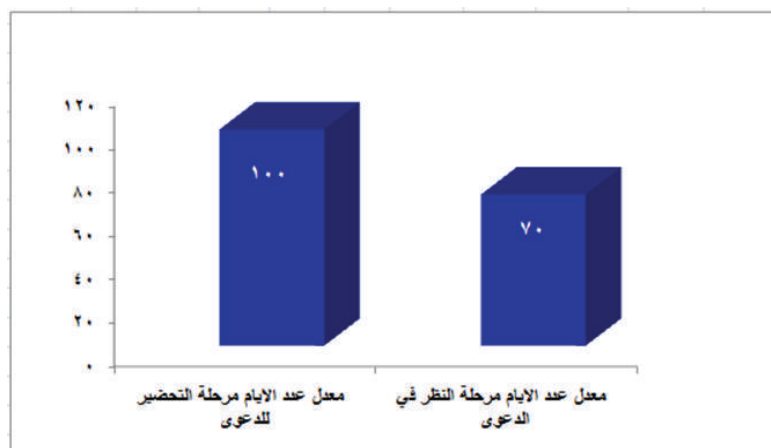
وكان معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية – الدعاوى المدنية وفق التفصيل التالي:

أ - معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية-الدعاوى المدنية في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح:

بلغ معدل مدة التقاضي لدى كافة المحاكم الابتدائية الحقوقية في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح في (١٨٦٨) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (١٧٠) يوماً، منها (١٠٠) يوم في مرحلة التحضير و(٧٠) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
بداية الحقوق	١٨٦٨	١٠٠	٧٠	١٧٠
النسبة من المجموع %	%١١	%٥٨,٩	%٤١,١	%١٠٠

وقد تفاوت معدل مدد التقاضي الإجمالي من محكمة إلى أخرى على النحو المبين في الشكل التالي:

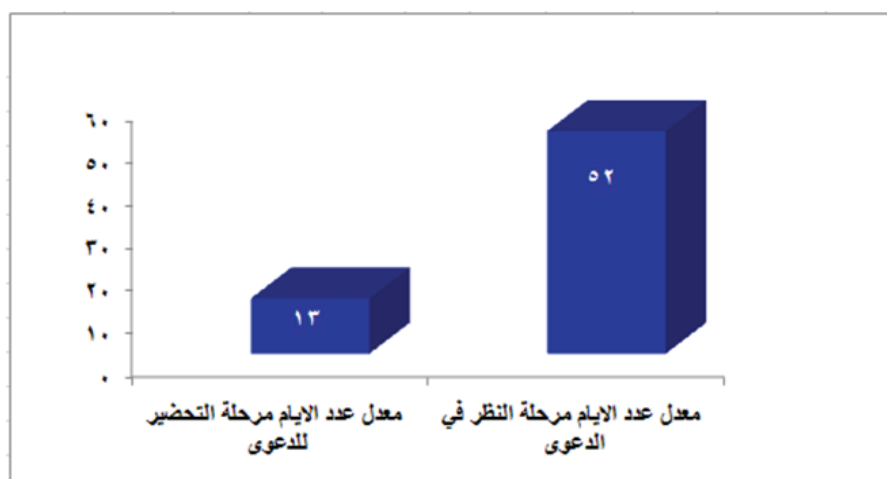


الشكل (٤١) معدل مدد التقاضي في المحاكم الابتدائية-الدعاوى المدنية في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح

ب- معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية -الدعوى المدنية غير الخاضعة لتبادل اللوائح (المستعجلة)

بلغ معدل مدة التقاضي لدى كافة المحاكم الابتدائية الحقوقية في الدعوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح في (٨٣٩٢) دعوى سُجّلت وفُصلت خلال العام (٦٥) يومًا، منها (١٣) يومًا في مرحلة التحضير و(٥٢) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني أدناه:

المحكمة	عدد الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
بداية الحقوق	٨٣٩٢	١٣	٥٢	٦٥
النسبة من المجموع %	%٥٠	%١٩,٨	%٨٠,٣	%١٠٠



الشكل (٤٢) معدل مدد التقاضي في المحاكم الابتدائية-الدعوى المدنية غير الخاضعة لتبادل اللوائح

ج _ أعمال الغرفة الاقتصادية لدى محكمة عمان الابتدائية:

ورد الغرفة الاقتصادية في محكمة عمان الابتدائية خلال العام (٦٠٠) دعوى، وبذلك يكون الوارد قد ارتفع بمقدار ٣٠٪ عليه في العام ٢٠٢٠، وهو ما أدى إلى ازدياد معدل العبء السنوي للقاضي لديها ليصبح (٢٠٨) دعوى و بمعدل إنجاز ١٥٣ دعوى مقارنة بمعدل العبء السنوي في العام السابق (١٩٦) دعوى و بمعدل إنجاز (١٣٨) دعوى .

وقد حققت الغرفة الاقتصادية في محكمة عمان الابتدائية إنجازًا على مستوى الفصل، حيث فصلت الغرفة ما يساوي عدد الدعاوى الواردة إليها خلال العام وزيادة عليه ما نسبته ٢,٢٪، وأما على مستوى نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور فقد بلغ ما نسبته ٧٣,٨٪.

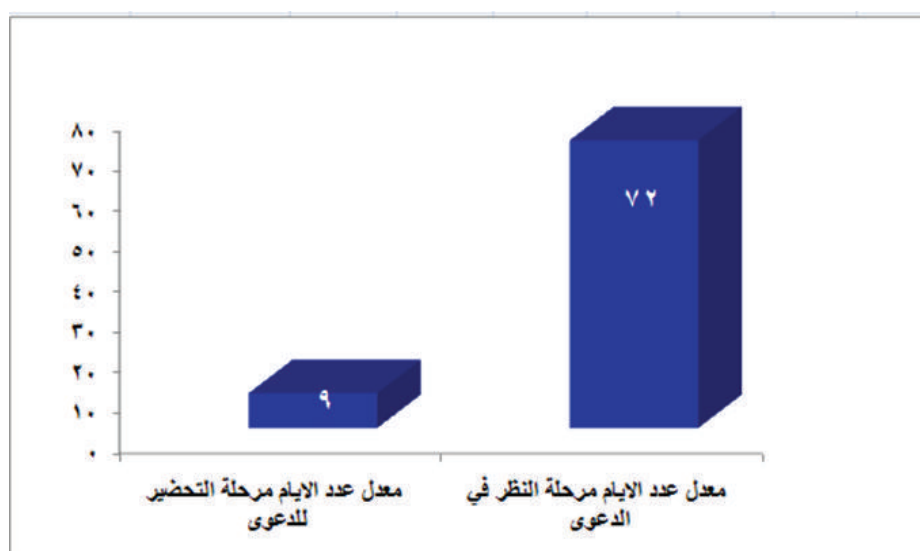
وقد بلغ معدل مدة التقاضي لدى الغرفة الاقتصادية في (٤١٠) دعوى (شاملة الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح والدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح) (٦٥) يومًا سجلت وفصلت خلال العام، كما هو مبين في الجدول أدناه: _

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الغرفة الاقتصادية	٤١٠	١٧	٤٧	٦٥
النسبة من المجموع %	%٦٨	%٢٦,٥	%٧٣,٥	%١٠٠

ثالثاً: أ- معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية - الجنايات

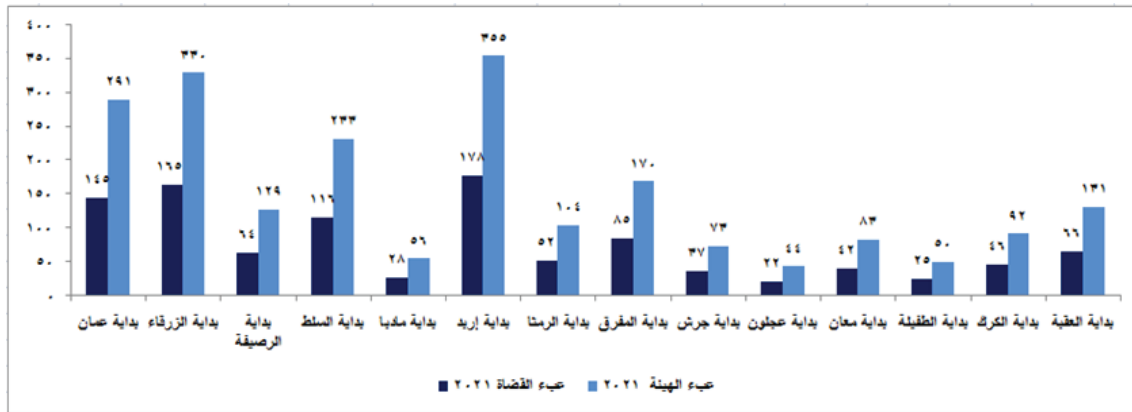
بلغ معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية-الجنايات في (٣٨٣٩) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٨٠) يومًا، منها (٩) أيام في مرحلة التحضير و(٧٢) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الجنايات	٣٨٣٩	٩	٧٢	٨٠
النسبة من المجموع %	%٧١	%١٠,٨	%٨٩,٢	%١٠٠



الشكل (٤٣) معدل مدد التقاضي في المحاكم الابتدائية-الجنايات

وبلغ معدل العبء السنوي للهيئة في القضايا الجنائية (٢١١) دعوى، وعبء القاضي (١٠٦) دعاوى ونسبة الإنجاز للهيئة (١٥٨) للهيئة و (٧٩) للقاضي، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة بداية إربد أعلى عبء وبلغ (١٧٨) دعوى في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية عجلون وبلغ (٢٢) دعوى وعبء الهيئة (٤٤) دعوى، على النحو المبين في الشكل أدناه.

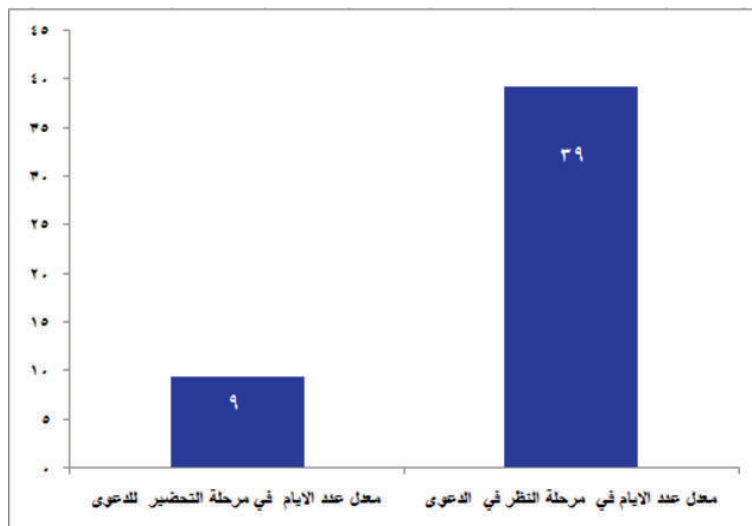


الشكل (٤٤) معدل عبء القاضي والهيئة في المحاكم الابتدائية - جنابات

ب- معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية - جنج

بلغ معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية في قضايا الجنج (غير شاملة أوامر الدفاع) في (١٣٢٤) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٤٩) يومًا، منها (٩) أيام في مرحلة التحضير و(٣٩) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول والرسم البياني أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الجنج	١٣٢٤	٩	٣٩	٤٩
النسبة من المجموع %	%٨٢	%١٩,٥	%٨٠,٥	%١٠٠



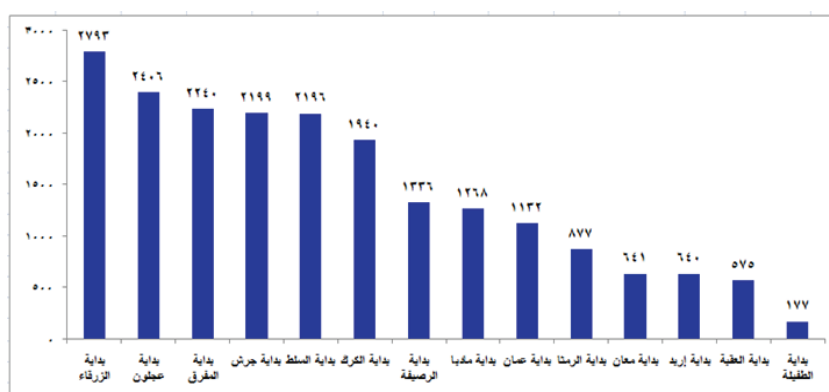
الشكل (٤٥) معدل مدد التقاضي في المحاكم الابتدائية - جنج

بلغ معدل مدة التقاضي لدى المحاكم الابتدائية في قضايا الجرح (شاملة أوامر الدفاع) في (٨٦٨١٦) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (١١) يوماً، منها (٧) أيام في مرحلة التحضير و(٤) أيام في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الجرح	٨٦٨١٦	٧	٤	١١
النسبة من المجموع %	٩٩ %	٦٢,٣ %	٣٧,٧ %	١٠٠ %

وقد وردت قضايا أوامر الدفاع خلال عام ٢٠٢١ (٨٥٧٩٩) دعوى وهو يشكل ما نسبته (٩٨,١ %) من مجموع وارد الجرح، هذا وقد فصل من قضايا أوامر الدفاع ما مجموعه (٨٦٤٣٦) دعوى خلال العام ٢٠٢١ بنسبة (٩٧,٧ %) من مجموع فصل الجرح.

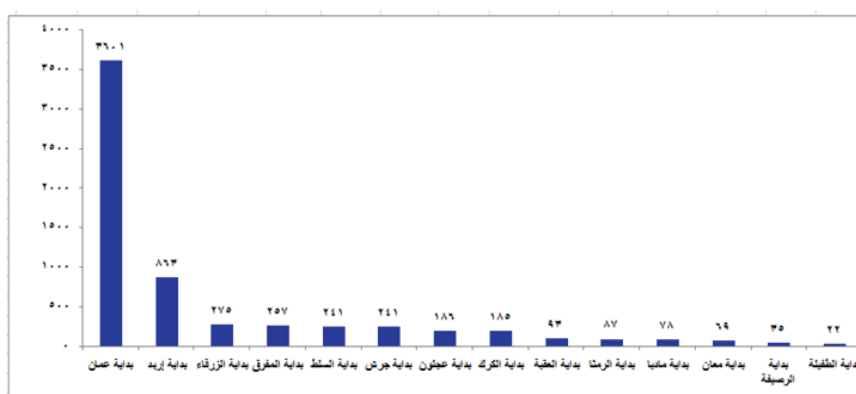
وبلغ معدل العبء السنوي للقاضي في القضايا البدائية الجرحية (١٠٧٩) دعوى ونسبة الإنجاز (١٠٦٦)، وقد تفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى، حيث سجلت محكمة بداية الزرقاء أعلى عبء وبلغ (٢٧٩٣) دعوى في حين كان أقل عبء لدى محكمة بداية الطفيلة وبلغ (١٧٧) دعوى، على النحو المبين في الشكل أدناه.



الشكل (٤٦) معدل عبء القاضي لدى المحاكم الابتدائية - جرح

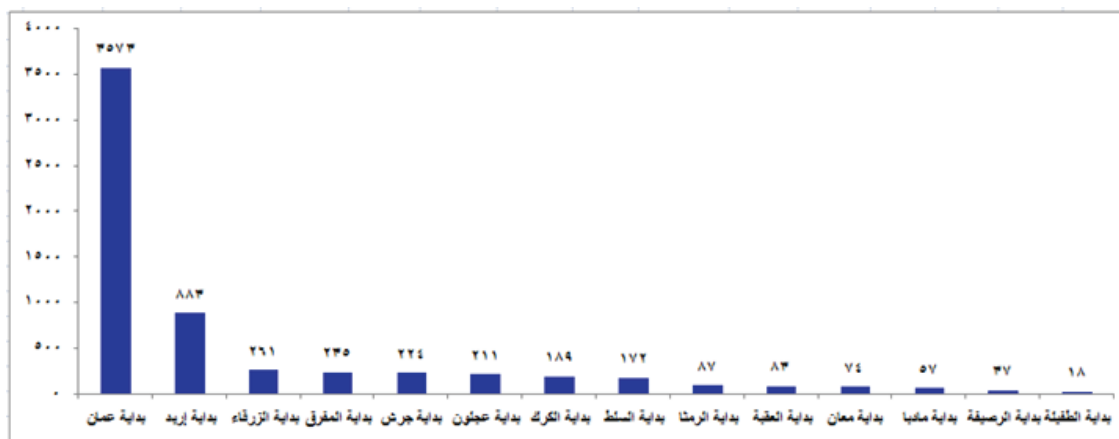
تاسعاً: أعمال دوائر إدارة الدعوى المدنية لدى المحاكم الابتدائية

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر إدارة الدعوى المدنية (٦٢٣٣) دعوى، بنسبة زيادة ٥٤ % على عام ٢٠٢٠، حيث سجلت دائرة إدارة الدعوى في محكمة عمان الابتدائية أعلى وارد وبلغ (٣٦٠١) دعوى، تلتها دائرة إدارة الدعوى لدى محكمة إربد الابتدائية بوارد (٨٦٣) دعوى، في حين كان أقل وارد في دائرة إدارة الدعوى لدى محكمة الطفيلة الابتدائية وبلغ (٢٢) دعوى على النحو المبين في الشكل التالي:



الشكل رقم (٤٧) وارد الدعاوى موزع على جميع دوائر إدارة الدعوى المدنية

وبلغ عدد الدعاوى المنتهية لدى جميع دوائر إدارة الدعاوى في المحاكم الابتدائية (٦١٠٤) دعاوى بنسبة زيادة ٧٤٪ على عام ٢٠٢٠، حيث بلغت نسبة الإنجاز إلى الوارد ٩٧,٩٪. وكان توزيع الإنجاز في دوائر إدارة الدعاوى المدنية على النحو المبين في الشكل التالي:

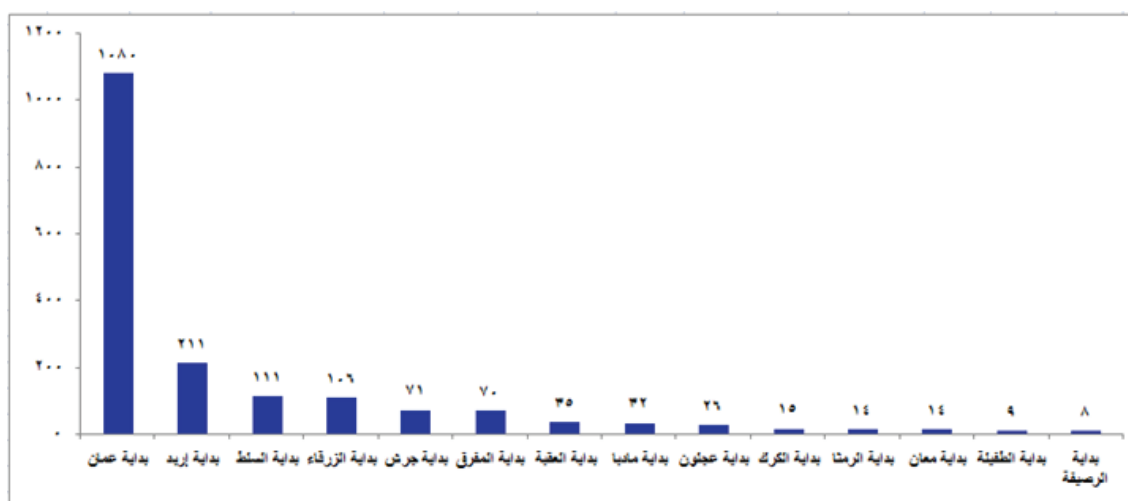


الشكل رقم (٤٨) الدعاوى المنتهية موزعة على دوائر إدارة الدعاوى المدنية

وبلغت نسبة الإنجاز إلى الوارد والمدور ٧٧,٢٪، ليتبقى لدى هذه الدوائر ما نسبته ٢٢,٨٪ أي ما مجموعه (١٨٠٢) دعاوى.

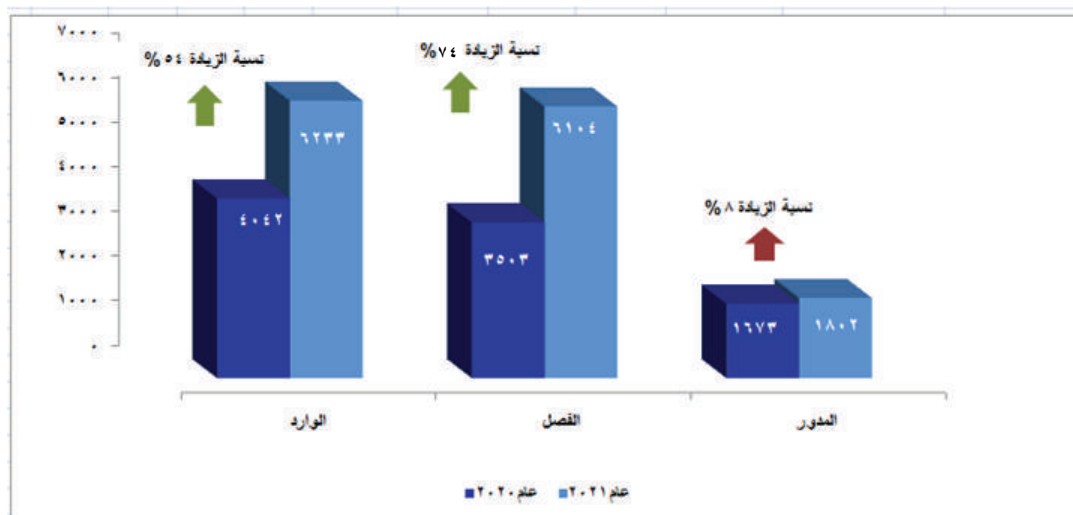
ومن جهة أخرى، بلغ مجموع الدعاوى المحالة من دوائر إدارة الدعاوى إلى قاضي الحكم خلال العام (٥٨٨١) دعاوى بنسبة ٩٦,٣٪ من مجموع الدعاوى المنتهية لديها، وكان عدد الدعاوى التي تمت فيها المصالحة والتسوية (٨٤) دعاوى بنسبة ١,٤٪، وبلغ عدد الدعاوى المسقطه (١٤٠) دعاوى بنسبة ٢,٣٪ من المجموع.

كما وازداد عدد الدعاوى المدورة لدى هذه الدوائر من (١٦٧٣) دعاوى في عام ٢٠٢٠ إلى (١٨٠٢) دعاوى في عام ٢٠٢١ بنسبة ٨٪. وتوزع المدور لدى جميع هذه الدوائر على النحو المبين في الشكل التالي:



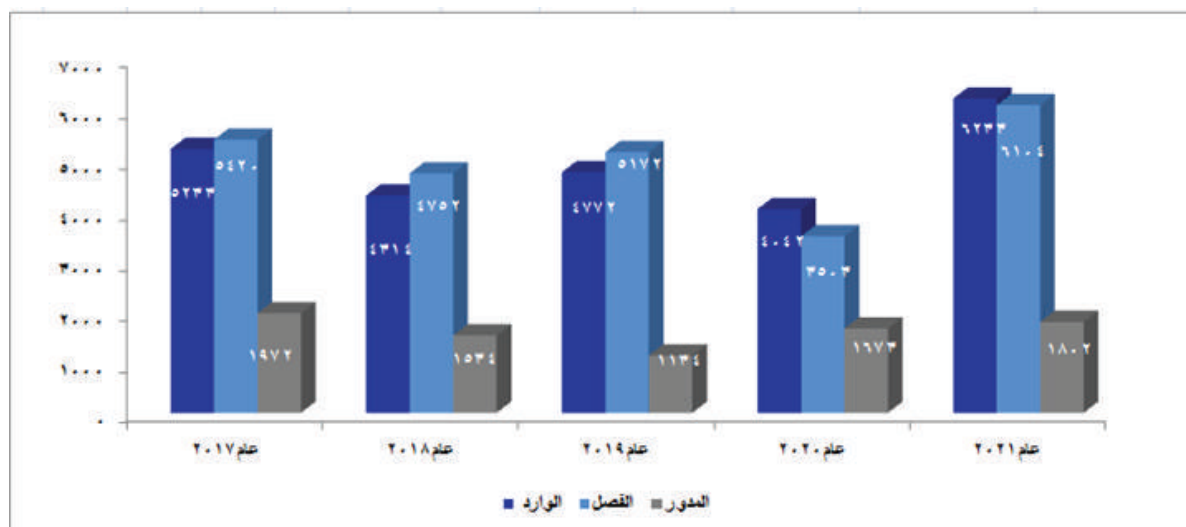
الشكل رقم (٤٩) المدور موزع على جميع دوائر إدارة الدعاوى المدنية

في الرسم البياني الآتي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر إدارة الدعوى في محاكم البداية في العام ٢٠٢١ مقارنة بالعام ٢٠٢٠.



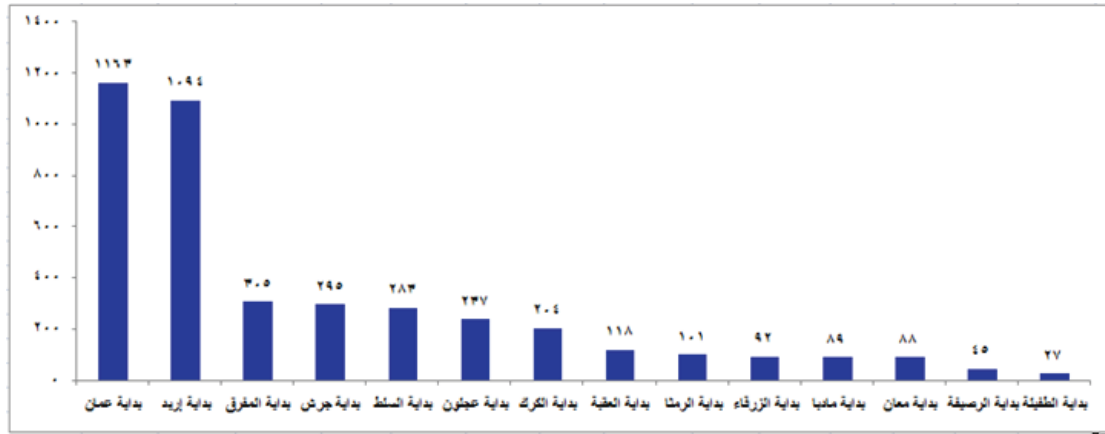
الشكل رقم (٥٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنتهية والمدورة لدى المحاكم الابتدائية /إدارة الدعوى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر إدارة الدعوى خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) في الرسم البياني الآتي: -



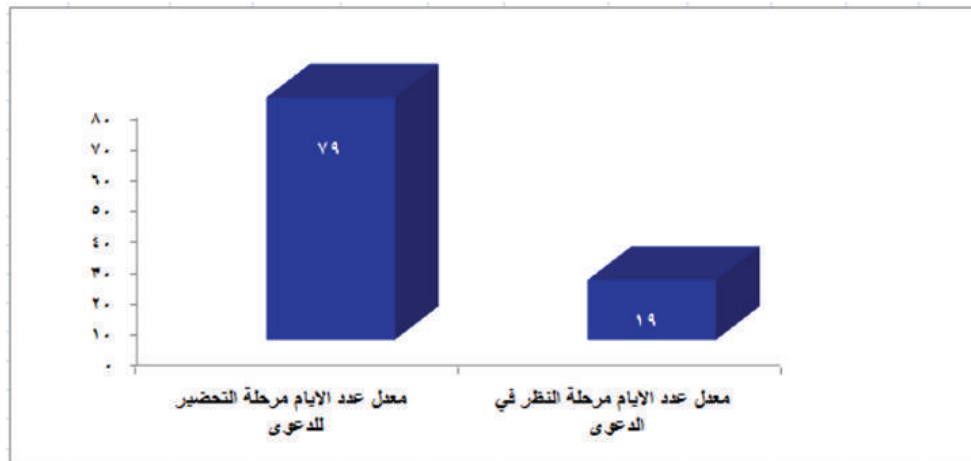
الشكل رقم (٥١) التغير في عدد الدعاوى المدورة لدى المحاكم الابتدائية /إدارة الدعوى في الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

كما وبلغ معدل العبء السنوي لقاضي إدارة الدعوى (٣٩٥) دعوى بمعدل إنجاز بلغ (٣٠٥) دعوى، كما هو مبين في الجدول رقم (١٨) من الملاحق. كما ويظهر عبء القاضي في إدارة الدعوى المدنية لدى المحاكم الابتدائية في الشكل التالي:



الشكل رقم (٥٢) عبء القاضي في جميع دوائر إدارة الدعوى المدنية

وبلغ معدل مدة الإجراءات المتبعة لدى دوائر إدارة الدعوى من تاريخ قيد الدعوى وحتى تاريخ انتهائها لدى قاضي إدارة الدعوى (٩٨) يوماً، وكان أعلى معدل لدى إدارة الدعوى في محكمة عمان الابتدائية – الغرفة الاقتصادية حيث بلغ (١٣٢) يوماً، في حين كان أدنى معدل لدى إدارة الدعوى في محكمة الكرك الابتدائية وبلغ (٥١) يوماً. كما هو موضح في الجدول رقم (١٩) من الملاحق، ويظهر معدل مدد التقاضي بالأيام في إدارة الدعوى في المحاكم في الشكل التالي:

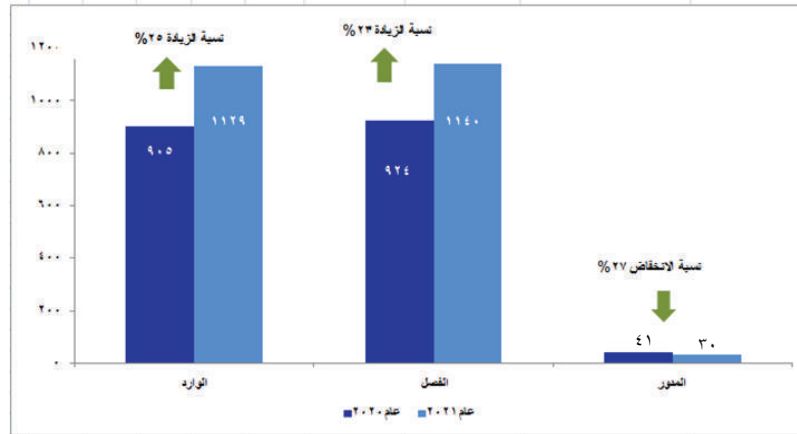


الشكل رقم (٥٣) معدل مدة الإجراءات بالأيام في إدارة الدعوى في المحاكم الابتدائية

عاشراً: أعمال دوائر الوساطة لدى المحاكم الابتدائية

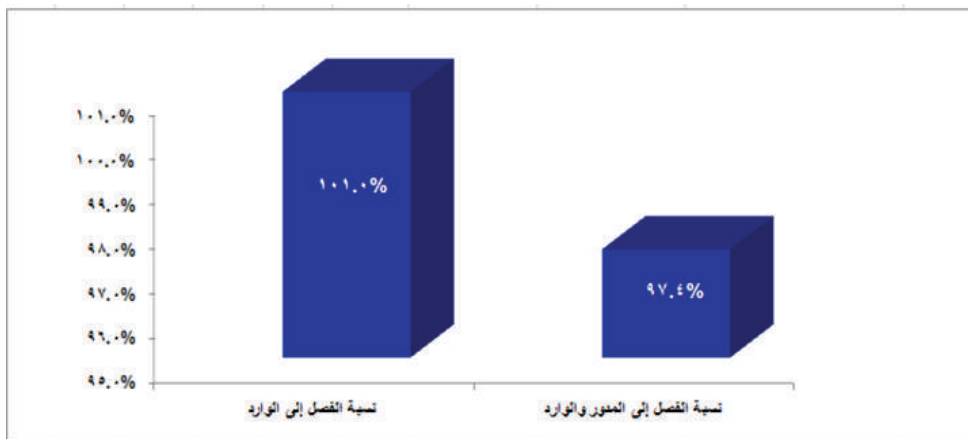
بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر الوساطة لدى المحاكم الابتدائية (١١٢٩) دعوى لعام ٢٠٢١ مقارنة بـ (٩٠٥) دعوى في عام ٢٠٢٠ بنسبة زيادة ٢٥٪، وقد سجلت دائرة الوساطة لدى محكمة عمان الابتدائية أعلى وارد وبلغ (٤٩٨) دعوى، تلتها دائرة إدارة الوساطة لدى محكمة إربد الابتدائية بوارد بلغ (٢٩٧) دعوى، في حين كان أقل وارد في دائرة الوساطة لدى كل من محكمة بداية المفرق ومحكمة بداية الكرك وبلغ دعوى واحدة لكل منهما. ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي لقاضي الوساطة (٤٧) دعوى بمعدل إنجاز (٤٦) دعوى، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٠) من الملاحق.

وبلغ عدد الدعاوى المنجزة (١١٤٠) دعوى بنسبة زيادة ٢٣٪ على العام السابق، وقد انخفض عدد الدعاوى المدورة لدى هذه الدوائر من (٤١) إلى (٣٠) دعوى بنسبة ٢٧٪ على المدور السابق. وبلغت نسبة الإنجاز إلى الوارد لجميع الدوائر ١٠١٪، وهو ما يعادل ما نسبته ٩٧,٤٪ من مجموع الوارد والمدور ويتبقى ٢,٦٪ منه والذي يبلغ (٣٠) دعوى. ويظهر التغير في الوارد والمنجز والمدور لدوائر الوساطة لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٥٤) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنتهية والمدورة لدى المحاكم الابتدائية / الوساطة في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

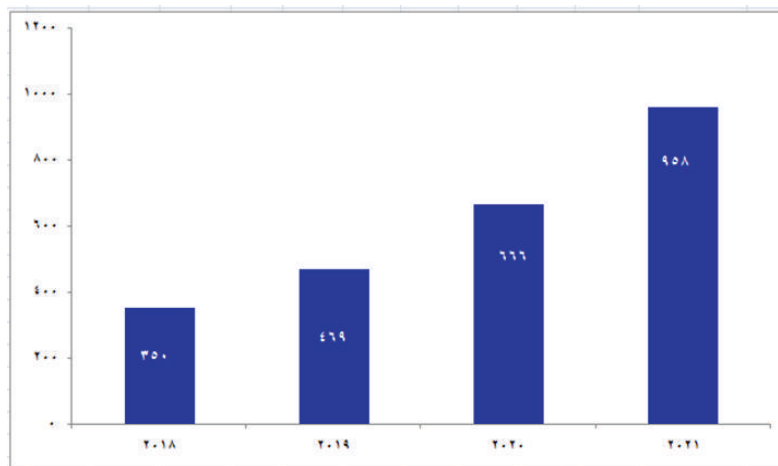
ويظهر الشكل التالي نسبة الإنجاز إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى دوائر الوساطة.



الشكل رقم (٥٥) نسبة الإنجاز إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لدى دوائر الوساطة

ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المعادة إلى الهيئات القضائية دون تسوية (١٨٠) دعوى بنسبة ١٥,٨٪ من مجموع الدعاوى المنجزة لديها، وكان عدد الدعاوى التي تمت فيها المصالحة (٩٥٨) دعوى بنسبة ٨٤٪.

وتشير البيانات الإحصائية إلى التغير في عدد الدعاوى التي تمت التسوية فيها (٢٠٢١-٢٠١٨) على النحو المبين أدناه.

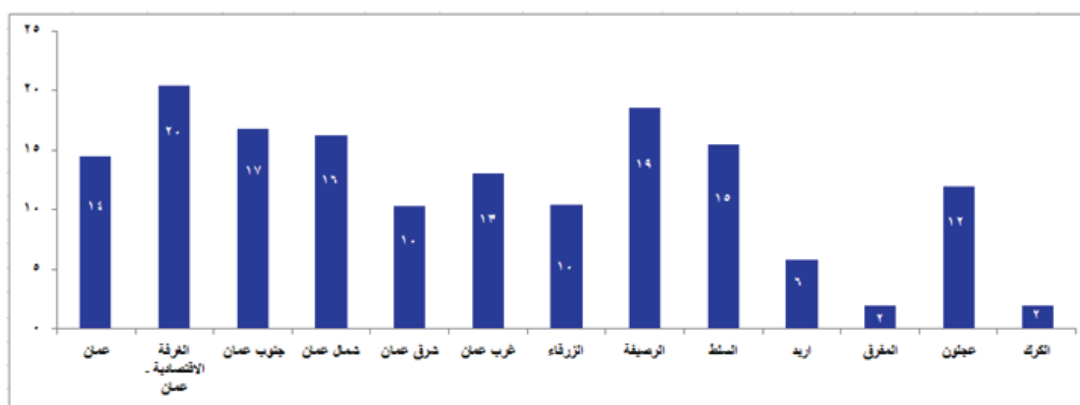


الشكل رقم (٥٦) التغير في عدد الدعاوى التي تتم التسوية فيها لدى دوائر الوساطة في الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٨)

أما على مستوى مدة إجراءات الوساطة، فقد بلغ معدل مدة إجراءات الوساطة في (١٠٩٩) دعوى من تاريخ ورود الدعوى وحتى تاريخ إنجازها (١٢) يومًا، منها (٤) أيام في مرحلة التحضير، و(٩) أيام لمرحلة جلسات الوساطة، على النحو المبين في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
دوائر الوساطة	١٠٩٩	٤	٩	١٢
النسبة من المجموع ٪	٪٩٧,٣	٪٢٨,٢	٪٧١,٨	٪١٠٠

وكان أعلى معدل لدى دائرة الوساطة لدى محكمة عمان الابتدائية (الغرفة الاقتصادية) وبلغ (٢٠) يومًا، في حين كان أدنى معدل لدى دائرة الوساطة في محكمة الكرك الابتدائية وبلغ (٢) يوم، على النحو المبين عليه في الشكل التالي:



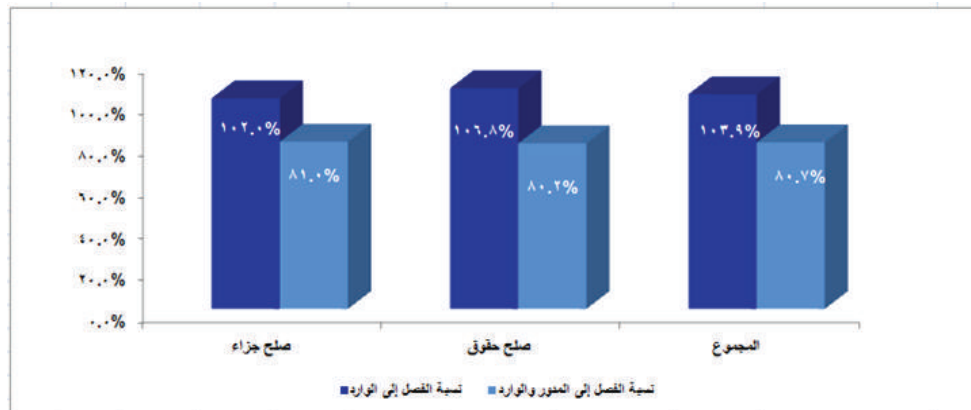
الشكل رقم (٥٧) معدل مدة التقاضي بالأيام في إدارة الوساطة في المحاكم الابتدائية

الحادي عشر: أعمال المحاكم الصلحية

ورد إلى محاكم الصلح وعددها ثمان وأربعون محكمة (٢٤٧١١٨) دعوى، وشكلت الدعاوى الجزائية ما نسبته ٦٠,٦٪ من الوارد، أما الدعاوى الحقوقية فقد شكلت ما نسبته ٣٩,٤٪، وبلغ عدد الدعاوى المفصولة عن محاكم الصلح (٢٥٦٧٨٠) دعوى، في حين بلغ المدور الحالي (٦١٦٠٧) دعوى.

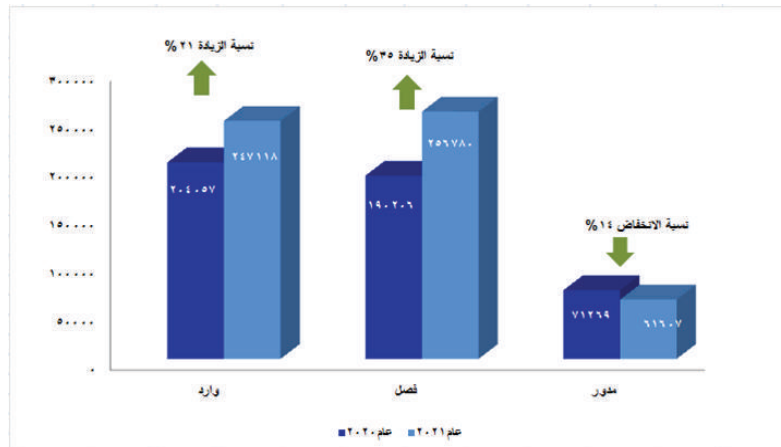
وشهدت جميع محاكم الصلح ارتفاعاً في عدد الدعاوى الواردة بما نسبته ٢١٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث ارتفع عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الجزاء بنسبة ١٨٪، وبالرغم من هذه الزيادة إلا أن عدد الدعاوى المفصولة عنها ارتفع بنسبة ٣٢٪ وانخفض مدورها بنسبة ٨٪، في حين ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم صلح الحقوق بنسبة ٢٦٪ وازداد عدد الدعاوى المفصولة عنها بنسبة ٣٩٪ وانخفض مدورها بنسبة ٢١٪. وبصورة عامة ازداد عدد الدعاوى المفصولة لكافة محاكم الصلح بنسبة ٣٥٪ وانخفض مجموع المدور الحالي لكافة محاكم الصلح بنسبة ١٤٪ عن المدور السابق.

ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الصلح ١٠٣,٩٪، حيث قامت المحاكم بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها في العام ٢٠٢١ وزيادة عليه ما نسبته ٣,٩٪ من المدور السابق وهو ما يعادل ٨٠,٧٪ من مجموع الدعاوى الواردة والمدورة، وتبقى لديها ما نسبته ١٩,٣٪ وعددها (٦١٦٠٧) دعوى. ويظهر نسبة الفصل إلى الوارد وإلى المجموع (المدور والوارد) لمحاكم الصلح حسب الاختصاص في الشكل التالي:.



الشكل رقم (٥٨) نسبة الفصل إلى الوارد وإلى مجموع المدور والوارد لمحاكم الصلح حسب الاختصاص

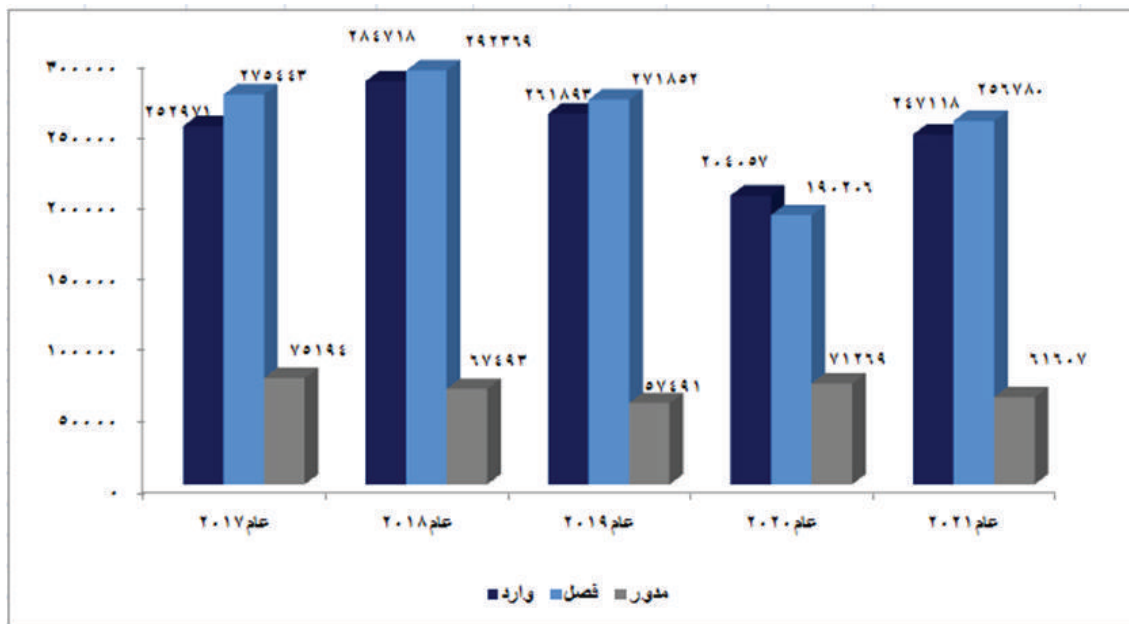
ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الصلح في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٥٩) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الصلح في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

وسجلت محكمة صلح عمان النسبة الأعلى في عدد الدعاوى الواردة وبلغت ٢١,١٪ من المجموع، تلتها محكمة صلح إربد بنسبة ١٠,١٪، وفي المرتبة الثالثة كانت محكمة صلح شمال عمان بنسبة ٧,٨٪، ثم محكمة صلح الزرقاء في المرتبة الرابعة بنسبة ٧,٢٪ من مجموع الدعاوى الواردة، وهي المحاكم ذاتها التي سجلت أعلى نسبة فصل ومدور.

وبلغ معدل العبء السنوي لقاضي الصلح في جميع المحاكم (٩٨٣) دعوى بمعدل إنجاز (٧٩٣) دعوى. وتفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى بناء على التفاوت في عدد قضاة المحاكم ومجموع الدعاوى الواردة إليها. وسُجل أعلى معدل عبء لدى محكمة صلح دير علا وبلغ (١٨٩٠) دعوى بمعدل إنجاز (١٦٣١) دعوى، وجاءت محكمة صلح الطفيلة في المرتبة الثانية بعبء (١٧٦٢) دعوى بمعدل إنجاز (١٤٩٩) دعوى. وسُجل أدنى معدل عبء لدى محكمة صلح الرويشد وبلغ (١٢٦) دعوى. وهذا موضح تفصيلاً في الجدول الإحصائي رقم (٢١) ورقم (٢٢) من الملاحق.



الشكل رقم (٦٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محاكم الصلح في الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

أما على مستوى معدل مدة التقاضي، فقد بلغ المعدل لدى محاكم الصلح بكافة اختصاصاتها في (١٩٧٩٤٠) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٥٣) يوماً، منها (١٠) أيام في مرحلة التحضير و(٤٤) يوماً في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
محاكم الصلح	١٩٧٩٤٠	١٠	٤٤	٥٣
النسبة من المجموع %	%٨٠	%١٨,٥	%٨١,٥	%١٠٠

ونوضح تالياً تفصيل مدد التقاضي لدى محاكم الصلح وعبء القاضي حسب الاختصاص:

معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح - حقوق - مدني

أما على مستوى معدل مدة التقاضي، فقد بلغ المعدل لدى محاكم صلح الحقوق في القضايا المدنية ٦٠ يومًا في (٤٧١٠٦) دعاوى سُجّلت وفُصلت، منها (١٣) يومًا في مرحلة التحضير و(٤٧) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الدعاوى المدنية	٤٧١٠٦	١٣	٤٧	٦٠
النسبة من المجموع %	%٧٨	%٢٠,٩	%٧٩,١	%١٠٠

وكان أدنى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة صلح حقوق الرويشد وبلغ (١٠) أيام، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح حقوق جرش وبلغ (٨٢) يومًا، كما هو موضح في الجدول رقم (أ/٢٣) من الملاحق.

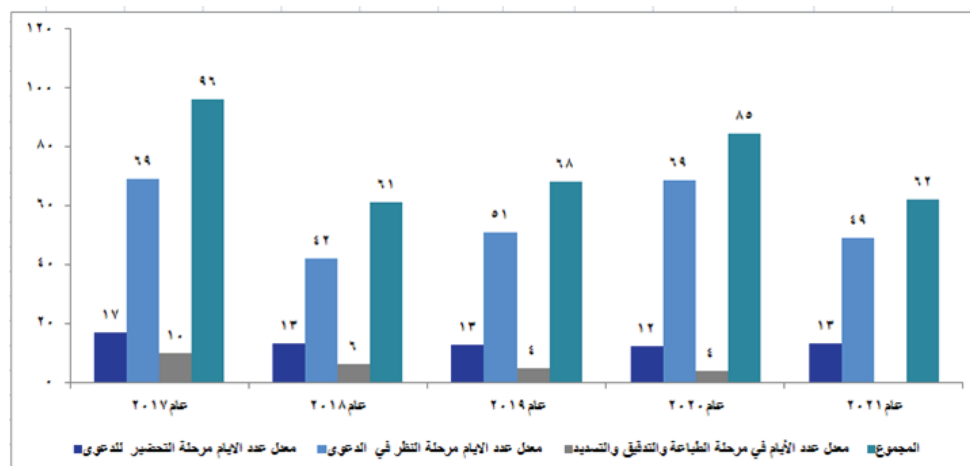
معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح - حقوق - تجاري

وبلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الحقوق في الدعاوى التجارية (٦٥) يومًا في (٢٩٣٤٩) دعوى سُجّلت وفُصلت، منها (١٤) يومًا في مرحلة التحضير و(٥٢) يومًا في مرحلة النظر في الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول أدناه:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
الدعاوى التجارية	٢٩٣٤٩	١٤	٥٢	٦٥
النسبة من المجموع %	%٨٠	%٢١,٢	%٧٨,٧	%١٠٠

وكان أدنى معدل مدة تقاضٍ في الدعاوى التجارية لدى محكمة صلح حقوق البادية الشمالية وبلغ (١٧) يومًا، وكان أعلى معدل لدى محكمة صلح حقوق الأغوار الشمالية وبلغ (١٦٦) يومًا، كما هو موضح في الجدول رقم (ب/٢٣) من الملاحق.

ويظهر التغير في معدل أمد التقاضي لدى محاكم الصلح - حقوق خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) في الرسم البياني التالي:



الشكل رقم (٦١) التغير في معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - حقوق للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

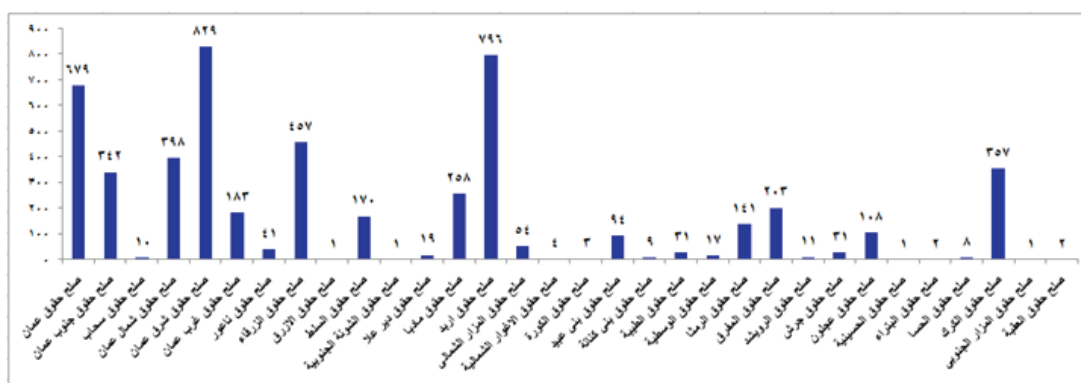
معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح -جزاء

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الجزاء في (١٢١٤٨٥) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (٤٤) يومًا، منها (٦) أيام في مرحلة التحضير، و(٣٨) يومًا في مرحلة نظر الدعوى والفصل فيها، كما هو موضح في الجدول التالي:

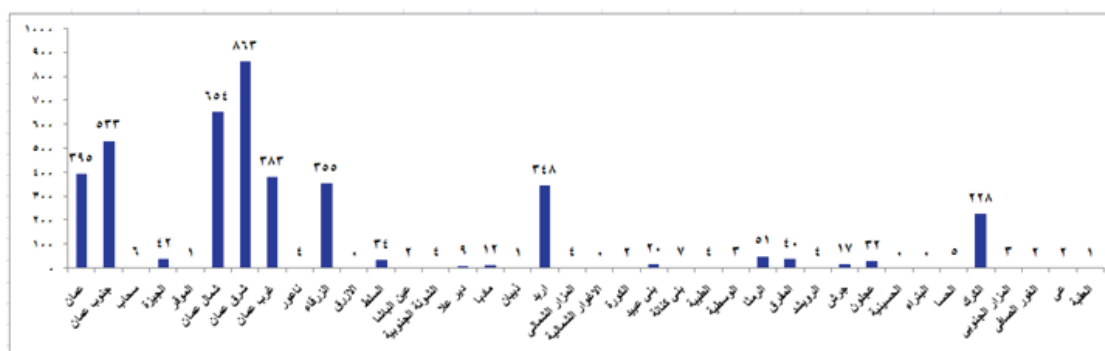
المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
صلح الجزاء	١٢١٤٨٥	٦	٣٨	٤٤
النسبة من المجموع %	%٨١	%١٣,٥	%٨٦,٥	%١٠٠

وكان أدنى معدل مدة تقاضٍ لدى محكمة صلح الحسا وبلغ (١٦) يومًا وكان أعلى معدل لدى محكمتي صلح جزاء شمال عمان وصلح جزاء الشوبك وبلغ (٥٨) يومًا، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٤) من الملاحق.

وتشير البيانات الإحصائية إلى انخفاض معدل مدة التقاضي لدى محاكم الصلح -الجزاء لعام ٢٠٢١ إلى (٤٤) يومًا ونسبة (١٠٪) عن العام السابق حيث بلغت مدة التقاضي لدى محاكم صلح الجزاء في عام ٢٠٢٠ (٤٩) يومًا، على النحو المبين في الشكل التالي.

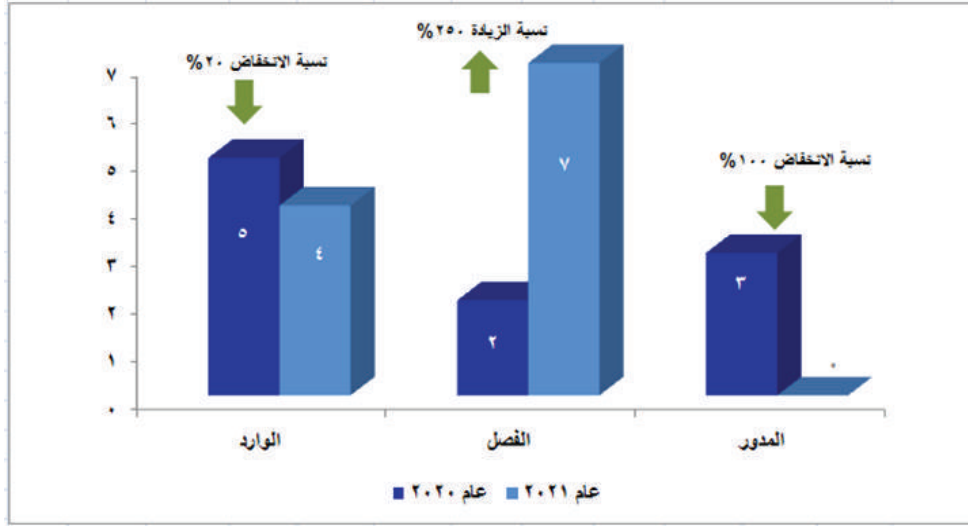


أما على مستوى (المسار السريع) فقد بلغ عدد الدعاوى الواردة ما مجموعه (٤٠٧١) دعوى وبلغ عدد الدعاوى التي فُصلت (٣٥٢٥) دعوى، وتشكل ما نسبته ٨٦,٦٪ من مجموع الوارد، كما وبلغ مدور الدعاوى في المسار السريع (٥٤٦) دعوى، وبلغ معدل مدة التقاضي فيها (٤٤) يوماً، ويظهر الشكلان التاليان توزيع الدعاوى الواردة والمفصولة ضمن هذا المسار في المحاكم.



الثالث عشر: أعمال محكمة أملاك الدولة

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محكمة أملاك الدولة (٤) دعاوى، وبلغ مجموع الوارد والمدور لديها خلال العام (٧) دعاوى فُصلت جميعها، حيث شهدت أعمال المحكمة انخفاضاً في عدد الدعاوى الواردة إليها بنسبة ٢٠٪، وبلغت نسبة الإنجاز لدى المحكمة ١٠٠٪. وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢٥) من الملاحق، ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة أملاك الدولة في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٦٧) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة أملاك الدولة في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

وتجدر الإشارة إلى أنه وبموجب أحكام المادة (٢) من قانون المحافظة على أملاك الدولة رقم ١١ لسنة ٢٠٢١ فقد أصبحت قضايا الاعتداءات على أملاك الدولة من اختصاص محاكم الصلح اعتباراً من تاريخ ٢٠٢١/٥/٢ .

الرابع عشر: أعمال محاكم الأحداث

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى محاكم الأحداث اثنتي عشرة (١٢١٢٩) دعوى شاملة الدعاوى الاستئنافية الجنائية والجنحوية والصلحية، وفق التفصيل التالي:

- (١) الدعاوى الجنائية وبلغت (١٢٤٠) دعوى وتشكل ما نسبته ١٠,٢٪ من مجموع الوارد.
- (٢) الدعاوى الجنحوية وبلغت (٢٦٠٥) دعوى وتشكل ما نسبته ٢١,٥٪ من مجموع الوارد.
- (٣) الدعاوى الصلحية وبلغت (٨٢٤٣) دعوى وتشكل ما نسبته ٦٨٪ من مجموع الوارد.
- (٤) الطعون الواردة لدى محكمة استئناف أحداث عمان (٤١) طعناً وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ من مجموع الوارد.

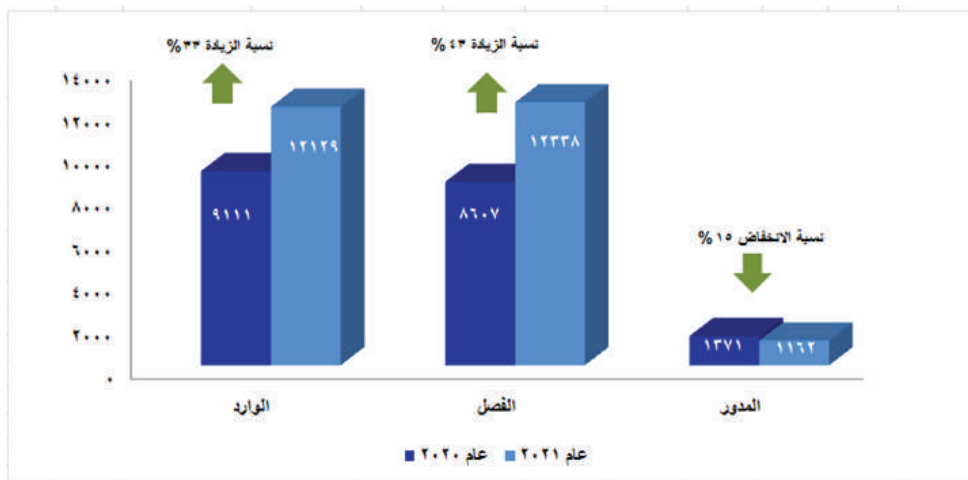
كما وبلغ مجموع الدعاوى المفصولة لدى محاكم الأحداث (١٢٣٣٨) دعوى وفق التفصيل التالي:

- (١) الدعاوى الجنائية المفصولة وبلغت (١٢٥٨) دعوى وتشكل ما نسبته ١٠,٢٪ من مجموع المفصول.
- (٢) الدعاوى الجنحوية المفصولة وبلغت (٢٧٢١) دعوى وتشكل ما نسبته ٢٢,١٪ من مجموع المفصول.
- (٣) الدعاوى الصلحية المفصولة وبلغت (٨٣١٩) دعوى وتشكل ما نسبته ٦٧,٤٪ من مجموع المفصول.
- (٤) الطعون المفصولة لدى استئناف أحداث عمان (٤٠) طعناً وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ .

أما المدور فقد بلغ لدى محاكم الأحداث (١١٦٢) دعوى وفق التفصيل التالي:

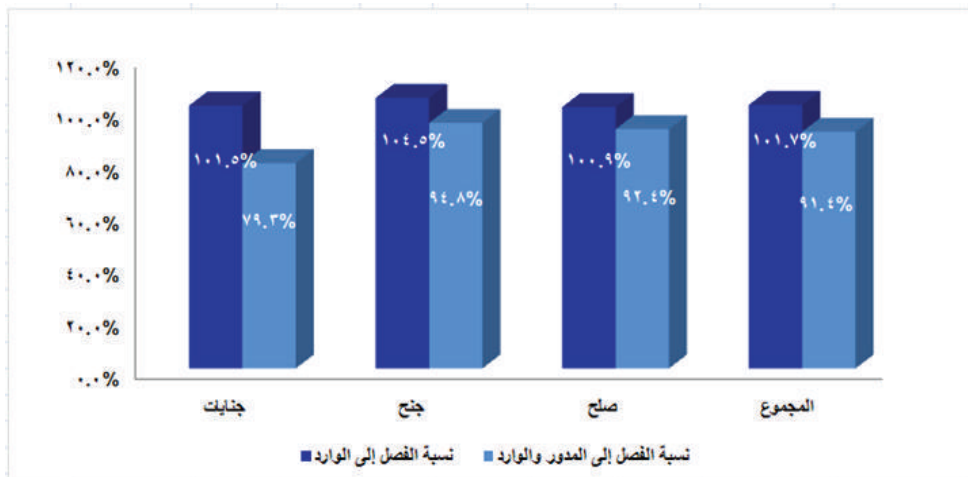
- (١) الدعاوى الجنائية المدورة وبلغت (٣٢٩) دعوى وتشكل ما نسبته ٢٨,٣٪ من مجموع المدور.
- (٢) الدعاوى الجنحية المدورة وبلغت (١٤٩) دعوى وتشكل ما نسبته ١٢,٨٪ من مجموع المدور.
- (٣) الدعاوى الصلحية المدورة وبلغت (٦٨٣) دعوى وتشكل ما نسبته ٥٨,٨٪ من مجموع المدور.
- (٤) الطعون المدورة لدى استئناف أحداث عمان (١) ويشكل ما نسبته أقل من ١٪ من مجموع المدور.

وبصورة عامة، ازداد عدد الدعاوى الواردة إلى جميع محاكم الأحداث بنسبة ٣٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، كما ازداد عدد الدعاوى المفصولة لديها بنسبة ٤٣٪. ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٦٨) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

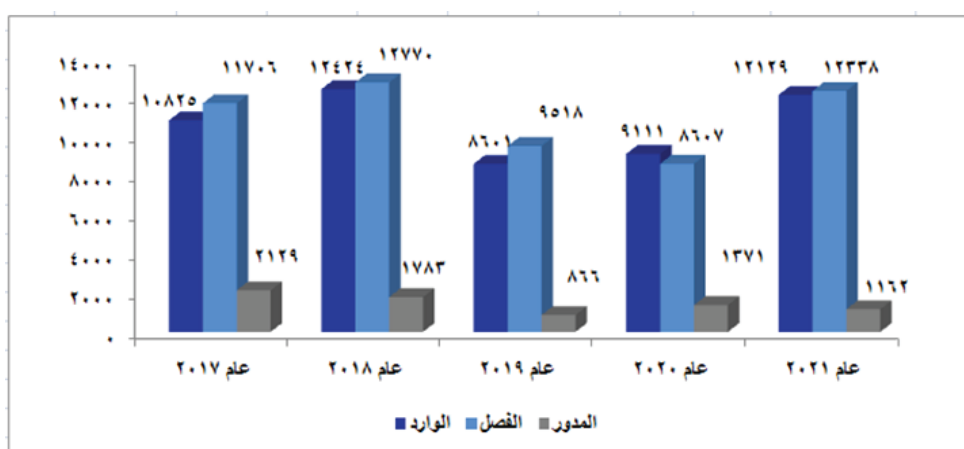
وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد في جميع محاكم الأحداث ١٠١,٧٪، أي أن المحاكم قامت بفصل ما يعادل عدد الدعاوى الواردة إليها عام ٢٠٢١ وبزيادة ما نسبته ١,٧٪ وهو ما يعادل ٩١,٤٪ من مجموع الدعاوى ويتبقى ما نسبته ٨,٦٪ وعددها (١١٦٢) دعوى. وكان أعلى نسبة إنجاز لدى محكمة أحداث السلط حيث بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لديها ١٠٦,٧٪، تلتها في ذلك محكمة أحداث الزرقاء ١٠٥,٥٪ وتظهر نسبة الفصل إلى الوارد وإلى المجموع المدور والوارد في محاكم الأحداث حسب الاختصاص في الشكل التالي:



الشكل رقم (٦٩) نسبة الفصل إلى الوارد وإلى المجموع المدور والوارد في محاكم الأحداث حسب الاختصاص

أما على مستوى العبء السنوي لقاضي الأحداث فقد بلغ (٢٥٠) دعوى بمعدل إنجاز (٢٢٨) دعوى. وتفاوت عبء القاضي من محكمة إلى أخرى بناء على عدد قضاة المحكمة ومجموع الوارد إليها. وسُجل أعلى معدل عبء في محكمة أحداث عمان وبلغ (١٠٥٣) دعوى بمعدل إنجاز (٩٧٢) دعوى، وفي المرتبة الثانية حلت محكمة أحداث إربد بعبء (٤٨٤) دعوى وبمعدل إنجاز (٤٥٣) دعوى، وسُجل أدنى معدل عبء لدى محكمة أحداث الطفيلة (٢٥) دعوى. كما هو موضح في الجدول الإحصائي رقم (٢٦) ورقم (٢٧) من الملاحق.

ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) في الرسم البياني التالي:



الشكل رقم (٧٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

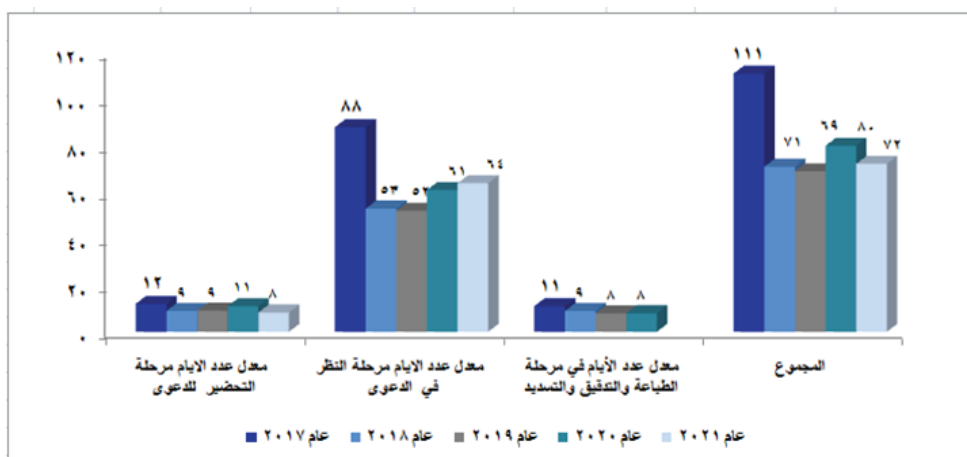
ونوضح تالياً تفصيل مدد التقاضي لدى محاكم الأحداث وعبء القاضي حسب الاختصاص:

أ. معدل مدة التقاضي لدى محاكم جنايات الأحداث وعبء القاضي السنوي

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم جنايات الأحداث (٧٢) يوماً في (٩٣٠) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام، كما هو مبين في الجدول رقم (٢٨) من الملاحق، ويظهر معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم جنايات الأحداث في الجدول التالي:

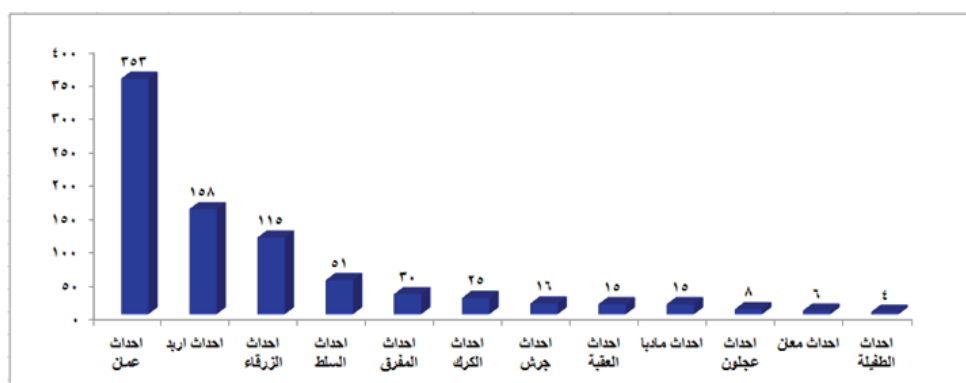
المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
جنايات الأحداث	٩٣٠	٨	٦٤	٧٢
النسبة من المجموع %	%٧٥	%١١,٥	%٨٨,٥	%١٠٠

وبذلك تكون محاكم جنايات الأحداث لم تحقق أي تغيير في مدة التقاضي مقارنة بعام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (٧١) التغير في معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محكمة جنايات الأحداث للأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

وبلغ معدل العبء السنوي لقاضي جنايات الأحداث (٦٦) دعوى بمعدل إنجاز (٥٢) دعوى، حيث سجلت محكمة جنايات أحداث عمان أعلى عبء وبلغ (٣٥٣) دعوى بمعدل إنجاز (٢٧٨) دعوى، في حين كان أدنى عبء لدى محكمة جنايات أحداث الطفيلة وبلغ (٤) دعاوى بمعدل إنجاز (٤) دعاوى على النحو المبين في الشكل أدناه.



الشكل رقم (٧٢) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم جنايات الأحداث

ب . معدل مدة التقاضي لدى محاكم جنح الأحداث وعبء القاضي السنوي

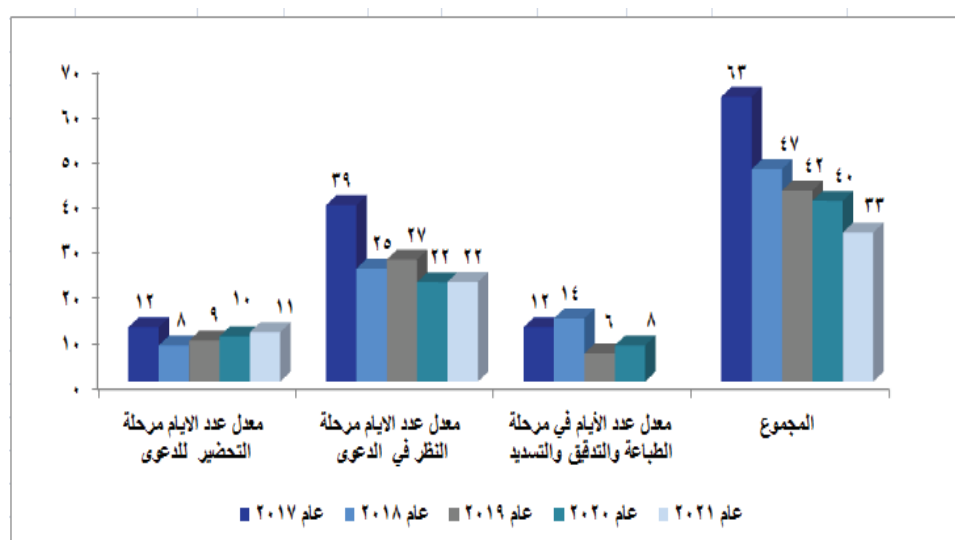
بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم جنح الأحداث— غير شاملة أوامر الدفاع (٤٧) يوماً في (١٢٢٩) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام، كما هو موضح في الجدول رقم (٢٩) من الملاحق ويظهر معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم جنح الأحداث في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
جنح الأحداث	١٢٢٩	١٠	٣٧	٤٧
النسبة من المجموع %	%٩١	%٢٢,٢	%٧٧,٨	%١٠٠

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم جناح الأحداث-شاملة أوامر الدفاع (٣٣) يوماً في (٢٤٧٨) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام ويظهر معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم جناح الأحداث في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
جناح الأحداث	٢٤٧٨	١١	٢٢	٣٣
النسبة من المجموع %	%٩٥	%٣٣,١	%٦٦,٩	%١٠٠

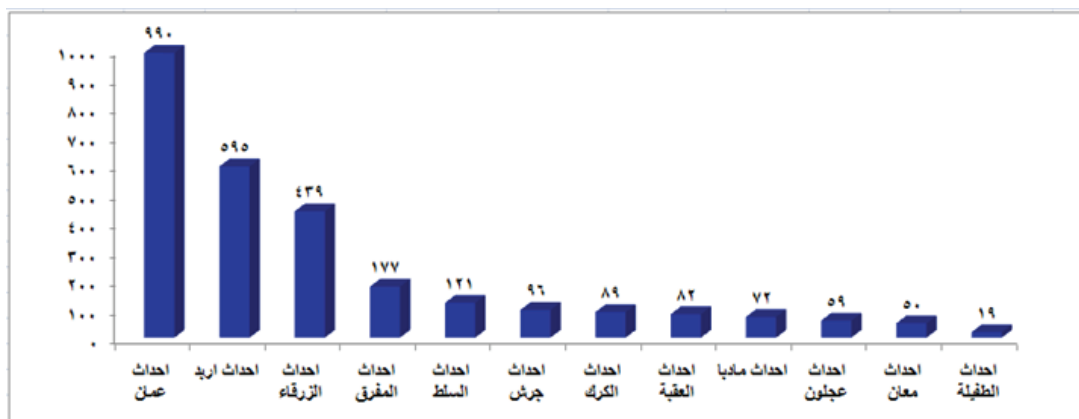
وبهذا تكون قد ارتفعت مدة التقاضي في الدعاوى لدى محاكم الأحداث(شاملة أوامر الدفاع) ما نسبته (٣ %) مقارنة بعام ٢٠٢٠ حيث بلغت مدة التقاضي في عام ٢٠٢٠ ما مقداره ٣٢ يوماً.



الشكل رقم (٧٣) التغير في معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم جناح الأحداث للأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

هذا وقد بلغ مجموع دعاوى أوامر الدفاع الواردة لدى محاكم جناح الأحداث لعام ٢٠٢١ (١٢٥٥) دعوى وهو ما يشكل ما نسبته (٤٨,٢ %) من وارد جناح الأحداث، وقد تم فصل ما مجموعه (١٢٨٣) دعوى من مجموع دعاوى أوامر الدفاع.

وبلغ معدل العبء السنوي لقاضي جنح الأحداث (٢٢١) دعوى وبمعدل إنجاز (٢٠٩) دعاوى، حيث سجلت محكمة جنح أحداث عمان أعلى عبء وبلغ (٩٩٠) دعوى بمعدل إنجاز (٩٢٤) دعوى في حين كان أقل عبء لدى محكمة جنح أحداث الطفيلة وبلغ (١٩) دعوى وبمعدل إنجاز (١٩) دعوى على النحو المبين في الشكل أدناه.



الشكل رقم (٧٤) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم جنح الأحداث

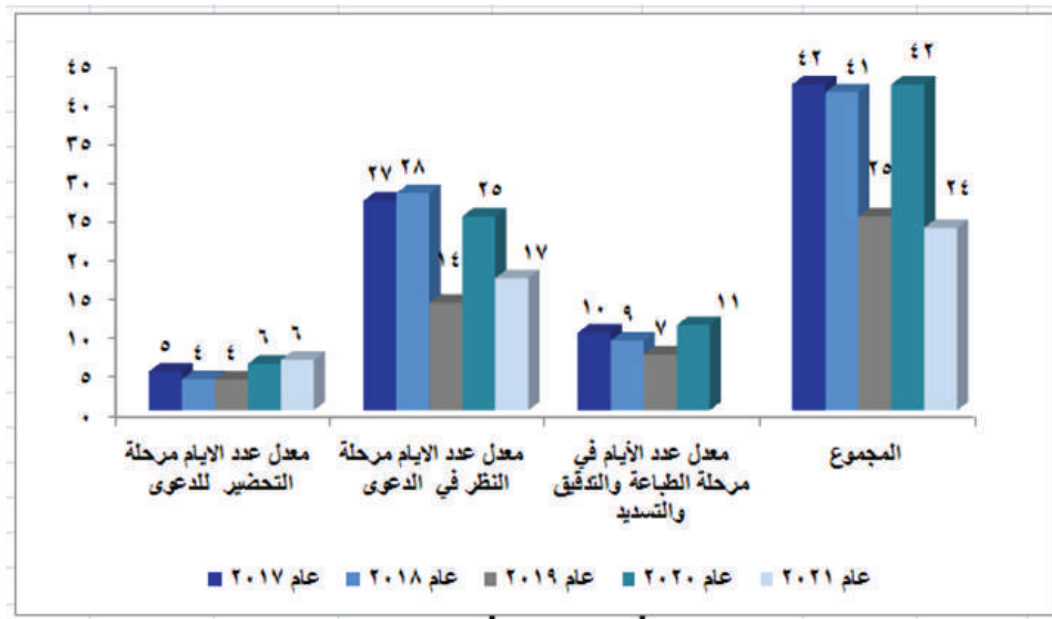
ج. معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الأحداث وعبء القاضي السنوي.

بلغ معدل مدة التقاضي لدى محاكم صلح الأحداث (٢٤) يوماً في (٧٦٢١) دعوى سُجِّلت وفُصلت خلال العام، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٠) من الملاحق، ويظهر معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم صلح الأحداث في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
صلح الأحداث	٧٦٢١	٦	١٧	٢٤
النسبة من المجموع %	%٩٢	%٢٧,٦	%٧٢,٤	%١٠٠

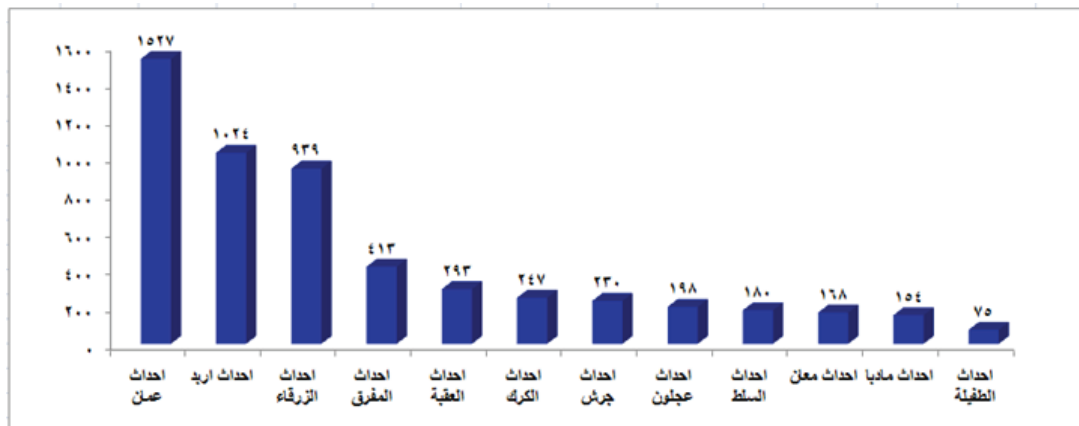
هذا وقد بلغت مدة التقاضي في عام ٢٠٢٠ (٣١) يوماً، وبذلك تكون المحاكم قد خفضت مدة التقاضي ما نسبته (٢٣ %) عن العام السابق .

ويظهر التغير في مدد التقاضي خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١) في الرسم البياني الآتي: -



الشكل رقم (٧٥) التغير في معدل مدة التقاضي (بالايام) لدى محكمة صلح الأحداث للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي لقاضي صلح الأحداث (٥٣٠) دعوى وبمعدل إنجاز (٤٨٩) دعوى، حيث سجلت محكمة صلح أحداث عمان أعلى عبء وبلغ (١٥٢٧) دعوى وبمعدل إنجاز (١٤٣٧) دعوى، في حين كان أقل عبء لدى محكمة صلح أحداث الطفيلة وبلغ (٧٥) دعوى وبمعدل إنجاز (٧٥) دعوى، على النحو المبين في الشكل أدناه.



الشكل رقم (٧٦) معدل عبء القاضي السنوي لدى محاكم صلح الأحداث

المحور الثاني

أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها

هذا المحور يمثل موجزاً عن أوضاع النيابة العامة وسير العمل فيها والتحديات التي تواجه أعمالها وتطلعاتها للمستقبل، ويتناول على وجه التفصيل أعمال رئاسة النيابة ودوائر النواب العامين والمدعي العام خلال العام. بالإضافة إلى أعمال النيابة العامة الضريبية وأعمال النيابة الجمركية.

وتظهر الدوائر التابعة للنيابة العامة شاملة دائرتي النيابة العامة الضريبية والنيابة العامة الجمركية في الهيكل التنظيمي التالي:



ونبين تالياً أعمال رئاسة النيابة العامة ودوائر النيابة العامة والادعاء العام خلال عام ٢٠٢١ بشكل تفصيلي.

القسم الأول: أعمال رئاسة النيابة العامة

بلغ عدد الدعاوى الجزائية المعروضة على رئاسة النيابة العامة (٨١٩٥) دعوى، منها (٢٥٤٤) دعوى وردت من محكمة استئناف عمان وتشكل ما نسبته ٣١٪ من مجموع الوارد للدائرة، و(١٩٢٠) دعوى وردت من محكمة الجنايات الكبرى وتشكل ما نسبته ٢٣,٤٪ من الوارد.

وبصورة عامة ارتفع عدد الدعاوى الجزائية الواردة إلى رئاسة النيابة العامة بنسبة ٣٠٪ على العام الماضي، كما وارتفع عدد الوارد من الدعاوى المفصلة عن محاكم الاستئناف بنسبة ١٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، في المقابل زاد عدد الدعاوى التي قُدم فيها طلب النقض بأمر خطي من (٢٤٩) إلى (٢٥٣) بنسبة زيادة ٢٪، وتظهر أعمال رئاسة النيابة العامة في الدعاوى الجزائية الواردة خلال العام ٢٠٢٠ في الجدول التالي:

الدعاوى الواردة عام ٢٠٢١				الدعاوى الواردة عام ٢٠٢٠	مصدر الورد (المحكمة)
نسبة التغير في الوارد عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠	المجموع في عام ٢٠٢١	دعاوى المشاهدة	دعاوى التمييز		
٧٠٪	١٩٢٠	٤٧٩	١٤٤١	١١٣٢	الجنايات الكبرى
٩٪	٢٥٤٤	١٨٣٨	٧٠٦	٢٣٤٣	استئناف عمان
٥٥٪	٨١٥	٤٢٧	٣٨٨	٥٢٧	استئناف إربد
٤٢٪	٧٥	٤٧	٢٨	٥٣	استئناف معان
٥٢٪	٤٠٦	٠	٤٠٦	٢٦٧	محكمة أمن الدولة
١٦٪	١٢٣	٠	١٢٣	١٠٦	محكمة الشرطة
٢٪	٢٥٣	١٤٧	١٠٦	٢٤٩	طلبات نقض بأمر خطي
٣٤٪	٢٨٩	٢٨٩	٠	٢١٥	لجنة الجرائم الاقتصادية
٣٣-٪	١٤	٠	١٤	٢١	دعاوى الإعدام
٢٦٪	١٧٥٦	١٧١٣	٤٣	١٣٩١	دعاوى منع المحاكمة ورد الاعتبار
٣٠٪	٨١٩٥	٤٩٤٠	٣٢٥٥	٦٣٠٤	المجموع

وبلغ عدد المصالحات التي تم رفعها إلى رئاسة النيابة لغايات عرضها على لجنة الجرائم الاقتصادية (١٧٦) تسوية حيث رُفِضَ (٦١) منها لعدم توافر شروطها القانونية، وتم عرض الباقي والبالغ (١١٥) على اللجنة التي وافقت على قرار المصالحة، وبلغت قيمة المصالحات فيها (١٠٩٢٨٦٥) ديناراً.

القسم الثاني: مجموع أعمال دوائر النائب العام

بلغ عدد الدعاوى التي عرضت على كافة دوائر النائب العام ما مجموعه (١٢١٣١٠) دعاوى، وشكلت الدعاوى التي تمت فيها المشاهدة ما نسبته ٤٩,١٪ من مجموع الوارد وشكلت دعاوى القضاء والقدر ما نسبته ٩,٩٪، في حين بلغ عدد الدعاوى التي تقرر فيها وقف الملاحقة (٢٠٩٩٩) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى التي تقرر فيها عدم الملاحقة (١٨٥) دعوى.

وعلى مستوى آخر حظيت الدعاوى البدائية الجنحية بأعلى نسبة من الدعاوى الواردة إلى هذه الدوائر بنسبة ٣٨,٦٪، تلتها الدعاوى التحقيقية بنسبة ٢١,٥٪، ثم الدعاوى البدائية – الجنائية بنسبة ٩,١٪.

أما على نطاق أعمال النيابة العامة الضريبية فقد شكلت ما نسبته ١,٦٪ من مجموع أعمال دوائر النائب العام، وشكلت أعمال النيابة العامة الجمركية ما نسبته ١,٦٪ من المجموع العام، كما شهدت أعمال دوائر النيابة العامة ارتفاعاً على العام السابق بنسبة ٢٢٪، على النحو المبين في الجدول أدناه:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزه	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	اسقاط الحق الشخصي	اسقاط عفو	عدم ملاحقة	وقف ملاحقة	النواقص	تصديق قرار المدعي	تجديد مرجع	المجموع
الدعاوى الصلحية	٣١٥٠	١٩٢٣	٧٦٦	٠	٠	٠	—	—	٠	١٠	—	١٤	—	٠	٠	٥٨٦٣
الدعاوى البدائية - جنح	١٥٠٢	٤٤٨٩٨	٣٧٦	٢	٠	٠	—	٠	٠	١٥	—	٣٧	٠	٠	٠	٤٦٨٣٠
الدعاوى البدائية الجنائية	٢٩٠٢	٦٧١١	١٢١٤	٠	—	٠	—	—	٠	١١٦	—	١٥٠	٠	٠	٠	١١٠٩٣
الدعاوى الاستئنافية الجنائية	٠	٤٣٦٣	—	٦١٢	٠	٠	—	٠	—	٠	—	٠	٠	٠	٠	٤٩٧٥
الدعاوى التحقيقية	٠	٧٣٤	٥	٠	١٦٦٠	٥٤٤١	١٢٠١٩	٣٢٥٥	١٠١٦	١٣٤٧	١٨٤	٤٣٦	٠	٧٢٦	٠	٢٦٨٢٣
دعاوى مخالفة أوامر الدفاع	٠	٢٨٠	٤٥	—	—	—	—	—	—	—	—	٢٠٣٦٢	٠	٠	٠	٢٠٦٨٧
الجنايات الكبرى	٤٣٢	٦٨١	—	١٣٤٤	١٦٠	١٥٧٢	—	٣٤	—	١	١	٠	٨١٣	٠	١	٥٠٣٩
المجموع	٧٩٨٦	٥٩٥٩٠	٢٤٠٦	١٩٥٨	١٨٢٠	٧٠١٣	١٢٠١٩	٣٢٨٩	١٠١٦	١٤٨٩	١٨٥	٢٠٩٩٩	٨١٣	٧٢٦	١	١٢١٣١٠

ونبين تالياً أعمال دوائر النائب العام الستة:

أولاً: دائرة نائب عام عمان

خلال العام ٢٠٢١ ورد إلى دائرة نائب عام عمان ما مجموعه (٨٦٣٣٢) دعوى موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه، وقد حظيت أعمال المشاهدة ما نسبته ٦٠,١٪ من مجموع أعمال الدائرة، حيث تم الطعن فيما نسبته ٣,١٪ من مجموع الدعاوى التي تمت مشاهدتها:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزه	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	اسقاط الحق الشخصي	اسقاط عفو	عدم ملاحقة	وقف ملاحقة	المجموع
الدعاوى الصلحية	٢٥٢٥	٩١٢	٤٥٣	٠	٠	٠	—	—	—	١٠	—	١٣	٣٩١٣
الدعاوى البدائية - جنح	١٠٨٥	٤٣٣٧٠	٢٤٣	٠	٠	٠	—	—	—	١٥	—	٣٧	٤٤٧٥٠
الدعاوى البدائية الجنائية	٢٠٥٥	٤٥٦١	٨٦١	٠	٠	٠	—	—	—	١١٦	—	١٤٤	٧٧٣٧
الدعاوى الاستئنافية الجنائية	٠	٣٠٦٩	٠	٤٢	٠	٠	—	—	—	٠	—	٠	٣١١١
الدعاوى التحقيقية	٠	٠	٠	٠	٦٦٩	٣٤١٢	٨٠٠١	٢٨٣٧	٠	٩١٠	—	٣٩٧	١٦٢٢٦
دعاوى مخالفة أوامر الدفاع	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٥٩٥	١٠٥٩٥
المجموع	٥٦٦٥	٥١٩١٢	١٥٥٧	٤٢	٦٦٩	٣٤١٢	٨٠٠١	٢٨٣٧	٠	١٠٥١	٠	١١١٨٦	٨٦٣٣٢

ثانياً : دائرة نائب عام إربد

ورد إلى دائرة نائب عام إربد خلال عام ٢٠٢١ ما مجموعه (٢٠٣٣٠) دعوى موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه، وحظيت أعمال المشاهدة ما نسبته ٢١,٥٪ من مجموع أعمال الدائرة، حيث تم الطعن بما نسبته ١٧,٤٪ من مجموع الدعاوى التي تمت مشاهدتها:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزه	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	اسقاط الحق الشخصي	اسقاط عفو	عدم ملاحقة	وقف ملاحقة	المجموع
الدعاوى الصلحية	٥٧٧	٨٠٦	٢٦٦										١٦٤٩
الدعاوى البدائية - جنح	٣٠٩	١٩٠	٤٠										٥٣٩
الدعاوى البدائية الجنائية	٨٣٧	٢٠١٨	٣٤١										٣١٩٦
الدعاوى الاستئنافية الجنائية		١٠٧١		٦٦									١١٣٧
الدعاوى التحقيقية		٠			٧٩٤	١٨٠٩	٣٠٧٤	٢٠٩	٨٠٩	٩٠	١٥٤		٦٩٣٩
دعاوى مخالفة أوامر الدفاع		٢٨٠	٤٥									٦٥٤٥	٦٨٧٠
المجموع	١٧٢٣	٤٣٦٥	٦٩٢	٦٦	٧٩٤	١٨٠٩	٣٠٧٤	٢٠٩	٨٠٩	٩٠	١٥٤	٦٥٤٥	٢٠٣٣٠

ثالثاً: دائرة نائب عام معان

ورد إلى دائرة نائب عام معان خلال العام ٢٠٢١ ما مجموعه (٥٧٨٣) دعوى موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه، وحظيت الدعاوى التي تقرر فيها حفظ الأوراق بما نسبته ٣,١٪ من مجموع أعمال الدائرة، وبلغت نسبة دعاوى المشاهدة ٩,٧٪، حيث تم الطعن فيما نسبته ١٤,٣٪ من مجموع الدعاوى التي تمت مشاهدتها:

الاختصاص	مطالعة	مشاهدة	مستأنف	دعاوى مميزه	منع محاكمة	اتهام	قضاء وقدر	حفظ أوراق	اسقاط الحق الشخصي	اسقاط عفو	عدم ملاحقة	وقف ملاحقة	المجموع
الدعاوى الصلحية	٤٨	٢٠٥	٤٧	٠								١	٣٠١
الدعاوى البدائية - جنح	١٠٨	١١٧	٩	٢								٠	٢٣٦
الدعاوى البدائية الجنائية	١٠	١٣٢	١٢	٠								٦	١٦٠
الدعاوى الاستئنافية الجنائية	٠	١٠٧	٥	٥									١١٢
الدعاوى التحقيقية			٥		١٢٨	٢٢٠	٩٤٤	١٧٨	٢٠٧	٣٢	٣٠	٨	١٧٥٢
دعاوى مخالفة أوامر الدفاع												٣٢٢٢	٣٢٢٢
المجموع	١٦٦	٥٦١	٧٣	٧	١٢٨	٢٢٠	٩٤٤	١٧٨	٢٠٧	٣٢	٣٠	٣٢٣٧	٥٧٨٣

رابعاً: دائرة نائب عام / الجنايات الكبرى

ورد إلى دائرة نائب عام الجنايات الكبرى (٥٠٣٩) دعوى موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه، وحظي إعداد لوائح الاتهام بما نسبته ٣١,٢٪ من مجموع أعمال الدائرة، في حين بلغت نسبة أعمال المشاهدة لدى الدائرة ١٣,٥٪ من مجموع أعمالها:

قرارات الاتهام	قرارات النواقص	قرارات الاسقاط وحفظ الاوراق	منع المحاكمة	وقف ملاحقة	تجديد مرجع	المميزة	قضاء وقدر	اسقاط بالعفو	عدم ملاحقة	المطالبات	تميز الكفالات	المشاهدة	المجموع
١٥٧٢	٨١٣	٣٤	١٦٠	٠	١	٧٣٠	٠	١	١	٤٣٢	٦١٤	٦٨١	٥٠٣٩

خامساً: دائرة نائب عام الضريبة/ شاملة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة

ورد إلى دائرة نائب عام الضريبة (١٩٤١) دعوى موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه، وبلغت المبالغ التي تم تحصيلها حتى نهاية عام ٢٠٢١ (١٣٣٨٩٢٨٦) ديناراً.

الاختصاص	مشاهدة	حفظ أوراق	حفظ أوراق واستقاط	حفظ أوراق ووقف ملاحقة	استقاط بالعمو	منع محاكمة	منع محاكمة وحفظ أوراق	منع محاكمة واستقاط	وقف ملاحقة	وقف ملاحقة ومنع محاكمة	دعوى مميزة	التميز	نواقص	المجموع
الدعوى البدائية - جزاء	١٠٩٢	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	١٠٩٢
الدعوى البدائية (الاستئنافية)	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٢٩٣	٩٢	٠	٣٨٥
الدعوى التحقيقية	٠	٢٣	٠	٠	٣١٥	٥٩	٠	١٠	٣١	٠	٠	٠	٢٦	٤٦٤
المجموع	١٠٩٢	٢٣	٠	٠	٣١٥	٥٩	٠	١٠	٣١	٠	٢٩٣	٩٢	٢٦	١٩٤١

سادساً: دائرة نائب عام الجمارك

ورد إلى دائرة نائب عام الجمارك (١٩١١) دعوى موزعة على النحو المبين في الجدول أدناه، حيث شكلت أعمال المشاهدة ما نسبته ٥١,٢٪ من مجموع أعمال الدائرة. وبلغت المبالغ التي تم تحصيلها بنتيجة المصالحات التي تمت لدى الدائرة ما مجموعه (٣٢٢٦٨٢٩) ديناراً حتى نهاية عام ٢٠٢١.

الاختصاص	مشاهدة	تصديق قرار مدعي عام	مستأنف	دعوى مميزة	منع محاكمة	حفظ أوراق	المجموع
الدعوى البدائية - جنح	١٢٩	٠	٨٤	٠	٠	٠	٢١٣
الدعوى البدائية (الاستئنافية)	١١٦	٠	٠	١١٤	٠	٠	٢٣٠
الدعوى التحقيقية	٧٣٤	٧٢٦	٠	٠	٠	٨	١٤٦٨
المجموع	٩٧٩	٧٢٦	٨٤	١١٤	٠	٨	١٩١١

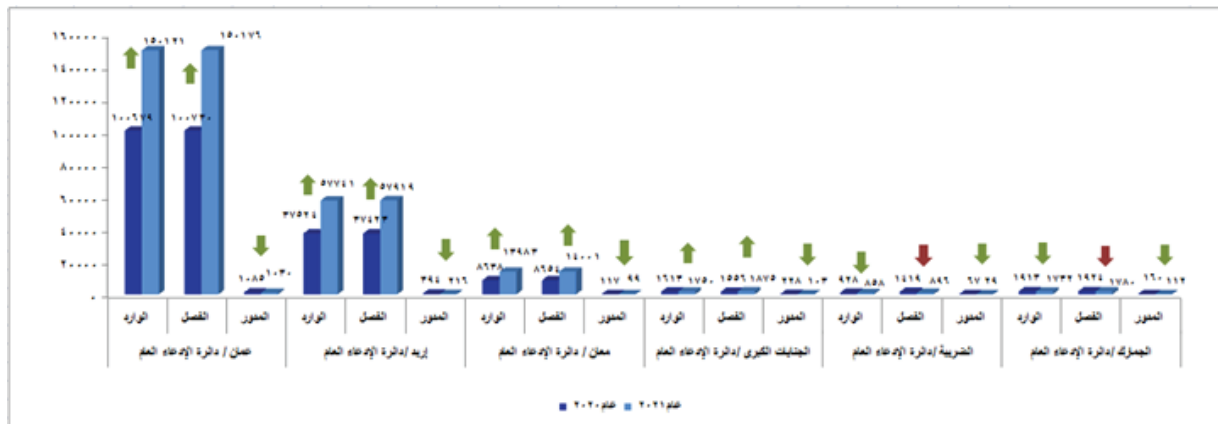
القسم الثالث: مجموع أعمال دوائر المدعي العام

أولاً: الدعوى التحقيقية

بلغ عدد الدعوى التحقيقية الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام لهذا العام (٢٢٦١٨٥) دعوى، وسجلت دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان أعلى نسبة من الوارد وبلغت ٦٦,٤٪، تلتها دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد بنسبة ٢٥,٥٪. ومن جهة أخرى، فقد بلغ عدد الدعوى المفصولة عن هذه الدوائر (٢٢٦٦٤٧) دعوى، وكانت أعلى نسبة فصل لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان بنسبة ٦٦,٣٪، تلتها دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام إربد بنسبة ٢٥,٦٪. وبلغ المدور الحالي لجميع دوائر الادعاء العام (١٥٨٩) دعوى، حيث سُجل أدنى مدور لدى دائرة ادعاء عام الضريبة بواقع (٢٩) دعوى.

وعلى نطاق العبء السنوي للمدعي العام فقد بلغ في جميع الدوائر (١٣٥١) دعوى بمعدل إنجاز (١٣٤١) دعوى. وكان أعلى معدل عبء لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان وبلغ (١٨٩٠) دعوى بمعدل إنجاز (١٨٧٧) دعوى، تلتها دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد بعبء بلغ (١٥٧١) دعوى وبمعدل إنجاز (١٥٦٥) دعوى.

وتشير هذه الإحصائيات إلى ازدياد عدد الدعاوى الواردة لجميع دوائر الادعاء العام بنسبة ٤٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، وازدياد عدد الدعاوى المفصولة بنسبة ٤٩٪، وقد بلغت نسبة الفصل إلى الوارد ١٠٠,٢٪ أي أن تلك الدوائر قد فصلت ما يعادل ما ورد إليها خلال العام وبزيادة على ما وردها بنسبة ٠,٢٪، وبلغت نسبة الفصل إلى مجموع الوارد والمدور ٩٩,٣٪، وبذلك تكون هذه الدوائر قد حققت زيادة في الإنجاز بنسبة ٠,٧٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. كما هو موضح في الجدول رقم (٣١) من الملاحق، ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر المدعي العام في كل من دائرة نائب عام عمان وإربد ومعان والجنابات الكبرى والضريبة والجمارك (دعاوى تحقيقية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٧٧) التغير في عدد الدعاوى التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر المدعي العام في كل من عمان وإربد

ومعان والجنابات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

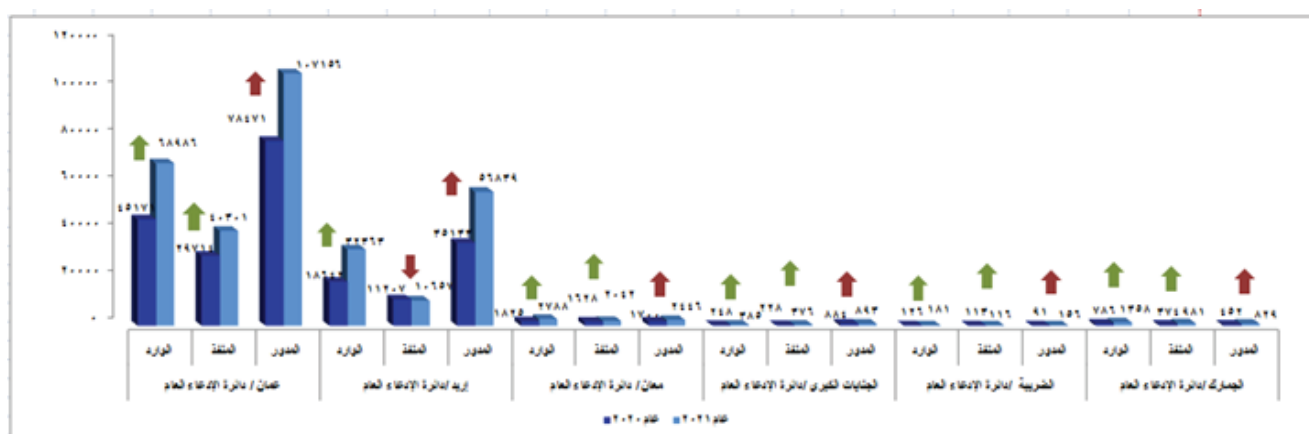
بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة إلى جميع دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام في عمان وإربد ومعان والضريبة والجمارك (١٠٦٠٦١) دعوى، منها (٦٨٩٨٦) دعوى في دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام عمان والتي تشكل ما نسبته ٦٥٪ من المجموع، و(٣٢٣٦٣) دعوى في دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام إربد ونسبتها ٣٠,٥٪، و(٢٧٨٨) دعوى في دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان ونسبتها ٢,٦٪، في حين بلغت الدعاوى الواردة لدى دائرة مدعي محكمة الجنابات الكبرى (٣٨٥) بنسبة أقل من ١٪ و (١٨١) دعوى من الادعاء العام الضريبي وتشكل ما نسبته أقل من ١٪ و (١٣٥٨) دعوى من الادعاء الجمركي وتشكل ما نسبته ١,٣٪.

بلغ عدد الدعاوى المنفذة لدى جميع هذه الدوائر (٥٤٤٧٣) دعوى، منها (٤٠٣٠١) دعوى لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام عمان ونسبتها ٧٤٪ من مجموع الدعاوى المنفذة، و(١٠٦٥٧) دعوى لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام إربد بنسبة ١٩,٦٪، و(٢٠٤٢) دعوى لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان وتشكل ما نسبته ٣,٧٪، و (٩٨١) دعوى لدى الادعاء العام الجمركي وهو ما يشكل ما نسبته (١,٨٪)، أما دائرة ادعاء عام محكمة الجنابات الكبرى فقد بلغ عدد الدعاوى المنفذة لديها (٣٧٦) دعوى و (١١٦) دعوى لدى الادعاء العام الضريبي وهو ما يشكل ما نسبته أقل من ١٪.

وبلغ المدور الحالي من الدعاوى التنفيذية لدى جميع دوائر الادعاء العام (١٦٨٣١٩) دعوى، منها (١٠٧١٥٦) دعوى لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام عمان بنسبة ٦٣,٧٪ من مجموع المدور، و(٥٦٨٣٩) دعوى لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد بنسبة ٣٣,٨٪، و(٢٤٤٦) دعوى لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة نائب عام معان بنسبة ١,٥٪، و(٨٩٣) دعوى لدى دائرة مدعي محكمة الجنايات الكبرى بنسبة أقل من ١٪، و (١٥٦) دعوى لدى ادعاء عام الضريبة بنسبة أقل من ١٪ و (٨٢٩) دعوى لدى ادعاء عام الجمارك بنسبة أقل من ١٪ من مجموع المدور. وبشكل عام، ارتفع المدور الحالي في جميع دوائر المدعي العام بنسبة ٤٤٪ على مدور عام ٢٠٢٠. حيث سجلت تلك الدوائر التابعة لدائرة نائب عام الجنايات الكبرى أدنى نسبة ارتفاع وبلغت ١٪ وتلتها دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان وبلغت ٣٧٪، في حين ارتفع مدور دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام معان بما نسبته ٤٤٪. وكان ذلك نتيجة ازدياد عدد الدعاوى الواردة لدى هذه الدوائر بنسبة ٥٩٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. أما على مستوى المنفذ، فقد ارتفع عدد الدعاوى التنفيذية المنفذة إلى جميع دوائر الادعاء العام بنسبة ٢٦٪ على العام الذي سبقه.

ومن جهة أخرى، بلغت نسبة الدعاوى المنفذة إلى الواردة ٥١,٤٪، كما وبلغت نسبة الدعاوى المنفذة إلى مجموع الواردة والمدورة ٢٤,٥٪، وبذلك تكون نسبة الإنجاز الكلي لدوائر الادعاء العام انخفضت بنسبة ٢,٦٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠.

بلغ عبء المدعي العام السنوي في جميع دوائر الادعاء العام من الدعاوى التنفيذية (١٩٠٤) دعاوى بمعدل إنجاز (٤٦٦) دعوى، وكان أعلى معدل عبء لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان وبلغ (٢٦٨١) دعوى بمعدل إنجاز (٧٣٣) دعوى، تلتها دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد بعبء (٢٤١١) دعوى وبمعدل إنجاز (٣٨١) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٢) من الملاحق ويبين عدد الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة النائب العام في كل من عمان وإربد ومعان والجنايات الكبرى وادعاء عام الضريبة وادعاء عام الجمارك في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٧٨) عدد الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر المدعي العام في كل من عمان وإربد ومعان

والجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

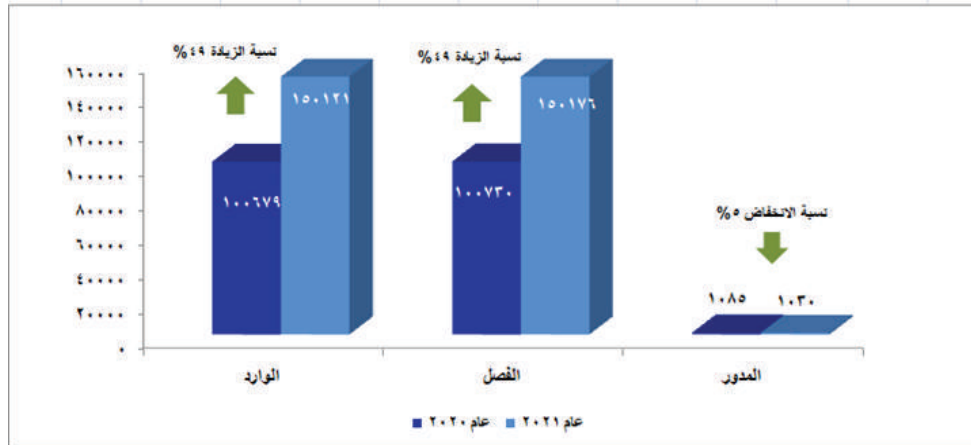
ونبين تالياً تفاصيل أعمال كل دائرة من دوائر المدعي العام من حيث الدعاوى التحقيقية والتنفيذية:

دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان

أولاً: الدعاوى التحقيقية

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان والبالغ عددها (٤٢) دائرة (١٥٠١٢١) دعوى، وحظيت دائرة مدعي عام عمان بأعلى وارد بلغ (٨٨٩٧٨) دعوى وتشكل ما نسبته ٥٩,٣ ٪، وكانت أدنى نسبة لدى دائرة مدعي عام عي بنسبة أقل من ١ ٪. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن هذه الدوائر (١٥٠١٧٦) دعوى، حيث سُجلت أعلى نسبة فصل لدى دائرة مدعي عام عمان بعدد بلغ (٨٨٩٩٢) دعوى وبما نسبته ٥٩,٣ ٪ من مجموع المفصول، كما وسُجل أدنى فصل لدى دائرة مدعي عام عي بنسبة أقل من ١ ٪. وقد ازدادت عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع هذه الدوائر بنسبة ٤٩ ٪ عليه في عام ٢٠٢٠ بالرغم من زيادة عدد الدعاوى الواردة بنسبة ٤٩ ٪.

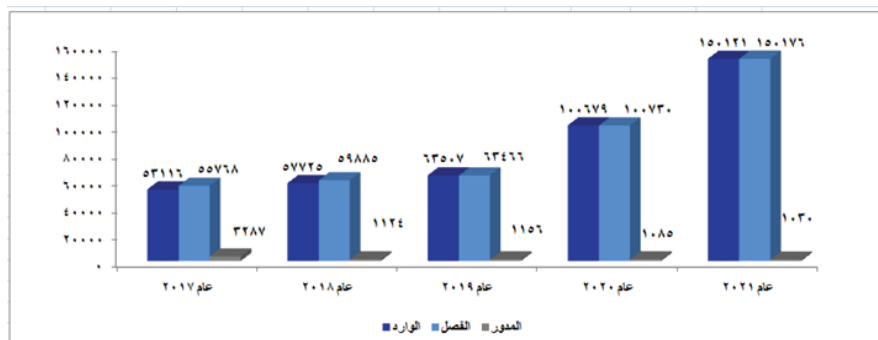
وبشكل عام، بلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى هذه الدوائر ١٠٠ ٪، في حين بلغ المدور الحالي لديها (١٠٣٠) دعوى، فتكون بذلك نسبة الفصل إلى الوارد والمدور ٩٩,٣ ٪. ويظهر التغير في عدد الدعاوى التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٧٩) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

كما وبلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في هذه الدوائر (١٨٩٠) دعوى بمعدل إنجاز (١٨٧٧) دعوى. وسُجل أعلى معدل العبء لدى دائرة مدعي عام الرصيفة وبلغ (٥١٣٩) دعوى بمعدل إنجاز (٥١٣١) دعوى، تلتها دائرة مدعي عام عمان وبلغ (٣٨٨٥) دعوى بمعدل إنجاز (٣٨٦٩) دعوى، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٣) من الملاحق.

ويشير الرسم البياني الآتي إلى التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى هذه الدوائر خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١).

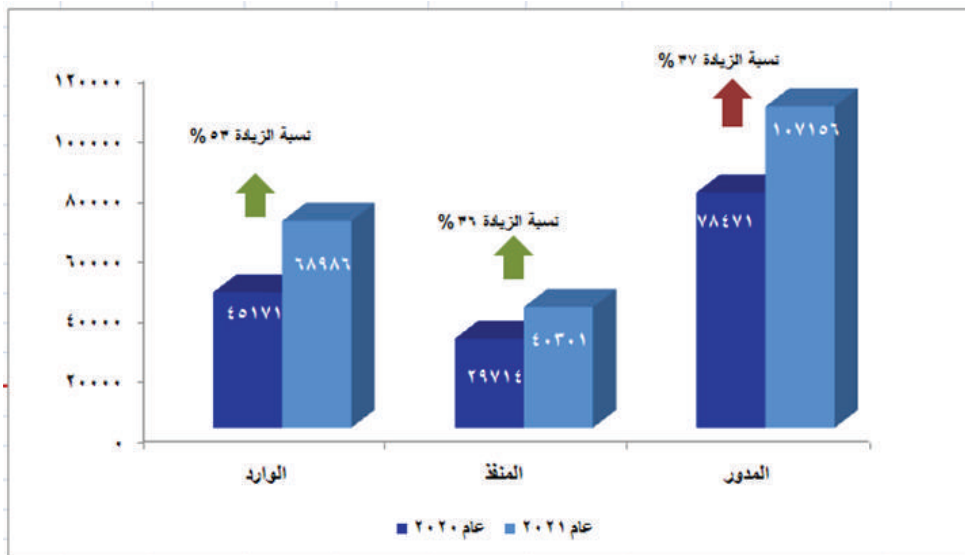


الشكل رقم (٨٠) التغير في عدد الدعاوى التحقيقية المفصولة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة إلى جميع الدوائر التابعة لدائرة نائب عام عمان (٦٨٩٨٦) دعوى، حيث سجلت دائرة مدعي عام عمان أعلى نسبة وبلغت ٥٨,٧٪ بعدد (٤٠٥٢٠) دعوى، وسُجلت أدنى نسبة لدى دائرة مدعي عام عي ونسبة بلغت أقل من ١٪. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المنفذة لدى هذه الدوائر (٤٠٣٠١) دعوى، وكانت أعلى نسبة تنفيذ لدى دائرة مدعي عام عمان وبلغت ٤٩,١٪ من مجموع المنفذ بعدد بلغ (١٩٨٠٤) دعوى. وقد شهدت جميع هذه الدوائر ازدياد عدد الدعاوى المنفذة مقارنة بعام ٢٠٢١ لتصل إلى ما نسبته ٣٦٪، وبالرغم من هذا الارتفاع إلا أنه صاحبه ارتفاع في المدور الحالي ليصل إلى (١٠٧١٥٦) دعوى، ونسبة بلغت ٣٧٪ مقارنة بالمدور السابق.

وبلغت نسبة المنفذ إلى الوارد لدى هذه الدوائر ٥٨,٤٪، كما وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد والمدور ٢٧,٣٪، وبذلك تكون قد حققت انخفاضاً بنسبة ٠,٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٤) من الملاحق ويظهر الشكل التالي الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان في العام ٢٠٢١.



الشكل رقم (٨١) التغير في عدد الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

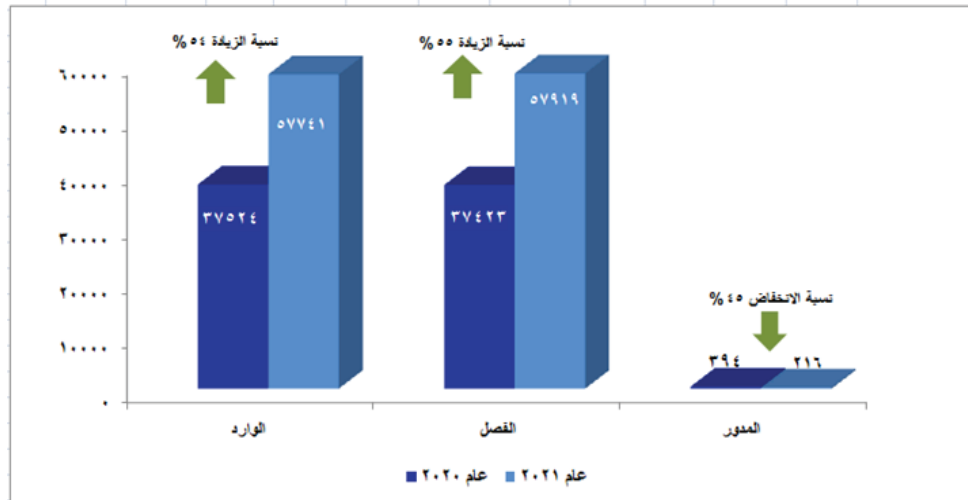
كما وبلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في هذه الدوائر (٢٦٨١) دعوى بمعدل إنجاز (٧٣٣) دعوى. وسُجل أعلى معدل لدى دائرة مدعي عام الزرقاء وبلغ (١٦١٨٨) دعوى بمعدل إنجاز (٥٣٧٣) دعوى، تلتها دائرة مدعي عام الكرك وبلغ (٣٦٢٩) دعوى بمعدل إنجاز (١٠٩٦) دعوى، كما هو موضح في الجدول رقم (٣٤) من الملاحق.

دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد

أولاً: الدعاوى التحقيقية

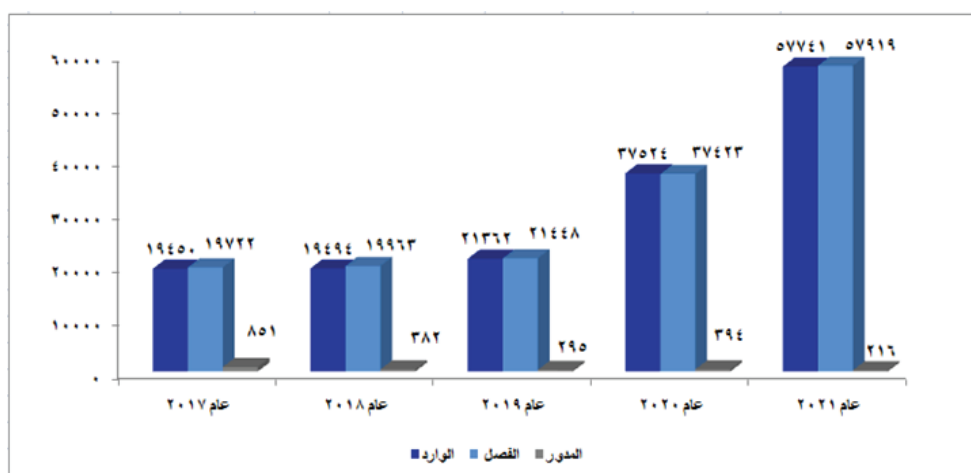
بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد وعددها (٢٤) دائرة (٥٧٧٤١) دعوى، وحظيت دائرة مدعي عام إربد بأعلى وارد وبلغت نسبته ٣٨,٧٪ من مجموع الوارد وبعدد (٢٢٣٥٤) دعوى، وكانت أدنى نسبة لدى دائرة مدعي عام أحداث البادية الشمالية بنسبة أقل من ١٪. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن هذه الدوائر (٥٧٩١٩) دعوى، وسُجلت أعلى نسبة فصل لدى دائرة مدعي عام إربد بعدد بلغ (٢٢٤٢١) دعوى وبما نسبته ٣٨,٧٪ من مجموع المفصول، كما وسُجل أدنى فصل لدى دائرة مدعي عام أحداث البادية الشمالية وبلغ (٣٩) دعوى بنسبة أقل من ١٪. وبشكل عام، ازدادت عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع هذه الدوائر بنسبة ٥٥٪ على عام ٢٠٢١ بالرغم من زيادة عدد الدعاوى الواردة بنسبة ٥٤٪.

وانخفض عدد الدعاوى المدورة لدى هذه الدوائر بنسبة ٤٥٪ عن المدور السابق ليبلغ (٢١٦) دعوى في نهاية العام. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى هذه الدوائر ١٠٠,٣٪، وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد والمدور ٩٩,٦٪. ويبين الشكل التالي التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (٨٢) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.

وبلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في هذه الدوائر (١٥٧١) دعوى بمعدل إنجاز (١٥٦٥) دعوى. وكان أعلى عبء لدى دائرة مدعي عام المفرق وبلغ (٣٩٦٣) دعوى بمعدل إنجاز (٣٩٥٤) دعوى، تلتها دائرة مدعي عام إربد وبلغ (٣٧٤٨) دعوى بمعدل إنجاز (٣٧٣٧) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٥) من الملاحق. ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى هذه الدوائر خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧) في الشكل التالي:-

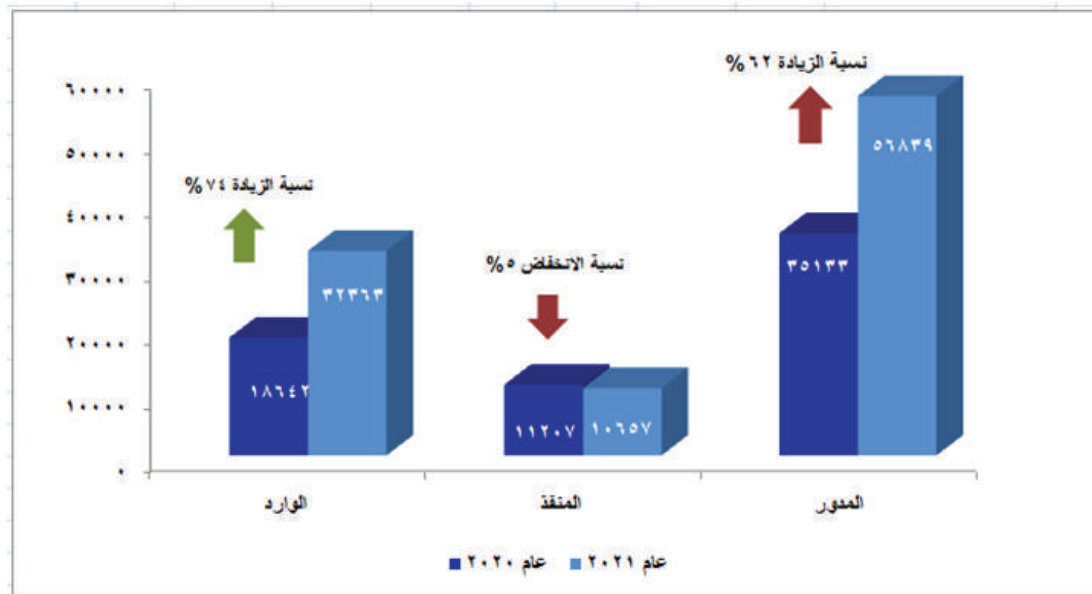


الشكل رقم (٨٣) التغير في عدد الدعاوى التحقيقية المفصولة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة النائب العام إربد للأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة لجميع الدوائر التابعة لدائرة نائب عام إربد (٣٢٣٦٣) دعوى، وسُجّلت دائرة مدعي عام إربد أعلى نسبة ورود وبلغت ٥٢,٧٪ بعدد (١٧٠٦٤) دعوى، وسُجّلت أدنى نسبة لدى دائرة مدعي عام الرويشد بعدد (١١) دعوى، وبنسبة بلغت أقل من ١٪. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المنفذة لدى هذه الدوائر (١٠٦٥٧) دعوى، وكانت أعلى نسبة تنفيذ لدى دائرة مدعي عام إربد وبلغت ٣٩,٨٪ من مجموع المنفذ بعدد بلغ (٤٢٣٧) دعوى. وقد شهدت جميع هذه الدوائر انخفاضاً في عدد الدعاوى المنفذة مقارنة بعام ٢٠٢٠ بنسبة ٥٪، وبالرغم من ارتفاع الوارد والانخفاض في الدعاوى المنفذة إلا أن هذه الدوائر ارتفع لديها المدور الحالي ليصل إلى (٥٦٨٣٩) دعوى، وبنسبة ارتفاع بلغت ٦٢٪ مقارنة بالمدور السابق.

وبشكل عام، بلغت نسبة الدعاوى المنفذة إلى الواردة لدى هذه الدوائر ٣٢,٩٪، كما وبلغت نسبة المنفذ إلى الوارد والمدور ١٥,٨٪، كما هو مبين في الجدول رقم (٣٦) من الملاحق وتظهر نسبة الزيادة والانخفاض في الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد في العام ٢٠٢١ بالشكل التالي:



الشكل رقم (٨٤) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام إربد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.

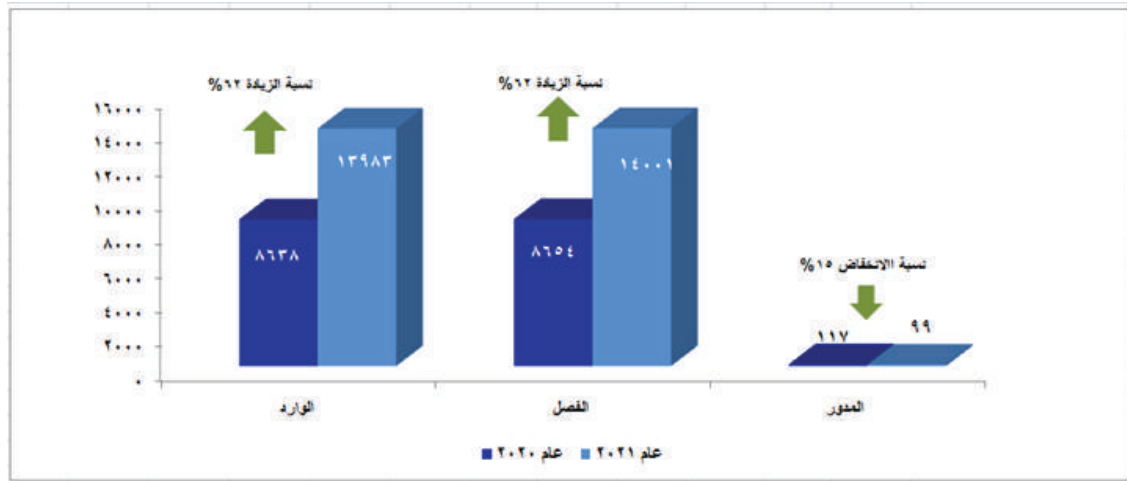
وبلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في هذه الدوائر (٢٤١١) دعوى بمعدل إنجاز (٣٨١) دعوى. وكان أعلى عبء لدى دائرة مدعي عام إربد وبلغ (٦٢٤٩) دعوى بمعدل إنجاز (٧٠٦) دعاوى، تلتها دائرة مدعي عام المفرق وبلغ (٣٨٧٥) دعوى بمعدل إنجاز (٥١٩) دعوى.

دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام معان

أولاً: الدعاوى التحقيقية

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام معان وعددها (١٧) دائرة (١٣٩٨٣) دعوى، وحظيت دائرة مدعي عام العقبة بأعلى وارد وبلغت نسبته ٦١,٩٪ من مجموع الوارد وبعدها (٨٦٥٧) دعوى، وكانت أدنى نسبة لدى دائرة مدعي عام أحداث الحسينية بنسبة أقل من ١٪. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المفصولة عن هذه الدوائر (١٤٠٠١) دعوى، حيث سُجلت أعلى نسبة فصل لدى دائرة مدعي عام العقبة بعدد بلغ (٨٦٨١) دعوى وبما نسبته ٦٢٪ من مجموع المفصول، كما وسُجل أدنى فصل لدى دائرة مدعي عام أحداث الحسينية بنسبة أقل من ١٪. وبشكل عام، ازدادت عدد الدعاوى المفصولة لدى جميع هذه الدوائر بنسبة ٦٢٪ على عام ٢٠٢٠ بالرغم من زيادة عدد الدعاوى الواردة بنسبة ٦٢٪.

وانخفض عدد الدعاوى المدورة لدى هذه الدوائر بنسبة ١٥٪ عن المدور السابق ليبلغ (٩٩) دعوى في نهاية العام. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد لدى هذه الدوائر ١٠٠,١٪، وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد والمدور ٩٩,٣٪ كما هو موضح في الجدول رقم (٣٧) من الملاحق ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام معان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:

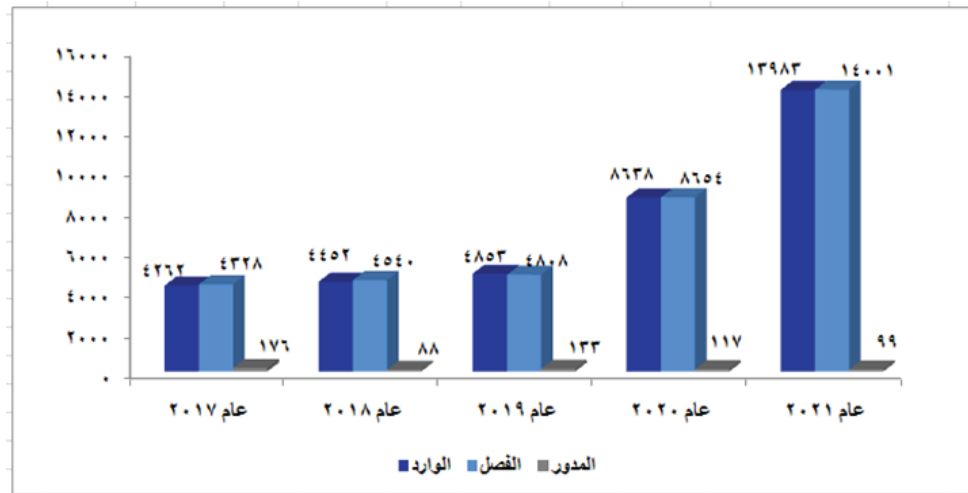


الشكل رقم (٨٥) التغير في عدد الدعاوى التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام

معان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في هذه الدوائر (٦٤١) دعوى بمعدل إنجاز (٦٣٦) دعوى. وكان أعلى عبء لدى دائرة مدعي عام العقبة وبلغ (٤٣٤٨) دعوى بمعدل إنجاز (٤٣٤١) دعوى، تلتها دائرة مدعي عام الطفيلة وبلغ (٦٣١) دعوى بمعدل إنجاز (٦٣١) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٧) من الملاحق.

ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧) في الشكل التالي:ـ



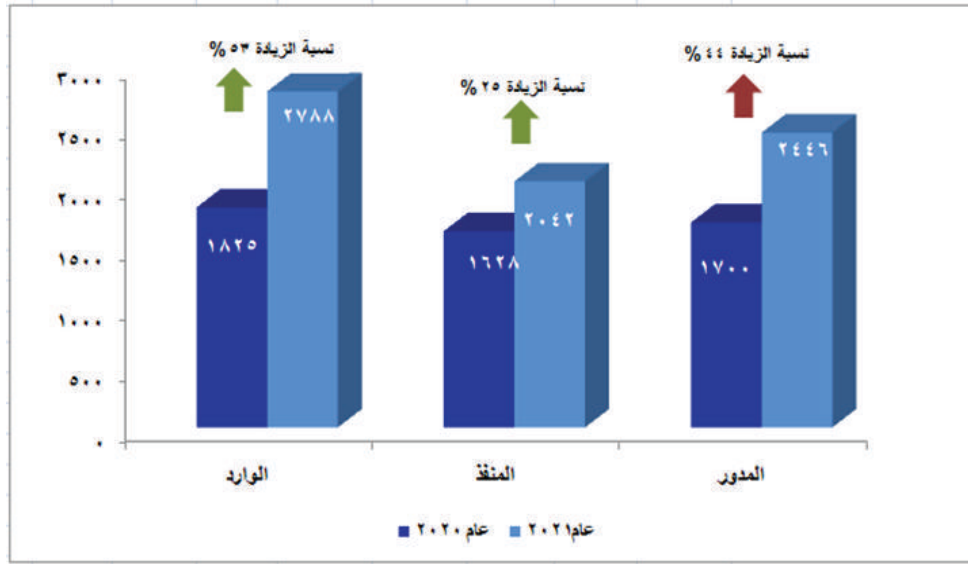
الشكل رقم (٨٦) التغير في عدد الدعاوى التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام

معان للأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة لجميع الدوائر التابعة لدائرة نائب عام معان (٢٧٨٨) دعوى، حيث سجلت دائرة مدعي عام معان أعلى نسبة ورود بلغت ٣٦,٥٪ بعدد (١٠١٩) دعوى، وسُجلت أدنى نسبة لدى دائرة مدعي عام الحسا بعدد (١٤) دعوى وبنسبة بلغت أقل من ١٪. ومن جهة أخرى، بلغ عدد الدعاوى المنفذة لدى هذه الدوائر (٢٠٤٢) دعوى، حيث كانت أعلى نسبة تنفيذ لدى دائرة مدعي عام معان وبلغت ٣٥,٩٠٪ من مجموع المنفذ بعدد بلغ (٧٣٣) دعوى. وقد شهدت جميع هذه الدوائر ازدياداً في عدد الدعاوى المنفذة مقارنة بعام ٢٠٢٠ لتصل إلى ما نسبته ٢٥٪، بالرغم من ازدياد عدد الدعاوى الواردة بنسبة ٥٣٪، وهذا ما أدى إلى ارتفاع عدد المدور الحالي ليصل إلى (٢٤٤٦) دعوى، وبنسبة زيادة بلغت ٤٤٪ مقارنة بالمدور السابق.

وبشكل عام، بلغت نسبة الدعاوى المنفذة إلى الواردة لدى هذه الدوائر ٧٣,٢٪، كما وبلغت نسبة المنفذ إلى الوارد والمدور ٤٥,٥٪، كما هو مبين في الجدول رقم (٣٨) من الملاحق وظهر التغير في الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام معان في العام ٢٠٢١ مقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



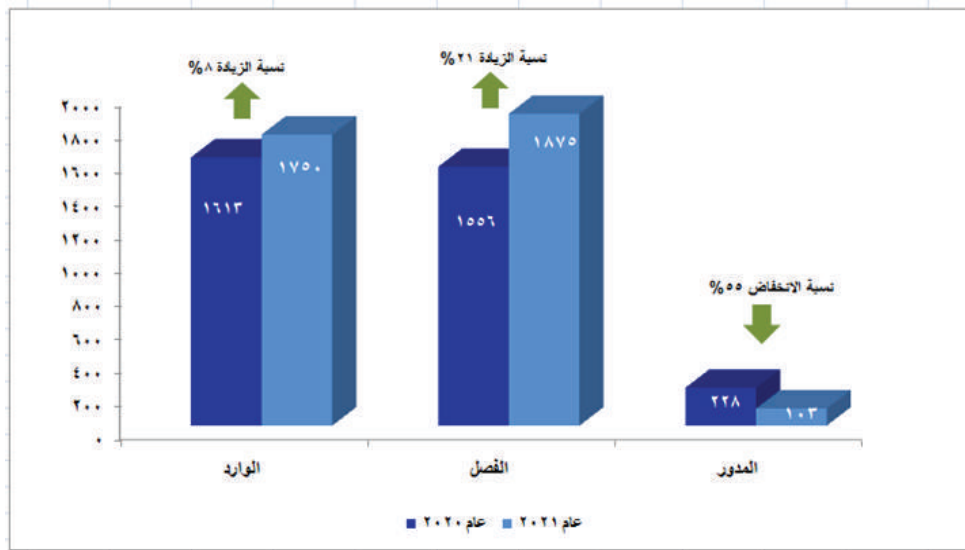
الشكل رقم (٨٧) التغير في عدد الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر المدعي العام التابعة لدائرة نائب عام معان لعام ٢٠٢١ مقارنة بعام ٢٠٢٠

وبلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في هذه الدوائر (٢٨١) دعوى بمعدل إنجاز (١٢٨) دعوى. وكان أعلى عبء لدى دائرة مدعي عام العقبة وبلغ (٧٣٢) دعوى بمعدل إنجاز (٢٣٥) دعوى، تلتها دائرة مدعي عام معان وبلغ (٦٩٦) دعوى بمعدل إنجاز (٣٦٧) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٣٨) من الملاحق.

دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى

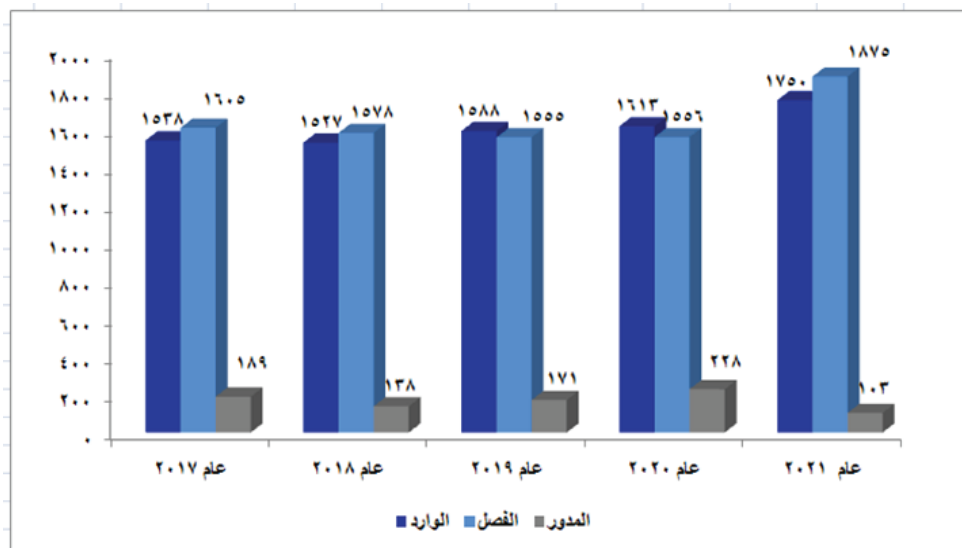
أولاً: الدعاوى التحقيقية

بلغ عدد الدعاوى الواردة للدائرة (١٧٥٠) دعوى بنسبة زيادة ٨٪ على عام ٢٠٢٠، حيث بلغ عددها (١٦١٣) دعوى. كما وبلغ عدد الدعاوى المفصولة (١٨٧٥) دعوى بنسبة ارتفاع بلغت ٢١٪ على العام الذي سبقه؛ وانخفض عدد الدعاوى المدورة بنسبة ٥٥٪ عن المدور السابق والذي بلغ (١٠٣) دعوى. وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد ١٠٧,١٪، وهو ما يعادل ٩٤,٨٪ من مجموع الدعاوى. ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في الدائرة (١٨٠) دعوى بمعدل إنجاز (١٧٠) دعوى. كما هو مبين في الجدول رقم (٣٩) من الملاحق ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٨٨) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى للعام ٢٠٢١ مقارنة مع عام ٢٠٢٠

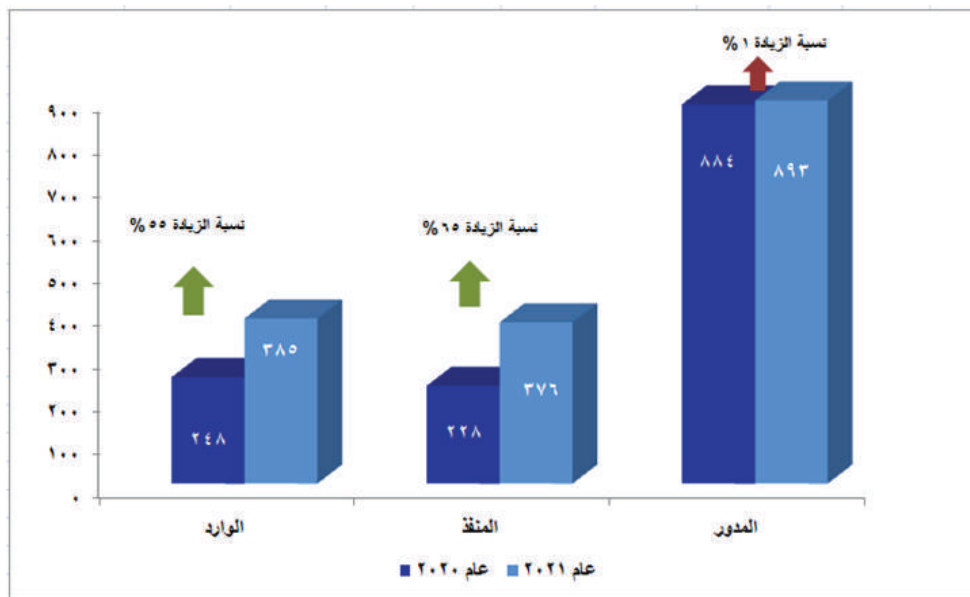
ويشير الرسم البياني الآتي إلى التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة خلال الأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)



الشكل رقم (٨٩) التغير في عدد الدعاوى التحقيقية المفصلة لدى دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢١)

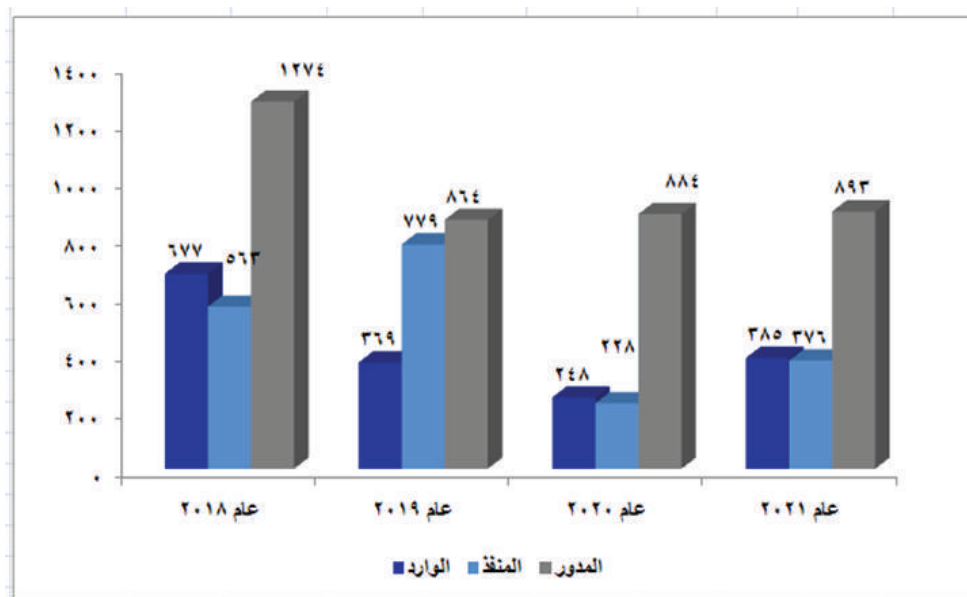
ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة لدائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى (٣٨٥) دعوى بنسبة ارتفاع ٥٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، في حين بلغ عدد الدعاوى المنفذة (٣٧٦) دعوى بنسبة ارتفاع ٦٥٪، وبلغت نسبة المنفذ إلى الوارد ٩٧,٧٪ فتكون الدائرة بذلك قد نفذت أغلب ما ورد إليها من دعاوى وهو ما يعادل ٢٩,٦٪ من مجموع الوارد والمدور، حيث بلغ المدور الحالي للدائرة (٨٩٣) دعوى بنسبة ارتفاع طفيفة بلغت ١٪ على المدور السابق، ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في الدائرة (٩١) دعوى بمعدل إنجاز (٢٧) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٤٠) من الملاحق. وتظهر عدد الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة خلال الأعوام (٢٠١٨-٢٠٢١) في الرسم البياني التالي:-

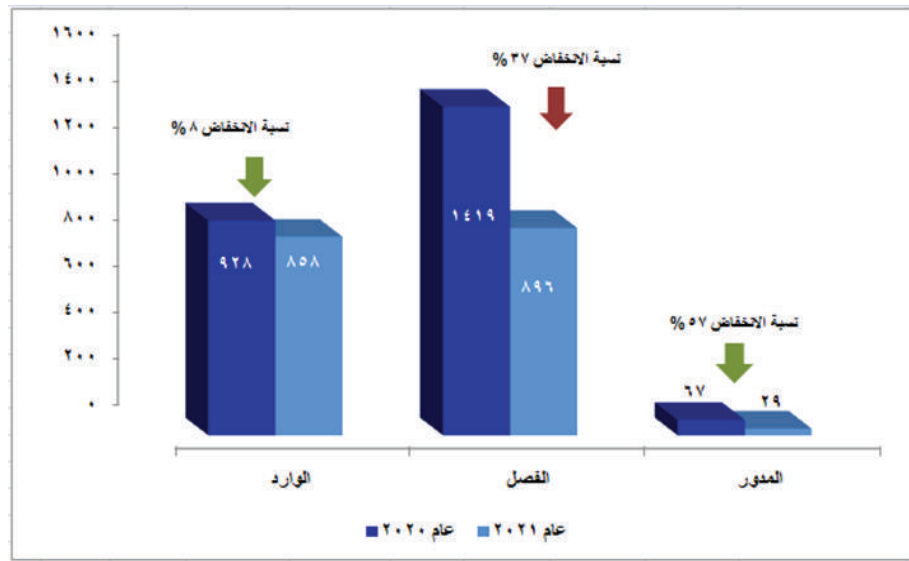


الشكل رقم (٩١) مقارنة لعدد الدعاوى المنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام محكمة الجنايات الكبرى للأعوام ٢٠٢١-٢٠١٨

دائرة مدعي عام الضريبة (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية)

أولاً: الدعاوى التحقيقية

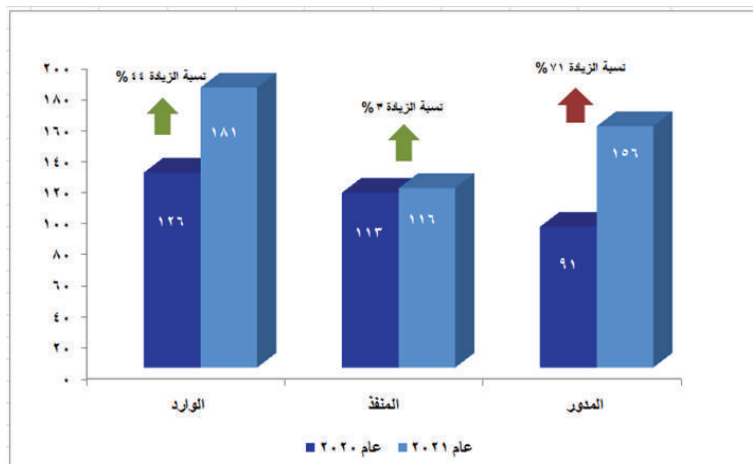
بلغ عدد الدعاوى المدورة لدى الدائرة في بداية عام ٢٠٢١ (٦٧) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى الواردة لدى الدائرة خلال العام ٢٠٢١ (٨٥٨) دعوى، وقد فصلت (٨٩٦) دعوى أي ما نسبته ١٠٤,٤٪ من الوارد، وهو ما يعادل ٩٦,٩٪ من مجموع الوارد والمدور، وبذلك يتبقى لدى الدائرة (٢٩) دعوى وتشكل ما نسبته ٣,١٪ من مجموع الوارد والمدور. ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في الدائرة (١٨٥) دعوى بمعدل إنجاز (١٧٩) دعوى. كما هو مبين في الجدول رقم (٤١) من الملاحق وتظهر نسبة الانخفاض في عدد الدعاوى التحقيقية الواردة والمفصولة والمدورة لدى دائرة مدعي عام الضريبة في العام ٢٠٢١ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩٢) عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الضريبة في ٢٠٢١

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة إلى دائرة مدعي عام الضريبة (١٨١) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى المنفذة منها (١١٦) دعوى ونسبتها ٦٤,١٪ من الوارد، في حين بلغ المدور الحالي (١٥٦) دعوى. ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في الدائرة (١٣٦) دعوى بمعدل إنجاز (٥٨) دعوى. وهذا موضح في الجدول رقم (٤٢) من الملاحق وتظهر نسبة الزيادة في عدد الدعاوى التنفيذية الواردة والمنفذة والمدورة لدى الدائرة في العام ٢٠٢١ مقارنة مع العام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:

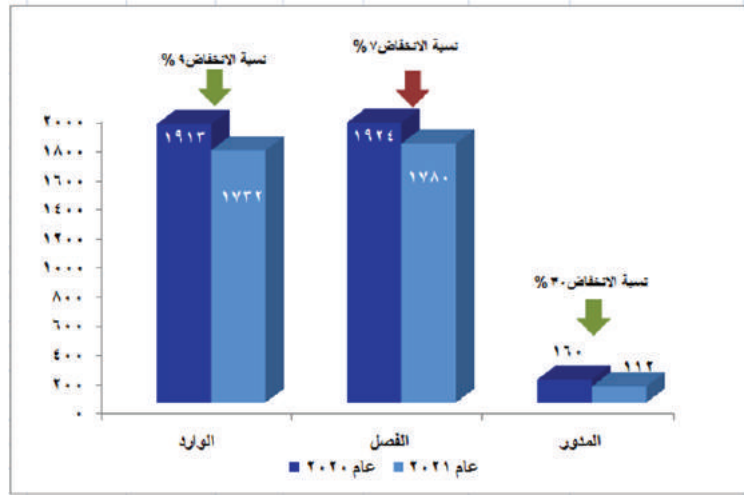


الشكل رقم (٩٣) عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الضريبة في العام ٢٠٢١ مقارنة مع العام ٢٠٢٠

دائرة مدعي عام الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية).

أولاً: الدعاوى التحقيقية

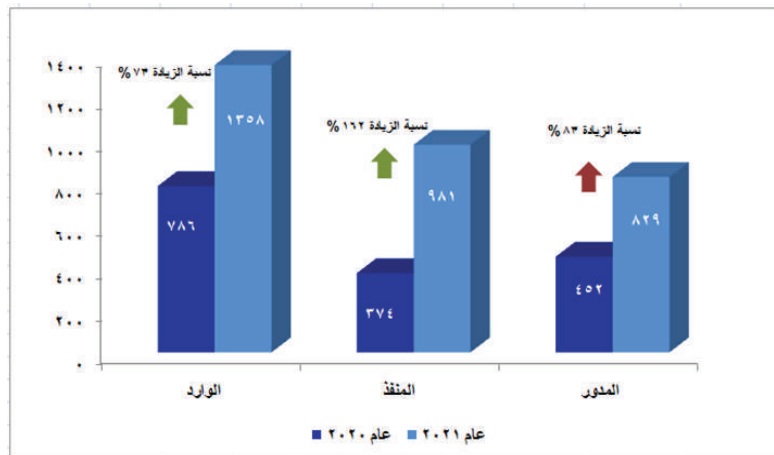
بلغ عدد الدعاوى الواردة لدائرة مدعي عام الجمارك لعام ٢٠٢١ (١٧٣٢) دعوى، وقد فصلت الدائرة (١٧٨٠) دعوى أي ما نسبته ١٠٢,٨٪ من الوارد، وبلغ المدور الحالي (١١٢) دعوى. ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في الدائرة (١٣٥) دعوى بمعدل إنجاز (١٢٧) دعوى. كما هو مبين في الجدول رقم (٤٣) من الملاحق ويظهر التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الجمارك في العام ٢٠٢١ مقارنة مع العام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩٤) عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الجمارك في العام ٢٠٢١ مقارنة مع العام ٢٠٢٠

ثانياً: الدعاوى التنفيذية

بلغ عدد الدعاوى التنفيذية الواردة (١٣٥٨) دعوى، وبلغ عدد الدعاوى المنفذة (٩٨١) دعوى وكانت نسبتها بالوارد ٧٢,٢٪، في حين بلغ المدور الحالي (٨٢٩) دعوى ومن جهة أخرى، بلغ معدل العبء السنوي للمدعي العام في الدائرة (٩٠٥) دعوى وتظهر نسبة الزيادة عدد الدعاوى الواردة التنفيذية والمنفذة والمدورة لدى الدائرة في العام ٢٠٢١ مقارنة مع العام ٢٠٢٠ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩٥) عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الجمارك في العام ٢٠٢١ مقارنة مع العام ٢٠٢٠

القسم الرابع: تطلعات النيابة العامة لعام ٢٠٢٢

باشرت النيابة العامة في عام ٢٠٢١ بتنفيذ خطتها الاستراتيجية التي وضعتها لخمس سنوات قادمة في عام ٢٠٢٠ وذلك لتحسين أداء النيابة العامة وتعزيز قدراتها وتعظيم إنجازاتها من خلال وضع أهداف استراتيجية للنيابة العامة واضحة ومحددة وقابلة للقياس وبإشراف لجنة تنفيذية يرأسها رئيس النيابة العامة والتي شكلت فرق عمل لضمان تنفيذ الخطة الإجرائية المحددة ضمن الأطر الزمنية المحددة لها لمتابعة الإنجاز وتقييم التنفيذ كما أنه تم تضمينها ضمن استراتيجية قطاع العدالة للأعوام (٢٠٢٢-٢٠٢٦) وتضمنت الخطة الأهداف الاستراتيجية ومؤشرات القياس التالية:

الهدف الاستراتيجي	مؤشر القياس	فترة الإنجاز
١ الارتقاء بجودة إدارة الدعوى الجزائية بجميع مراحلها (الأولي والابتدائي والنهائي).	- أن لا تقل نسبة الإدانة من القضايا المحالة عن ٧٥٪ وأن لا تقل في قضايا الفساد والتهرب الضريبي والتهريب الجمركي وغسل الأموال عن ٨٠٪ - زيادة نسبة قرارات منع المحاكمة وحفظ الأوراق والإسقاط من ٧٥٪ (الوضع الحالي) والوصول إلى نسبة ٨٥ ٪ (الوضع المستهدف) - أن تصل نسبة بدائل التوقيف من قرارات التوقيف في القضايا الجنحية لغير المكررين إلى ٨٠٪ - الوصول إلى تطبيق سليم وتفعيل كامل لقانون الحماية من العنف الأسري بنسبة ١٠٠٪ - الوصول إلى متوسط مدة الفصل في الدعاوى التحقيقية في الجناية إلى مدة لا تتجاوز ٣ أشهر - الوصول إلى متوسط مدة الفصل في الدعاوى التحقيقية في الجنحة إلى مدة لا تتجاوز شهر	٢٠٢٥-٢٠٢١
٢ تنمية وتطوير القدرات المعرفية لأعضاء النيابة العامة.	- وجود خطة شمولية سنوية للتدريب المتخصص معتمدة ومقرة ووجود مواد تدريبية لكل تخصص وتنفيذ البرامج التدريبية لكل وظيفة من وظائف النيابة العامة. - وجود وحدة تعاون دولي لدى دائرة النائب العام - عمان مفعلة - وجود أدلة إرشادية جديدة في المجالات التي لم يتم فيها إعداد أدلة سابقاً ووجود برامج تدريبية استناداً لهذه الأدلة الإرشادية - شمول جميع أفراد شاغلي النيابة العامة بالدورات التدريبية المتخصصة	٢٠٢٥-٢٠٢١

الهدف الاستراتيجي	مؤشر القياس	فترة الإنجاز
٣ تعزيز الضمانات الكفيلة باحترام حقوق الإنسان وتفعيل استخدام بدائل التوقيف.	- أن تصل نسبة الدعاوى التي تم فيها مراعاة النصوص النازمة لأحكام ضمانات المحاكمة العادلة إلى ١٠٠٪ - رفع قدرة أعضاء النيابة العامة والضابطة العدلية في مجال مناهضة التعذيب من خلال عقد دورات خاصة لمناهضة التعذيب - وجود سجل للتعذيب مفعل ووجود آلية لاحتساب نسبة قضايا التعذيب من القضايا الواردة - أن لا تقل نسبة القضايا لغير المكررين التي تم استخدام بدائل التوقيف فيها من القضايا التي يجوز التوقيف فيها قانوناً عن ٨٠٪.	٢٠٢١-٢٠٢٥
٤ تعزيز علاقة النيابة العامة مع الشركاء محلياً ودولياً.	- زيادة عدد الشركاء الإقليميين والدوليين بواقع ١٠٪ سنوي - زيادة عدد المشاركات في برامج تبادلية محلية ودولية بمقدار (٥) مشاركات سنوياً عن السنة الماضية لأعضاء النيابة العامة - وجود منهجية مفعلة لعقد اجتماعات دورية لمرة واحدة شهرياً على الأقل مع الشركاء المحليين للوقوف على التحديات وإيجاد حلول لها - أن تصل نسبة مذكرات التفاهم مع السلطات القضائية المعنية بالتعاون الدولي إلى ١٠٪ سنوياً - وجود آلية لرصد الظواهر الجرمية الخطيرة و/أو المستحدثة التي تظهر في المجتمع للوصول إلى نسبة رصد بشكل ١٠٠٪ ووجود نصوص تشريعية مفعلة خاصة	٢٠٢١-٢٠٢٥
٥ تطوير إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية والعقوبات المجتمعية.	- أن تصل نسبة القضايا المنفذة من الوارد بنسبة ١٠٠٪ سنوياً لحين الوصول إلى نسبة ١٥٠٪ - ألا يتجاوز العمر الزمني للقضايا المنفذة ٣ أشهر بحيث يتناقص بمعدل شهر كل سنة - عدد الزيارات التي يقوم بها قاضي تنفيذ العقوبة أثناء فترة تنفيذ العقوبة محددة ومتبعة بالعدد المطلوب والمحدد - زيادة عدد الأحكام المتضمنة تطبيق العقوبات المجتمعية بنسبة ١٠٪ سنوياً بحيث تصل إلى ما لا يقل عن ٢٥٪ من العقوبات المحكوم بها - وجود آليات مستحدثة لتحصيل الغرامات المحكوم فيها على الأشخاص والشركات لتزداد قيمة المبالغ المحصلة بمقدار ٥٪ سنوياً	٢٠٢١-٢٠٢٥

الهدف الاستراتيجي	مؤشر القياس	فترة الإنجاز
٦ التوسع في استخدام التكنولوجيا والخدمات الإلكترونية.	- وجود وحدة إحصاء في كافة دوائر النيابة العامة تؤدي إلى تغذية راجعة لدوائر النيابة العامة يتم من خلالها إصدار إحصائيات دقيقة - وجود برنامج محوسب خاص بجرائم الفساد وجرائم غسل الأموال والجرائم الاقتصادية والأموال المتحصلة منها وجرائم التهرب الضريبي والتهرب والجمركي - استخدام النيابة العامة لوسائل التقنية الحديثة في التحقيقات وخاصة الاحتيال بالطرق الإلكترونية وحوسبة جميع أعمال دوائر النائب العام - وجود برنامج محوسب يبين الأحكام الصادرة والأحكام المنفذة وقيمة الأموال المصادرة وقيمة متحصلات الجريمة وقيمة الحجزات	٢٠٢١-٢٠٢٥



المحور الثالث

أوضاع القضاء الإداري وسير الأعمال فيه

هذا المحور يشتمل على تقرير تفصيلي لأوضاع محاكم القضاء الإداري وسير الأعمال فيها خلال العام، والدعاوى والطلبات الواردة إلى كل منها، والقرارات الإدارية المطعون فيها وما تم إلغاؤه منها وأسباب ذلك الإلغاء، كما ويستعرض أعمال النيابة العامة الإدارية خلال العام.

المحكمة الإدارية العليا

المحكمة الإدارية

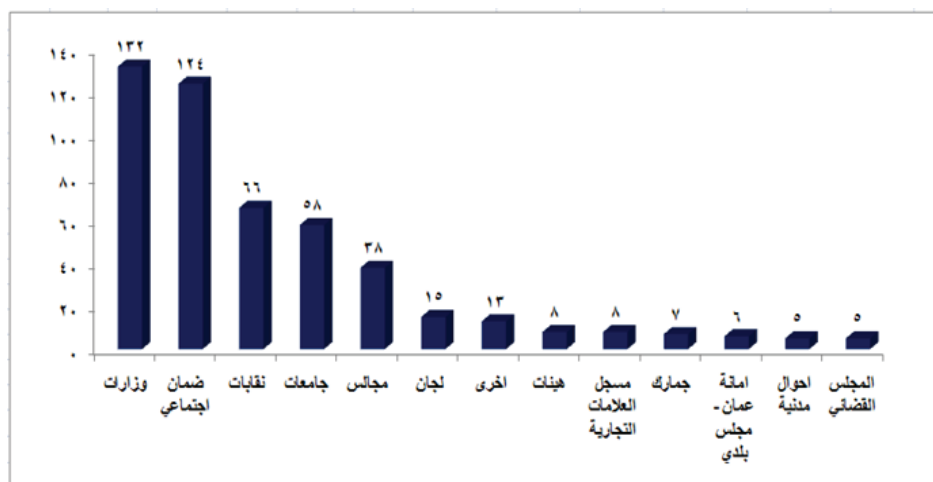
النيابة العامة الإدارية

القسم الأول: أعمال المحكمة الإدارية العليا

بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى المحكمة خلال العام ٢٠٢١ (٤٨٥) دعوى، بنسبة ارتفاع ٤٥٪ على العام السابق، ونفصلها تالياً بحسب الجهة مصدرة القرار المطعون فيه:

عدد الدعاوى	الجهة مصدرة القرار محل الطعن
١٣٢ دعوى	الوزارات
٥٨ دعوى	الجامعات
١٢٤ دعوى	الضمان الاجتماعي
٥ دعاوى	المجلس القضائي
٦٦ دعوى	نقابات (المحامين، المهندسين الزراعيين، الأطباء، المهندسين الأردنيين، أصحاب العمل)
٨ دعاوى	هيئات (الهيئة العليا لمهنة المحاسبة القانونية، هيئة تنظيم النقل، هيئة تنظيم الطيران المدني، هيئة الاستثمار)
١٥ دعوى	اللجان (لجنة التقاعد المدني، لجنة التقاعد العسكري، لجنة حل نزاعات التأمين، اللجنة الشرعية للمحاماة الشرعية، لجنة معادلة الشهادات غير الأردنية في وزارة التعليم العالي، لجنة ترخيص مهنة المحاسبة القانونية، اللجنة الاستئنافية في سلطة وادي الأردن)
٧ دعاوى	الجمارك
٦ دعاوى	أمانة عمان، المجلس البلدي
٥ دعاوى	دائرة الأحوال المدنية
٣٨ دعوى	مجالس (الطبي الأردني، التنظيم الأعلى، المجلس التأديبي لموظفي الفئات الأولى والثانية والثالثة، مجلس إدارة جمعية المحاسبين القانونيين، مجلس إدارة البنك المركزي، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، مجلس أمناء الصندوق الهاشمي)
٨ دعاوى	مسجل العلامات التجارية
١٣ دعوى	جهات أخرى (المخابرات العامة، مدير مؤسسة تنمية أموال الأيتام، مدير الإذاعة، مدير عام مؤسسة الغذاء والدواء، مدير دائرة الأراضي، السفير الأردني، محافظ)

وتظهر أعمال المحكمة الإدارية العليا حسب الجهة مصدرة القرار الإداري وعدد الدعاوى المتعلقة بقراراتها خلال عام ٢٠٢١ في الشكل التالي:



الشكل رقم (٩٦) أعمال المحكمة الإدارية العليا حسب الجهة مصدرة القرار الإداري

كما وبلغ مجموع وارد المحكمة الإدارية العليا من الطلبات (٣٢) طلباً فصل (٣١) منها. وفصلت المحكمة (٤٧٠) دعوى من مجموع الدعاوى الواردة والمرددة، وقد جاء مضمون الأحكام الصادرة عن المحكمة وفقاً للتفصيل التالي:

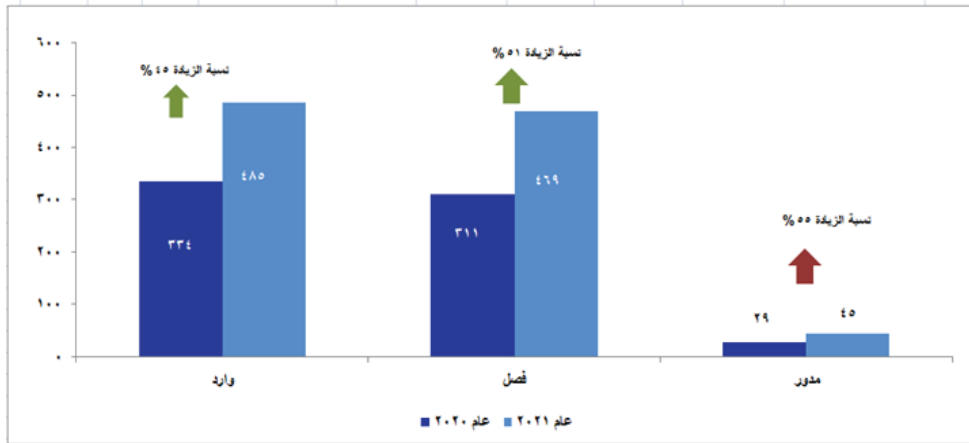
الرد شكلاً	الرد موضوعاً	النقض	النقض والإعادة	قضية منتهية	إسقاط	المجموع
٩	٣٨٦	٦٢	٩	١	٣	٤٧٠
%١,٩	%٨٢,١	%١٣,٢	%١,٩	%٠,٢	%٠,٦	%١٠٠

وتضمنت الأحكام الصادرة عن المحكمة إلغاء (٧٠) قراراً إدارياً، منها (١٧) قراراً خالفت فيه الإدارة العامة القانون وهو يشكل ما نسبته (٣,٦%) من مجموع الدعاوى التي فصلت عن المحكمة خلال هذا العام، ويبين الجدول أدناه تصنيف هذه القرارات وعددها وسبب الإلغاء:

الرد شكلاً	سبب الإلغاء
١٠	سبب شكلي (يتعلق بصدر القرار من جهة مختصة، قرار غير نهائي، قرار توكيدي، قرار لا يقبل الطعن، المدة القانونية...)
١٧	سبب موضوعي (إلغاء القرار الإداري المشكو منه كونه مخالف للقانون)
٣٣	نقض قرار المحكمة الإدارية بشق معين وإلغاء قرار الإدارة أو نقضه بكامله
٨	سبب شكلي (إعادة للمحكمة الإدارية للنظر فيها).
٢	سبب موضوعي (إعادة للمحكمة الإدارية للنظر فيها)

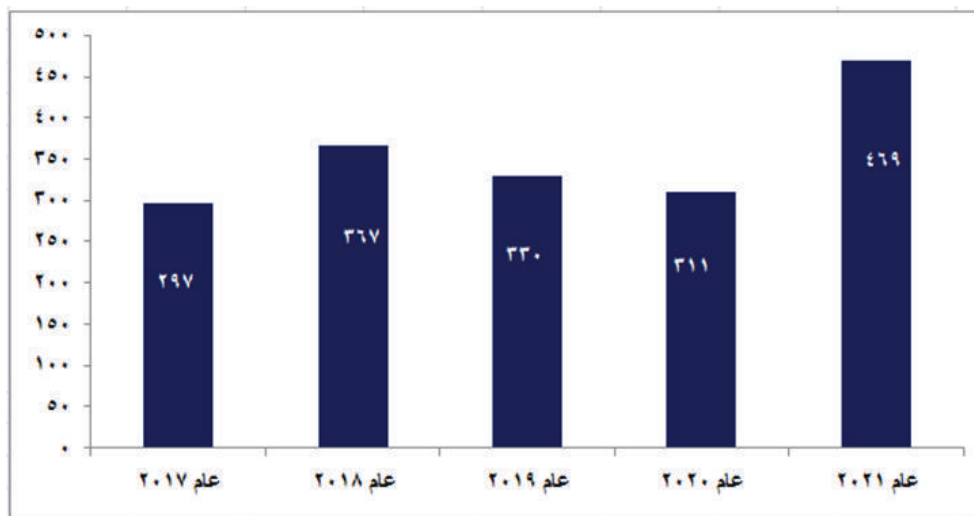
وبصورة عامة، بلغت نسبة الفصل إلى الوارد ٩٦,٧٪، وبلغت نسبة الفصل إلى المجموع ٩١,٢٪، وارتفع المدور الحالي ليلبلغ (٤٥) دعوى فقط بنسبة ارتفاع ٥٥٪ مقارنة بالمدور السابق الذي بلغ في حينه (٢٩) دعوى. كما هو موضح في الجدول رقم (٤٥) من الملاحق.

ويبين الشكل أدناه التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.



الشكل رقم (٩٧) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

وتشير البيانات الإحصائية إلى ازدياد عدد الدعاوى المفصولة في عام ٢٠٢١ بنسبة ٥١٪ عليه في عام ٢٠٢٠، على النحو المبين في الشكل أدناه:



الشكل رقم (٩٨) التغير في عدد الدعاوى المفصولة لدى المحكمة الإدارية العليا خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

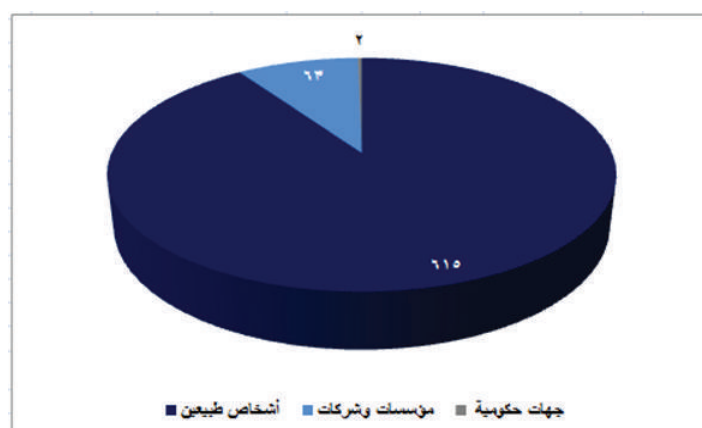
أما على نطاق معدل مدة التقاضي، فقد بلغ في (٤٤٠) دعوى سُجّلت وفُصلت خلال العام ٢٠٢١ (٤١) يوماً، كما هو موضح في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
المحكمة الإدارية العليا	٤٤٠	٦	٣٥	٤١
النسبة من المجموع %	%٩١	%١٤,٩	%٨٥,١	%١٠٠

القسم الثاني: أعمال المحكمة الإدارية

ازداد وارد المحكمة بنسبة ١٥٪ مقارنة بعام ٢٠٢٠، حيث بلغ عدد الدعاوى الواردة إلى المحكمة (٦٨٠) دعوى، منها (٦١٥) دعوى مقدمة من أشخاص طبيعيين، و(٦٣) دعوى من شركات ومؤسسات، ودعويين من جهات حكومية.

ويبين الشكل التالي تصنيف الدعاوى المسجلة لدى المحكمة الإدارية حسب الجهة المقدمة الدعوى.



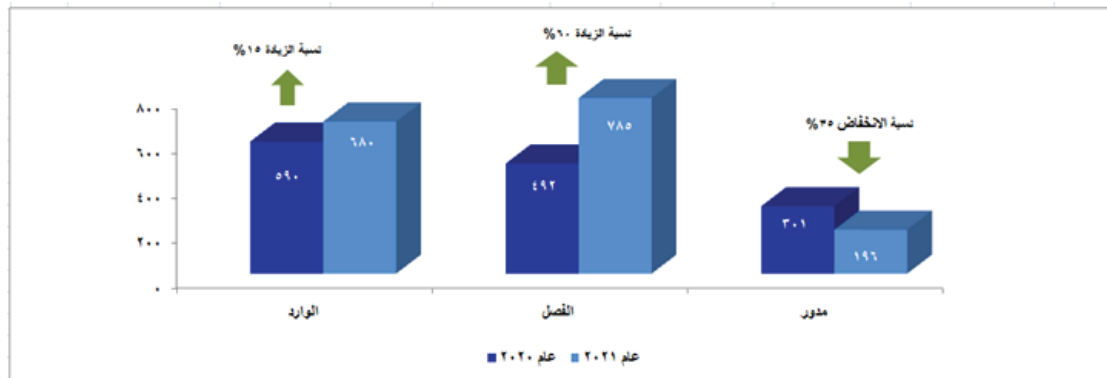
الشكل رقم (٩٩) أعمال المحكمة الإدارية حسب الجهة مقدمة الدعوى

وقد فصلت المحكمة ما مجموعه (٧٨٥) دعوى، مقارنة بـ (٤٩٢) في عام ٢٠٢٠، وجاءت الأحكام الصادرة عن المحكمة على النحو التالي:

القرار	العدد	النسبة
إلغاء القرار الطعين	١٦٩	%٢٢
رد الدعوى موضوعاً	٢٣٨	%٤٣
رد الدعوى شكلاً	٢٠٩	%٢٧
إسقاط	٦٣	%٨
اعتبار الدعوى منتهية	٦	%١
المجموع	٧٨٥	%١٠٠

وبلغت نسبة الفصل إلى الوارد ١١٥,٤ ٪، ونسبة الفصل إلى المجموع ٨٠ ٪. كما هو موضح في الجدول رقم (٤٦) من الملاحق.

ويبين الشكل أدناه التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.

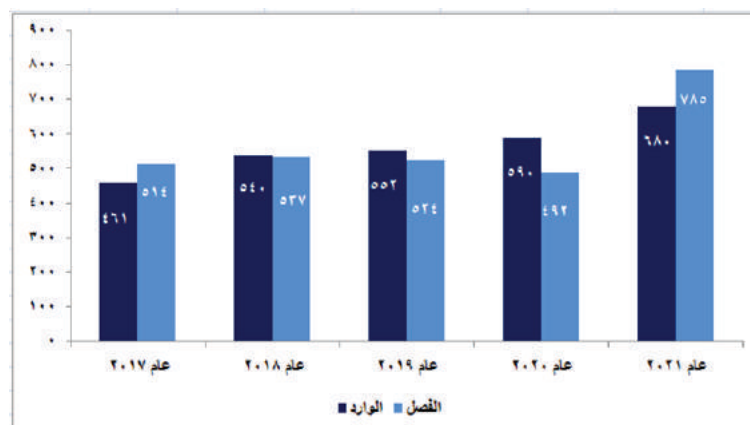


الشكل رقم (١٠٠) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠.

ومن جهة أخرى بلغ معدل مدة التقاضي لدى المحكمة الإدارية في (٤٨٦) دعوى سُجلت وفُصلت خلال العام (١٣٤) يوماً، كما هو موضح في الجدول التالي:

المحكمة	عدد الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	المجموع
المحكمة الإدارية	٤٨٦	٩٦	٣٨	١٣٤
النسبة من المجموع ٪	٪٧١	٪٧١,٤	٪٢٨,٦	٪١٠٠

ويشير الرسم البياني الآتي إلى التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة، لدى المحكمة الإدارية خلال الأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)



الشكل رقم (١٠١) التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة لدى المحكمة الإدارية للأعوام (٢٠٢١-٢٠١٧)

القسم الثالث: أعمال النيابة العامة الإدارية

بلغت الطعون المقدمة من قبل النيابة العامة الإدارية ما مجموعه (٥٨) طعناً جاءت على النحو المبين تالياً: -

عدد القضايا الواردة	عدد قضايا النقض المحكوم للنيابة بها	عدد قضايا الرد موضوعاً المحكوم بها ضد النيابة
٥٨	١٠	٤٣

بلغت عدد الدعاوى التي ترافعت النيابة العامة الإدارية فيها لدى المحكمة الإدارية العليا خلال العام (٢٥٧) دعوى على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول أعمال النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة الإدارية العليا				المفصول حسب كيفية الانتهاء			
المدور من ٢٠٢٠	وارد الدعاوى خلال عام ٢٠٢١	المجموع من المدور و الوارد	الدعاوى المفصولة	المدور الحالي	نقض الحكم	رد الدعوى	إسقاط الدعوى
٤٠	٢١٧	٢٥٧	٢٠٣	٥٤	٢١	١٧٥	٣
							٤

كما بلغت عدد الدعاوى التي ترافعت فيها لدى المحكمة الإدارية (٤٣٧) دعوى على النحو المبين في الجدول التالي:

جدول أعمال النيابة العامة الإدارية لدى المحكمة الإدارية				المفصول حسب كيفية الانتهاء			
المدور من ٢٠٢٠	وارد الدعاوى خلال عام ٢٠٢١	المجموع من المدور و الوارد	الدعاوى المفصولة	المدور الحالي	الغاء القرار الإداري	رد الدعوى	إسقاط الدعوى
١٣٦	٣٠١	٤٣٧	٣٥١	٨٦	٦٨	٢٤٣	٣٤
							٦

المحور الرابع

أعمال التفتيش القضائي

يتبع جهاز التفتيش المجلس القضائي ويتألف من المفتش الأول و ٩ مفتشين، ويتولى جهاز التفتيش استناداً إلى أحكام المادة (٤٠) من قانون استقلال القضاء رقم (٢٩) لسنة ٢٠١٤ والمادة (٤) من نظام التفتيش القضائي على المحاكم النظامية رقم (٤٣) لسنة ٢٠١٥ وتعديلاته، المهام التالية:

- ١- التفتيش على أعمال القضاة من غير شاغلي الدرجة العليا على أن يكون التفتيش مرتين على الأقل في السنة بالنسبة للقضاة تحت التجربة، ومرة واحدة على الأقل في السنة بالنسبة لباقي القضاة.
- ٢- تقييم أعمال القضاة من حيث حسن تطبيق القانون واستكمال إجراءات التقاضي والإثبات وأسباب التأجيل والمدة التي استغرقها فصل الدعوى واستيفاء القرارات والأحكام لأسبابها وعللها وسلامة النتائج التي تم الوصول إليها وتحديد نسبة الفصل السنوي للقاضي.
- ٣- التفتيش على أعمال المحاكم النظامية مرة واحدة في السنة على الأقل بما في ذلك حضور جلسات المحاكمة وإعداد التقارير بذلك.
- ٤- التفتيش على أعمال النيابة العامة.
- ٥- التحقيق في الشكاوى التي يحيلها الرئيس إليه.

ونعرض تالياً أعمال التفتيش القضائي خلال عام ٢٠٢١:

أولاً: في مجال التفتيش على أعمال القضاة وأعضاء النيابة العامة

وفقاً لتعليمات التفتيش على المحاكم النظامية لسنة ٢٠١٨ تتم عملية تقييم أعمال القضاة من خلال أخذ عينة عشوائية تتكون من (١٥) دعوى من أعمال القاضي يتم اختيارها لتعكس صورة شاملة وواضحة عن عمله، وتشمل جميع أنواع النزاعات القضائية التي فصل فيها بالصورة الجاهية مع حقه باختيار قضيتين رأى فيهما تميزاً، ويتم التقييم وفقاً للمعايير التالية:

- حسن تطبيق القانون واستكمال كافة إجراءات التقاضي.
- معالجة الإثبات وأسباب التأجيل والمدة التي استغرقها فصل الدعوى.
- صحة استيفاء الرسوم.
- التحقق من استيفاء القرارات والأحكام لأسبابها وعللها وسلامة النتائج التي تم الوصول إليها.
- نسبة الفصل السنوي للقاضي من مجموع عبء العمل خلال السنة محل التفتيش.
- كيفية تعامل القاضي مع الخصوم والشهود والمحامين وكافة الأطراف المعنية.
- بالإضافة إلى تقييم وملاحظات رؤساء المحاكم للقضاة ضمن محاكمهم.

وتتضمن تقارير التفتيش السنوية الملاحظات التي ظهرت للمفتش من خلال استعراض العينة العشوائية لأعمال القاضي ورأيه في كفاءته ومدى عنايته بعمله، بالإضافة إلى توصياته بإشراك القاضي بدورات تدريبية أو اقتراح تغيير تخصصه أو نقله أو إحالته على الاستيداع أو التقاعد.

وخلال عام ٢٠٢١ أعد مفتشو المحاكم (٩٩٢) تقريراً حول أعمال كافة قضاة المحاكم وأعضاء النيابة العامة الخاضعين للتفتيش بموجب البند (١) من المادة (٤) من نظام التفتيش القضائي على المحاكم النظامية وعلى النحو المفصل في الجدول التالي:

البيان	عدد القضاة الخاضعين للتفتيش لمرة واحدة في السنة (كل قاض أمضى ثلاث سنوات فأكثر في العمل القضائي)	عدد القضاة الخاضعين للتفتيش لمرتين في السنة (كل قاض مازال تحت التجربة)	المجموع
عدد التقارير المعدة	٨١٦	١٧٦	٩٩٢ تقريراً

ثانياً: في مجال التفتيش على أعمال المحاكم النظامية والنيابة العامة

استناداً إلى أحكام المادة (١١) من نظام التفتيش القضائي والتي خولت المفتش الأول بأن يكلف أيّاً من المفتشين للقيام بأعمال التفتيش المفاجئ على المحاكم ودوائر النيابة العامة ودوائر التنفيذ بهدف التعرف على انتظام سير العمل فيها ومتابعة تقديم خدمة العدالة على وجه السرعة وبكفاءة وفعالية وضبط أية مخالفات إجرائية أو قانونية فقد نفذ مفتشو المحاكم خلال العام (٢٣٢) زيارة موزعة بين زيارات مفاجئة ومبرمجة وخاصة على كافة المحاكم ودوائر النيابة العامة وجاء تفصيل الزيارات التفتيشية للمحاكم ودوائر النيابة العامة على النحو المبين تالياً:

عدد الزيارات	نوع الزيارة	
١٤٩	الزيارات المفاجئة	١
٨١	الزيارات المبرمجة	٢
٢	الزيارات الخاصة	٣
٢٣٢	المجموع	

وقد تضمنت تقارير الزيارات جملة من الملاحظات والتوصيات التي تمت متابعتها واتخاذ ما يلزم من إجراءات لمعالجة مواضع القصور والخلل والعمل على التحسين والتطوير.

ثالثاً: التحقيق في الشكاوى المحالة من رئيس المجلس القضائي

بلغ عدد الشكاوى التي تمت إحالتها إلى جهاز التفتيش القضائي خلال العام (١٣٩) شكاوى على النحو المبين في الجدول التالي:

عدد الشكاوى	تصنيف الشكاوى	
٦٤	الشكاوى المستندة إلى مخالفة إجرائية	١
٥٢	الشكاوى المستندة إلى مخالفة مسلكية	٢
٢٣	الشكاوى المستندة إلى مخالفة قانونية	٣
١٣٩	المجموع	

كما تمت إحالة ما مجموعه (٢٤) مطالعة للتفتيش القضائي.

وكانت نتيجة التحقيق في الشكاوى المحالة إلى المديرية على النحو التالي:

عدد الشكاوى	الإجراء	
١٠٦	التوصية بحفظ الشكاوى	١
٧	التوصية بتوجيه تنبيه	٢
١٠	التوصية بإحالة إلى المجلس التأديبي	٣
١٥	الشكاوى المنظورة	
١٣٨	المجموع	

وتمت إحالة (١١) شكوى فقط إلى المجلس التأديبي ، وأصدر المجلس التأديبي قراراته في الشكاوى المحالة إليه بواقع ١٠ شكوى على النحو المبين تالياً:

المجلس التأديبي	عدد الشكاوى المحالة إليه	التوصيات
المجلس التأديبي الأول	٤	توجيه عقوبة التنبيه في شكوى واحدة تنزيل درجة في شكوى واحدة توجيه عقوبة الإنذار في دعويين
المجلس التأديبي الثاني	٧	توجيه عقوبة الإنذار في دعويين تنزيل درجة في شكويين توجيه عقوبة التنبيه في دعويين قيد النظر شكوى واحدة

المحور الخامس

إنجازات المعهد القضائي

نبذة عن المعهد

يعد المعهد القضائي الأردني صرحاً تأهلياً وبنياً للخبرة القانونية والقضائية، أسس عام ١٩٨٨ كمؤسسة رسمية معتمدة لإعداد مؤهلين لتولي المناصب القضائية بأعلى معايير الكفاءة والمهنية، وتأهيل القضاة العاملين في قطاع العدالة، ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم القانونية في سبيل تعزيز مبدأ سيادة القانون وتحقيق العدالة وضمان حماية الحقوق والحريات، ومواكبة التطورات الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام أفضل الأساليب التدريبية والتكنولوجية الحديثة .

توجت إنجازات المعهد بحصوله على ختم التميز والجائزة البرونزية ضمن جائزة الملك عبد الله الثاني للتميز، التي ستدعم مسيرته على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

ومنذ صدور نظام المعهد القضائي رقم (٤٩) لسنة ٢٠٢٠ وارتباطه مباشرة برئيس المجلس القضائي، فقد استكمل المعهد دوره الريادي لإعداد المؤهلين لتولي المناصب القضائية، ورفع كفاءة القضاة العاملين سواء من خلال برنامج دبلوم المعهد القضائي الذي يستهدف حاملي درجة البكالوريوس في القانون أو الدورات التدريبية المتخصصة وورش العمل، هذا بالإضافة إلى توليه مهام رفع كفاءة الموفدين وموظفي الوزارة والوزارات والدوائر الحكومية والمؤسسات الرسمية والعامة، وتنمية مهارات البحث العلمي لديهم. هذا جنباً إلى جنب، تعزيز سبل تبادل الخبرات والتعاون مع الجهات الشريكة والمحلية والخارجية من المعاهد المماثلة والجامعات والهيئات العربية والأجنبية.

وجاءت أهم إنجازات المعهد القضائي للعام ٢٠٢١ على النحو المفصل تالياً :-

أولاً: برنامج دبلوم المعهد القضائي

- إدراكاً من المعهد القضائي بأهمية التطوير المستمر لبرنامج دبلوم المعهد القضائي وتحسين مخرجاته ومواكبته للتطورات في منهجيات وآليات التدريب والتعليم، فقد عمد المعهد خلال عام ٢٠٢١ إلى إعداد خطة أكاديمية جديدة لبرنامج دبلوم المعهد بمنهجية تعليمية متطورة ومحدثة تلبي متطلبات العمل القضائي والتعديلات التشريعية، تناولت التطبيقات العملية في المحاكم والاجتهاد القضائي وذلك دون إغفال الجانب النظري، هذا بالإضافة إلى تأطير برنامج التدريب العملي لطلبة البرنامج من خلال ملازمتهم لقضاة الصلح العاملين في المحاكم. كما وتضمنت الخطة الأكاديمية إدراج منهاج البحث العلمي الذي من شأنه إكساب الطلاب المعرفة والخبرة في أصول البحث العلمي ومنهجيته.

وقد صممت الخطة الأكاديمية لمدة سنتين مقسمة إلى ستة فصول، منها أربعة فصول تتناول مساقات دراسية تدرس في المعهد وفصلان يتضمنان تطبيقات عملية (التعلم بالملازمة والمحاكمات الصورية والساعة الصفية النقاشية والزيارات الميدانية).

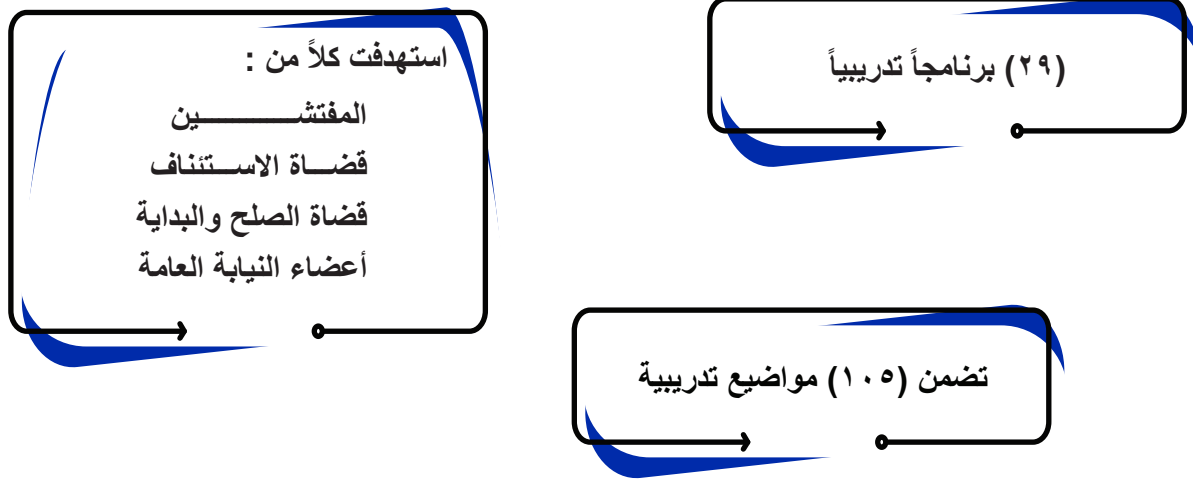
- تم استقطاب (٢٦) طالباً وطالبة للعام الدراسي ٢٠٢٢/٢٠٢١ ضمن برنامج دبلوم المعهد القضائي ، وهم من خريجي الجامعات الأردنية والمحامين الأساتذة وموظفي وزارة العدل، منهم (١٢) طالبة و(١٤) طالباً، وقد التحق الطلاب المقبولون بالبرنامج الذي سيستمر لمدة سنتين بعد أن تم اتخاذ كافة التحضيرات اللازمة وتسمية المحاضرين وتزويدهم بأجهزة حاسوب محمولة، وإجراء امتحان مستوى اللغة الإنجليزية لهم.

أنهى الفوج العشرون والبالغ عددهم (٣٦) طالباً وطالبة كافة متطلبات الحصول على دبلوم المعهد القضائي بنجاح والذي امتد لمدة سنتين متواصلتين وقد جرى تعيين (٣٠) قاضياً متدرجاً و(٦) مساعدين قضائيين لدى المكتب الفني في محكمة التمييز.

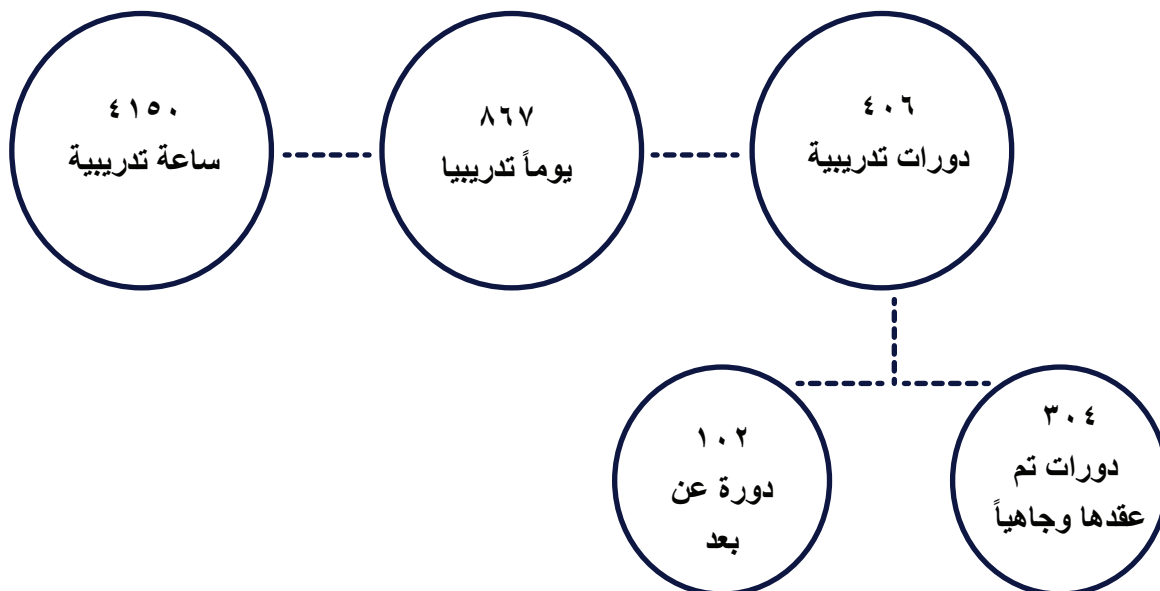
ثانياً: التدريب المستمر

أما على نطاق المهمة الرئيسية للمعهد القضائي لرفع كفاءة القضاة وتأهيلهم وتزويدهم بكافة المعارف القانونية في الموضوعات التي ترتبط بالعمل القضائي وتلك المستحدثة وإكسابهم المهارات الفنية الضرورية لتمكينهم من النهوض بمهامهم القضائية، فقد أولى المعهد القضائي جل عنايته للارتقاء بجودة البرامج التدريبية ومخرجاتها وفعاليتها بصورة تنعكس إيجاباً على إجراءات التقاضي لتحقيق الأهداف المرجوة بالوصول إلى العدالة الناجزة والارتقاء بجودة الإجراءات والأحكام القضائية، وكذلك عمد إلى مواكبة التطور في منهجيات وطرق تنفيذ البرامج التدريبية وتوظيف التقنية الحديثة في عقدها، والذي لم يكن استجابة فقط لتداعيات جائحة كورونا وإنما كان تنفيذاً للخطة الاستراتيجية للمعهد القضائي للأعوام (٢٠١٧-٢٠٢٢)، حيث أعد المعهد القضائي خطة التدريب المستمر التخصصي والتي استهدفت كافة أعضاء الجهاز القضائي للعام ٢٠٢١، التي اتسمت بشمولها لكافة الاحتياجات التدريبية التي تم تحديدها من قبل المجلس القضائي، بالإضافة إلى ابتكار بطاقات وصفية لكافة البرامج التدريبية التي شملتها الخطة وتوصيف الأهداف الموضوعية لها والمخرجات المتوخاة منها، وفقاً للمسارات الوظيفية والتخصصية للسادة القضاة.

وقد تضمنت الخطة التدريبية :

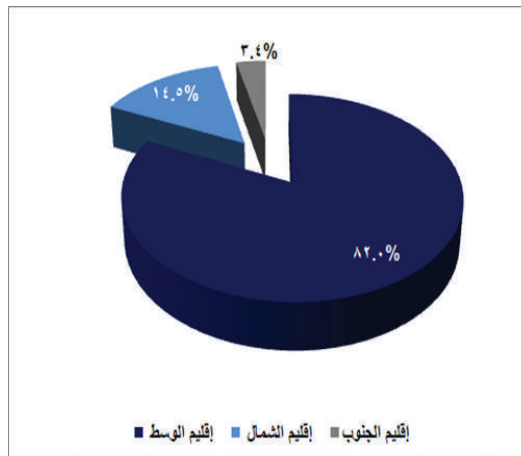


خلال عام ٢٠٢١ نفذ المعهد القضائي وبالتنسيق مع كافة شركائه في الأردن والخارج ما مجموعه (٤٠٦) دورات تدريبية وورش عمل شملت القضاة وغيرهم من الكوادر الإدارية ومنتسبي الجهات الشريكة الداخلية والخارجية استغرقت (٨٦٧) يوماً تدريبياً و(٤١٥٠) ساعة تدريبية وجاءت على النحو التالي:



عدد المشاركين مع التكرار		عدد البرامج المنفذة		الفئة المستهدفة من البرامج التدريبية
ذكور	إناث	ذكور	إناث	
٢٧٣٣	١٥٥٧	٢٣٠	٢٦٥	السادة أعضاء الجهاز القضائي الأردني
١٦٥٠	١٢٧٩	١٧٠	٥٤٣	أعوان القضاة من الكوادر الإدارية
٦٤ ذكور	٩ إناث	٦		المشاركين من جهات شريكة محلية وخارجية
٧٢٨٢	٢١٢٤			المجموع

وقد توزعت البرامج التدريبية المنفذة من قبل المعهد على النحو الآتي ضمن الأقاليم الثلاث في المملكة :



الشكل رقم (١٠٢) البرامج التدريبية موزعة على أقاليم المملكة

وإضافة إلى ما تم تحقيقه على صعيد الخطة التدريبية وتصميم بطاقات وصف لكافة البرامج التدريبية ووضع أسس ومعايير لاختيار المحاضرين والمدربين، فقد أولى المعهد القضائي عنايته لجودة البرامج التدريبية، حيث عمل ومن خلال اللجنة العلمية على مراجعة أسس تقييم الدورات التدريبية وأتمتها، حيث جاءت نتائج قياس جودة البرامج التدريبية التي نفذها خلال عام ٢٠٢١ على النحو التالي:

٨
التدريبات الادارية
واللوجستية و
الاشراف

٩
المدربون

٩
المحتوى التدريبي

ثالثاً: تكنولوجيا المعلومات :-

- عملت إدارة المعهد وبالتنسيق مع الجهات المانحة على تطوير الأنظمة المستخدمة لديه (التدريب المستمر، القبول والتسجيل، الصادر والوارد، المكتبة) بالإضافة إلى اتخاذ كافة السبل لتزويد الكوادر الإدارية في المعهد وأقسامه ومرافقه بكافة المعدات والأجهزة والبرامج الإلكترونية.
- هذا بالإضافة إلى العمل على تصنيف بيانات المعهد القضائي وفق المعايير المعتمدة في وزارة الاقتصاد الرقمي ومتابعة البيانات الحكومية على منصة تصنيف البيانات الحكومية.
- وتم استكمال إجراءات الربط ما بين المجلس القضائي والمعهد القضائي وصولاً إلى قاعدة بيانات موحدة للبرامج التدريبية.
- إعداد الأدلة الإرشادية اللازمة لاستخدام البرامج الإلكترونية ووسائل الاتصال المرئي، والتي تستهدف منها الفئات المستهدفة من البرامج التدريبية وورش العمل.
- كما وتمت متابعة العمل لاستكمال منصة المكتبة الإلكترونية ونظام إدارة المكتبات ضمن مراحل عدة، سيتم استكمالها خلال عام ٢٠٢٢ كما عمل المعهد القضائي على استكمال التحديث والتطوير على أقسام المكتبة القانونية لديه بتزويدها بالمزيد من المراجع القانونية والفقهية الورقية والإلكترونية، حيث تم تزويد المكتبة بـ (٣٦) بحثاً رقمياً و(١٣) مادة مكتبية إلكترونية (مواد تدريبية وتدرسية)، هذا جنباً إلى جنب العمل المستمر على تصنيف واستكمال ترميم المراجع الفقهية وتجليدها واتخاذ ما يلزم للحفاظ عليها من التلف.
- استكمال العمل على منظمة التعلم الإلكتروني في محكمة العقبة.

رابعاً: التعاون المحلي والإقليمي والدولي :-

عكف المعهد القضائي خلال عام ٢٠٢١ على توطيد العلاقات مع شركائه الجهات الرسمية والخاصة المحلية والخارجية، والتي اتخذت عدة مناج وجوانب سواء من خلال عقد برامج تدريبية وورش عمل ولقاءات وزيارات متبادلة أسهمت في تطوير العمل وانعكاسه على مخرجات المعهد وعمله، والتي عادت بالفائدة كذلك على الجهات الشريكة المحلية والخارجية. وقد جاءت الأنشطة والبرامج التي تم تنفيذها على النحو التالي:

أ- الجهات الداخلية

الجهة الشريكة	أوجه التعاون
المعهد القضائي الشرعي	زيارة استطلاعية للاستفادة من تجربة المعهد القضائية والقانونية والتدريبية والتكنولوجية
جامعة الإسراء	استقبال ممثلين عن الجامعة/ كلية الحقوق
جامعة مؤتة	استقبال ممثلين عن الجامعة
هيئة النزاهة ومكافحة الفساد	لقاء ممثلين عن الهيئة برئاسة أمين عام هيئة النزاهة ومكافحة الفساد
المركز الوطني لحقوق الإنسان	لقاء ممثلين عن المركز برئاسة المفوض العام للمركز الوطني لحقوق الإنسان
الشبكة العربية للنساء القانونيات	الاجتماع مع المديرة التنفيذية للشبكة
الهيئة المستقلة للانتخاب ومشروع سيادة القانون	استقبال عدد من أعضاء مجلس مفوضي الهيئة

ب - الجهات الخارجية

أوجه التعاون	الجهات
استقبال وفود قضائية ورسمية من عدة دول	وفود قضائية من فلسطين و عُمان وأفغانستان و الاجتماع مع ممثلين عن السفارة البريطانية في عمّان واستقبال ملحق التعاون القضائي والقانوني في الشرق الأوسط لدى السفارة الفرنسية في الأردن.
التعاون مع عدد من المنظمات الدولية والمؤسسات الدولية والمحلية ذات العلاقة وعقد عدد من ورش العمل	ومن أبرزها: مؤسسة ماكس بلانك للسلم الدولي وسيادة القانون ، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، اللجنة الدولية للصليب هيئة الأمم، (IRZ) الأحمر، المؤسسة الألمانية للتعاون القانوني الدولي المتحدة للمرأة، جمعية المحامين والقضاة الأمريكيين، المركز العربي لتطوير حكم القانون والنزاهة، معهد راؤول والينبيرغ، منظمة أرض البشر، الشبكة الأوروبية العربية للتدريب القضائي، المعهد الدنماركي لمناهضة التعذيب
عقد ورشات عمل لوفود خارجية	عدة ورشات عمل بالتعاون مع المجلس القضائي الفلسطيني والمعهد القضائي الفلسطيني ونقابة المحامين الفلسطينيين و معهد دبي القضائي والقضاء العسكري العماني ومعهد الدراسات القضائية والقانونية لمملكة البحرين

المحور السادس

التعاون الدولي

انطلاقاً من إيمان المجلس القضائي بضرورة مد جسور التعاون الدولي بين الأجهزة القضائية والجهات ذات العلاقة في الدول الأخرى وتعزيز التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف والانفتاح على التجارب الدولية من خلال تفعيل التعاون مع الدول الصديقة والمنظمات الدولية والإقليمية والهيئات العالمية في حدود العمل القضائي والاستفادة من الفرص التي يوفرها التبادل المعرفي والاطلاع على تجارب الآخرين بشكل يساعد في بناء القدرات الفردية والمؤسسية ويسهم في تحقيق رؤية أكثر شمولاً ووضوحاً عند وضع الخطط والاستراتيجيات .

وفي إطار تعزيز أواصر الشراكة والتعاون مع الدول الصديقة فقد حرص المجلس القضائي على إشراك السادة القضاة في مشاركات خارجية ضمن إطار التعاون مع الجهات الشريكة على المستوى الدولي والإقليمي بهدف اطلاع أعضاء الجهاز القضائي على آفاق ومعارف جديدة تسهم في تعزيز وبناء مهاراتهم المهنية التي من شأنها تطوير العمل القضائي و الإرتقاء بجودة الإجراءات والأحكام القضائية.

المشاركات الخارجية

شارك (٢٩) قاضياً في (١٧) مشاركة خارجية والتي جاءت على النحو الآتي :-

الرقم	نوع المشاركة	تاريخ المشاركة	جهة المشاركة	عدد المشاركين
١	مشاركة رئيس النيابة العامة في مؤتمر كيوتو/ اليابان	٢٠٢١ / ٣ / ١٣-٧	كيوتو / اليابان	١
٢	مشاركة قاضي تمييز في جلسات محكمة الاستثمار العربية	٢٠٢١ / ٢ / ٢٤ - ٢٣	مصر	١
٣	تسمية قاضٍ في عضوية اللجنة العلمية لملتقى عدالة الأطفال	٢٠٢١ / ١١ / ٢٠ - ١٥	الملتقى العالمي لعدالة الاطفال	١
٤	الاجتماع التاسع لمسؤولي الإدارات المختصة بتقنيات المعلومات بالنيابات العامة (الادعاء العام) في الدول العربية	٢٠٢١ / ٧ / ١ - ٦ - ٢٩	بيروت	١
٥	ورشة عمل حول مخاطر تمويل الإرهاب من خلال وسائل الدفع الرقمية (العملات الورقية)	٢٠٢١ / ٩ / ٢٣ - ٢١	في جامعة الدول العربية	١
٦	المشاركة في الدورة الثامنة والثلاثين التي تعقدها جامعة كامبريدج تحت عنوان (من الذي يدفع الثمن ومن الذي يتوجب عليه دفع الثمن)	٢٠٢١ / ٩ / ١٥ - ٥	بريطانيا	٧
٧	تشكيل وفد قضائي للمشاركة في المؤتمر العلمي حول استرداد الاموال المنهوبة (الكيفية الإجراءات -الصعوبات و الوسائل المتاحة)	٢٠٢١ / ٩ / ١٦ - ١٥	بغداد / العراق	٣
٨	مشاركة المفتش الأول في البرنامج التدريبي القضائي في دولة فلسطين	٢٠٢١ / ١١ / ٣٠ - ٢٠	أريحا / فلسطين	١

الرقم	نوع المشاركة	تاريخ المشاركة	جهة المشاركة	عدد المشاركين
٩	مشاركة في المائدة المستديرة لإطلاق منظومة المساعدة القانونية	٢٥-٢٦ / ٨ / ٢٠٢١	الخرطوم / السودان	١
١٠	الزيارة الدراسية لتبادل الخبرات المؤسسية حول المساعدة القانونية اسبانيا	٢٧ / ٩ - ١ / ١٠ / ٢٠٢١	مدريد / اسبانيا	٢
١١	المؤتمر الثالث لفقهاء القانون البيئي -بالشرق الأوسط وشمال افريقيا برنامج القيادة للسيدات العاملات في قطاع -العدالة برنامج شراكة الهولندية	١ - ٥ / ١١ / ٢٠٢١	جامعة حمد بن خليفة / قطر	١
١٢	برنامج القيادة للسيدات العاملات في قطاع -العدالة برنامج شراكة الهولندية	أرجأت قرارات المشاركة في المراحل الثلاث في حينه		١
١٣	الندوة المنظمة من مجموعة الربط (GID) الاكاديمي من أجل التنمية والمدرسة الوطنية العليا للشرطة (ENSP) حول مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية	١١ - ١٤ / ١٠ / ٢٠٢١	بيروت	١
١٤	الاجتماع السنوي الأول لجمعية النواب العموم العرب ومؤتمر دور اجهزة النيابة العامة في مكافحة الجرائم عبر الوطنية	٧-٩ / ١١ / ٢٠٢١	القاهرة / مصر	١
١٥	ورشة عمل المنوي عقدها حول (التحقيق في جرائم تمويل الإرهاب / أهمية التحقيق المالي الموازي)	٣-٥ / ١١ / ٢٠٢١	القاهرة / مصر	١
١٦	المشاركة في ورشة العمل الإقليمية حول (مكافحة الاتجار بالأشخاص عبر المطارات الدولية)	١ - ٣ / ١١ / ٢٠٢١	دبي / الامارات	٢
١٧	الاجتماع الثالث لأعضاء النيابة العامة في دول الاعضاء في اليورو .ميد	٢٤ - ٢٥ / ١١ / ٢٠٢١	هولندا	١

المحور السابع

التحديات والتطلعات المستقبلية

التحديات التي تواجه السلطة القضائية

على الرغم من التطوير والتحديث الذي حققته السلطة القضائية خلال السنوات الماضية إلا أن هناك تحديات تواجه عملية التطوير هذه، عدا عن المستجدات والمتغيرات المحلية والدولية والتي تستلزم مواكبتها؛ وهو ما يتطلب إعداد تطوير الخطط والسياسات والمشاريع لتحويل تلك التحديات إلى فرص تسهم في تحسين أداء الجهاز القضائي وتحقيق رسالته لضمان تحقيق العدالة. ومن أبرز هذه التحديات:

التطلعات المستقبلية للسلطة القضائية

تقوم مهام المجلس القضائي بالاستناد إلى القيم التي رسختها رسالة القضاء التي تركز على قيم النزاهة والعدالة والشفافية والحوكمة الرشيدة ومبدأ سيادة القانون، وفي سبيل تحقيق رؤيته المستقبلية نحو قضاء عادل ونزيه فقد تبنى المجلس بالتنسيق الفاعل مع شريكه الرئيس وزارة العدل وباقي الشركاء استراتيجية قطاع العدالة للأعوام (٢٠٢٢ - ٢٠٢٦)، والتي تعكس التطلعات المستقبلية للسلطة القضائية:

التحديات التي تواجه السلطة القضائية

أولاً: الموارد البشرية (القضائية والإدارية) وتنمية قدراتها:

إن التطلعات المستقبلية للسلطة القضائية والمشاريع التي تعمل على إنجازها في سبيل تحقيق رؤيتها المتمثلة بالتميز في تحقيق العدالة يتطلب ردها الدائم والمستمر بالكوادر القضائية ومساندتها بكوادر إدارية، كفؤة ومؤهلة، تساهم في تحقيق الإنجاز، فلقد كان للظروف الاقتصادية التي يواجهها الأردن خاصة بعد موجات اللجوء التي شهدتها المملكة وجائحة كورونا والتطورات في قطاعي التكنولوجيا والاتصالات وما أحدثته من تغيير وتطور في المجتمع الأردني في مختلف مناحي الحياة، أثر في خلق تحديات جديدة أمام الجهاز القضائي تمثلت في زيادة أعداد القضايا الواردة إلى المحاكم واختلاف أنواعها والتي جاءت في جزء منها نزاعات على جانب من التعقيد، الأمر الذي اقتضى تبني نظام التخصص القضائي الأفقي والعمودي على مستوى أعمال المحاكم والنيابة العامة، وهو ما استلزم أيضاً توفير كوادر قضائية وإدارية متخصصة ذات كفاءة عالية تتمتع بالمهارات المطلوبة والمعارف القانونية والإلمام بكل ما هو مستحدث تتواءم مع تلك التغيرات وتستجيب للاحتياجات الجديدة.

إن العدالة الناجزة وتقصير أمد التقاضي مطلب أساس للوصول إلى العدالة المتميزة إلا أن زيادة العبء القضائي الملقى على عاتق أعضاء الجهاز القضائي سواء قضاة الحكم أو أعضاء النيابة العامة وما يترتب عليه من إقبال كاهلهم بالقضايا باختلاف أنواعها والتي تتضمن في العديد منها نزاعات على جانب من التعقيد، يتطلب الفصل فيها ضمن مدد قانونية معقولة ضرورة الحفاظ على جودة الإجراءات والأحكام القضائية.

ضعف مخرجات بعض كليات القانون في الجامعات الأردنية والتي ترفد قطاع العدالة بالخريجين مما ينعكس سلباً على مهارات المستقطبين للعمل سواء في الجهاز القضائي أم في سلك المحاماة أم في الدوائر الرسمية الحكومية والخاصة، وهو ما يتطلب إعادة النظر في البرامج الأكاديمية لهذه الكليات، ووسائل التعاطي مع المواد الدراسية وبناء القدرات العملية للطلبة وهم على مقاعد الدراسة.

ثانياً: الموازنة العامة للمجلس القضائي:

إن تطوير العمل في السلطة القضائية وصولاً نحو تحقيق العدالة المتميزة يتطلب وجود بنى تحتية وأدوات لازمة لضمان حسن سير العمل وفقاً للخطط المرسومة، إلا أن عدم وجود مخصصات مالية كافية لدعم برامج ومشاريع عمل السلطة القضائية ضمن الموازنة العامة يشكل تحدياً كبيراً أمام المجلس في سبيل بناء خطط التطوير والتحديث بالشراكة مع وزارة العدل، فهناك الكثير من المشاريع التي يحتاجها الجهاز القضائي والمتعلقة بالبنى التحتية للمحاكم، وتوفير سكن مناسب للقضاة وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة العدالة، وتوفير الكوادر البشرية المؤهلة والمدرّبة وإعداد الدراسات والإحصائيات وغيرها والتي تساعد صانع القرار في اتخاذ القرارات، وهو مما انعكس سلباً على قدرة المجلس القضائي في الإسهام في تحسين جودة الإجراءات القضائية والإرتقاء بها.

ثالثاً: الشركاء والفئات المستفيدة:

إن تنفيذ مشاريع التطوير يتطلب جاهزية الجهات الشريكة من الناحيتين اللوجستية والبشرية للتعاون وتنفيذ خطط العمل لضمان حسن الإنجاز، وعدم الجاهزية من شأنه أن يحد من إمكانية الاستفادة من التحسينات والتطوير لاسيما الخدمات الإلكترونية والتسهيلات المقدمة كالمحاكمات (عن بعد)، والتبليغات الإلكترونية ونظام إيداع الأوراق القضائية.

تتطلب منهجية التطوير تغيير التفكير النمطي لحل النزاعات والتوجيه نحو اللجوء إلى الوسائل البديلة عن التقاضي لحل هذه النزاعات، ويعد عدم التفكير باللجوء ابتداء إلى الحلول البديلة ومنها الوساطة لحل النزاعات عقبة في وجه التوسع في استخدام بدائل إجراءات التقاضي، على الرغم من إيلاء المجلس القضائي العناية لها وجهوده المبذولة لغايات رفع قدرات القضاة الوسطاء وتزويدهم بالمهارات اللازمة وتوفير الآليات (التشريعية واللوجستية) التي تساعد على زيادة الإحالة إلى الوساطة.

إن الخدمات الإلكترونية وتطوير العمل القضائي باتجاه تعزيز الأتمتة يتطلب تجاوب متلقي الخدمة من خلال استخدام هذه الخدمات، ويعد ضعف الإقبال من قبل متلقي الخدمة على استخدام الخدمات الإلكترونية المتاحة تحدياً يتطلب تسهيل استخدام هذه الخدمة وزيادة التوعية بوجودها.

التطلعات المستقبلية للسلطة القضائية

أولاً: التميز في تحقيق العدالة:

يستمر المجلس القضائي في مسيرة التطوير والتحديث للبناء على ما تم إنجازه وتعظيمه، إذ أخذ على عاتقه تبني مجموعة التوجهات والسياسات العامة الفاعلة والقيم المؤسسية والإدارية التي تنبثق من رؤية القطاع في التميز لضمان تحقيق العدالة الناجزة، من خلال التركيز على سرعة البت في القضايا مع ضمان جودة الإجراءات والأحكام القضائية، والتوسع في التخصص القضائي وتعزيز مبدأ سيادة القانون وضمانات المحاكمة العادلة والحرص على حقوق وحريات المواطنين وحماية الفئات المستضعفة من الأطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصة، جنباً إلى جنب مع مراعاة النوع الاجتماعي.

ثانياً: تحديث الإدارة القضائية والعدلية:

- أعد المجلس القضائي مجموعة من الخطط التي تهدف إلى رفع كفاءة وفعالية أداء الأمانة العامة وعلى رأسها تطوير مجموعة الأنظمة التي تضمن جودة العمل ورفع مستوى الأداء، إذ سيتم العمل على تطوير نظام متكامل للمتابعة والتقييم ونظام لإدارة المخاطر ونظام لإدارة العمليات وآخر لإدارة المعرفة.

- سيقوم المجلس بتفعيل جائزة المحكمة المتميزة بالتنسيق مع وزارة العدل.

- سيتم توجيه مجموعة من المشاريع لتطوير أعمال النيابة العامة بهدف تحسين إجراءاتها وتعزيز قدرات أعضائها وكذلك الضابطة العدلية على حد سواء، هذا جنباً إلى جنب الخطط الداعمة لتطوير سير الدعوى الجزائية بما يحقق الكفاءة في إجراءات التحقيق والاثام والمحاكمة.

- تشكل قضايا غسل الأموال أولوية للمجلس في خطته المستقبلية، حيث سيعمل على تطوير إجراءات الملاحقة القانونية في هذه القضايا وعملية إدارة الأموال والأصول المحجوز عليها والمصادرة. من خلال إصدار نظام لإنشاء مكتب لإدارة الأموال والأصول المحجوز عليها والمصادرة، كما سيطور هيكلية المكتب وإجراءات عمله، ويوفر الكوادر اللازمة للقيام بالعمل بكفاءة بعد تدريبها وتأهيلها.

- أما فيما يتعلق بالتفتيش القضائي فسيركز عمل المجلس على ثلاثة محاور أساسية، يتعلق الأول بتطوير التشريعات النازمة له، أما المحور الثاني فيتعلق بتعزيز إدارة الموارد البشرية من خلال تطوير أسس اختيار وتعيين المفتشين وتأهيلهم ومأسسة مساراتهم الوظيفية. ويتعلق المحور الثالث بتطوير الهيكل التنظيمي لجهاز التفتيش القضائي وإجراءات العمل لديه وأتمتها وضبط جودتها.

- ويسعى المجلس القضائي للحصول على الاعتمادية المحلية للمعهد القضائي، بعد أن يتم الارتقاء بأداء المعهد بما يتلاءم مع المعايير المحلية وتفعيل الإمكانيات والموارد التقنية للمعهد وتطوير منظومة التدريب وعمليات وإجراءات العمل لديه، سواء تلك التي تتعلق ببرامج التدريب المستمر أو الإعدادي (الدبلوم) أو مسابقات القبول أو البرامج التدريبية التي تستهدف الكوادر الإدارية وكذلك معايير تقييم المدربين والمتدربين، وقياس الأثر التدريبي.

- وعلى صعيد المحاكم سننفذ خلال الأعوام المقبلة بالشراكة مع وزارة العدل مشروع تطوير البنية التحتية للمحاكم لنتمكن من خلاله من إعادة تأهيل مباني المحاكم وبنيتها التحتية بما يتلاءم مع طبيعة العمل والاختصاصات والخدمات المقدمة مثل الغرفة الاقتصادية ومحاكم الأحداث، كما سنعيد النظر في خريطة التوزيع الجغرافي للمحاكم مع التركيز على إمكانية دمجها.

- أما فيما يتعلق بالعمليات والإجراءات والخدمات في المحاكم سنعمل أيضاً بالشراكة مع وزارة العدل على تطويرها فعلى سبيل المثال سندرس زيادة عدد ساعات تقديم الخدمة من خلال تمديد ساعات العمل الرسمي في المحاكم وزيادة أعداد المراكز التي تقدم خدماتها لأوقات أطول.

ثالثاً: التكنولوجيا في خدمة العدالة:

- أمن المجلس القضائي منذ تأسيسه بأهمية استخدام التكنولوجيا ووسائل التقنية الحديثة في تطوير عمله والخدمات التي يقدمها وبما ينعكس إيجاباً على الفاعلية والكفاءة، حيث يخطط خلال الأعوام الخمسة المقبلة لتنفيذ المزيد من المشاريع التي تنصب في هذا المجال، وعلى رأسها تطوير وأتمة عدد من العمليات والإجراءات مثل إجراءات الدعاوى الجزائية أمام النيابة العامة.

- كما سيعمل المجلس بالشراكة مع وزارة العدل على تطوير وتفعيل التقنيات المستخدمة في غرف الأطفال في كافة محاكم البداية والجنابات الكبرى ودوائر الادعاء العام، إضافة إلى إنشاء وتفعيل مكاتب إلكترونية عامة متخصصة كالمكتبة الإلكترونية والقانونية للقضاء الإداري، كما سيطور ويفعل نظام التحليل الإحصائي لبرنامج ميزان ليتضمن قاعدة بيانات متكاملة ومصنفة يمكن الاستفادة منها في تطوير عمليات التقاضي وأداء القضاة والأداء المؤسسي للمحاكم.

- أما فيما يتعلق بالمعهد القضائي فسيعمل المجلس القضائي على تطوير المنصة التعليمية الإلكترونية لغايات الاستخدام الأمثل لها، وإنشاء نظام إلكتروني موحد لإدارة وتنظيم عمليات التدريب بين المعهد والمجلس.

- وعلى مستوى عمليات اتخاذ القرار وصنع السياسات سينشئ المجلس نظاماً إحصائياً خاصاً بالدراسات لغايات الاستناد إلى المعلومات والتقارير الإحصائية الموثوقة في صنع القرار واتخاذ.

رابعاً: قضائنا حراس العدالة

- إيماناً من المجلس القضائي بأن القضاة هم ركيزة وأداة العمل القضائي، وإن تعزيز قدراتهم علمياً ومهنياً يشكل أحد الضمانات الأساسية لاستقلالهم وحيادهم وكفاءتهم، وهو ما يقود المجلس ومن خلال المعهد القضائي إلى تصميم وتنفيذ عدد من البرامج والدورات التدريبية داخل المملكة وخارجها.
- وفي إطار الخطة الاستراتيجية للأعوام المقبلة سنتوسع في تنفيذ البرامج التدريبية لتلبي احتياجات ومتطلبات العمل وتطوره لتشمل كافة أعضاء الجهاز القضائي، مع التركيز على مبدأ التخصص القضائي، بحيث تحقق هذه البرامج ضمانات الإرتقاء بجودة الإجراءات والأحكام القضائية. كما سيتم تنفيذ برامج تدريبية للقضاة في بعض المجالات المتخصصة كالقضاء التجاري وقضاء الأحداث وإدارة الدعوى المدنية والوساطة والأصول المالية والمحاسبية، إضافة إلى تدريب القضاة والمدعين العامين وإشراكهم في زيارات استطلاعية حول جرائم غسل الأموال والتحقيقات الموازية، وغيرها من الموضوعات المستجدة والمستحدثة.
- ولا تقتصر جهود المجلس القضائي على تعزيز قدرات السادة القضاة، بل تمتد إلى البحث في سبل التخفيف من العبء القضائي، إذ سيعمد المجلس على دراسة العبء القضائي في القضايا المدنية والتجارية والإدارية والأحداث الجزائية وأعمال النيابة العامة بصورة عامة وكذلك لدى جهاز التفتيش القضائي، كما سيتم تأسيس المسارات الوظيفية للقضاة ومراجعة وتطوير الأوصاف الوظيفية لكافة المناصب القضائية بما يستجيب لمتطلبات واحتياجات العمل.

القسم الثاني / الملاحق

الملحق رقم (١)

الديوان الخاص بتفسير القوانين

يختص الديوان الخاص بتفسير نص اي قانون بناء على طلب رئيس الوزراء شريطة ان لا تكون المحاكم قد فسرتة ويكون للقرارات التي يصدرها الديوان بعد نشرها في الجريدة الرسمية مفعول القانون وهذا ما نصت عليه المادة ١٢٣ من الدستور الاردني .

ويؤلف الديوان الخاص من رئيس محكمة التمييز رئيسا وعضوية اثنين من قضاتها وأحد كبار موظفي الادارة يعينه مجلس الوزراء يضاف اليهم عضو من كبار موظفي الوزارة ذات العلاقة بالتفسير المطلوب ينتدبه الوزير المختص .

وقد أصدر أصدر ديوان تفسير القوانين خلال عام ٢٠٢١ (٨) قرارات قدمت تفسيراً للموضوعات التي تضمنتها طلبات التفسير المحالة من دولة رئيس الوزراء على النحو الآتي:-

القرار رقم (١) لسنة ٢٠٢١

بيان فيما إذا كانت عبارة (أي فرد أردني الجنسية يحمل الرقم الوطني وفقاً للتشريعات النافذة) الواردة في الفقرة (د) من المادة (٢٢) من قانون تطوير وادي الأردن لا تجيز البيع إلا للشخص الطبيعي فقط دون الشخص المعنوي أم أنه يمكن البيع للشخص المعنوي الذي أجاز له القانون أن يكون مالكا ومؤجراً ومستأجراً أو حتى بائناً للأرض.

نشير أن المطلوب تفسيره هو الفقرة (ي) من المادة (٢٢) من قانون تطوير وادي الأردن وفي ذلك نجد أن المادة (٢٢) من قانون تطوير وادي الأردن قد أوردت كلمة الفرد في حين أنه بالرجوع إلى المادة الثانية من القانون ذاته فقد أوردت كلمة الشخص وعرفته: أي فرد أردني بلغ سن الرشد وغير فاقد للأهلية القانونية وكذلك أي شخص معنوي أو بلدية أو قرية أو مصلحة حكومية أو أية هيئة لها صفة قانونية. وبذلك فإن الشخص: يشمل الشخص الطبيعي والشخص المعنوي، في حين أن الفرد لا يشمل إلا الشخص الطبيعي. وفي ضوء ذلك فإن الفرد أو الأفراد لا تشمل إلا الأشخاص الطبيعيين ولو أراد المشرع أن يجعل كلمة الفرد تشمل الأشخاص الطبيعيين والأشخاص المعنويين لأورد كلمة الفرد بدلاً من الشخص في المادة الثانية من القانون حيث لا يوجد ما يمنع من ذلك. وقد نهج المشرع الأردني هذا النهج باعتبار مصطلح الفرد يشمل الأشخاص الطبيعيين في العديد من القوانين ومنها على سبيل المثال قانون خدمة الأفراد في القوات المسلحة وتعديلاته حيث عرّف في المادة الثانية الفرد: كل مجند ذكر أو أنثى رتبته دون رتبة الضابط كذلك. وعليه فإن عبارة (أي فرد أردني الجنسية) تشمل الشخص الطبيعي فقط دون الشخص المعنوي.

القرار رقم (٣) لسنة ٢٠٢١

١. بيان فيما إذا كانت الإعفاءات من ضريبة الدخل التي سبق النص عليها في كل من قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار تعد من الحوافز المرتبطة بالضريبة على الدخل.
٢. بيان فيما إذا كانت عبارة (تشريعات سابقة للاستثمار) الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الاستثمار تشمل قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار أم لا.

وجواباً عن السؤال الأول :

نجد أن عبارة " بحوافز مرتبطة بضريبة الدخل " الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون تشجيع الاستثمار المشار إليها أعلاه، وما لحق بها في النص من عبارة " بموجب تشريعات سابقة " وحيث إن كلاً من قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار رتبا حوافز وإعفاءات ومزايا متعلقة بضريبة الدخل، ويكمل أحدهما الآخر في ترتيب هذه الحوافز والإعفاءات والمزايا، فإن ما ينبني على ذلك أن الإعفاءات من ضريبة الدخل التي سبق النص عليها في كل من قانون ضريبة الدخل وقانون الاستثمار تعد من الحوافز المرتبطة بالضريبة على الدخل.

وجواباً عن السؤال الثاني :

نجد أن المشرع وبصريح النص المطلوب تفسيره أبقى على الحق المكتسب للأنشطة الاقتصادية بالاستفادة بما تتمتع به من مزايا أو إعفاءات جمركية وضريبية بمقتضى أي تشريعات سابقة للاستثمار، وبما أن المشرع أشار إلى هذا الحق وشمل به صراحة كافة المزايا والإعفاءات الضريبية التي تناولتها أحكام قانوني ضريبة الدخل والاستثمار كما ورد في إجابتنا عن السؤال الأول، فإن مقتضى ذلك أن عبارة " تشريعات سابقة للاستثمار " الواردة في الفقرة (أ) من المادة (٩) من قانون الاستثمار تقتصر على التشريعات المنظمة للاستثمار .

القرار رقم (٤)

بيان فيما إذا كانت عبارة (تحسب للمحامي) الواردة في مطلع الفقرة (ج) من المادة (١٣) من قانون استقلال القضاء تشمل في أحكامها المحامي الذي مارس المحاماة ثم عين في وظيفة إدارية وفق أحكام نظام الخدمة المدنية ثم عين في وظيفة قضائية أم أنها تشمل فقط المحامي الذي انتقل مباشرة من ممارسة المحاماة إلى الوظيفة القضائية.

وعن المطلوب تفسيره نجد أنه قد تضمن عبارة (تحسب للمحامي عند تعيينه في وظيفة قضائية) ثلثاً المدة التي مارس فيها المحاماة محامياً أستاذاً بصورة فعلية) وأنّ هذا النص لم يربط المدة بأي قيد يفيد أو يمكن معه القول بأنه يشترط أن يكون تعيين المحامي قد تمّ بانتقاله مباشرة من ممارسة المحاماة إلى الوظيفة القضائية. ولهذا نرى أن عبارة (تحسب للمحامي) تشمل المحامي الذي سبق أن مارس المحاماة فتحسب له مدة ممارسته للمحاماة بغض النظر عن (وظائف) أخرى يكون قد أشغلها قبل الوظيفة القضائية .

القرار رقم (٥)

١- بيان فيما إذا كانت البنوك المرخصة للعمل في المملكة الأردنية الهاشمية باعتبار أنها من الأشخاص الحكيمة (الاعتبارية) مستثناة من الحصول على إذن قبل تنظيم سندات تأمين الدين أم أنه يتعين عليها الحصول على إذن قبل تنظيم تلك السندات.

٢- بيان فيما إذا كانت مديريات التسجيل تستمر في تنفيذ سندات الرهن التي باشرت قبل نفاذ أحكام قانون الملكية العقارية ومضت سنة واحدة على آخر إجراء فيها وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين ويقوم مدير التسجيل مقام رئيس التنفيذ في المعاملات الجاري تنفيذها أم لا ؟.

٣- بيان فيما إذا كانت دوائر التنفيذ تستمر في تنفيذ سندات الرهن التي باشرت قبل نفاذ أحكام قانون الملكية العقارية وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين أم وفقاً للإجراءات المنصوص عليها في قانون التنفيذ .

وجواباً عن السؤال الأول : باستعراض نصوص قانون الملكية العقارية رقم (١٣) لسنة ٢٠١٩ الساري المفعول اعتباراً من تاريخ ٢٠١٩/٩/١٣، نجد إنها جاءت في عشرة فصول ، خصص الفصل السابع منه في المواد (١٣٣-١٥٩) لأحكام وشروط تملك وإيجار غير الأردنيين والأشخاص الحكيمين للعقارات، ثم تلاه الفصل الثامن في المواد (١٦٠-١٧٧) لمعالجة أحكام وشروط رهن العقار لصالح الأشخاص الحكيمين رهناً تأمينياً، الأمر الذي يستفاد منه أن المشرع قصد بإفراجه فصلاً مستقلاً لكل منهما هو إضفاء صفة الخصوصية على المسائل التي يتناولها كل فصل ، وعدم جواز سحب أحكام أحدهما على الآخر .

فالمادة (١٣٤/أ) ضمن الفصل السابع من قانون الملكية العقارية المشار إليه أعلاه وضعت قيداً على غير الأردني وللشخص الحكمي لغايات اكتسابه حقاً عينياً عقارياً حيث نصت الفقرة أ : (يجوز لغير الأردني وللشخص الحكمي أن يكتسب حقاً عينياً عقارياً في المملكة بعد حصوله على إذن بذلك وفقاً للأحكام المبينة في هذا الفصل)، في حين لم يشر المشرع إلى مثل هذا القيد على سندات الرهن التأميني المنصوص عليها في الفصل اللاحق – الثامن - ، حيث نصت المادة (١٦٠/ب) من القانون المذكور على أنه: (يجوز رهن العقار أو أي حصة شائعة فيه رهناً تأمينياً ضماناً لدين جهة رسمية أو مؤسسة عامة كانت أم خاصة أو شركة أو بنك مصرح لأي منهما مزاولة أعماله في المملكة). وحيث يتبين من ذلك أن المشرع لم يشترط أو يضع أي قيد لغايات تنظيم سند رهن العقار تأميناً للدين، فإن مقتضى ذلك عدم وجوب حصول البنك على إذن قبل تنظيم سندات تأمين الدين.

وجواباً عن السؤال الثاني :

يُستفاد من نص المادة (١٧٤/أ) من قانون الملكية العقارية، أن المشرع قد حدد القانون الواجب التطبيق على إجراءات مباشرة وتنفيذ سندات الرهن وبيع العقار المرهون تأميناً للدين بالمزاد العلني ، وهو قانون التنفيذ الساري المفعول حالياً رقم (٢٥) لسنة ٢٠٠٧ وتعديلاته، في حين استثنى المشرع تطبيق أحكام قانون التنفيذ على إجراءات تنفيذ سندات الرهن المطروحة للتنفيذ لدى مديريات التسجيل التي بوشر فيها قبل نفاذ أحكام هذا القانون ولم تمض سنة واحدة على آخر إجراء فيها، بحيث تخضع إجراءاتها لأحكام قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين، وعلى هذا يتضح أنه إذا مرت سنة عند نفاذ قانون الملكية العقارية – ٢٠١٩/٩/١٣ - على آخر إجراء، فيخرج عن اختصاص مديريات التسجيل والاستمرار في إجراءات تنفيذ سند الرهن، ويعود أمر تنفيذها لدى دائرة التنفيذ المختصة.

وجواباً عن السؤال الثالث:

نجد أن قانون التنفيذ ومن تاريخ سريان قانون الملكية العقارية هو القانون الواجب التطبيق على إجراءات تنفيذ سندات الرهن، وأن أي إجراء تم صحيحاً في ظل سريان قانون وضع الأموال غير المنقولة تأميناً للدين يبقى صحيحاً، ولا تسري عليه أحكام قانون التنفيذ، ولا يجوز تطبيق أحكام القانون الملغى من تاريخ بدء سريان قانون الملكية العقارية باستثناء الإجراءات المرتبط بميعاد وبدأ في ظل القانون الملغى، فيبقى محكوماً بأحكام القانون الملغى ووفقاً لأحكامه إلى حين تمامه، وبعد ذلك تستكمل الإجراءات وفقاً لأحكام قانون التنفيذ.

القرار رقم (٦)

بيان فيما إذا كانت كلمة (تنحصر) الواردة في مطلع الفقرة (أ) من المادة (٤) من قانون صندوق الاستثمار الأردني تحصر حقوق الصندوق في المشاريع الواردة فيها دون غيرها أم أنها تحظر على أي جهة أخرى غير الصندوق ممارسة تلك الحقوق في تلك المشاريع .

المستفاد من كلمة (تنحصر) المشار إليها أن المشرع قد قصد وبشكل حصري أن حقوق تملك واستثمار وتطوير وإدارة وتشغيل المشاريع المشار إليها في الفقرة (أ) من المادة (٤) تنحصر بصندوق الاستثمار الأردني دون غيره .

القرار رقم (٧)

بيان فيما إذا كانت عبارة (خدمة مستمرة) الواردة في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢١) من قانون الجامعات الأردنية رقم (١٨) لسنة ٢٠١٨ تشمل عضو الهيئة التدريسية الذي سبق له وأن استقال من الجامعة الأردنية ثم أعيد تعيينه فيها مجدداً .

نجد أن المادة ٣٢/أ من نظام الهيئة التدريسية في الجامعة الأردنية رقم ٥٨ لسنة ٢٠١٥ تضمنت حالات انتهاء خدمة عضو الهيئة التدريسية ومن ذلك (الاستقالة) وتحتسب المدة التي عمل فيها كأساس لاحتساب حقوقه المالية وغيرها من آثار تترتب على انتهاء خدمته. وإن المادة (٢١/ب/١) من قانون الجامعات الأردنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ تضمنت الشروط الواجب توافرها للاستفادة من شرط الاستمرارية لأي عضو هيئة تدريسية في حالة انتقاله من جامعة رسمية إلى جامعة رسمية أخرى حيث نصت على أنه : " يجوز لأي عضو هيئة تدريسية الانتقال من جامعة رسمية إلى جامعة رسمية أخرى بموافقة مجلس العمداء في الجامعتين المعنيتين وفي هذه الحالة تعتبر الخدمة في الجامعة المنتقل إليها خدمة مستمرة لكافة الغايات وتنتقل حقوقه المالية كافة من الجامعة المنتقل منها فور انتهاء عمله فيها إلى الجامعة المنتقل إليها". وتنص المادة ٢١/ب/٢ من القانون المذكور أنه : " تعتبر خدمة عضو هيئة التدريس المعين في الجامعة الرسمية خدمة مستمرة في حال تعيينه في جامعة رسمية أخرى" ونجد أن هذه المادة تضمنت مفهوم الخدمة المستمرة ، ولذلك إذا تم تعيين عضو الهيئة التدريسية في جامعة رسمية أخرى فإن مدة الخدمة في الجامعتين تعتبر خدمة مستمرة ، وإن هذا النص وإن لم يتضمن حالة ما إذا استقال عضو الهيئة التدريسية من جامعة رسمية ومن ثم جرى إعادة تعيينه في الجامعة ذاتها فإنه ومن باب أولى يتوفر مفهوم (الخدمة المستمرة) بحيث تضاف مدة الخدمة اللاحقة على إعادة تعيينه إلى مدة خدمته السابقة. ولهـذا نرى أن عبارة الخدمة المستمرة الواردة في البند (٢) من الفقرة (ب) من المادة (٢١) من قانون الجامعات الأردنية رقم ١٨ لسنة ٢٠١٨ تشمل عضو الهيئة التدريسية الذي سبق وأن استقال من الجامعة الأردنية ثم أعيد تعيينه فيها مجدداً .

بيان فيما إذا كان الإعفاء المنصوص عليه في المادة (١٤) من قانون مؤسسة الحسين للسرطان رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ يشمل إعفاء المؤسسة والمراكز التابعة لها من أي رسوم أو أجور أو تكاليف أو بدلات تتحقق لسلطة المياه وفقاً لقانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ .

نجد أنه وبعد الاطلاع على النصوص السالفة الإشارة إليها، وباستقراء نص المادة (٢١/د) من قانون سلطة المياه رقم (١٨) لسنة ١٩٨٨ والنافذ المفعول بتاريخ (١٧/٣/١٩٨٨)، والمادة (١٤) من قانون مؤسسة الحسين للسرطان رقم (٧) لسنة ١٩٩٨ والنافذ المفعول بتاريخ (١/٩/١٩٩٨) ، يتبين أن هناك تنازاعاً بين القانونين فيما يتعلق بمسألة خضوع مؤسسة الحسين للسرطان للرسوم والضرائب والتكاليف والالتزامات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٢١/د) من قانون سلطة المياه أو إعفائها منها في ضوء نص المادة (١٤) من قانونها الخاص . ومــــن القواعد القانونية المستقرة، أن القانون الخاص يقيد العام إذا جاء بعده، ويعتبر استثناء منه إذا جاء قبله، وفي حال تعارض نص عام مع نص خاص يطبق الخاص (قرار تفسيري رقم ٢٠١٨/٨) ويعتبر القانون العام مقيداً بالحكم الوارد بالقانون الخاص (قرارات تفسيرية ١٩٩٤/٣ و ١٩٨٤/٣٢ و ١٩٧٧/١١) . ولما كان قانون مؤسسة الحسين للسرطان هو قانون خاص بالنسبة لها، وأنه صدر بعد قانون سلطة المياه، فيكون قانونها هو الواجب التطبيق عليها، وحيث نصت الفقرة (د) من المادة (١٤) من قانون مؤسسة الحسين للسرطان صراحة على إعفائها من جميع الرسوم، فإن هذا الحكم ينسحب على الرسوم المتحققة لسلطة المياه لعموم وإطلاق النص مما يجعل مؤسسة الحسين للسرطان معفاة من هذه الرسوم ، مع الإشارة إلى أن هذا الإعفاء لا يشمل إلا أن الإلزامات المتعلقة بالضرائب والرسوم والعوائد طبقاً لنص المادة (١٤) من قانون مؤسسة الحسين للسرطان " مع الإشارة إلى أن قرار التفسير رقم (٢) لسنة ١٩٦٩ قد تضمن تفسيراً لمفهوم العوائد "، ومن ثم فإن الإلزامات الأخرى المنصوص عليها في المادة (٢١/د) من قانون سلطة المياه غير مشمولة بهذا الإعفاء باعتبارها ليست رسوماً ولا ضرائب .

القسم الثاني / الملاحق

الملحق رقم (٢)

التقارير الإحصائية التفصيلية لأعمال المحاكم

اعتمد في إعداد هذا التقرير منهجية علمية وفق المعايير المتعارف عليها دوليًا، سواءً من حيث مصادر البيانات الإحصائية الرسمية، أو من حيث التأكد من دقتها وتطابقها مع الأعداد الفعلية في المحاكم وتوثيقها وتبويبها وحساب المؤشرات المتعلقة بأعمال المحاكم. كما وتمّ التعاون مع جميع الجهات ذات العلاقة في إعداد التقرير من خلال مخاطبة المحاكم والدوائر التابعة للمجلس القضائي لتزويده ببيانات إنجازاتهم خلال العام ٢٠٢١.

تمتاز البيانات الإحصائية الواردة في هذا التقرير بدقة عالية يمكن الاعتماد عليها كمرجعية علمية لمتخذي القرار في السلطة القضائية أو المؤسسات الأخرى الرسمية وغير الرسمية، والباحثين والدارسين المتخصصين في قطاع العدالة.

فهرس الجداول

الجدول	المحتويات
الجدول رقم (١)	أعمال جميع المحاكم لعام ٢٠٢١ ومقارنتها بالعام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣)	التغير في عدد الطلبات الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٤)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٥)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة استئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٦)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجمارك الابتدائية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٧)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الاستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٨)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٩)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (١٠)	أعمال المحاكم الابتدائية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠٢١
الجدول رقم (١١)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (١٢)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – بصفتها الاستئنافية
الجدول رقم (١٣)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق (شاملة الدعاوى الخاضعة وغير الخاضعة لتبادل اللوائح)
الجدول رقم (١٤)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية- حقوق (في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح)
الجدول رقم (١٥)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية- حقوق (في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح)
الجدول رقم (١٦)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنايات
الجدول رقم (١٧)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح (غير شاملة أوامر الدفاع)
الجدول رقم (١٨)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر إدارة الدعوى لدى المحاكم الابتدائية لعام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (١٩)	معدل مدة التقاضي في دوائر إدارة الدعوى في محاكم البداية

الجدول	المحتويات
الجدول رقم (٢٠)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الوساطة في محاكم البداية لعام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢١)	أعمال المحاكم الصلحية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠٢١
الجدول رقم (٢٢)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الصلحية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢٣ - أ)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - حقوق (الدعاوى المدنية)
الجدول رقم (٢٣ - ب)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - حقوق (الدعاوى التجارية)
الجدول رقم (٢٤)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - جزاء
الجدول رقم (٢٥)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة أملاك الدولة في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢٦)	أعمال محاكم الأحداث حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠٢١
الجدول رقم (٢٧)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢٨)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية - جنايات الأحداث
الجدول رقم (٢٩)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية - جنح الأحداث (غير شاملة أوامر الدفاع)
الجدول رقم (٣٠)	معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية - صلح الأحداث
الجدول رقم (٣١)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام/ عمان/إربد/معان/ الجنايات الكبرى/ الضريبية / الجمارك (دعاوى تحقيقية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٢)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة لدى دوائر الادعاء العام/ عمان/إربد/معان/ الجنايات الكبرى/ الضريبية / الجمارك (دعاوى تنفيذية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٣)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٤)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٥)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام إربد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٦)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام إربد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٧)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام معان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٨)	التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام معان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

المحتويات	الجدول
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٣٩)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤٠)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الضريبة (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤١)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الضريبة (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤٢)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الجمارك (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤٣)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الجمارك (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤٤)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤٥)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠	الجدول رقم (٤٦)

الجدول رقم (١)
أعمال جميع المحاكم لعام ٢٠٢١ ومقارنتها بالعام ٢٠٢٠

عبء وإنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١		نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم المحكمة
القاضي	عبء	في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضية	الفصل	الوارد	عدد القضية				
٢٥٢	٢٩٨	% ٣٢	% ٥٠	% ١١	% ٨٤,٧	% ٩٥,٨	٢٠٠٦	١١١٠٥	١٣١١١	١١٥٩٧	١٥١٤	٤٤	١١٦٧٦	١٠٤١٧	٤٢	محكمة التمييز			
٦٧	٧٣	% ٥٥	% ٥١	% ٤٥	% ٩١,٢	% ٩٦,٧	٤٥	٤٦٩	٥١٤	٤٨٥	٢٩	٧	٣١١	٣٣٤	٦	المحكمة الإدارية العليا			
٢٥٦	٣٠٤	% ٨٠	% ٩	% ٥	% ٨٤,١	% ١٠١,٧	٣٤٨١	١٨٤٠١	٢١٨٨٢	١٨٠٩٩	٣٧٨٣	٧٢	١٦٨٥٦	١٧٣٠٧	٧٤	محاكم الاستئناف			
٢٧٢	٢٨٨	% ٣٢	% ٨٧	% ٨٥	% ٩٤,٣	% ٩٨,٥	٨٢	١٣٥٩	١٤٤١	١٣٧٩١	٦٢	٥	٧٤٧	٧٤٧	٥	محكمة استئناف الجمارك			
١٤٠	١٤١	% ٤٤	% ٢٤	% ١١	% ٩٥,٤	% ١٠٣,٩	٤٧	١٧٩	٧٢٠	٩٤٤	٨٤	٧	١٩١	٨٤٧	٨	محكمة الاستئناف الضريبية			
٨٢	١٢٢	% ٤٠	% ٧٦	% ٣٠	% ٦٧,٥	% ١٠١,٨	٩٠	١٨٧	٢٧٩٧	١٥١	٩٤١	٢٣	١٠٧	١٤٣٣	٢٢	محكمة الجنايات الكبرى			
٦٦٨	٧١٩	% ٩٠	% ٧٩	% ٧٨	% ٩٢,٩	% ١٠٠,٧	١٥٤١	١٥٠١٩٦	١٦١٧٤٤	١٤٩١٠٤	١٢٦٤٠	٢٢٥	٨٣٧٢٤	٨٣٦٢٧	٢٢٨	المحاكم الابتدائية			
١٥٧	١٩٦	% ٣٥	% ٦٠	% ١٥	% ٨٠,٠	% ١١٥,٤	١٩١	٧٨٥	٩٨١	٦٨٠	٣٠١	٥	٤٩٢	٥٩٠	٥	المحكمة الإدارية			
٢٩٨	٤٢١	% ٠	% ٤٦	% ٢٢	% ٧٠,٧	% ١٠٠,٠	٨٦٤	٢٠٨٥	٢٩٤٩	٢٠٨٥	٨٦٤	٧	١٤٢٦	١٧٠٥	٧	المحكمة الجزائية			
٢٨٣	٤٤٨	% ٢٩	% ٩٣	% ١٢	% ٦٣,١	% ١٣٢,٠	١٣٢٢	٢٢٦٣	٣٥٨٥	١٧٨١	١٨٨١	٨	١١٧٤	١٩٤١	٨	المحكمة الضريبية			
٧٩٣	٩٨٣	% ١٤	% ٣٥	% ٢١	% ٨٠,٧	% ١٠٣,٩	٦١٦٠	٢٥٦٧٨٠	٣١٨٣٨٧	٢٤٧١١٨	٧١٢٦٩	٣٢٤	١٩٠٢٠٦	٢٠٤٠٥٧	٣٢٦	المحاكم الصلحية			
٧	٧	% ١٠٠	% ٢٥٠	% ٢٠	% ١٠٠,٠	% ١٧٥,٠	٠	٧	٧	٤	٣	١	٢	٥	١	محكمة أملاك الدولة			
٢٢٨	٢٥٠	% ١٥	% ٤٣	% ٣٣	% ٩١,٤	% ١٠١,٧	١١٦٢	١٢٣٣٨	١٣٥٠٠	١٢١٢٩	١٣٧١	٥٤	٨٦٠٧	٩١١١	٥٤	محاكم الأحداث			
٥٨٧	٦٩٣	% ١٢	% ٤٥	% ٣٥	% ٨٤,٦	% ١٠٢,٦	٨٣٢٦٨	٤٥٨٦٥٨	٥٤١٩٢٦	٤٤٧١٩٤	٩٤٧٣٢	٧٨٢	٣١٧٠٨٣	٣٣٢١٢٢	٧٨٦	المجموع الكلي			

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمقصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢)

٢٠٢١ الإنجاز	٢٠٢١ العبء		٢٠٢١ عام										٢٠٢٠ عام				تصنيف الدعوى
	القاضي	الهيئة	القاضي	الهيئة	في المدور	في المقصول	في الوارد	نسبة الفصل المدور إلى الوارد	نسبة الفصل الوارد إلى المدور	نسبة الفصل الحالي المدور	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضايا	عدد الهيئات	
٤١٦	٤١٥٥	٤٨٦	٤٨٦١	٤٨٦١	%٤٥	%٢	%١٥	%٩٥,٠	%٨٥,٥	٧٠,٦	٤١٥٥	٤٨٦١	٤٣٧٥	٤٨٦	١٠	١	جزاء
٢١١	١١٥٨	٢٥٠	١٣٧٥	١٣٧٥	%٢٦	%٩-	%٩	%٩٦,٢	%٨٤,٢	١٣٠,٠	٦٩٥٠	٨٢٥٠	٧٢٢٢	١٠٢٨	٣٣	٦	حقوق
٢٥٢	١٥٨٦	٢٩٨	١٨٧٣	١٨٧٣	%٣٢	%٥-	%١١	%٩٥,٨	%٨٤,٧	٢٠٠,٦	١١١٠٥	١٣١١١	١١٥٩٧	١٥١٤	٤٤	٧	المجموع

التغيير في عدد الطلبات الواردة والمقصولة والمدورة لدى محكمة التمييز في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣)

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١							عام ٢٠٢٠		
في المدور	في المقصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	الفصل	الوارد	تصنيف الطلب	
%	% ٣٤	% ٣٤	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٤٤٠٨	٤٤٠٨	٤٤٠٨	٠	٣٢٨٠	٣٢٨٠	إفإن تمييز حقوق	
%	% ٨	% ٨	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٧٧	١٧٧	١٧٧	٠	١٦٤	١٦٤	إفإن تمييز جزاء	
%	% ١٢-	% ١٢-	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٨٦١	٨٦١	٨٦١	٠	٩٨١	٩٨١	نقل الدعاوى الجزائية	
%	% ٣٠	% ٣٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٢٧	١٢٧	١٢٧	٠	٩٨	٩٨	تأجيل الرسوم	
%	% ٠	% ٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٧	٧	٧	٠	٧	٧	الدفع بعدم الدستورية	
%	—	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٥٩٧	٥٩٧	٥٩٧	٠	—	—	طلبات اخلاء السبيل واعادة التوقيف	
%	—	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٨٧	١٨٧	١٨٧	٠	—	—	اعادة النظر - حقوق	
%	—	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٦٣	٦٣	٦٣	٠	—	—	اعادة النظر - جزاء	
%	—	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٧	١٧	١٧	٠	—	—	تنفيذ حكم تحكيم	
%	% ٤٢	% ٤٢	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٦٤٤٤	٦٤٤٤	٦٤٤٤	٠	٤٥٣٠	٤٥٣٠	المجموع	

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محاكم الاستئناف في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول الرقم (٤)

الإجاز ٢٠٢١		العبء ٢٠٢١		نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠				تصنيف الدعوى		اسم المحكمة	
القاضي	الهيئة	القاضي	الهيئة	في المودر	في المقصود	في الوارد	نسبة الفصل إلى المودر والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المودر الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المودر من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة	عدد الهيئات	الفصل	الوارد	عدد القضاة	عدد الهيئات	٢٠٢٠		تصنيف الدعوى	اسم المحكمة	
																				عدد	عدد			
٤٩٣	١٤٧٨	٥٢٥	١٥٧٦	٪٣٤	٪١٢	٪١٠٠	٪٩٣,٨	٪٩٨,٣	٣٩٢	٥٩١٣	٦٣٠٥	٦٠١٣	٢٩٢	١٢	٤	٦٧٠,٩	٦٦٦٦	١٣	٤	جزاء	محكمة استئناف عمان			
١٩٣	٥٧٩	٢٦٠	٧٨٠	٪١٦	٪٢٢	٪٨	٪٧٤,٣	٪١٠٧,٢	٢٦٠,٤	٧٥٣٢	١٠١٣٦	٧٠٢٥	٣١١١	٣٩	١٣	٦١٩٠	٦٥١٨	٣٩	١٣	حقوق	محكمة استئناف عمان			
٦٢	٣١٠	٨٨	٤٤٠	٪١١٠	٪١٨٢	٪٢١٥	٪٧٠,٥	٪٨٢,٠	١٣٠	٣١٠	٤٤٠	٣٧٨	٦٢	٥	١	١١٠	١٢٠	٥	١	الهيئة الاقتصادية	محكمة استئناف عمان			
٢٤١	٧٦٤	٢٩٦	٩٣٨	٪١٠٠	٪٦	٪١	٪٨١,٥	٪١٠٢,٥	٣١٢٦	١٣٧٥٥	١٦٨٨١	١٣٤١٦	٣٤٦٥	٥٧	١٨	١٣٠٠,٩	١٣٣٠,٤	٦٠	١٨	المجموع	محكمة استئناف عمان			
٦٧٦	٢٠٢٩	٦٩٥	٢٠٨٦	٪١١٩	٪٥٥	٪٥٥	٪٩٧,٣	٪٩٨,٥	٥٧	٢٠٢٩	٢٠٨٦	٢٠٦٠	٢٦	٣	١	١٣٠,٥	١٣٢٨	٣	١	جزاء	محكمة استئناف أرب			
٢٣٦	٧٠٧	٢٦٢	٧٨٥	٪٢	٪٥	٪١٠	٪٩٠,١	٪٩٩,٨	٢٣٤	٢١٢٠	٢٣٥٤	٢١٢٤	٢٣٠	٩	٣	٢٠١٥	٢١٤٩	٩	٣	حقوق	محكمة استئناف أرب			
				٪٠	٪١٠٠٠	٪١٠٠٠	٪٠,٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	٢٣	٢٣	٢٣	٣	تنفيذ	محكمة استئناف أرب			
٣٤٦	١٠٣٧	٣٧٠	١١١٠	٪١٤	٪٢٤	٪٢٠	٪٩٣,٤	٪٩٩,٢	٢٩١	٤١٤٩	٤٤٤٠	٤١٨٤	٢٥٦	١٢	٤	٣٣٤٣	٣٥٠٠	١١	٤	المجموع	محكمة استئناف أرب			
				٪١٠٠	٪١٦	٪١٥٠	٪٩٧,٥	٪٩٨,٧	٦	٢٣٤	٢٤٠	٢٣٧	٣			٢٨٠	٢٨٠			جزاء	محكمة استئناف معان			
١٦٦	٤٩٧	١٨٧	٥٦١	٪٢	٪٢٠	٪٢٠	٪٨١,٩	٪١٠٠,٤	٥٨	٢٦٣	٣٢١	٢٦٢	٥٩	٣	١	٢٢٠	٢١٩	٣	١	حقوق	محكمة استئناف معان			
				٪٠	٪١٠٠٠	٪١٠٠٠	٪٠,٠	٪٠,٠	٠	٠	٠	٠	٠	٣	١	٤	٤	٤	١	تنفيذ	محكمة استئناف معان			
				٪٣	٪١٠	٪١٠	٪٨٨,٦	٪٩٩,٦	٦٤	٤٩٧	٥٦١	٤٩٩	٦٢			٥٠,٤	٥٠,٣			المجموع	محكمة استئناف معان			
٢٥٦	٨٠٠	٣٠٤	٩٥١	٪٨٠	٪٩	٪٥	٪٨٤,١	٪١٠١,٧	٣٤٨١	١٨٤٠١	٢١٨٨٢	١٨٠٩٩	٣٧٨٣	٧٢	٢٣	١٦٨٥٦	١٧٣٠٧	٧٤	٢٣	٢٣	المجموع الكلي			

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة إستئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٥)

٢٠٢١ الإجاز	٢٠٢١ العبء		نسبة التغير عام ٢٠٢١ ٢٠٢٠ مع بالمقارنة مع				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠				تصنيف الدعوى
	القاضي الهيئة	القاضي الهيئة	في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة مجموع المدور والوارد إلى الفصل	نسبة الوارد إلى الفصل	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة	عدد الهيئات	الفصل	الوارد	عدد القضاة	عدد الهيئات			
٢٧٢			٦٨٠	٢٨٨	٧٢١	٪ ٣٤	٪ ٩١	٪ ٩٢	٪ ٩٣,٩	٪ ٩٨,٤	٧٩	١٢٢٠	١٢٩٩	١٢٤٠	٥٩	٥	٢	٦٣٩	٦٤٥	٥	٢
	٪٠	٪ ٢٩				٪ ٣٦	٪ ٩٧,٩	٪ ١٠٠,٠	٣	١٣٩	١٤٢	١٣٩	٣	١٠٨	١٠٢			١٠٨	٧٤٧		
—	—	—	—	٪ ٣٢	٪ ٨٢	٪ ٨٥	٪ ٩٤,٣	٪ ٩٨,٥	٨٢	١٣٥٩	١٤٤١	١٣٧٩	٦٢	—	—	—	٧٤٧	٧٤٧	—	—	المجموع

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى محكمة الإستئناف الجمارك (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٦)

الإنتاج ٢٠٢١	العبء ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ ٢٠٢٠ بالمقارنة مع			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			تصنيف الدعوى
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من ٢٠٢٠	عدد القضاة	الفصل	الوارد	عدد القضاة			
٢٩٨	٤٢١	% ٤-	% ٤٥	% ٢١	% ٧٢,٧	% ١٠١,٥	٧٣٦	١٩٥٧	٢٦٩٣	١٩٢٨	٧٦٥	٧	١٣٥١	١٥٩٥	٧	جزاء		
		% ٢٩	% ٧١	% ٤٣	% ٥٠,٠	% ٨١,٥	١٢٨	١٢٨	٢٥٦	١٥٧	٩٩		٧٥	١١٠			حقوق	
—	—	%٠	% ٤٦	% ٢٢	% ٧٠,٧	% ١٠٠,٠	٨٦٤	٢٠٨٥	٢٩٤٩	٢٠٨٥	٨٦٤	—	١٤٢٦	١٧٠٥	—	المجموع		

جدول رقم (٧)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى الإستئناف الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

٢٠٢١ الإجازة	٢٠٢١ العبء		نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠				تصنيف الدعوى
	القاضي	الهيئة	في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة	عدد الهيئات	الفصل	الوارد	عدد القضاة	عدد الهيئات			
١٤٠			٤٩١	١٤٧	٥١٤	٪٦٨-	٪ ٩٩	٪ ٨٢	٪ ٩٨,٨	٪ ١٠٢,٧	٦	٥٠٢	٥٠٨	٤٨٩	١٩	٧	٢	٢٥٢	٢٦٩	٨	٢
	٪٣٧-	٪ ١١-				٪ ٢١-	٪ ٩٢,١	٪ ١٠٥,٣	٤١	٤٧٩	٥٢٠	٤٥٥	٦٥	٥٣٩	٥٧٩						
-	-	-	-	٪ ٢٤	٪ ١١	٪ ٩٥,٤	٪ ١٠٣,٩	٤٧	٩٨١	١٠٢٨	٩٤٤	٨٤	-	-	٧٩١	٨٤٨	-	-	المجموع		

جدول رقم (٨)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محكمة البداية الضريبية (شاملة دعاوى منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الإجازة ٢٠٢١	العبء ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			تصنيف الدعوى
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة	عدد القضاة	الفصل	الوارد	عدد القضاة		
٢٨٣	٤٤٨	٪٣٤-	٪ ٩١	٪٢٠-	٪ ٧٢,٢	٪ ١٢٥,٢	٤٥٩	١١٩١	١٦٥٠	٩٥١	٦٩٩	٨	٨	٦٢٣	١١٩٥	٨	جزاء	
		٪٢٦-	٪ ٩٥	٪ ٢	٪ ٥٥,٤	٪ ١٤٠,٥	٨٦٣	١٠٧٢	١٩٣٥	٧٦٣	١١٧٢			٥٥١	٧٤٦			١١٧٤
—	—	٪٢٩-	٪ ٩٣	٪١٢-	٪ ٦٣,١	٪ ١٣٢,٠	١٣٢٢	٢٢٦٣	٣٥٨٥	١٧١٤	١٨٧١	—	—	١١٧٤	١٩٤١	—	المجموع	

جدول رقم (٩)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمرددة لدى محكمة الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

٢٠٢١ إنجاز	٢٠٢١ العبء		نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١						عام ٢٠٢٠			
	القاضي	الهيئة	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المجموع	الفصل	الوارد	المدة من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد الهيئات ٢٠٢٠	الفصل	الوارد	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد الهيئات ٢٠٢٠
٨٢	٢٧٠	١٢٢	٤٠٠	٧٦	٣٠	٦٧,٥	١٨٨٩	١٠١,٨	١٨٥٦	٩٤١	٢٣	٧	١٠٧١	١٤٣٣	٢٢	٧

جدول رقم (١٠)
أعمال المحاكم الابتدائية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠٢١

إنجاز القضاة ٢٠٢١	إنجاز الهيئات ٢٠٢١	عبء القضاة ٢٠٢١	عبء الهيئات ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المجموع	الوارد	المدة من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد الهيئات ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد الهيئات ٢٠٢٠	الاختصاص	اسم المحكمة
١٠٣	٢٠٧	١٤٥	٢٩١	٪ ١١٠,٣	٪ ٧١,١	٪ ١٠٩,٣	٣٧٧٩	٢٤٣٥	١٣٤٤	٢٦	١٣	٢٤	١٢	جنايات	بداية عمان
١٠٩٨	—	١١٣٢	—	٪ ١٠٢,٨	٪ ٩٧,١	٪ ٩٠,١	٣٠٥٥٩	٢٨٨٥٣	١٧٠٦	٢٧	—	١٣	—	جج	
٢٣١	—	٣٣٨	—	٪ ٩٧,٥	٪ ٦٨,٣	٪ ٤٦٠,٩	١٤٥٥٥	١٠٢٠٦	٤٣٤٩	٤٣	—	٣٤	—	حقوق	
١٥٣	—	٢٠٨	—	٪ ١٠٢,٢	٪ ٧٣,٨	٪ ٢١٨	٨٣١	٦٠٠	٢٣١	٤	—	٤	—	حقوق/ الغرفة الاقتصادية	
٢٩١	٥٨٢	٣٠٨	٦١٦	٪ ٩٨,٣	٪ ٩٤,٥	٪ ٥٣٧	٩٨٥٢	٩٤٧٢	٣٨٠	٣٢	١٦	٢٠	١٠	الجزائية	بداية بصفتها الاستئنافية
٣٨٥	٧٧٠	٤٠٣	٨٠٦	٪ ٩٩,٧	٪ ٩٥,٥	٪ ٤٣٩	٩٦٧٤	٩٢٦٠	٤١٤	٢٤	١٢	٢٤	١٢	الحقوقية	
٥٤	١٢٢	٥٤	١٢٣	٪ ١٠٠,٣	٪ ٩٩,٩	٪ ٣	٢٢٠٧	٢١٩٧	١٠	٤١	١٨	٣٠	١٢	التنفيذية	
٢١٤	٤٥١	٢٢٤	٤٧٢	٪ ٩٩,٢	٪ ٩٥,٥	٪ ٩٧٩	٢١٧٣٣	٢٠٩٢٩	٨٠٤	٩٧	٤٦	٧٤	٣٤	المجموع	
٥٤٩	—	٦١٦	—	٪ ١٠١,٠	٪ ٨٩,١	٪ ٧٨٠٠	٧١٤٥٧	٦٣٠٢٣	٨٤٣٤	١١٦	—	١٢٠	—	المجموع الكلي	

الإنجاز القضاة ٢٠٢١	إنجاز المهيات ٢٠٢١	عبء القضاة ٢٠٢١	عبء المهيات ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الموارد	نسبة الفصل إلى الموارد والموارد	نسبة الفصل إلى الموارد	الدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المورد من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد المهيات ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد المهيات ٢٠٢٠	الإختصاص	الاسم المحكمة
١١٩	٢٣٨	١٦٥	٣٣٠	% ٧٢,١	% ١٠٨,٩	١٨٤	٤٧٥	٦٥٩	٤٣٦	٢٢٣	٤	٢	٢	٤	٢	جنايات	البداية الدرجة الأولى
٢٧٧٩	—	٢٧٩٣	—	% ٩٩,٥	% ١٠١,٧	٢٨	٥٥٥٨	٥٥٨٦	٥٤٦٤	١٢٢	٢	—	—	٢	—	جنج	
١٤٤	—	٢٤٣	—	% ٥٩,٣	% ٩٩,٣	٣٩٥	٥٧٥	٩٧٠	٥٧٩	٣٩١	٤	—	—	٣	—	حقوق	
٤٩٥	٩٩٠	٥٠٠	٩٩٩	% ٩٩,١	% ١٠٠,٠	١٨	١٩٨٠	١٩٩٨	١٩٨٠	١٨	٤	٢	٢	٢	١	الجزائية	البداية بصفتها الاستئنافية
٣٩٩	٧٩٧	٤٢٩	٨٥٧	% ٩٣,٠	% ١٠٠,١	٦٠	٧٩٧	٨٥٧	٧٩٦	٦١	٢	١	١	٢	١	الحقوقية	
٢٧	٦٤	٢٧	٦٤	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٩١	١٩١	١٩١	٠	٧	٣	٣	٧	٣	التفذية	
٢٢٨	٤٩٥	٢٣٤	٥٠٨	% ٩٧,٤	% ١٠٠,٠	٧٨	٢٩٦٨	٣٠٤٦	٢٩٦٧	٧٩	١٣	٦	٦	١١	٥	المجموع	
٥٩٩	—	٦٤١	—	% ٩٣,٣	% ١٠١,٤	٦٨٥	٩٥٧٦	١٠٢٦١	٩٤٤٦	٨١٥	١٦	—	—	١٧	—	المجموع الكلي	
٥٠	١٠٠	٦٤	١٢٩	% ٧٧,٨	% ٩٥,٢	٥٧	٢٠٠	٢٥٧	٢١٠	٤٧	٤	٢	٢	٤	٢	جنايات	البداية الدرجة الأولى
١٣٣٦	—	١٣٣٦	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٦٦٧٨	٦٦٧٨	٦٦٧٦	٢	٥	—	—	٤	—	جنج	
١٠٤	—	١٤٦	—	% ٧١,٢	% ٩٣,٧	٤٢	١٠٤	١٤٦	١١١	٣٥	١	—	—	١	—	حقوق	
١٣٩	٢٧٨	١٤١	٢٨٣	% ٩٨,٣	% ٩٨,٨	١٤	٨٣٤	٨٤٨	٨٤٤	٤	٦	٣	٣	٦	٣	الجزائية	البداية بصفتها الاستئنافية
٢٩	٥٧	٣٠	٦٠	% ٩٦,١	% ١٠٢,٤	٧	١٧٢	١٧٩	١٦٨	١١	٦	٣	٣	٦	٣	الحقوقية	
٩	١٧	٩	١٧	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٥٢	٥٢	٥٢	٠	٦	٣	٣	٩	٤	التفذية	
٥٩	١١٨	٦٠	١٢٠	% ٩٨,١	% ٩٩,٤	٢١	١٠٥٨	١٠٧٩	١٠٦٤	١٥	١٨	٩	٩	٢١	١٠	المجموع	
١٣٤٠	—	١٣٦٠	—	% ٩٨,٥	% ٩٩,٧	١٢٠	٨٠٤٠	٨١٦٠	٨٠٦١	٩٩	٦	—	—	٦	—	المجموع الكلي	
١٠١	٢٠٢	١١٦	٢٣٣	% ٨٦,٩	% ١١٦,٨	٦١	٤٠٤	٤٦٥	٣٤٦	١١٩	٤	٢	٢	٤	٢	جنايات	البداية الدرجة الأولى
٢١٨٩	—	٢١٩٦	—	% ٩٩,٧	% ١٠٠,٥	١٥	٤٣٧٧	٤٣٩٢	٤٣٥٦	٣٦	٢	—	—	٢	—	جنج	
٣٢٨	—	٤٠٠	—	% ٨٢,١	% ١١١,٨	١٤٣	٦٥٦	٧٩٩	٥٨٧	٢١٢	٢	—	—	٢	—	حقوق	
٢٣٣	٤٦٦	٢٣٩	٤٧٨	% ٩٧,٥	% ٩٨,٤	٢٤	٩٣١	٩٥٥	٩٤٦	٩	٤	٢	٢	٤	٢	الجزائية	البداية بصفتها الاستئنافية
١٢٠	٢٤١	١٢٢	٢٤٤	% ٩٨,٨	% ١٠١,٥	٦	٤٨١	٤٨٧	٤٧٤	١٣	٤	٢	٢	٤	٢	الحقوقية	
٩٢	١٨٤	٩٢	١٨٤	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٨٤	١٨٤	١٨٤	٠	٢	١	١	٥	٢	التفذية	
١٦٠	٣١٩	١٦٣	٣٢٥	% ٩٨,٢	% ٩٩,٥	٣٠	١٥٩٦	١٦٢٦	١٦٠٤	٢٢	١٣	٥	٥	١٣	٦	المجموع	
١٠٠٥	—	١٠٤٠	—	% ٩٦,٦	% ١٠٢,٠	٢٤٩	٧٠٣٣	٧٢٨٢	٦٨٩٣	٣٨٩	٧	—	—	٧	—	المجموع الكلي	

إنجاز القضاة ٢٠٢١	إنجاز الهيئات ٢٠٢١	عبء القضاة ٢٠٢١	عبء الهيئات ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المورد	نسبة الفصل إلى الوارد	المورد الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد الهيئات ٢٠٢١	عدد الهيئات ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٢٣	٤٦	٢٨	٥٦	%٨٢,٠	%١٠٧,١	٢٠	٩١	١١١	٨٥	٢٦	٤	٢	٤	جنايات	البداية
١٢٦٦	—	١٢٦٨	—	%٩٩,٨	%١٠٠,٤	٧	٣٧٩٧	٣٨٠٤	٣٧٨٣	٢١	٣	—	٢	جنح	الدرجة
٨٠	—	١٠٤	—	%٧٦,٩	%٩٧,٦	٤٨	١٦٠	٢٠٨	١٦٤	٤٤	٢	—	٢	حقوق	الأولى
٩٣	١٨٧	٩٧	١٩٤	%٩٦,٤	%٩٩,٦	٢١	٥٦٠	٥٨١	٥٦٢	١٩	٦	٣	٤	الجزائية	البداية
٣٩	٧٨	٤١	٨٢	%٩٥,١	%١٠٠,٠	٨	١٥٦	١٦٤	١٥٦	٨	٤	٢	٤	الحقوقية	بصفقتها
١٧	٣٣	١٧	٣٣	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	٠	٣٣	٣٣	٣٣	٠	٢	١	٥	التفذية	الاستئنافية
٦٢	١٢٥	٦٥	١٣٠	%٩٦,٣	%٩٩,٧	٢٩	٧٤٩	٧٧٨	٧٥١	٢٧	١٢	٦	١٣	المجموع	المجموع الكلي
٩٥٩	—	٩٨٠	—	%٩٧,٩	%١٠٠,٣	١٠٤	٤٧٩٧	٤٩٠١	٤٧٨٣	١١٨	٥	—	٥	المجموع الكلي	بداية
١٣١	٢٦١	١٧٨	٣٥٥	%٧٣,٥	%١٠٣,٦	٣٧٦	١٠٤٥	١٤٢١	١٠٠٩	٤١٢	٨	٤	٨	جنايات	البداية
٦٣٨	—	٦٤٠	—	%٩٩,٧	%١٠٠,١	٤٦	١٥٣٢٣	١٥٣٦٩	١٥٣٠٨	٦١	٢٤	—	١٤	جنح	الدرجة
١٩٩	—	٢٨٥	—	%٦٩,٦	%٩٧,١	٨٦٧	١٩٨٦	٢٨٥٣	٢٠٤٦	٨٠٧	١٠	—	٩	حقوق	الأولى
٣٤٨	٦٩٥	٣٤٨	٦٩٦	%٩٩,٩	%١٠٠,٢	٢	٢٧٨٠	٢٧٨٢	٢٧٧٥	٧	٨	٤	٦	الجزائية	البداية
٣٧٩	٧٥٩	٣٨١	٧٦٢	%٩٩,٦	%١٠٠,٤	١٢	٣٠٣٤	٣٠٤٦	٣٠٢٣	٢٣	٨	٤	٨	الحقوقية	بصفقتها
٤٤	٩٨	٤٤	٩٨	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	٠	٣٩٢	٣٩٢	٣٩٢	٠	٩	٤	٩	التفذية	الاستئنافية
٢٤٨	٥١٧	٢٤٩	٥١٨	%٩٩,٨	%١٠٠,٣	١٤	٦٢٠,٦	٦٢٢٠	٦١٩٠	٣٠	٢٥	١٢	٢٣	المجموع	المجموع الكلي
٧٩٢	—	٨٣٤	—	%٩٥,٠	%١٠٠,٠	١٣٠,٣	٢٤٥٦٠	٢٥٨٦٣	٢٤٥٥٣	١٣١٠	٣١	—	٣٢	المجموع الكلي	بداية
٤١	٨١	٥٢	١٠٤	%٧٧,٩	%١٠١,٣	٢٣	٨١	١٠٤	٨٠	٢٤	٢	١	٢	جنايات	البداية
٨٧٦	—	٨٧٧	—	%٩٩,٩	%١٠٠,١	٤	٣٥٠,٣	٣٥٠,٧	٣٤٩٩	٨	٤	—	٢	جنح	الدرجة
٤٦	—	٧٣	—	%٦٣,٨	%٨٥,٣	١٠٥	١٨٥	٢٩٠	٢١٧	٧٣	٤	—	٢	حقوق	الأولى
٨٥	١٧٠	٨٦	١٧١	%٩٩,١	%٩٩,١	٣	٣٣٩	٣٤٢	٣٤٢	٠	٤	٢	٤	الجزائية	البداية
٨٦	١٧٢	٨٧	١٧٤	%٩٨,٩	%١٠١,٨	٤	٣٤٤	٣٤٨	٣٣٨	١٠	٤	٢	٤	الحقوقية	بصفقتها
٨	١٧	٨	١٧	%١٠٠,٠	%١٠٠,٠	٠	٣٣	٣٣	٣٣	٠	٤	٢	٤	التفذية	الاستئنافية
٦٠	١١٩	٦٠	١٢١	%٩٩,٠	%١٠٠,٤	٧	٧١٦	٧٢٣	٧١٣	١٠	١٢	٦	١٢	المجموع	المجموع الكلي
١١٢١	—	١١٥٦	—	%٩٧,٠	%٩٩,٥	١٣٩	٤٤٨٥	٤٦٢٤	٤٥٠٩	١١٥	٣	—	٣	المجموع الكلي	بداية

الإنجاز القضاة ٢٠٢١	إنجاز الهيئات ٢٠٢١	عبء القضاة ٢٠٢١	عبء الهيئات ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المدور و الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	الحالي المدور	الفصل	المجموع	الوارد	المطور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد الهيئات ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد الهيئات ٢٠٢٠	اسم المحكمة
٦٩	١٣٩	٨٥	١٧٠	%/٨١,٧	%/١١٠,٤	٦٢	٢٧٧	٣٣٩	٢٥١	٨٨	٤	٢	٤	٢	بداية المفرق
٢٢٣٣	—	٢٢٤٠	—	%/٩٩,٧	%/١٠٠,٤	١٤	٤٤٦٦	٤٤٨٠	٤٤٥٠	٣٠	٢	—	١	—	الدرجة الاولى
٢٩٤	—	٤٠٩	—	%/٧١,٨	%/٩٩,٠	٢٣١	٥٨٧	٨١٨	٥٩٣	٢٢٥	٢	—	٢	—	الدرجة الاولى
١٠٣	٢٠٦	١٠٥	٢٠٩	%/٩٨,٦	%/١٠١,١	٩	٦١٨	٦٢٧	٦١١	١٦	٦	٣	٦	٣	بداية المفرق
٤٨	٩٦	٥٣	١٠٦	%/٩٠,٦	%/١٠٤,٠	٣٠	٢٨٨	٣١٨	٢٧٧	٤١	٦	٣	٦	٣	بداية المفرق
١٤	٣٥	١٤	٣٥	%/١٠٠,٠	%/١٠٠,٠	٠	٦٩	٦٩	٦٩	٠	٥	٢	٥	٢	بداية المفرق
٥٧	١٢٢	٦٠	١٢٧	%/٩٦,٢	%/١٠١,٩	٣٩	٩٧٥	١٠١٤	٩٥٧	٥٧	١٧	٨	١٧	٨	بداية المفرق
٧٠١	—	٧٣٩	—	%/٩٤,٨	%/١٠٠,٩	٣٤٦	٦٣٠٥	٦٦٥١	٦٢٥١	٤٠٠	٩	—	٨	—	بداية المفرق
٣٠	٥٩	٣٧	٧٣	%/٨٠,٨	%/١٢٩,٧	٢٨	١١٨	١٤٦	٩١	٥٥	٤	٢	٤	٢	بداية المفرق
٢١٩٤	—	٢١٩٩	—	%/٩٩,٨	%/١٠٠,٠	١٠	٤٣٨٨	٤٣٩٨	٤٣٩٠	٨	٢	—	٢	—	بداية المفرق
١٠٧	—	١٥٤	—	%/٦٩,٤	%/٨٦,٦	١٨٨	٤٢٦	٦١٤	٤٩٢	١٢٢	٤	—	٣	—	بداية المفرق
١٠٣	٢٠٦	١٠٤	٢٠٧	%/٩٩,٣	%/١٠١,٢	٣	٤١١	٤١٤	٤٠٦	٨	٤	٢	٨	٤	بداية المفرق
٦٩	١٣٩	٧١	١٤٢	%/٩٧,٥	%/١٠٣,٤	٧	٢٧٧	٢٨٤	٢٦٨	١٦	٤	٢	٦	٣	بداية المفرق
٥٤	١٠٨	٥٤	١٠٨	%/١٠٠,٠	%/١٠٠,٠	٠	١٠٨	١٠٨	١٠٨	٠	٢	١	٢	١	بداية المفرق
٨٠	١٥٩	٨١	١٦١	%/٩٨,٨	%/١٠١,٨	١٠	٧٩٦	٨٠٦	٧٨٢	٢٤	١٠	٥	١٦	٨	بداية المفرق
٧١٦	—	٧٤٦	—	%/٩٦,٠	%/٩٩,٥	٢٣٦	٥٧٢٨	٥٩٦٤	٥٧٥٥	٢٠٩	٨	—	٨	—	بداية المفرق
١٨	٣٦	٢٢	٤٤	%/٨١,٦	%/١١٨,٣	١٦	٧١	٨٧	٦٠	٢٧	٤	٢	٤	٢	بداية المفرق
٢٤٠٤	—	٢٤٠٦	—	%/٩٩,٩	%/١٠٠,٢	٢	٢٤٠٤	٢٤٠٦	٢٣٩٩	٧	١	—	١	—	بداية المفرق
٧١	—	٨٤	—	%/٨٤,٣	%/١٠٦,٨	٧٩	٤٢٥	٥٠٤	٣٩٨	١٠٦	٦	—	٦	—	بداية المفرق
٨٩	١٧٨	٨٩	١٧٨	%/٩٩,٧	%/٩٩,٧	١	٣٥٥	٣٥٦	٣٥٦	٠	٤	٢	٤	٢	بداية المفرق
٦٨	١٣٦	٦٩	١٣٨	%/٩٨,٦	%/١٠١,٥	٤	٢٧٢	٢٧٦	٢٦٨	٨	٤	٢	٤	٢	بداية المفرق
٨	١٥	٨	١٥	%/١٠٠,٠	%/١٠٠,٠	٠	١٥	١٥	١٥	٠	٢	١	٥	٢	بداية المفرق
٦٤	١٢٨	٦٥	١٢٩	%/٩٩,٢	%/١٠٠,٥	٥	٦٤٢	٦٤٧	٦٣٩	٨	١٠	٥	١٣	٦	بداية المفرق
٥٩٠	—	٦٠٧	—	%/٩٧,٢	%/١٠١,٣	١٠٢	٣٥٤٢	٣٦٤٤	٣٤٩٦	١٤٨	٦	—	٥	—	بداية المفرق

إنجاز القضاة ٢٠٢١	إنجاز الهيئات ٢٠٢١	عبء القضاة ٢٠٢١	عبء الهيئات ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الموادر	نسبة الفصل إلى الوارد	الموادر الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	الموادر من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد الهيئات ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد الهيئات ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٢٤	٤٧	٤٢	٨٣	% ٥٦,٦	% ٧٩,٧	٣٦	٤٧	٨٣	٥٩	٢٤	٢	١	٤	٢	جنايات	معان بداية
٦٣١	—	٦٤١	—	% ٩٨,٤	% ١٠٧,٥	٢٠	١٢٦١	١٢٨١	١١٧٣	١٠٨	٢	—	١	—	جنج	
٦٦	—	٨٩	—	% ٧٤,١	% ١٠٧,٧	٦٩	١٩٧	٢٦٦	١٨٣	٨٣	٣	—	٣	—	حقوق	
٧٢	١٤٤	٧٤	١٤٨	% ٩٧,٦	% ٩٨,٣	٧	٢٨٨	٢٩٥	٢٩٣	٢	٤	٢	٤	٢	الجزائية	
٤٠	٧٩	٤٠	٧٩	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٧٩	٧٩	٧٩	٠	٢	١	٢	٢	الحقوقية	بصفقتها الاستثنائية
١٠	٢٠	١٠	٢٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٢٠	٢٠	٢٠	٠	٢	١	٢	٢	التفنيذية	
٤٨	٩٧	٤٩	٩٩	% ٩٨,٢	% ٩٨,٧	٧	٣٨٧	٣٩٤	٣٩٢	٢	٨	٤	—	—	المجموع	
٤٧٣	—	٥٠٦	—	% ٩٣,٥	% ١٠٤,٧	١٣٢	١٨٩٢	٢٠٢٤	١٨٠,٧	٢١٧	٤	—	٤	—	المجموع الكلي	
٢٤	٤٨	٢٥	٥٠	% ٩٦,٠	% ١٠٤,٣	٢	٤٨	٥٠	٤٦	٤	٢	١	٢	١	جنايات	بداية الطفلية
١٧٤	—	١٧٧	—	% ٩٨,٦	% ٩٩,٧	٥	٣٤٨	٣٥٣	٣٤٩	٤	٢	—	٢	—	جنج	
٤٥	—	٦١	—	% ٧٤,٤	% ١٢٥,٠	٣١	٩٠	١٢١	٧٢	٤٩	٢	—	٢	—	حقوق	
٨٩	١٧٨	٩٠	١٨٠	% ٩٩,٠	% ١٠٠,٠	١	٩٧	٩٨	٩٧	١	٢	١	٢	١	الجزائية	
—	—	—	—	% ٩٨,٦	% ١٠٠,٠	١	٧٣	٧٤	٧٣	١	٢	—	٢	—	الحقوقية	بصفقتها الاستثنائية
—	—	—	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٨	٨	٨	٠	—	—	—	—	التفنيذية	
—	—	—	—	% ٩٨,٩	% ١٠٠,٠	٢	١٧٨	١٨٠	١٧٨	٢	—	—	—	—	المجموع	
٢٢١	—	٢٣٥	—	% ٩٤,٣	% ١٠٢,٩	٤٠	٦٦٤	٧٠٤	٦٤٥	٥٩	٣	—	٣	—	المجموع الكلي	
٤٥	٩٠	٤٦	٩٢	% ٩٧,٣	% ١٠٢,٣	٥	١٧٩	١٨٤	١٧٥	٩	٤	٢	٤	٢	جنايات	بداية الكرك
١٩٣٩	—	١٩٤٠	—	% ٩٩,٩	% ١٠٠,٢	٢	٣٨٧٨	٣٨٨٠	٣٨٧٢	٨	٢	—	٢	—	جنج	
٩٧	—	١٢٤	—	% ٧٨,٢	% ١٠٦,٦	١٣٥	٤٨٥	٦٢٠	٤٥٥	١٦٥	٥	—	٣	—	حقوق	
٢٨٩	٧٢٢	٢٩٠	٧٢٦	% ٩٩,٧	% ٩٩,٧	٢	٥٩٠	٥٩٢	٥٩٢	٠	٥	٢	٥	٢	الجزائية	
—	—	—	—	% ٩٩,١	% ٩٩,٥	٧	٧٧٧	٧٨٤	٧٨١	٣	٥	—	٥	—	الحقوقية	بصفقتها الاستثنائية
—	—	—	—	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٧٦	٧٦	٧٦	٠	—	—	—	—	التفنيذية	
—	—	—	—	% ٩٩,٤	% ٩٩,٦	٩	١٤٤٣	١٤٥٢	١٤٤٩	٣	—	—	—	—	المجموع	
٨٥٥	—	٨٧٧	—	% ٩٧,٥	% ١٠٠,٦	١٥١	٥٩٨٥	٦١٣٦	٥٩٥١	١٨٥	٧	—	٧	—	المجموع الكلي	

إنجاز القضاة ٢٠٢١	إنجاز الهيئات ٢٠٢١	عبء القضاة ٢٠٢١	عبء الهيئات ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الموادر	نسبة الفصل إلى الوارد	الموادر الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	الموادر من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد الهيئات ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	عدد الهيئات ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة	المجموع													
																		المجموع الكلي												
١٣١١	—	١٣٥٨	—	٪٩٦,٥	٪١٠٠,٠	١٤١	٣٩٣٢	٤٠٧٣	٣٩٣١	١٤٢	٣	—	٣	—	المجموع الكلي	المجموع الكلي														
																	٧٩	١٥٨	١٠٦	٢١١	٪٧٤,٦	٪١٠٨,١	١٩٨٥	٥٨٣١	٧٨١٦	٥٣٩٤	٢٤٢٢	٧٤	٣٧	جنايات
١٧٦	—	٢٥٣	—	٪٦٩,٥	٪٩٨,٢	٧٠٢٩	١٦٠٠٦	٢٣٠٣٥	١٦٢٩٦	٦٧٣٩	٩١	٧٤	—	حقوق																
															١٥٣	—	٢٠٨	—	٪٧٣,٨	٪١٠٢,٢	٢١٨	٦١٣	٨٣١	٦٠٠	٢٣١	٤	—	الغرفة/حقوق		
١٥٩	٣٣٠	١٦٤	٣٤٠	٪٩٦,٥	٪١٠٠,٢	٥٩٠	١٦١٩٥	١٦٧٨٥	١٦١٧٠	٦١٥	٢٤٧	١١٩	٢٣٧	١١١															الجزائية	
															—	—	—	—	٪٩٩,٩	٪١٠٠,٢	٣	٣٥٤٥	٣٥٤٨	٣٥٣٨	١٠	—	—	—		التنفيذية
—	—	—	—	٪٩٦,٩	٪٩٩,٦	١٢٤٠	٣٩٢٥٢	٤٠٤٩٢	٣٩٣٩٧	١٠٩٥	—	—	—	المجموع																
															٦٦٨	—	٧١٩	—	٪٩٢,٩	٪١٠٠,٧	١١٥٤٨	١٥٠,١٩٦	١٦١٧٤٤	١٤٩١٠٤	١٢٦٤٠	٢٢٥	—	—	٢٢٨	—

جدول رقم (١١)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمقصولة والمدورة لدى المحاكم الابتدائية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١							عام ٢٠٢٠		اسم المحكمة
في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة التغير	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المطور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	الفصل	الوارد	
%٨-	%٦٤	%٤٤		%٨٩,١	%١٠١,٠	٧٨٠٠	٦٣٦٥٧	٧١٤٥٧	٦٣٠٢٣	٨٤٣٤	٣٨٨٩١	٤٣٨٣٥	بداية عمان
%١٦-	%١٠٩	%١٠٠		%٩٣,٣	%١٠١,٤	٦٨٥	٩٥٧٦	١٠٢٦١	٩٤٤٦	٨١٥	٤٥٧٧	٤٧٢٥	بداية الزرقاء
% ٢١	%٣٨٩	%٣٨٣		%٩٨,٥	% ٩٩,٧	١٢٠	٨٠٤٠	٨١٦٠	٨٠٦١	٩٩	١٦٤٣	١٦٦٨	بداية الرصيفة
%٣٦-	%١٣٦	%١٢٨		%٩٦,٦	%١٠٢,٠	٢٤٩	٧٠٣٣	٧٢٨٢	٦٨٩٣	٣٨٩	٢٩٨٦	٣٠١٧	بداية السلط
%١٢-	%٤٤٣	%٢٣٨		%٩٧,٩	%١٠٠,٣	١٠٤	٤٧٩٧	٤٩٠١	٤٧٨٣	١١٨	١٣٩٨	١٤١٥	بداية مادبا
% ١-	% ٦٦	% ٦٨		%٩٥,٠	%١٠٠,٠	١٣٠,٣	٢٤٥٦٠	٢٥٨٦٣	٢٤٥٥٣	١٣١٠	١٤٧٨٥	١٤٦٠٥	بداية اربد
% ٢١	%١٤١	%١٥١		%٩٧,٠	% ٩٩,٥	١٣٩	٤٤٨٥	٤٦٢٤	٤٥٠٩	١١٥	١٨١٥	١٧٥١	بداية الرمثا
%١٤-	%١٧٤	%١٦١		%٩٤,٨	%١٠٠,٩	٣٤٦	٦٣٠٥	٦٦٥١	٦٢٥١	٤٠٠	٢٣٠٣	٢٣٩٥	بداية المفرق
% ١٣	%١٨٨	%١٨٦		%٩٦,٠	% ٩٩,٥	٢٣٦	٥٧٢٨	٥٩٦٤	٥٧٥٥	٢٠٩	١٩٨٨	٢٠١١	بداية جرش
%٣١-	%١٨٧	%١٨٢		%٩٧,٢	%١٠١,٣	١٠٢	٣٥٤٢	٣٦٤٤	٣٤٩٦	١٤٨	١٢٣٦	١٢٤١	بداية عجلون
%٣٩-	%١٥٥	%١١٢		%٩٣,٥	%١٠٤,٧	١٣٢	١٨٩٢	٢٠٢٤	١٨٠٧	٢١٧	٧٤١	٨٥٢	بداية معان
%٣٢-	% ٥٩	% ٥٠		%٩٤,٣	%١٠٢,٩	٤٠	٦٦٤	٧٠٤	٦٤٥	٥٩	٤١٧	٤٣٠	بداية الطفيلة
%١٨-	%١٣٣	%١٣٦		%٩٧,٥	%١٠٠,٦	١٥١	٥٩٨٥	٦١٣٦	٥٩٥١	١٨٥	٢٥٦٥	٢٥٢٣	بداية الكرك
% ١-	%١٢٦	%١٢٢		%٩٦,٥	%١٠٠,٠	١٤١	٣٩٣٢	٤٠٧٣	٣٩٣١	١٤٢	١٧٤٠	١٧٦٩	بداية العقبة
%٩-	%٧٩	%٧٨		%٩٢,٩	%١٠٠,٧	١١٥٤٨	١٥٠١٩٦	١٦١٧٤٤	١٤٩١٠٤	١٢٦٤٠	٨٣٧٢٤	٨٣٦٢٧	المجموع

تم ضم محاكم عمان الأربعة في محكمة بداية عمان

الجدول رقم (١٢)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – بصفتها الاستئنافية

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم البداية بصفتها الاستئنافية
٢٥	٥	٢٠	١٩٩٧٧	عمان
١٣	٥	٨	٢٨٩٥	الزرقاء
١٦	٧	٩	١٠٤٣	الرصيفة
٢٢	٤	١٨	١٥٧٤	السلط
٢١	١٤	٦	٧٢٣	مادبا
١١	٣	٨	٦١٧٦	اريد
١٥	٣	١٢	٧٠٦	الرمثا
٢٢	١٢	٩	٩١٩	المفرق
٢٢	٨	١٤	٧٧٢	جرش
١٠	٣	٦	٦٣٥	عجلون
١٤	٤	١٠	٣٨٦	معان
١٠	٥	٥	١٧٦	الطفيلة
٤	٢	٢	١٤٤٠	الكرك
٢٢	٣	١٩	٧٧٢	العقبة
٢٠	٥	١٥	٣٨١٩٤	المجموع / المعدل
% ١٠٠,٠	% ٢٤,٩	% ٧٥,١	% ٩٧	النسبة من المجموع %

معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – حقوق (شاملة الدعاوى الخاضعة وغير الخاضعة لتبادل اللوائح)
الجدول رقم (١٣)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم البداية حقوق
٧٦	٤٨	٢٨	٦١٥٣	عمان
٦٥	٤٧	١٧	٤١٠	الغرفة الاقتصادية - عمان
١١٠	٧٧	٣٢	٢٥٣	الزرقاء
٨٠	٥٢	٢٨	٧٠	الرصيفة
٩٠	٦٩	٢١	٤٢٢	السلط
٩٨	٦٧	٣١	١١٣	مادبا
١٠٧	٧٢	٣٤	١١٧٦	اربد
٩٨	٧١	٢٦	١٢٠	الرمثا
٩١	٦١	٣١	٣٨٩	المفرق
١٢٢	٨١	٤٠	٢٨٥	جرش
١٠٨	٦٧	٤١	٢٨٣	عجلون
٩٨	٧١	٢٨	١١٥	معان
٨٨	٧٠	١٩	٤٣	الطفيلة
٨١	٥٤	٢٧	٣٢١	الكرك
٨٠	٥١	٢٩	١٠٧	العقبة
٨٤	٥٥	٢٩	١٠٢٦٠	المجموع / المعدل
% ١٠٠,٠	% ٦٥,٨	% ٣٤,٢	% ٦١	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (١٤)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية- حقوق (في الدعاوى الخاضعة لتبادل اللوائح)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	بداية حقوق
١٩٠	٧٢	١١٨	٨٢١	عمان
١٩٥	٥٩	١٣٦	١٨	المغرفة الاقتصادية - عمان
١٨٨	٨٤	١٠٤	٥٧	الزرقاء
١٧٤	٥٩	١١٥	١٢	الرصيفة
١٥١	٦١	٩٠	٦٥	السلط
١٦٧	٧٧	٩٠	٢٦	مادبا
١٥٢	٦٤	٨٨	٣٥٤	اربد
١٥٤	٧٦	٧٩	٢٩	الرمثا
١٧٩	٩٢	٨٧	١٠٢	المفرق
١٧٥	٧٥	٩٩	٩٠	جرش
١٣٦	٥٨	٧٧	١٣٢	عجلون
١٥٤	٦٤	٩٠	٢٢	معان
١١٥	٢٩	٨٧	٤	الطفية
١١٥	٦٠	٥٥	١٠٩	الكرك
١٥٨	٦٩	٩٠	٢٧	العقبة
١٧٠	٧٠	١٠٠	١٨٦٨	المجموع/ المعدل
% ١٠٠,٠	% ٤١,١	% ٥٨,٩	% ١١	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (١٥)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية- حقوق (في الدعاوى غير الخاضعة لتبادل اللوائح)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	بداية حقوق
٥٩	٤٥	١٤	٥٣٢٢	عمان
٥٩	٤٧	١٢	٣٩٢	الغرفة الاقتصادية - عمان
٨٧	٧٥	١٢	١٩٦	الزرقاء
٦٠	٥١	٩	٥٨	الرصيفة
٧٨	٧٠	٨	٣٥٧	السلط
٧٧	٦٤	١٣	٨٧	مادبا
٨٧	٧٦	١٢	٨٢٢	اربد
٨٠	٧٠	١٠	٩١	الرمثا
٦٠	٥٠	١١	٢٨٧	المفرق
٩٧	٨٤	١٣	١٩٥	جرش
٨٣	٧٤	١٠	١٥١	عجلون
٨٥	٧٢	١٣	٩٣	معان
٨٦	٧٤	١٢	٣٩	الطفيلة
٦٤	٥٢	١٢	٢١٢	الكرك
٥٤	٤٥	٩	٨٠	العقبة
٦٥	٥٢	١٣	٨٣٩٢	المجموع/ المعدل
%١٠٠,٠	%٨٠,٢	%١٩,٨	%٥٠	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (١٦)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنابات

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم البداية جنابات
٩٤	٨٤	١٠	١٦٢٥	عمان
٨٠	٧٥	٥	٢٩٧	الزرقاء
٧٠	٦٦	٥	١٥٥	الرصيفة
٦٤	٥٨	٧	٢٩٢	السلط
٧٦	٦٨	٨	٦٥	مادبا
٨٠	٦٩	١١	٦٨٨	اربد
٧٦	٦٩	٧	٥٩	الرمثا
٧٠	٦٢	٩	٢٠٠	المفرق
١١٣	١٠٥	٨	٧٢	جرش
٥٧	٤٩	٨	٤٦	عجلون
٦٢	٥٥	٨	٣٢	معان
٢٨	٢٤	٤	٤٤	الطفية
٢١	١٦	٤	١٧١	الكرك
٦٨	٦٣	٥	٩٣	العقبة
٨٠	٧٢	٩	٣٨٣٩	المجموع / المعدل
%١٠٠,٠	%٨٩,٢	%١٠,٨	%٧١	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (١٧)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم البداية – جنح (غير شاملة أوامر الدفاع)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم البداية جنح
٦٤	٥٣	١١	٥٧٨	عمان
٥٠	٤٠	١٠	١١٧	الزرقاء
٤	١	٢	١٥	الرصيفة
٦٩	٦٢	٨	٦٨	السلط
٦٢	٥٤	٨	٢٢	مادبا
٥٧	٤٦	١١	١٢٥	اربد
١٠	٧	٤	٥	الرمثا
٣٥	٢٧	٨	٤٠	المفرق
١٥	١٣	٢	١٥	جرش
٢٧	٨	١٩	٥	عجلون
٣٤	١٥	١٩	١٥	معان
١١	١٠	١	٧	الطفيلة
٢٦	١٧	٩	٢٥	الكرك
١٩	١٣	٦	٢٨٧	العقبة
٤٩	٣٩	٩	١٣٢٤	المجموع / المعدل
% ١٠٠,٠	% ٨٠,٥	% ١٩,٥	% ٨٢	النسبة من المجموع %

الإجازة ٢٠٢١	العبء ٢٠٢١	نسبة التغير مع عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم المحكمة
		في المقبول	في الدور	في الوارد	نسبة الفصل إلى الدور	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الدور	نسبة الفصل إلى الوارد	المدرور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدرور من عام ٢٠٢٠	عدد القضايا	الفصل	الوارد	عدد القضايا	
٨٩٣	١١٦٣	%٣	%٩٨	%٥٧	%٧٦,٨	%٩٩,٢	%١٠٨,٠	٣٥٧٣	٤٦٥٣	٣٦٠١	١٠٥٢	٤	١٨٠٩	٢٣٠٠	٢	٢٣٠٠	٢	بداية عمان
٦٥	٩٢	%١٥	%٣٧	%٢١	%٧١,١	%٩٤,٩	١٠٦	٣٦٧	٣٦٧	٣٧٥	٩٢	٤	١٩٠	٢٢٨	١	٢٢٨	١	بداية الزرقاء
٣٧	٤٥	%٢٠-	%٨٥	%٦٧	%٨٢,٢	%١٠٥,٧	٨	٣٧	٤٥	٣٥	١٠	١	٢٠	٢١	١	٢١	١	بداية الرصيفة
١٧٢	٢٨٣	%١٦٤	%٥٠	%٦١	%٦٠,٨	%٧١,٤	١١١	١٧٢	٢٨٣	٢٤١	٤٢	١	١٨٢	١٥٠	٢	١٥٠	٢	بداية السلط
٥٧	٨٧	%١٩١	%٥٤	%١٠٥	%٦٤,٠	%٧٣,١	٣٢	٥٧	٨٩	٧٨	١١	١	٣٧	٣٨	١	٣٨	١	بداية مادبا
٨٨٣	١٠٩٤	%٩-	%٥٢	%٤٤	%٨٠,٧	%١٠٢,٣	٢١١	٨٨٣	١٠٩٤	٨٦٣	٢٣١	١	٥٨٠	٦٠٠	١	٦٠٠	١	بداية إربد
٨٧	١٠١	%٠	%٢٤	%٤٠	%٨٦,١	%١٠٠,٠	١٤	٨٧	١٠١	٨٧	١٤	١	٧٠	٦٢	١	٦٢	١	بداية الرمثا
٢٣٥	٣٠٥	%٤٦	%٩١	%١٠٤	%٧٧,٠	%٩١,٤	٧٠	٢٣٥	٣٠٥	٢٥٧	٤٨	١	١٢٣	١٢٦	١	١٢٦	١	بداية المفرق
٢٢٤	٢٩٥	%٣١	%٩٨	%٨٨	%٧٥,٩	%٩٢,٩	٧١	٢٢٤	٢٩٥	٢٤١	٥٤	١	١١٣	١٢٨	١	١٢٨	١	بداية جرش
٢١١	٢٣٧	%٤٩-	%٤٧	%٢٧	%٨٩,٠	%١١٣,٤	٢٦	٢١١	٢٣٧	١٨٦	٥١	١	١٤٤	١٤٧	١	١٤٧	١	بداية عجلون
٧٤	٨٨	%٢٦-	%١٠٠	%٥٣	%٨٤,١	%١٠٧,٢	١٤	٧٤	٨٨	٦٩	١٩	١	٣٧	٤٥	١	٤٥	١	بداية معان
١٨	٢٧	%٨٠	%١٨-	%١٦	%٦٦,٧	%٨١,٨	٩	١٨	٢٧	٢٢	٥	١	٢٢	١٩	١	١٩	١	بداية الطفيلة
١٨٩	٢٠٤	%٢١-	%٩٩	%٧٣	%٩٢,٦	%١٠٢,٢	١٥	١٨٩	٢٠٤	١٨٥	١٩	١	٩٥	١٠٧	١	١٠٧	١	بداية الكرك
٨٣	١١٨	%٤٠	%٢٠	%٣١	%٧٠,٣	%٨٩,٢	٣٥	٨٣	١١٨	٩٣	٢٥	١	٦٩	٧١	١	٧١	١	بداية العقبة
٣٠٥	٣٩٥	%٨	%٧٥	%٥٤	%٧٧,٢	%٩٧,٩	١٨٠,٢	٦١٠,٤	٧٩٠,٦	٦٢٣٣	١٦٧٣	٢٠	٣٥٠,٣	٤٠٤٢	١٦	٤٠٤٢	١٦	المجموع

تم ضم محاكم عمان الأربعة الى محكمة بداية عمان

الجدول رقم (١٩)
معدل مدة التقاضي في دوائر ادارة الدعوى في محاكم البداية

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	إدارة الدعوى
١٠٩	٢٧	٨٢	٢٤٨١	عمان
١٣٢	٤٦	٨٦	٥٣	الغرفة الاقتصادية - عمان
١٠٢	١٧	٨٥	١٧١	الزرقاء
٩٦	٣١	٦٥	٢٧	الرصيفة
١٠٥	٥	١٠٠	١٣٠	السلط
٨٨	٩	٧٩	٤٦	مادبا
٨٤	١٢	٧١	٦٥٢	اربد
٦٧	٥	٦٢	٧٣	الرمثا
٨٠	٣	٧٨	١٨٧	المفرق
٨٦	٥	٨٠	١٧١	جرش
٧٤	٤	٧٠	١٦١	عجلون
٨٤	٣	٨١	٥٧	معان
٨٣	٣	٨٠	١٣	الطفيلة
٥١	٥	٤٦	١٧٠	الكرك
٩٣	٨	٨٤	٥٨	العقبة
٩٨	١٩	٧٩	٤٤٥٠	المجموع / المعدل
%/١٠٠,٠	%/١٩,٨	%/٨٠,٢	%/٧١,٤	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (٢١)
أعمال المحاكم الصلحية حسب المحكمة والاختصاص لعام ٢٠٢١

إنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المورد والوارد	نسبة الفصل إلى المورد الوارد	المورد الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المورد من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الاختصاص	اسم المحكمة
٦٥٠	٧٩٧	% ٨١,٦	% ١٠١,٣	٤٨٤٨	٢١٤٦١	٢٦٣٠٩	٢١١٩١	٥١١٨	٣٣	٢٦	جزاء	صلح عمان
٦٦٦	٧٧٦	% ٨٥,٨	% ١٠٧,٤	٥٤٩٨	٣٣٣١٨	٣٨٨١٦	٣١٠١٠	٧٨٠٦	٥٠	٣٧	حقوق	صلح عمان
٨١٨	٩٧٢	% ٨٤,١	% ١٠٤,٩	١٠٣٤٦	٥٤٧٧٩	٦٥١٢٥	٥٢٢٠١	١٢٩٢٤	٦٧	٦٢	المجموع	صلح جنوب عمان
١٢٩٨	١٥٨٦	% ٨١,٨	% ١٠٢,٩	٢٣٠٦	١٠٣٨٣	١٢٦٨٩	١٠٠٨٦	٢٦٠٣	٨	٩	جزاء	صلح جنوب عمان
٤٩٨	٦٢٣	% ٧٩,٩	% ١٠٩,٣	١٠٠١	٣٩٨٦	٤٩٨٧	٣٦٤٧	١٣٤٠	٨	٩	حقوق	صلح جنوب عمان
٨٩٨	١١٠٥	% ٨١,٣	% ١٠٤,٦	٣٣٠٧	١٤٣٦٩	١٧٦٧٦	١٣٧٣٣	٣٩٤٣	١٦	١٧	المجموع	صلح جنوب عمان
١١٩٣	١٤٢٩	% ٨٥,٦	% ١٠٨,٥	٦٣٣	٣٧٧٤	٤٤٠٧	٣٤٧٩	٩٢٨	٤	٤	جزاء	صلح سحاب
		% ٧٦,٤	% ١١٣,٩	٣٠٩	٩٩٧	١٣٠٧	٨٧٦	٤٣١	٤		حقوق	صلح سحاب
—	—	% ٨٣,٥	% ١٠٩,٦	٩٤٢	٤٧٧٢	٥٧١٤	٤٣٥٥	١٣٥٩	—	—	المجموع	صلح سحاب
١٣٩٢	١٦١٨	% ٨٨,٦	% ١٠٧,٧	٢٥٩	٢٠٢٠	٢٢٧٩	١٨٧٥	٤٠٤	٢	٢	جزاء	صلح الجيزة
		% ٧٩,٨	% ١٠١,١	١٩٣	٧٦٤	٩٥٧	٧٥٦	٢٠١	٢		حقوق	صلح الجيزة
—	—	% ٨٦,٠	% ١٠٥,٨	٤٥٢	٢٧٨٤	٣٢٣٦	٢٦٣١	٦٠٥	—	—	المجموع	صلح الجيزة
٤٩٥	٦٤٩	% ٨٣,٠	% ١١٢,٦	١٦١	٧٨٨	٩٤٩	٧٠٠	٢٤٩	٢	٢	جزاء	صلح الموقر
		% ٥٧,٩	% ٩٩,٠	١٤٧	٢٠٢	٣٤٩	٢٠٤	١٤٥	٢		حقوق	صلح الموقر
—	—	% ٧٦,٣	% ١٠٩,٥	٣٠٨	٩٩٠	١٢٩٨	٩٠٤	٣٩٤	—	—	المجموع	صلح الموقر

إنجاز القاضي السني ٢٠٢١	عبء القاضي السني ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المورد والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المورد الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المورد من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٧٥٧	١٠٧٧	% ٧٥,٣	% ٩٩,٠	٤٧٩٦	١١٣٥٨	١٦١٥٤	١١٤٧٨	٤٦٧٦	١٥	١٣	جزاء	صلح شمال عمان
٦١٩	٨٧٥	% ٧٠,٧	% ١٠٢,٨	٣٣٢٩	٨٠٤١	١١٣٧٠	٧٨٢٥	٣٥٤٥	١٣	١٢	حقوق	
٧١٨	١٠١٩	% ٧٠,٥	% ١٠٠,٥	٨١٢٥	١٩٣٩٩	٢٧٥٢٤	١٩٣٠٣	٨٢٢١	٢٧	٢٥	المجموع	
١٠١٨	١٢٥٠	% ٨١,٥	% ١٠٣,٨	٢٣١٩	١٠١٨٣	١٢٥٠٢	٩٨١١	٢٦٩١	١٠	١٠	جزاء	صلح شرق عمان
٨٤٧	١٠١٢	% ٨٣,٧	% ١٠٧,٣	١١٥٥	٥٩٢٧	٧٠٨٢	٥٥٢٥	١٥٥٧	٧	٧	حقوق	
٩٤٨	١١٥٢	% ٨٢,٣	% ١٠٥,٠	٣٤٧٤	١٦١١٠	١٩٥٨٤	١٥٣٣٦	٤٢٤٨	١٧	١٧	المجموع	
١٠٣٦	١٢٨٥	% ٨٠,٦	% ١٠١,١	٢٤٩٣	١٠٣٥٦	١٢٨٤٩	١٠٢٤٨	٢٦٠١	١٠	٩	جزاء	صلح غرب عمان
٥٢٥	٧٥٧	% ٦٩,٣	% ١٠٥,٣	١٨٦٢	٤١٩٦	٦٠٥٨	٣٩٨٥	٢٠٧٣	٨	٩	حقوق	
٨٠٨	١٠٥٠	% ٧٧,٠	% ١٠٢,٢	٤٣٥٥	١٤٥٥٢	١٨٩٠٧	١٤٢٣٣	٤٦٧٤	١٨	١٨	المجموع	
١٢٨٥	١٥٦٤	% ٨٢,٢	% ١٠٢,٦	٢٧٩	١٢٨٥	١٥٦٤	١٢٥٣	٣١١	١	١	جزاء	صلح ناعور
٤٧٠	٦٠٨	% ٧٧,٣	% ١١٩,٦	١٣٨	٤٧٠	٦٠٨	٣٩٣	٢١٥	١	١	حقوق	
٨٧٨	١٠٨٦	% ٨٠,٨	% ١٠٦,٦	٤١٧	١٧٥٥	٢١٧٢	١٦٤٦	٥٢٦	٢	٢	المجموع	
٨٩١	١١٤٥	% ٧٧,٨	% ٩٧,٩	٣٥٦٠	١٢٤٦٩	١٦٠٢٩	١٢٧٣٢	٣٢٩٧	١٤	١٤	جزاء	صلح الزرقاء
٦١٧	٧٩٧	% ٧٧,٤	% ١١١,٢	١٦٢٤	٥٥٤٩	٧١٧٣	٤٩٨٩	٢١٨٤	٩	٩	حقوق	
٨١٩	١٠٥٥	% ٧٧,٧	% ١٠١,٧	٥١٨٤	١٨٠١٨	٢٣٢٠٢	١٧٧٢١	٥٤٨١	٢٢	٢٢	المجموع	

إنتاج السنوي القاضي ٢٠٢١	عبء السنوي القاضي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الاختصاص	اسم المحكمة
٦١٦	٧٠٨	% ٨٤,٠	% ٩٥,٩	٨١	٤٢٦	٥٠٧	٤٤٤	٦٣	١	١	جزاء	صلح الأزرق
		% ٩٤,٥	% ١٠٩,٢	١١	١٩٠	٢٠١	١٧٤	٢٧			حقوق	
		% ٨٧,٠	% ٩٩,٧	٩٢	٦١٦	٧٠٨	٦١٨	٩٠			المجموع	
١١١٨	١٢٧٥	% ٨٧,٧	% ١٠٦,٣	٧٨٥	٥٥٨٨	٦٣٧٣	٥٢٥٥	١١١٨	٥	٥	جزاء	صلح الرصيفة
٥٧٨	٧٢٨	% ٧٩,٤	% ١٠٢,٨	٣٠٠	١١٥٥	١٤٥٥	١١٢٤	٣٣١	٢	٢	حقوق	
٩٦٣	١١١٨	% ٨٦,١	% ١٠٥,٧	١٠٨٥	٦٧٤٣	٧٨٢٨	٦٣٧٩	١٤٤٩	٧	٧	المجموع	
٦٦٩	٧٣٢	% ٩١,٥	% ١٠٢,٩	٣١١	٣٣٤٧	٣٦٥٨	٣٢٥٢	٤٠٦	٥	٥	جزاء	صلح السلط
٣٤١	٤١٦	% ٨١,٩	% ١٠٦,٩	٣٠١	١٣٦٣	١٦٦٤	١٢٧٥	٣٨٩	٤	٤	حقوق	
٥٨٩	٦٦٥	% ٨٨,٥	% ١٠٤,٠	٦١٢	٤٧١٠	٥٣٢٢	٤٥٢٧	٧٩٥	٨	٩	المجموع	
١٠٥٠	١٤٢٤	% ٧٣,٨	% ٩٨,٢	١١٢١	٣١٥٠	٤٢٧١	٣٢٠٩	١٠٦٢	٣	٣	جزاء	صلح عين الباشا
٣٩١	٥٤٣	% ٧١,٩	% ١٠٩,٢	٣٠٥	٧٨١	١٠٨٦	٧١٥	٣٧١	٢	٢	حقوق	
٦٥٥	٨٩٣	% ٧٣,٤	% ١٠٠,٢	١٤٢٦	٣٩٣١	٥٣٥٧	٣٩٢٤	١٤٣٣	٦	٥	المجموع	
٨٤٣	٩٩٥	% ٨٥,٠	% ٩٢,١	١٠٤	٥٩١	٦٩٥	٦٤٢	٥٣	١	٢	جزاء	صلح الشونة الجنوبية
		% ٨٤,٠	% ١٠٣,٣	٤٨	٢٥٢	٣٠٠	٢٤٤	٥٦			حقوق	
		% ٨٤,٧	% ٩٥,١	١٥٢	٨٤٣	٩٩٥	٨٨٦	١٠٩	—	—	المجموع	

إنجاز السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٤٦٥	٥٣٥	% ٨٦,٨	% ٩٩,٦	١٤١	٩٢٩	١٠٧٠	٩٣٣	١٣٧	٢	٢	جزاء	صلح دير علا
٣٥١	٤١٠	% ٨٥,٦	% ١٠٧,٨	١١٨	٧٠٢	٨٢٠	٦٥١	١٦٩			حقوق	
١٦٣١	١٨٩٠	% ٨٦,٣	% ١٠٣,٠	٢٥٩	١٦٣١	١٨٩٠	١٥٨٤	٣٠٦	١	—	المجموع	
٧٧١	٩٠٠	% ٨٥,٦	% ١٠١,٢	٥١٧	٣٠٨٤	٣٦٠١	٣٠٤٦	٥٥٥	٤	٣	جزاء	صلح مادبا
٦٣٣	٧٣٥	% ٨٦,١	% ١٠٤,٥	٢٠٤	١٢٦٥	١٤٦٩	١٢١٠	٢٥٩	٢	٢	حقوق	
٨٧٠	١٠١٤	% ٨٥,٨	% ١٠٢,٢	٧٢١	٤٣٤٩	٥٠٧٠	٤٢٥٦	٨١٤	٥	٥	المجموع	
٣٩٣	٤٥٠	% ٩٠,٣	% ١٠٢,٤	٣٢	٢٩٧	٣٢٩	٢٩٠	٣٩	١	١	جزاء	صلح زيبان
		% ٧٩,٣	% ١١٧,١	٢٥	٩٦	١٢١	٨٢	٣٩			حقوق	
—	—	% ٨٧,٣	% ١٠٥,٦	٥٧	٣٩٣	٤٥٠	٣٧٢	٧٨	—	—	المجموع	
٧٠٠	٨١٠	% ٨٦,٤	% ١٠٨,٤	٢١٩٨	١٤٠٠٣	١٦٢٠١	١٢٩١٥	٣٢٨٦	٢٠	١٧	جزاء	صلح إربد
٦٢٩	٧٥٤	% ٨٣,٣	% ١١٠,٧	٢٦٤٠	١٣٢٠٢	١٥٨٤٢	١١٩٢٥	٣٩١٧	٢١	٢٤	حقوق	
٧٣٥	٨٦٦	% ٨٤,٩	% ١٠٩,٥	٤٨٣٨	٢٧٧٠٥	٣٢٠٤٣	٢٤٨٤٠	٧٢٠٣	٣٧	٤١	المجموع	
٨٤٠	١٠٣٣	% ٨٥,٢	% ١٠١,٩	٩١	٥٢٣	٦١٤	٥١٣	١٠١		١	جزاء	صلح المزار الشمالي
		% ٧٥,٧	% ١٠٠,٦	١٠٢	٣١٧	٤١٩	٣١٥	١٠٤			حقوق	
—	—	% ٨١,٣	% ١٠١,٤	١٩٣	٨٤٠	١٠٣٣	٨٢٨	٢٠٥	—	—	المجموع	

الإنجاز القاضي السنتوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنتوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المورد والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	الحالي المورد	الفصل	المجموع	الوارد	المرد من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٧٢٩	٩٧٢	% ٧٥,٨	% ٩٦,٠	٤٩٠	١٥٣١	٢٠٢١	١٥٩٤	٤٢٧	٣	٣	جزاء	صلح الأغوار الشمالية
		% ٧٣,٤	% ١٠٤,٠	٢٣٨	٦٥٧	٨٩٥	٦٣٢	٢٦٣			حقوق	
—	—	% ٧٥,٠	% ٩٨,٣	٧٢٨	٢١٨٨	٢٩١٦	٢٢٢٦	٦٩٠	—	—	المجموع	
٥٥٢	٧٢٢	% ٨١,١	% ١٠٩,٥	٣٢٢	١٣٨٥	١٧٠٧	١٢٦٥	٤٤٢	٤	٤	جزاء	صلح الكورة
		% ٦٩,٦	% ١١٤,٧	٣٥٩	٨٢١	١١٨٠	٧١٦	٤٦٤			حقوق	
—	—	% ٧٦,٤	% ١١١,٤	٦٨١	٢٢٠٦	٢٨٨٧	١٩٨١	٩٠٦	—	—	المجموع	
٨٥٦	١٠٩٣	% ٨٢,٣	% ١٠٥,٠	٦٨٠	٣١٦٩	٣٨٤٩	٣٠١٧	٨٣٢	٥	٥	جزاء	صلح بني عبيد
		% ٦٨,٩	% ١٠٥,٦	٥٠٣	١١١٣	١٦١٦	١٠٥٤	٥٦٢			حقوق	
—	—	% ٧٨,٤	% ١٠٥,٢	١١٨٣	٤٢٨٢	٥٤٦٥	٤٠٧١	١٣٩٤	—	—	المجموع	
٩٠٣	١١٤٢	% ٨٢,٦	% ١٠٢,٦	٢٥١	١١٩٠	١٤٤١	١١٦٠	٢٨١	٢	٢	جزاء	صلح بني كنانة
		% ٧٣,١	% ١٠٤,٦	٢٢٧	٦١٦	٨٤٣	٥٨٩	٢٥٤			حقوق	
—	—	% ٧٩,١	% ١٠٣,٣	٤٧٨	١٨٠٦	٢٢٨٤	١٧٤٩	٥٣٥	—	—	المجموع	
٩٣٤	١١٨٦	% ٨٤,٦	% ١٠٣,٩	٩٦	٥٢٨	٦٢٤	٥٠٨	١١٦	١	١	جزاء	صلح الطيبة
		% ٧٢,٢	% ٩٥,٥	١٥٦	٤٠٦	٥٦٢	٤٢٥	١٣٧			حقوق	
—	—	% ٧٨,٨	% ١٠٠,١	٢٥٢	٩٣٤	١١٨٦	٩٣٣	٢٥٣	—	—	المجموع	

إنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الدور والوارد	نسبة الفصل إلى الدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الاختصاص	اسم المحكمة
١٠١٣	١٢٨٨	% ٨٢,٧	% ٩٩,١	٥٥٠	٦٦٥	٥٥٥	١١٠	١	١	جزاء	صلح الوسيطية
		% ٧٤,٣	% ١١١,٦	٤٦٣	٦٢٣	٤١٥	٢٠٨			حقوق	
—	—	% ٧٨,٦	% ١٠٤,٤	١٠١٣	١٢٨٨	٩٧٠	٣١٨	—	—	المجموع	
٨٨٩	١٢٣٤	% ٧٢,٠	% ٩٢,٧	٢٦٦٧	٣٧٠٢	٢٨٧٨	٨٢٤	٣	٤	جزاء	صلح الرمثا
٦٤٧	٨٧٥	% ٧٤,٠	% ١٠٦,٢	٢٥٨٨	٣٤٩٩	٢٤٣٧	١٠٦٢	٤	٥	حقوق	
٦٥٧	٩٠٠	% ٧٣,٠	% ٩٨,٩	٥٢٥٥	٧٢٠١	٥٣١٥	١٨٨٦	٨	٧	المجموع	
١١٩٣	١٤٦٩	% ٨١,٢	% ١٠٣,٨	٥٩٦٤	٧٣٤٧	٥٧٤٣	١٦٠٤	٥	٥	جزاء	صلح المفرق
٣٠٢	٣٧١	% ٨١,٥	% ١٠٠,٠	٢٤١٥	٢٩٦٤	٢٤١٤	٥٥٠	٨	٢	حقوق	
١١٩٧	١٤٧٣	% ٨١,٣	% ١٠٢,٧	٨٣٧٩	١٠٣١١	٨١٥٧	٢١٥٤	٧	٧	المجموع	
٦٣٨	٨١٦	% ٧٨,٣	% ٩٠,٠	٩٤٠	١٢٠١	١٠٤٥	١٥٦	٢	١	جزاء	صلح الياضية الشمالية
		% ٧٧,٧	% ٩٨,٠	٣٣٥	٤٣١	٣٤٢	٨٩			حقوق	
—	—	% ٧٨,١	% ٩١,٩	١٢٧٥	١٦٣٢	١٣٨٧	٢٤٥	—	—	المجموع	
١٠٣	١٢٦	% ٧٧,٢	% ٨٦,٧	٧٨	١٠١	٩٠	١١	١	١	جزاء	صلح الرويشد
		% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٢٥	٢٥	٢٥	٠			حقوق	
—	—	% ٨١,٧	% ٨٩,٦	١٠٣	١٢٦	١١٥	١١	—	—	المجموع	

إنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة المورد إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المورد الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المورد من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٥٩٥	٧٦١	% ٧٨,٢	% ١٠٨,٤	٩٩٦	٣٥٧٢	٤٥٦٨	٣٢٩٥	١٢٧٣	٦	٤	جزاء	صلح جرش
٢٠٧	٢٩٨	% ٦٩,٤	% ١١٩,٤	٧٣٠	١٦٥٣	٢٣٨٣	١٣٨٥	٩٩٨	٨	٣	حقوق	
٦٥٣	٨٦٩	% ٧٥,٢	% ١١١,٦	١٧٢٦	٥٢٢٥	٦٩٥١	٤٦٨٠	٢٢٧١	٨	٩	المجموع	
٥٣٠	٦٠٣	% ٨٧,٩	% ١٠٢,٢	٤٣٨	٣١٨٠	٣٦١٨	٣١١٢	٥٠٦	٦	٣	جزاء	صلح عجلون
٤٨٢	٦٥٦	% ٧٣,٤	% ١٠٠,٢	٦٩٧	١٩٢٦	٢٦٢٣	١٩٢٢	٧٠١	٤	٥	حقوق	
٧٢٩	٨٩٢	% ٨١,٨	% ١٠١,٤	١١٣٥	٥١٠٦	٦٢٤١	٥٠٣٤	١٢٠٧	٧	٧	المجموع	
٤١١	٤٨٩	% ٨٤,٢	% ١٠٢,٧	٢٣٢	١٢٣٤	١٤٦٦	١٢٠١	٢٦٥	٣	٣	جزاء	صلح معان
٣٤٦	٤٠٤	% ٨٥,٦	% ١١٠,٢	١١٦	٦٩١	٨٠٧	٦٢٧	١٨٠	٢	١	حقوق	
٦٤٢	٧٥٨	% ٨٤,٧	% ١٠٥,٣	٣٤٨	١٩٢٥	٢٢٧٣	١٨٢٨	٤٤٥	٣	٣	المجموع	
١٦٩	٢٠٤	% ٧٨,٤	% ١٠٧,١	٢٩	١٠٥	١٣٤	٩٨	٣٦	١	١	جزاء	صلح الحسينية
		% ٩١,٤	% ١٠٠,٠	٦	٦٤	٧٠	٦٤	٦			حقوق	
—	—	% ٨٢,٨	% ١٠٤,٣	٣٥	١٦٩	٢٠٤	١٦٢	٤٢	—	—	المجموع	
٧١١	٧٧٢	% ٩٤,٦	% ١٠٢,٠	٦٧	١١٨٢	١٢٤٩	١١٥٩	٩٠	٢	٢	جزاء	صلح البتراء/ وادي موسى
		% ٨١,٣	% ١٠١,٣	٥٥	٢٣٩	٢٩٤	٢٣٦	٥٨			حقوق	
—	—	% ٩٢,١	% ١٠١,٩	١٢٢	١٤٢١	١٥٤٣	١٣٩٥	١٤٨	—	—	المجموع	

إنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
١٩٤	٢٩٠	% ٦٧,٨	% ٩٢,٤	٦٩	١٤٥	٢١٤	١٥٧	٥٧	١	١	جزاء	صلح الشويك
		% ٦٤,٥	% ١٠٤,٣	٣٧	٤٩	٧٦	٤٧	٢٩			حقوق	
—	—	% ٦٦,٩	% ٩٥,١	٩٦	١٩٤	٢٩٠	٢٠٤	٨٦	—	—	المجموع	صلح الجفر
		% ٧٢,١	% ٩٣,٣	٣٨	٩٨	١٣٦	١٠٥	٣١			جزاء	
١٢٣	١٦٤	% ٨٩,٣	% ٩٢,٦	٣	٢٥	٢٨	٢٧	١	١	١	حقوق	
		% ٧٥,٠	% ٩٣,٢	٤١	١٢٣	١٦٤	١٣٢	٣٢			المجموع	
—	—	% ٨٨,٣	% ٩٣,٧	١٠٥	٧٨٩	٨٩٤	٨٤٢	٥٢	٣	٣	جزاء	صلح الطفيلة
		% ٨١,٨	% ٩٣,٤	١٥٨	٧١٠	٨٦٨	٧٦٠	١٠٨			حقوق	
١٤٩٩	١٧٦٢	% ٨٥,١	% ٩٣,٦	٢٦٣	١٤٩٩	١٧٦٢	١٦٠٢	١٦٠	١	١	المجموع	صلح بصيرا
		% ٨٦,٢	% ١١٧,٤	٤٢	٢٦٣	٣٠٥	٢٢٤	٨١			جزاء	
٤٢٧	٥٣٧	% ٧٠,٧	% ١٠١,٢	٦٨	١٦٤	٢٣٢	١٦٢	٧٠	١	١	حقوق	
		% ٧٩,٥	% ١١٠,٦	١١٠	٤٢٧	٥٣٧	٣٨٦	١٥١			المجموع	
—	—	% ٨٦,٨	% ٩٢,١	١٦	١٠٥	١٢١	١١٤	٧	١	١	جزاء	صلح الحسا
		% ٩٦,٩	% ١٠١,٦	٢	٦٢	٦٤	٦١	٣			حقوق	
١٦٧	١٨٥	% ٩٠,٣	% ٩٥,٤	١٨	١٦٧	١٨٥	١٧٥	١٠	—	—	المجموع	

إنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الدور والوارد	نسبة الفصل إلى الدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	الدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضية ٢٠٢١	عدد القضية ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٥٩٠	٧٠٧	% ٨٣,٥	% ٩٨,٥	٢٣٦٠	٢٨٢٨	٢٣٩٦	٤٣٢	٤	٤	جزاء	صلح الكرك
٣٩٧	٤٣٨	% ٩٠,٦	% ١٠٨,٧	٢٣٨٢	٢٦٢٨	٢١٩١	٤٣٧	٦	٤	حقوق	
٩٤٨	١٠٩١	% ٨٦,٩	% ١٠٣,٤	٤٧٤٢	٥٤٥٦	٤٥٨٧	٨٦٩	٥	٨	المجموع	
٨٣١	١١١١	% ٧٤,٨	% ٩٨,٦	٨١٦	١٠٩١	٨٢٨	٢٦٣	٢	٢	جزاء	صلح المزار الجنوبي
		% ٧٤,٨	% ٩٤,٧	٨٤٦	١١٣١	٨٩٣	٢٣٨			حقوق	
—	—	% ٧٤,٨	% ٩٦,٦	١٦٦٢	٢٢٢٢	١٧٢١	٥٠١	—	—	المجموع	
٧٣٣	٨٥٧	% ٨٤,١	% ٩٨,٣	٩٦٤	١١٤٦	٩٨١	١٦٥	٢	٢	جزاء	صلح غور الصافي
		% ٨٨,٢	% ١٠٦,١	٥٠١	٥٦٨	٤٧٢	٩٦			حقوق	
١٤٦٥	١٧١٤	% ٨٥,٥	% ١٠٠,٨	١٤٦٥	١٧١٤	١٤٥٣	٢٦١	١	١	المجموع	
٦٧٨	٨٦١	% ٨٤,٥	% ١٠١,٥	٣٣٨	٤٠٠	٣٣٣	٦٧	١	١	جزاء	صلح القصر
		% ٧٣,٨	% ١٠١,٢	٣٤٠	٤٦١	٣٣٦	١٢٥			حقوق	
—	—	% ٧٨,٧	% ١٠١,٣	٦٧٨	٨٦١	٦٦٩	١٩٢	—	—	المجموع	
١٤٣	١٩٢	% ٧٨,٨	% ٩١,٢	٥٢	٦٦	٥٧	٩	١	١	جزاء	صلح عي
		% ٧٢,٢	% ٨١,٣	٩١	١٢٦	١١٢	١٤			حقوق	
—	—	% ٧٤,٥	% ٨٤,٦	١٤٣	١٩٢	١٦٩	٢٣	—	—	المجموع	

إنجاز القاضي السني ٢٠٢١	عبء القاضي السني ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى الدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدة الحالية	الفصل	المجموع	الوارد	المدة من عام ٢٠٢٠	عدد القضايا ٢٠٢١	عدد القضايا ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٣٣٠	٣٨٧	% ٨٢,٠	% ١٠١,٠	٢٣	١٠٥	١٢٨	١٠٤	٢٤	١		جزاء	صلح ففوع
		% ٨٦,٩	% ١٠٣,٢	٣٤	٢٢٥	٢٥٩	٢١٨	٤١			حقوق	
		% ٨٥,٣	% ١٠٢,٥	٥٧	٣٣٠	٣٨٧	٣٢٢	٦٥	—	—	المجموع	
٥٣٤	٧٢٠	% ٧٤,٢	% ٩٧,٣	١١١٥	٣٢٠,٤	٤٣١٩	٣٢٩٤	١٠٢٥	٦	٤	جزاء	صلح العقبة
٢٧٧	٣٦٢	% ٧٦,٥	% ٩٧,٤	٥١٠	١٦٦٠	٢١٧٠	١٧٠٥	٤٦٥	٦	٣	حقوق	
٦٩٥	٩٢٧	% ٧٥,٠	% ٩٧,٣	١٦٢٥	٤٨٦٤	٦٤٨٩	٤٩٩٩	١٤٩٠	٧	٧	المجموع	صلح القويرة
٤١٠	٤٨٦	% ٨٣,١	% ٩٨,١	٦٤	٣١٤	٣٧٨	٣٢٠	٥٨	١		جزاء	
		% ٨٨,٩	% ٩٧,٠	١٢	٩٦	١٠٨	٩٩	٩			حقوق	
		% ٨٤,٤	% ٩٧,٩	٧٦	٤١٠	٤٨٦	٤١٩	٦٧	—	—	المجموع	
٧٩٣	٩٨٣	% ٨١,٠	% ١٠٢,٠	٣٥٩٢٦	١٥٢٨٤٣	١٨٨٧٦٩	١٤٩٨٢٧	٣٨٩٤٢	٣٢٤	٣٢٦	جزاء	المجموع
		% ٨٠,٢	% ١٠٦,٨	٢٥٦٨١	١٠٣٩٣٧	١٢٩٦١٨	٩٧٢٩١	٣٢٣٢٧			حقوق	
		% ٨٠,٧	% ١٠٣,٩	٦١٦٠٧	٢٥٦٧٨٠	٣١٨٣٨٧	٢٤٧١١٨	٧١٢٦٩			المجموع الكل	

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحاكم الصلحية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢٢)

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١								عام ٢٠٢٠		اسم المحكمة
في المورد	في المفصول	في الوارد	نسبة التغير	نسبة الفصل الى المورد والوارد	نسبة الفصل الى الوارد	المورد الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المورد من ٢٠٢٠	الفصل	الوارد		
%٢٠-	% ٤٦	% ٢٤	% ٨٤,١	% ١٠٤,٩	١٠٣٤٦	٥٤٧٧٩	٦٥١٢٥	٥٢٢٠١	١٢٩٢٤	٣٧٤٠٠	٤٢٠٢٢	صلح عمان		
%١٦-	% ٣٧	% ٢٠	% ٨١,٣	% ١٠٤,٦	٣٣٠٨	١٤٣٦٩	١٧٦٧٧	١٣٧٣٣	٣٩٤٤	١٠٥٠٠	١١٤٦٤	صلح جنوب عمان		
%٣١-	% ٥٨	% ٢٥	% ٨٣,٥	% ١٠٩,٦	٩٤٢	٤٧٧٢	٥٧١٤	٤٣٥٥	١٣٥٩	٣٠٢٥	٣٤٨١	صلح سحاب		
%٢٥-	% ٤٧	% ٢٦	% ٨٦,٠	% ١٠٥,٨	٤٥٢	٢٧٨٤	٣٢٣٦	٢٦٣١	٦٠٥	١٨٩٨	٢٠٨٦	صلح الجزيرة		
%٢٢-	% ٢٦	% ١-	% ٧٦,٣	% ١٠٩,٥	٣٠٨	٩٩٠	١٢٩٨	٩٠٤	٣٩٤	٧٨٤	٩١١	صلح الموقر		
%١-	% ٤٤	% ٢٦	% ٧٠,٥	% ١٠٠,٥	٨١٢٥	١٩٣٩٩	٢٧٥٢٤	١٩٣٠٣	٨٢٢١	١٣٤٨٤	١٥٣٣٦	صلح شمال عمان		
%١٨-	% ٢٧	% ١٥	% ٨٢,٣	% ١٠٥,٠	٣٤٧٤	١٦١١٠	١٩٥٨٤	١٥٣٣٦	٤٢٤٨	١٢٧٠٤	١٣٢٧٩	صلح شرق عمان		
%٧-	% ٤٣	% ٢٤	% ٧٧,٠	% ١٠٢,٢	٤٣٥٥	١٤٥٥٢	١٨٩٠٧	١٤٢٣٣	٤٦٧٤	١٠١٨٤	١١٤٥٩	صلح غرب عمان		
%٢١-	% ٢٣	% ٩	% ٨٠,٨	% ١٠٦,٦	٤١٧	١٧٥٥	٢١٧٢	١٦٤٦	٥٢٦	١٤٢٤	١٥٠٤	صلح ناعور		
%٥-	% ٤٥	% ٢٨	% ٧٧,٧	% ١٠١,٧	٥١٨٤	١٨٠١٨	٢٣٢٠٢	١٧٧٢١	٥٤٨١	١٢٤٢٥	١٣٨٥٠	صلح الزرقاء		
%٢	% ٣٩	% ٣٦	% ٨٧,٠	% ٩٩,٧	٩٢	٦١٦	٧٠٨	٦١٨	٩٠	٤٤٢	٤٥٣	صلح الأزرق		
%٢٥-	% ٤٢	% ٢١	% ٨٦,١	% ١٠٥,٧	١٠٨٥	٦٧٤٣	٧٨٢٨	٦٣٧٩	١٤٤٩	٤٧٦٥	٥٢٦٢	صلح الرصيفة		
%٢٣-	% ٢٥	% ١٢	% ٨٨,٥	% ١٠٤,٠	٦١٢	٤٧١٠	٥٣٢٢	٤٥٢٧	٧٩٥	٣٧٥٩	٤٠٣٦	صلح السلط		
%٠	% ٥٠	% ٢٦	% ٧٣,٤	% ١٠٠,٢	١٤٢٦	٣٩٣١	٥٣٥٧	٣٩٢٤	١٤٣٣	٢٦١٩	٣١١١	صلح عين الباشا		

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١								عام ٢٠٢٠		اسم المحكمة
في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	نسبة الفصل الى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من ٢٠٢٠	الفصل	الوارد		
% ٣٩	% ٢٠	% ٢٦	% ٨٤,٧	% ٩٥,١	١٥٢	٨٤٣	٩٩٥	٨٨٦	١٠٩	٧٠١	٧٠٣	صلح الشونة الجنوبية	
%١٥-	% ١٨	% ١٢	% ٨٦,٣	% ١٠٣,٠	٢٥٩	١٦٣١	١٨٩٠	١٥٨٤	٣٠٦	١٣٨٧	١٤١٧	صلح دير علا	
%١١-	% ٢١	%٧	% ٨٥,٨	% ١٠٢,٢	٧٢١	٤٣٤٩	٥٠٧٠	٤٢٥٦	٨١٤	٣٥٨٥	٣٩٩٦	صلح مادبا	
%٢٧-	% ٣١	% ١١	% ٨٧,٣	% ١٠٥,٦	٥٧	٣٩٣	٤٥٠	٣٧٢	٧٨	٣٠٠	٣٣٥	صلح ذيبان	
%٣٣-	% ٢٢	% ١٥	% ٨٤,٩	% ١٠٩,٥	٤٨٣٨	٢٧٢٠٥	٣٢٠٤٣	٢٤٨٤٠	٧٢٠٣	٢٢٢٣٨	٢١٦٤٧	صلح اربد	
% ٦-	% ٢٧	% ٢٧	% ٨١,٣	% ١٠١,٤	١٩٣	٨٤٠	١٠٣٣	٨٢٨	٢٠٥	٦٦٠	٦٥٢	صلح المزار الشمالي	
%٦	% ٢٣	% ١٩	% ٧٥,٠	% ٩٨,٣	٧٢٨	٢١٨٨	٢٩١٦	٢٢٢٦	٦٩٠	١٧٧٩	١٨٧٤	صلح الأغوار الشمالية	
%٢٥-	% ٢٣	% ١٦	% ٧٦,٤	% ١١١,٤	٦٨١	٢٢٠٦	٢٨٨٧	١٩٨١	٩٠٦	١٧٩٠	١٧١٢	صلح الكورة	
%١٥-	% ٤٠	% ٢١	% ٧٨,٤	% ١٠٥,٢	١١٨٣	٤٢٨٢	٥٤٦٥	٤٠٧١	١٣٩٤	٣٠٥١	٣٣٦٦	صلح بني عبيد	
%١١-	% ١٦	% ١٤	% ٧٩,١	% ١٠٣,٣	٤٧٨	١٨٠٦	٢٢٨٤	١٧٤٩	٥٣٥	١٥٥٨	١٥٣١	صلح بني كنانة	
%٠	% ٢٤	% ٢٥	% ٧٨,٨	% ١٠٠,١	٢٥٢	٩٣٤	١١٨٦	٩٣٣	٢٥٣	٧٥١	٧٤٦	صلح الطيبة	
%١٤-	% ٤٦	% ٥٥	% ٧٨,٦	% ١٠٤,٤	٢٧٥	١٠١٣	١٢٨٨	٩٧٠	٣١٨	٦٩٣	٦٢٧	صلح الوسطية	
%٣	% ١٣	% ٢٥	% ٧٣,٠	% ٩٨,٩	١٩٤٦	٥٢٥٥	٧٢٠١	٥٣١٥	١٨٨٦	٤٦٦٧	٤٢٤٤	صلح الرمثا	
%١٠-	% ٢٠	% ١٠	% ٨١,٣	% ١٠٢,٧	١٩٣٢	٨٣٧٩	١٠٣١١	٨١٥٧	٢١٥٤	٦٩٧٠	٧٣٩٢	صلح المفرق	
% ٤٦	% ٣٧	% ٤٤	% ٧٨,١	% ٩١,٩	٣٥٧	١٢٧٥	١٦٣٢	١٣٨٧	٢٤٥	٩٣١	٩٦٣	صلح البادية الشمالية	
%١٠٩	% ١٤	% ٢١	% ٨١,٧	% ٨٩,٦	٢٣	١٠٣	١٢٦	١١٥	١١	٩٠	٩٥	صلح الرويشد	

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١							عام ٢٠٢٠		اسم المحكمة
في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	نسبة الفصل الى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من ٢٠٢٠	الفصل	الوارد		
%٢٤-	%٢٦	%٨	% ٧٥,٢	% ١١١,٦	١٧٢٦	٥٢٢٥	٦٩٥١	٤٦٨٠	٢٢٧١	٤١٤٧	٤٣٤٩	صلح جرش	
% ٦-	% ٣٩	% ٣٧	% ٨١,٨	% ١٠١,٤	١١٣٥	٥١٠٦	٦٢٤١	٥٠٣٤	١٢٠٧	٣٦٦٧	٣٦٦٥	صلح عجلون	
%٢٢-	% ٢٨	% ١٧	% ٨٤,٧	% ١٠٥,٣	٣٤٨	١٩٢٥	٢٢٧٣	١٨٢٨	٤٤٥	١٥٠٦	١٥٦٩	صلح معان	
%١٧-	%١٦-	%١٩-	% ٨٢,٨	% ١٠٤,٣	٣٥	١٦٩	٢٠٤	١٦٢	٤٢	٢٠٠	٢٠٠	صلح الحسينية	
%١٨-	%١١٤	%١١٠	% ٩٢,١	% ١٠١,٩	١٢٢	١٤٢١	١٥٤٣	١٣٩٥	١٤٨	٦٦٥	٦٦٤	صلح البتراء/ وادي موسى	
% ١٢	% ٢٤	% ١٤	% ٦٦,٩	% ٩٥,١	٩٦	١٩٤	٢٩٠	٢٠٤	٨٦	١٥٧	١٧٩	صلح الشويك	
% ٢٨	% ٣-	% ١-	% ٧٥,٠	% ٩٣,٢	٤١	١٢٣	١٦٤	١٣٢	٣٢	١٢٧	١٣٤	صلح الجفر	
% ٦٤	%٨	% ١٩	% ٨٥,١	% ٩٣,٦	٢٦٣	١٤٩٩	١٧٦٢	١٦٠٢	١٦٠	١٣٨٥	١٣٤٨	صلح الطفيلة	
%٢٧-	% ٣٤	% ٧-	% ٧٩,٥	% ١١٠,٦	١١٠	٤٢٧	٥٣٧	٣٨٦	١٥١	٣١٨	٤١٣	صلح بصيرا	
% ٨٠	% ٢٥	% ٣٧	% ٩٠,٣	% ٩٥,٤	١٨	١٦٧	١٨٥	١٧٥	١٠	١٣٤	١٢٨	صلح الحسا	
%١٨-	% ٣٠	% ٢٧	% ٨٦,٩	% ١٠٣,٤	٧١٤	٤٧٤٢	٥٤٥٦	٤٥٨٧	٨٦٩	٣٦٥٣	٣٦٠١	صلح الكرك	
% ١٢	% ٢٣	% ٢٠	% ٧٤,٨	% ٩٦,٦	٥٦٠	١٦٦٢	٢٢٢٢	١٧٢١	٥٠١	١٣٥٤	١٤٣٤	صلح المزار الجنوبي	
% ٥-	% ٥٤	% ٣٨	% ٨٥,٥	% ١٠٠,٨	٢٤٩	١٤٦٥	١٧١٤	١٤٥٣	٢٦١	٩٥٣	١٠٥٣	صلح غور الصافي	
% ٥-	% ٢٤	% ١٠	% ٧٨,٧	% ١٠١,٣	١٨٣	٦٧٨	٨٦١	٦٦٩	١٩٢	٥٤٦	٦٠٦	صلح القصر	
%١١٣	% ٩٩	%١٢٥	% ٧٤,٥	% ٨٤,٦	٤٩	١٤٣	١٩٢	١٦٩	٢٣	٧٢	٧٥	صلح عي	

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١								عام ٢٠٢٠		اسم المحكمة
في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل الى المدور والوارد	نسبة الفصل الى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من ٢٠٢٠	الفصل	الوارد			
٪١٢-	٪ ٥٤	٪ ٤٢	٪ ٨٥,٣	٪ ١٠٢,٥	٥٧	٣٣٠	٣٨٧	٣٢٢	٦٥	٢١٤	٢٢٦	صلح ففوق		
٪٩	٪ ١٦	٪ ١١	٪ ٧٥,٠	٪ ٩٧,٣	١٦٢٥	٤٨٦٤	٦٤٨٩	٤٩٩٩	١٤٩٠	٤١٨١	٤٤٨٩	صلح العقبة		
٪١٣	٪ ١٣	٪ ١٣	٪ ٨٤,٤	٪ ٩٧,٩	٧٦	٤١٠	٤٨٦	٤١٩	٦٧	٣٦٣	٣٧٠	صلح القويرة		
٪١٤-	٪ ٣٥	٪ ٢١	٪ ٨٠,٧	٪ ١٠٣,٩	٦١٦٠,٨	٢٥٦٧٨٠	٣١٨٣٨٨	٢٤٧١١٨	٧١٢٧٠	١٩٠٢٠٦	٢٠٤٠٥٧	المجموع		

الجدول رقم (٢٣ - أ)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - حقوق (الدعاوى المدنية)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم صلح حقوق
٥٩	٤٥	١٤	٨٧٩٢	عمان
٥٣	٤٠	١٣	٢٢٩٦	جنوب عمان
٦٨	٤٩	١٨	٥١٠	سحاب
٤٢	٢٨	١٤	٦٠٩	الجيزة
٧٩	٦٥	١٣	١٣٠	الموقر
٧٣	٥٨	١٥	٤٣٠٩	شمال عمان
٥٤	٤١	١٣	٤٢٢٣	شرق عمان
٧٥	٦٢	١٢	١٩٨٢	غرب عمان
٥٤	٤٠	١٤	٣٠٦	ناعور
٥١	٤٢	١٠	٣٤٢٨	الزرقاء
٤١	٢٩	١٢	١٦٤	الازرق
٥٣	٤١	١١	٨٣٠	الرصيفة
٥١	٤٤	٧	٧٦١	السلط
٧٤	٥٩	١٥	٤٧٥	عين الباشا
٥٠	٤٠	١٠	٢٠٦	الشونة الجنوبية
٤٦	٣٢	١٤	٣٩٢	دير علا
٣٧	٣٠	٨	١٠٣١	مادبا
٥٩	٤٩	٩	٦٥	ذيبان
٧١	٦٠	١١	٤٤٠٦	اريد
٧٣	٦٠	١٣	٢٢٠	المزار الشمالي
٦٦	٥٣	١٢	٣٩٠	الاغوار الشمالية
٧٦	٦٣	١٣	٣٤٣	الكورة
٧٥	٦٢	١٤	٤٦٧	بني عبيد
٥٥	٣٩	١٦	٣٣٦	بني كنانة
٨٠	٦٧	١٢	٢٣٩	الطيبة
٦٨	٥٥	١٣	١٦٩	الوسطية

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم صالح حقوق
٧٨	٦٥	١٣	٩٥١	الرمثا
٤٣	٣٣	١٠	١٥٣٤	المفرق
٤١	٣١	١٠	١٨٥	البادية الشمالية
١٠	٣	٧	٢٥	الروشد
٨٢	٦٨	١٤	٧٨٣	جرش
٦٩	٥٨	١١	٧٥٤	عجلون
٥٠	٣٧	١٣	٥٣٧	معان
٤٠	٢٦	١٣	٥٩	الحسينية
٤٩	٣٦	١٣	١٨٣	البتراء
٨٠	٦٦	١٣	٣٠	الشوبك
١٩	١٠	٩	٢٤	الجفر
٣٦	٢٣	١٣	٥٣١	الطفية
٤٤	٣٢	١٣	١٢٠	بصيرا
١٥	٨	٧	٥٦	الحسا
٥٢	٤١	١١	١٣٨٣	الكرك
٧٢	٥٧	١٤	٦٤٢	المزار الجنوبي
٤٤	٣١	١٣	٤١٠	الغور الصافي
٤٦	٣٣	١٢	٢٤٩	القصر
٧٨	٦٦	١٢	٤٧	عي
٣٨	٢٧	١١	١٧٦	فقوع
٥٨	٤٥	١٣	١٢٦١	العقبة
٤٠	٣٣	٧	٨٧	القويرة
٦٠	٤٧	١٣	٤٧١٠٦	المجموع / المعدل
%١٠٠,٠	% ٧٩,١	% ٢٠,٩	% ٧٨	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (٢٣ - ب)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - حقوق (الدعاوى التجارية)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعاوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعاوى	عدد الدعاوى	محاكم صلح حقوق
٥٧	٤٣	١٤	١٧٤١٩	عمان
٤٩	٣٦	١٤	٥٥٤	جنوب عمان
٣٥	١٩	١٧	١٤٦	سحاب
٤٤	٢٨	١٦	٢	الجيزة
٦٣	٤٩	١٤	١٠٩٨	شمال عمان
٣٦	٢١	١٥	٣٧٠	شرق عمان
٤٧	٣٤	١٣	٦٧٩	غرب عمان
٧٠	٥٨	١٢	٣٩٠	الزرقاء
٤٧	٣٧	١٠	٤٤	الرصيفة
٨٢	٧٢	١٠	٢٣٨	السلط
٤١	٢٦	١٥	٩	عين الباشا
١٢٣	١١٣	١٠	٣	الشونة الجنوبية
٥٣	٣٨	١٥	١٥٧	دير علا
٥١	٤٣	٨	٣	مادبا
٨٣	٦٧	١٦	٥١١٩	اربد
٩٥	٨٤	١٢	١٠	المزار الشمالي
١٦٦	١٥١	١٤	٥٥	الاغوار الشمالية
١٣٩	١٢٦	١٣	٨٧	الكورة
١٢٤	١١٠	١٤	١٩٥	بني عبید
٨٩	٧٣	١٥	٥٢	بني كنانة
١٦١	١٥٠	١١	٤٤	الطيبة
١٤٢	١٣١	١١	١٠٥	الوسطية
١٠٥	٩٣	١٢	٧١٢	الرمثا
٧١	٥٩	١٢	٣٩٢	المفرق

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم صلح حقوق
١٧	٦	١١	٧٨	البلدية الشمالية
١٤١	١٢٩	١٣	٧٧	جرش
١١٩	١٠٧	١١	٥٦٦	عجلون
٢٧	١٤	١٣	١	معان
٦٦	٥٢	١٣	٥	البتراء
٤١	٢٨	١٤	٧٩	الطفيلة
٦٦	٥٢	١٤	٣	الحسا
٦٦	٥٣	١٢	٥٩١	الكرك
٧٦	٦٨	٨	٣	الغور الصافي
٥٨	٤٦	١٢	٨	القصر
٥٩	٣٩	٢٠	٣٠	عي
١٠٥	٩٢	١٣	١١	فقوع
٩٨	٨٥	١٤	١٤	العقبة
٦٥	٥٢	١٤	٢٩٣٤٩	المجموع / المعدل
% ١٠٠,٠	% ٧٨,٨	% ٢١,٢	% ٨٠	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (٢٤)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم الصلح - جزاء

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم صلح الجزاء
٤٤	٣٨	٦	١٧٣٠٠	عمان
٤٤	٣٨	٦	٨٢٧٣	جنوب عمان
٤٨	٤١	٨	٢٩٤٧	سحاب
٢٨	٢٣	٥	١٦٥٢	الجيزة
٤٣	٣٥	٨	٥٧٣	الموقر
٥٨	٥٠	٨	٨١٩٥	شمال عمان
٤٤	٣٩	٥	٧٩٩٩	شرق عمان
٤٩	٤١	٧	٨٣٥٨	غرب عمان
٤١	٣٣	٨	١٠٢٨	ناعور
٤٧	٤٥	٢	٩٨٠٩	الزرقاء
٤٠	٣٤	٦	٣٧٠	الازرق
٤٣	٣٦	٧	٤٦٠٦	الرصيفة
٣٢	٣٠	٢	٢٩٧٢	السلط
٥١	٤٤	٧	٢٢٨٦	عين الباشا
٣٢	٢٩	٤	٥٤٤	الشونة الجنوبية
٣٦	٢٩	٧	٨٠٠	دير علا
٣٧	٣٣	٤	٢٦٠٨	مادبا
٢٦	٢٣	٣	٢٦٣	ذبيان
٤٥	٣٩	٦	١١٠٥٧	اربد
٣٦	٢٨	٩	٤٣٥	الغزار الشمالي
٥٤	٤٧	٨	١٢١٠	الاغوار الشمالية
٥٣	٤٥	٨	١٠٠٣	الكورة
٤٤	٣٨	٧	٢٤٧٣	بني عبيد
٣٧	٢٩	٨	٩٤٧	بني كنانة
٤٤	٣٨	٦	٤٢٨	الطيبة

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	محاكم صلح الجراء
٤٧	٣٧	١٠	٤٥٤	الوسطية
٤٢	٣٨	٤	٢٠٩٠	الرمثا
٣٩	٣٣	٦	٤٦٨٦	المفرق
٢٥	٢١	٤	٨١٢	البادية الشمالية
٢٢	١٣	٨	٧٠	الرويشد
٤٤	٣٨	٦	٢٥٣٦	جرش
٣١	٢٤	٧	٢٧٤٢	عجلون
٣٧	٣١	٦	١٠٠٩	معان
٣٦	٣١	٦	٧٩	الحسينية
٢١	١١	١٠	١٠٩٩	البتراء
٥٨	٥٠	٩	١٠٤	الشوبك
٤٧	٤٢	٥	٧٤	الجفر
٢٩	٢٣	٦	٧٤٠	الطفيلة
٣٧	٣٢	٥	١٩٠	بصيرا
١٦	١٣	٣	٩٨	الحسا
٤٥	٣٥	١٠	٢٠١٧	الكرك
٤٧	٣٩	٩	٦١١	المزار الجنوبي
٣٩	٣٣	٧	٨١٤	الغور الصافي
٣٩	٣٢	٧	٢٧٩	القصر
٣٧	٢٨	٩	٤٤	عي
٣٧	٣٠	٧	٨٦	قفقوع
٥٢	٤٩	٤	٢٤٥٥	العقبة
٥٦	٤٩	٧	٢٦٠	القويرة
٤٤	٣٨	٦	١٢١٤٨٥	المجموع / المعدل
%١٠٠,٠	%٨٦,٥	%١٣,٥	%٨١	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (٢٥)
التغير في عدد الدعاوى الواردة والمقصولة والمدورة لدى محكمة أملاك الدولة في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الإجاز ٢٠٢١	العبء ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم المحكمة
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة	الفصل	الوارد	عدد القضاة			
٧	٧	%١٠٠٠-	%٢٥٠	%٢٠-	%١٠٠٠,٠	%١٧٥,٠	٠	٧	٧	٤	٣	١	٢	٥	١	محكمة أملاك الدولة		

الجدول رقم (٢٦)
أعمال محاكم الأحداث حسب المحكمة والإختصاص لعام ٢٠٢١

إنجاز القاضي السني ٢٠٢١	عبء القاضي السني ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المطور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المطور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المطور من ٢٠٢٠ عام	عدد القضية ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٢٧٨	٣٥٣	% ٧٨,٦	% ٩٦,٩	١٥١	٥٥٥	٧٠٦	٥٧٣	١٣٣	٢	٢	جنايات	عمان
٢٠	٢١	% ٩٧,٦	% ٩٧,٦	١	٤٠	٤١	٤١	٠	—	—	الاستئناف	
٩٢٤	٩٩٠	% ٩٣,٣	% ١٠٢,٧	٦٦	٩٢٤	٩٩٠	٩٠٠	٩٠	١	١	جنج	
١٤٣٧	١٥٢٧	% ٩٤,١	% ١٠١,٣	٢٦٩	٤٣١٢	٤٥٨١	٤٢٥٦	٣٢٥	٣	٣	صلح	
٩٧٢	١٠٥٣	% ٩٢,٣	% ١٠١,١	٤٨٧	٥٨٣١	٦٣١٨	٥٧٧٠	٥٤٨	٦	٦	المجموع	
٨٨	١١٥	% ٧٦,١	% ١٠٠,٦	٥٥	١٧٥	٢٣٠	١٧٤	٥٦	٢	٢	جنايات	الزرقاء
٤٢٧	٤٣٩	% ٩٧,٣	% ١٠٦,٠	١٢	٤٢٧	٤٣٩	٤٠٣	٣٦	١	١	جنج	
٩٠٢	٩٣٩	% ٩٦,١	% ١٠٦,٢	٣٧	٩٠٢	٩٣٩	٨٤٩	٩٠	١	١	صلح	
٣٧٦	٤٠٢	% ٩٣,٥	% ١٠٥,٥	١٠٤	١٥٠٤	١٦٠٨	١٤٢٦	١٨٢	٤	٤	المجموع	السلط
٤٨	٥١	% ٩٤,١	% ١٢٤,٧	٦	٩٦	١٠٢	٧٧	٢٥	٢	٢	جنايات	
١١٨	١٢١	% ٩٧,٥	% ١٠٦,٣	٣	١١٨	١٢١	١١١	١٠	١	١	جنج	
١٧١	١٨٠	% ٩٥,٠	% ١٠٢,٧	١٨	٣٤٢	٣٦٠	٣٣٣	٢٧	٢	١	صلح	
١١١	١١٧	% ٩٥,٤	% ١٠٦,٧	٢٧	٥٥٦	٥٨٣	٥٢١	٦٢	٥	٤	المجموع	مادبا
١١	١٥	% ٧٣,٣	% ١١٠,٠	٨	٢٢	٣٠	٢٠	١٠	٢	٢	جنايات	
٦١	٧٢	% ٨٤,٧	% ٩٢,٤	١١	٦١	٧٢	٦٦	٦	١	١	جنج	
١٢٩	١٥٤	% ٨٤,٠	% ٩٩,٢	٤٩	٢٥٨	٣٠٧	٢٦٠	٤٧	٢	١	صلح	
٦٨	٨٢	% ٨٣,٤	% ٩٨,٦	٦٨	٣٤١	٤٠٩	٣٤٦	٦٣	٥	٤	المجموع	

إنجاز القاضي السني ٢٠٢١	عبء القاضي السني ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى التوارد	نسبة الفصل إلى المورد والتوارد	نسبة الفصل إلى التوارد	المورد الحالي	الفصل	المجموع	التوارد	المورد من ٢٠٢٠ عام	عدد القضايا ٢٠٢١	عدد القضايا ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
١٢٢	١٥٨	% ٧٧,٥	% ١٠٧,٥	% ١٠٧,٥	٧١	٢٤٤	٣١٥	٢٢٧	٨٨	٢	٢	جنايات	إرب
٥٨٦	٥٩٥	% ٩٨,٥	% ١١١,٤	% ١١١,٤	٩	٥٨٦	٥٩٥	٥٢٦	٦٩	١	٢	جنگ	
٩٨٠	١٠٢٤	% ٩٥,٧	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٤٤	٩٨٠	١٠٢٤	٩٨٠	٤٤	١	١	صلح	
٤٥٣	٤٨٤	% ٩٣,٦	% ١٠٤,٤	% ١٠٤,٤	١٢٤	١٨١٠	١٩٣٤	١٧٣٣	٢٠١	٤	٥	المجموع	
٢٥	٣٠	% ٨١,٧	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	١١	٤٩	٦٠	٤٩	١١	٢	٢	جنايات	المفرق
١٧٠	١٧٧	% ٩٦,٠	% ١٠٢,٤	% ١٠٢,٤	٧	١٧٠	١٧٧	١٦٦	١١	١	١	جنگ	
٣٥٥	٤١٣	% ٨٦,٠	% ٩٥,٩	% ٩٥,٩	٥٨	٣٥٥	٤١٣	٣٧٠	٤٣	١	١	صلح	
١٤٤	١٦٣	% ٨٨,٣	% ٩٨,١	% ٩٨,١	٧٦	٥٧٤	٦٥٠	٥٨٥	٦٥	٤	٤	المجموع	
١٣	١٦	% ٧٨,١	% ١٠٨,٧	% ١٠٨,٧	٧	٢٥	٣٢	٢٣	٩	٢	٢	جنايات	جرش
٨٨	٩٦	% ٩١,٧	% ٩٧,٨	% ٩٧,٨	٨	٨٨	٩٦	٩٠	٦	١	١	جنگ	
٢٠٨	٢٣٠	% ٩٠,٤	% ١٠١,٥	% ١٠١,٥	٢٢	٢٠٨	٢٣٠	٢٠٥	٢٥	١	١	صلح	
٨٠	٩٠	% ٨٩,٧	% ١٠٠,٩	% ١٠٠,٩	٣٧	٣٢١	٣٥٨	٣١٨	٤٠	٤	٤	المجموع	
٤	٨	% ٥٣,٣	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٧	٨	١٥	٨	٧	٢	٢	جنايات	عجلون
٥٦	٥٩	% ٩٤,٩	% ٩٨,٢	% ٩٨,٢	٣	٥٦	٥٩	٥٧	٢	١	١	جنگ	
١٦٠	١٩٨	% ٨٠,٨	% ٨٧,٩	% ٨٧,٩	٣٨	١٦٠	١٩٨	١٨٢	١٦	١	٢	صلح	
٥٦	٦٨	% ٨٢,٤	% ٩٠,٧	% ٩٠,٧	٤٨	٢٢٤	٢٧٢	٢٤٧	٢٥	٤	٥	المجموع	
٢	٦	% ٢٧,٣	% ٤٢,٩	% ٤٢,٩	٨	٣	١١	٧	٤	٢	٢	جنايات	معان
٤٣	٥٠	% ٨٦,٠	% ١١٦,٢	% ١١٦,٢	٧	٤٣	٥٠	٣٧	١٣	١	١	جنگ	
١٥٣	١٦٨	% ٩١,٣	% ٩٩,٧	% ٩٩,٧	٢٩	٣٠٦	٣٣٥	٣٠٧	٢٨	٢	٢	صلح	
٧٠	٧٩	% ٨٨,٩	% ١٠٠,٣	% ١٠٠,٣	٤٤	٣٥٢	٣٩٦	٣٥١	٤٥	٥	٥	المجموع	

إنجاز القاضي السنوي ٢٠٢١	عبء القاضي السنوي ٢٠٢١	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من ٢٠٢٠ عام	عدد القضايا ٢٠٢١	عدد القضاة ٢٠٢٠	الإختصاص	اسم المحكمة
٤	٤	% ١٠٠,٠	% ١١٦,٧	٧	٧	٦	١	٢	٢	جنايات	الطفيلة
١٩	١٩	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	١٩	١٩	١٩	٠	١	١	جنج	
٧٥	٧٥	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٧٥	٧٥	٧٥	٠	١	١	صلح	
٢٥	٢٥	% ١٠٠,٠	% ١٠١,٠	١٠١	١٠١	١٠٠	١	٤	٤	المجموع	
٢٤	٢٥	% ٩٥,٩	% ١٠٠,٠	٤٧	٤٩	٤٧	٢	٢	٢	جنايات	الكرك
٧٧	٦٧	% ٩٨,٩	% ٩٨,٩	٧٧	٦٧	٦٧	٠	١	٢	جنج	
٢١٦	٢٤٧	% ٨٧,٤	% ١٠٦,٤	٢١٦	٢٤٧	٢٠٣	٤٤	١	١	صلح	
٧٧	٩٦	% ٩١,٢	% ١٠٣,٥	٣٥١	٣٨٥	٣٣٩	٤٦	٤	٥	المجموع	
١٤	١٥	% ٩٠,٠	% ٩٣,١	٢٧	٣٠	٢٩	١	٢	٢	جنايات	العقبة
١٨	٨٧	% ٨٦,٥	% ١٠٠,٠	١٤١	١٦١	١٤١	٢٢	٢	١	جنج	
٢٠٥	٢٩٣	% ٧٠,٠	% ٩١,٩	٢٠٥	٢٩٣	٢٢٣	٧٠	١	١	صلح	
٧٥	٩٧	% ٧٦,٧	% ٩٤,٩	٣٧٣	٤٧٣	٣٩٣	٩٣	٥	٤	المجموع	
٥٢	٦٦	% ٧٩,٣	% ١٠١,٥	١٢٥	١٥٨٧	١٢٤٠	٣٤٧	٢٤	٢٤	جنايات	المجموع
٢٠	٢١	% ٩٧,٦	% ٩٧,٦	٤٠	٤٤	٤١	٠	٢	—	الاستئناف	
٢٠٩	٢٢١	% ٩٤,٨	% ١٠٤,٥	٢٧٢١	٢٨٧٠	٢٦٠٥	٢٦٥	١٣	١٤	جنج	
٤٨٩	٥٣٠	% ٩٢,٤	% ١٠٠,٩	٨٣١٩	٩٠٠٢	٨٢٤٣	٧٥٩	١٧	١٦	صلح	
٢٢٨	٢٥٠	% ٩١,٤	% ١٠١,٧	١٢٣٣٨	١٣٥٠٠	١٢١٢٩	١٣٧١	٥٤	٥٤	المجموع الكلي	

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة لدى محاكم الأحداث في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٢٧)

نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١								عام ٢٠٢٠		اسم المحكمة
في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	فصل	وارد			
%/١١-	% ٤٦	% ٣٨	% ٩٢,٣	% ١٠١,١	٤٨٧	٥٨٣١	٦٣١٨	٥٧٧٠	٥٤٨	٣٩٨٣	٤١٩٥	عمان		
%/٤٣-	% ٦٥	% ٤٩	% ٩٣,٥	% ١٠٥,٥	١٠٤	١٥٠٤	١٦٠٨	١٤٢٦	١٨٢	٩١٤	٩٥٧	الزرقاء		
%/٥٦-	% ٢٤	% ١٧	% ٩٥,٤	% ١٠٦,٧	٢٧	٥٥٦	٥٨٣	٥٢١	٦٢	٤٥٠	٤٤٤	السلط		
%/٧	% ٦٨	% ٤٥	% ٨٣,٤	% ٩٨,٦	٦٨	٣٤١	٤٠٩	٣٤٦	٦٣	٢٠٣	٢٣٨	مادبا		
%/٣٨-	% ٤٧	% ٣١	% ٩٣,٦	% ١٠٤,٤	١٢٤	١٨١٠	١٩٣٤	١٧٣٣	٢٠١	١٢٢٤	١٣٢٦	اربد		
% ١٧	% ١٧	% ١٢	% ٨٨,٣	% ٩٨,١	٧٦	٥٧٤	٦٥٠	٥٨٥	٦٥	٤٨٩	٥٢١	المفرق		
% ٨-	% ١٧	% ١٩	% ٨٩,٧	% ١٠٠,٩	٣٧	٣٢١	٣٥٨	٣١٨	٤٠	٢٧٥	٢٦٨	جرش		
% ٩٢	% ٣٧	% ٥٥	% ٨٢,٤	% ٩٠,٧	٤٨	٢٢٤	٢٧٢	٢٤٧	٢٥	١٦٤	١٥٩	عجلون		
% ٢-	%/١٢٣	%/١٠٤	% ٨٨,٩	% ١٠٠,٣	٤٤	٣٥٢	٣٩٦	٣٥١	٤٥	١٥٨	١٧٢	معان		
%/١٠٠-	% ١١	% ١١	% ١٠٠,٠	% ١٠١,٠	٠	١٠١	١٠١	١٠٠	١	٩١	٩٠	الطفيلة		
%/٢٦-	% ١-	% ٩-	% ٩١,٢	% ١٠٣,٥	٣٤	٣٥١	٣٨٥	٣٣٩	٤٦	٣٥٤	٣٧٣	الكرك		
% ٢٢	% ٢٤	%/٧	% ٧٦,٧	% ٩٤,٩	١١٣	٣٧٣	٤٨٦	٣٩٣	٩٣	٣٠٢	٣٦٨	العقبة		
%/١٥-	% ٤٣	% ٣٣	% ٩١,٤	% ١٠١,٧	١١٦٢	١٢٣٣٨	١٣٥٠٠	١٢١٢٩	١٣٧١	٨٦٠٧	٩١١١	المجموع		

الجدول رقم (٢٨)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم - جنايات الأحداث

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	جنايات أحداث
٦٣	٥٤	٩	٤٢٩	أحداث عمان
٩١	٨٤	٨	١٢١	أحداث الزرقاء
٦١	٥٣	٨	٧١	أحداث السلط
١٣٤	١٢٦	٨	١٢	أحداث مادبا
٩٤	٦٧	٩	١٦١	أحداث اربد
٥٩	٥٢	٧	٣٩	أحداث المفرق
١٤٢	١٣٢	١٠	١٨	أحداث جرش
٨٩	٨٧	٦	١	أحداث عجلون
٢٢٠	٢١٥	٥	١	أحداث معان
٤٥	٤٠	٥	٦	أحداث الطفيلة
١٩	١٤	٥	٤٥	أحداث الكرك
٦١	٥٤	٧	٢٦	أحداث العقبة
٧٢	٦٤	٨	٩٣٠	المجموع / المعدل
% ١٠٠,٠	% ٨٨,٥	% ١١,٥	% ٧٥	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (٢٩)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم - جنيح الأحداث (غير شاملة أوامر الدفاع)

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	جنيح أحداث
٤٥	٣٢	١٣	٤٩٣	أحداث عمان
٣٦	٢٩	٧	٢٦٢	أحداث الزرقاء
٥٠	٤٤	٥	٧٦	أحداث السلط
٩٦	٨٥	١١	٣٤	أحداث مادبا
٥١	٣٩	١٢	٢٠٤	أحداث اربد
٨٢	٧٣	٩	٣٨	أحداث المفرق
٧٧	٧٠	٧	٢٠	أحداث جرش
٧٩	٦٥	١٣	١٢	أحداث عجلون
٤٣	٢٧	١٦	٣	أحداث معان
٨	٧	١	٤	أحداث الطفيلة
٢٦	٢٠	٧	٥١	أحداث الكرك
٥٤	٤٦	٨	٣٢	أحداث العقبة
٤٧	٣٧	١٠	١٢٢٩	المعدل / المجموع
٪(١٠٠,٠	٪٧٧,٨	٪٢٢,٢	٪٩١	النسبة من المجموع ٪

الجدول رقم (٣٠)
معدل مدة التقاضي (بالأيام) لدى محاكم - صلح الأحداث

المجموع	معدل عدد الأيام في مرحلة النظر في الدعوى	معدل عدد الأيام في مرحلة التحضير للدعوى	عدد الدعاوى	صلح الأحداث
٢٠	١٣	٧	٤٠٠١	أحداث عمان
٢٢	١٨	٤	٨١٢	أحداث الزرقاء
٢٧	٢١	٦	٣١٧	أحداث السلط
٣٣	٣١	٢	٢٢٣	أحداث مادبا
٢٦	١٥	١١	٩٣٧	أحداث اربد
٣١	٢٨	٤	٣١٢	أحداث المفرق
٣٦	٣٣	٣	١٨٤	أحداث جرش
٣٣	٢٨	٦	١٤٥	أحداث عجلون
٣٠	١٩	١١	٢٧٩	أحداث معان
٦	٤	٢	٧٥	أحداث الطفيلة
٤٠	٣٣	٧	١٧٤	أحداث الكرك
٣٥	٣٣	٢	١٦٢	أحداث العقبة
٢٤	١٧	٦	٧٦٢١	المجموع / المعدل
% ١٠٠,٠	% ٧٦,٤	% ٢٧,٦	% ٩٢	النسبة من المجموع %

الجدول رقم (٣١)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى دوائر الإدعاء العام/ عمان/ اربد/ معان/ الجنايات الكبرى/ الضريبية/ الجمارك (دعاوى تحقيقية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الإنجاز المدعي العام ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المصروف	في الوارد	في الوارد	نسبة المصروف إلى الوارد	نسبة الوارد إلى المصروف	نسبة المصروف إلى الوارد	نسبة الوارد إلى المصروف	المصروف الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المصروف من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين	
١٨٧٧	١٨٩٠	% ٥٠-	% ٤٩	% ٤٩	% ٩٩,٣	% ١٠٠,٠	١٠٣٠	١٥٠,١٧٦	١٥١٢,٦	١٥٠,١٢١	١٠٨٥	٨٠	١٠٠,٧٣٠	١٠٠,٦٧٩	٨٥	دوائر الإدعاء العام التابعة لنائب عام عمان		
١٥٦٥	١٥٧١	% ٤٥-	% ٥٥	% ٥٤	% ٩٩,٦	% ١٠٠,٣	٢١٦	٥٧٩١٩	٥٨١٣٥	٥٧٧٤١	٣٩٤	٣٧	٣٧٤٢٣	٣٧٥٢٤	٣٦	دوائر الإدعاء العام التابعة لنائب عام اربد		
٦٣٦	٦٤١	% ١٥-	% ٦٢	% ٦٢	% ٩٩,٣	% ١٠٠,١	٩٩	١٤٠٠١	١٤١٠٠	١٣٩٨٣	١١٧	٢٢	٨٦٥٤	٨٦٣٨	٢١	دوائر الإدعاء العام التابعة لنائب عام معان		
١٧٠	١٨٠	% ٥٥-	% ٢١	% ٨	% ٩٤,٨	% ١٠٧,١	١٠٣	١٨٧٥	١٩٧٨	١٧٥٠	٢٢٨	١١	١٥٥٦	١٦١٣	١٣	دائرة الإدعاء العام / الجنايات الكبرى		
١٧٩	١٨٥	% ٥٧-	% ٣٧-	% ٨-	% ٩٦,٩	% ١٠٤,٤	٢٩	٨٩٦	٩٢٥	٨٥٨	٦٧	٥	١٤١٩	٩٢٨	٧	دائرة الإدعاء العام / الضريبية		
١٢٧	١٣٥	% ٣٠-	% ٧-	% ٩-	% ٩٤,١	% ١٠٢,٨	١١٢	١٧٨٠	١٨٩٢	١٧٣٢	١٦٠	١٤	١٩٢٤	١٩١٣	١٨	دائرة الإدعاء العام / الجمارك		
١٣٤١	١٣٥١	% ٢٣-	% ٤٩	% ٤٩	% ٩٩,٣	% ١٠٠,٢	١٥٨٩	٢٢٦٦٤٧	٢٢٨٢٣٦	٢٢٦١٨٥	٢٠٥١	١٦٩	١٥١٧٠٦	١٥١٢٩٥	١٨٠	المجموع العام		

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدة لدى دوائر الإيداع العام / عمان/إربد/ معالج الجنايات الكبرى/ الضريبة/ الجمارك (دعاوى تنفيذية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الجدول رقم (٣٢)

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			٢٠٢١										٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	المدور الحالي	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين			
٧٣٣	٢٦٨١	% ٣٧	% ٣٦	% ٥٣	% ٢٧,٣	% ٥٨,٤	١٠٧١٥٦	٤٠٣٠١	١٤٧٤٥٧	٦٨٩٨٦	٧٨٤٧١	٥٥	٢٩٧١٤	٤٥١٧١	٦٣	الإدعاء العام/ عمان		
٣٨١	٢٤١١	% ٦٢	% ٥٠	% ٧٤	% ١٥,٨	% ٣٢,٩	٥٦٨٣٩	١٠٦٥٧	٦٧٤٩٦	٣٢٣٦٣	٣٥١٣٣	٢٨	١١٢٠٧	١٨٦٤٢	٢٨	الإدعاء العام / إربد		
١٢٨	٢٨١	% ٤٤	% ٢٥	% ٥٣	% ٤٥,٥	% ٧٣,٢	٢٤٤٦	٢٠٤٢	٤٤٨٨	٢٧٨٨	١٧٠٠	١٦	١٦٢٨	١٨٢٥	١٦	الإدعاء العام / معان		
٢٧	٩١	% ١	% ٦٥	% ٥٥	% ٢٩,٦	% ٩٧,٧	٨٩٣	٣٧٦	١٢٦٩	٣٨٥	٨٨٤	١٤	٢٢٨	٢٤٨	١٣	الإدعاء العام / الجنايات الكبرى		
٥٨	١٣٦	% ٧١	% ٣	% ٤٤	% ٤٢,٦	% ٦٤,١	١٥٦	١١٦	٢٧٢	١٨١	٩١	٢	١١٣	١٢٦	١	الإدعاء العام //الضريبة		
٤٩١	٩٠٥	% ٨٣	% ١٦٢	% ٧٣	% ٥٤,٢	% ٧٢,٢	٨٢٩	٩٨١	١٨١٠	١٣٥٨	٤٥٢	٢	٣٧٤	٧٨٦	١	الإدعاء العام / الجمارك		
٤٦٦	١٩٠٤	% ٤٤	% ٢٦	% ٥٩	% ٢٤,٥	% ٥١,٤	١٦٨٣١٩	٥٤٤٧٣	٢٢٢٧٩٢	١٠٦٠٦١	١١٦٧٣١	١١٧	٤٣٢٦٤	٦٦٧٩٨	١٢٢	المجموع		

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإحعاء العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المقصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين			
٣٨٦٩	٣٨٨٥	%٤-	%٥٥	%٥٤	%٩٩,٦	%١٠٠,٠	٣٦٧	٨٨٩٩٢	٨٩٣٥٩	٨٨٩٧٨	٣٨١	٢٣	٥٧٥٤٤	٥٧٦٦٣	٢٧	الادعاء العام/ عمان		
٢٧	٢٨	%٠	%١٤-	%٦	%٩٤,٧	%١٠٠,٠	١٢	٢١٤	٢٢٦	٢١٤	١٢	٨	٢٥٠	٢٠١	٥	مدعي عام/ النزاهة ومكافحة الفساد		
—	—	—	—	—	—	—	٠	٣	٣	٠	٣	—	٥٥٣	٥٠٤	—	الادعاء العام/ جنوب عمان		
١٧٣٥	١٧٥٠	%٢٧-	%٢٦	%٢٥	%٩٩,١	%١٠٠,٣	٣٠	٣٤٦٩	٣٤٩٩	٣٤٥٨	٤١	٢	٢٧٥٥	٢٧٦٧	٢	الادعاء العام/ سحاب		
١٨١٣	١٨١٨	%٠	%٢١	%٢٢	%٩٩,٧	%٩٩,٧	٥	١٨١٣	١٨١٨	١٨١٨	٠	١	١٥٠١	١٤٩١	١	الادعاء العام/ الجيزة		
٣٧٣	٤٠٨	%٤	%٢٥	%٢٨	%٩١,٤	%٩٩,٦	٧٠	٧٤٥	٨١٥	٧٤٨	٦٧	٢	٥٩٧	٥٨٣	٢	الادعاء العام/ الموقر		
—	—	—	—	—	—	—	٠	٤	٤	٠	٤	—	٥٩٦	٥٦٧	—	الادعاء العام/ شمال عمان		
—	—	—	—	—	—	—	٠	١	١	٠	١	—	٥٢٠	٥٠٠	—	الادعاء العام/ شرق عمان		
—	—	—	—	—	—	—	٠	٠	٠	٠	٠	—	٤٠٩	٣٩٠	—	الادعاء العام/ غرب عمان		
١٣٩٦	١٤٠٩	%٧٧-	%٦٣	%٦٢	%٩٩,١	%١٠٣,٢	١٣	١٣٩٦	١٤٠٩	١٣٥٣	٥٦	١	٨٥٨	٨٣٣	١	الادعاء العام/ ناعور		
٣٦٥٨	٣٦٩٢	%١-	%٧	%٧	%٩٩,١	%١٠٠,٠	١٣٦	١٤٦٣٣	١٤٧٦٩	١٤٦٣٢	١٣٧	٤	١٣٦٢٦	١٣٦٤٨	٤	الادعاء العام/ الزرقاء		
٢٣٨	٢٦٠	%٨٣	%١١	%٢٥	%٩١,٥	%٩٦,٠	٢٢	٢٣٨	٢٦٠	٢٤٨	١٢	١	٢١٤	١٩٩	١	الادعاء العام/ الأزرق		
٥١٣١	٥١٣٩	%٢٤-	%٢٠٩	%٢٠٩	%٩٩,٨	%١٠٠,٠	١٦	١٠٢٦١	١٠٢٧٧	١٠٢٥٦	٢١	٢	٣٣٢٥	٣٣٢٣	٢	الادعاء العام/ الرصيفة		
٣١٤٣	٣١٥٤	%٢٤-	%١٤٧	%١٤٦	%٩٩,٧	%١٠٠,١	٢٢	٦٢٨٥	٦٣٠٧	٦٢٧٨	٢٩	٢	٢٥٤٨	٢٥٥٣	٢	الادعاء العام/ السلط		

إيجاز المدي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١									عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المديور	في المقصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المديور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المديور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المور من عام ٢٠٢٠	عدد المديين العامين	الفصل	الوارد	عدد المديين العامين		
١٩٦٦	٢٠٠٤	%١١٦٧	%٤	%٦	%٩٨,١	%٩٨,٣	٣٨	١٩٦٦	٢٠٠٤	٢٠٠١	٣	١	١٨٩٥	١٨٩٠	١	الادعاء العام/ عين الباشا	
٥٢١	٥٢٤	%٧٩-	%١٧	%٢٦	%٩٩,٤	%١٠٢,٢	٣	٥٢١	٥٢٤	٥١٠	١٤	١	٤٤٦	٤٠٥	٢	الادعاء العام/ الشؤنة الجنوبية	
٢٢٨	٢٣٨	%١٨	%١	%١	%٩٥,٨	%٩٩,٣	٢٠	٤٥٦	٤٧٦	٤٥٩	١٧	٢	٤٥٠	٤٥٣	٢	الادعاء العام/ دير علا	
٣٣٢٨	٣٣٣٢	%٤٣-	%٨٤	%٨٤	%٩٩,٩	%١٠٠,١	٨	٦٦٥٦	٦٦٦٤	٦٦٥٠	١٤	٢	٣٦١٨	٣٦١٦	٢	الادعاء العام/ مادبا	
٢٧٥	٣٠٥	%٦٧	%٢٧	%٢٨	%٩٠,٢	%٩٥,٨	٣٠	٢٧٥	٣٠٥	٢٨٧	١٨	١	٢١٦	٢٢٥	١	الادعاء العام/ ذبيان	
٢٥٢٥	٢٥٣٣	%٤١-	%١٦٣	%١٦٠	%٩٩,٧	%١٠٠,٢	١٦	٥٠٤٩	٥٠٦٥	٥٠٣٨	٢٧	٢	١٩٢١	١٩٣٤	٢	الادعاء العام/ الكرك	
٦٨٥	٦٩٧	%٢٩-	%٨	%٧	%٩٨,٣	%١٠٠,٧	١٢	٦٨٥	٦٩٧	٦٨٠	١٧	١	٦٣٤	٦٣٨	١	الادعاء العام/ المزار الجنوبي	
٣٤٤	٣٧٠	%٧-	%٢٨	%١٧	%٩٣,١	%١٠٠,٦	٥١	٦٨٨	٧٣٩	٦٨٤	٥٥	٢	٥٣٦	٥٨٤	٢	الادعاء العام/ غور الصافي	
٢٢٣	٢٢٥	%٣٣-	%٢٣	%٢٣	%٩٩,١	%١٠٠,٥	٢	٢٢٣	٢٢٥	٢٢٢	٣	١	١٨١	١٨٠	١	الادعاء العام/ القصر	
٤٦	٤٦	%٠	%٢	%٢-	%١٠٠,٥	%١٠٢,٢	٠	٤٦	٤٦	٤٥	١	١	٤٥	٤٦	١	الادعاء العام/ عي	
٨٩	٩١	%٧٥-	%١٣-	%٧-	%٩٧,٨	%١٠٧,٢	٢	٨٩	٩١	٨٣	٨	١	١٠٢	٨٩	١	الادعاء العام/ فقوق	
٤٢٧	٤٣٨	%٢-	%٥-	%٦-	%٩٧,٣	%١٠٠,١	٨٢	٢٩٨٦	٣٠٦٨	٢٩٨٤	٨٤	٧	٣١٤١	٣١٦٠	١٠	الادعاء العام/ أحداث عمان	
—	—	—	—	—	—	—	٠	٠	٠	٠	٠	—	٣٩	٣١	—	الادعاء العام/ أحداث جنوب عمان	
١٩٥	١٩٥	%٠	%٣١	%٣٠	%١٠٠,٥	%١٠٠,٥	٠	١٩٥	١٩٥	١٩٥	٠	١	١٤٩	١٥٠	١	الادعاء العام/ أحداث سحاب	
٨٤	٨٤	%٠	%٠	%١	%١٠٠,٥	%١٠٠,٥	٠	٨٤	٨٤	٨٤	٠	١	٨٤	٨٣	١	الادعاء العام/ أحداث الجيزة	
٤٩	٥٧	%١٤	%٩	%١٩	%٨٦,٥	%٩٨,٥	٨	٤٩	٥٧	٥٠	٧	١	٤٥	٤٢	١	الادعاء العام/ أحداث الموقر	

إيجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١								عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل الحالي المدور	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين	
—	—	—	—	—	—	٠	٠	٠	٠	٠	٠	—	١٣	١١	—	الادعاء العام/ أحداث شمال عمان
—	—	—	—	—	—	٠	٠	٠	٠	٠	٠	—	٣٧	٣٥	—	الادعاء العام/ أحداث شرق عمان
—	—	—	—	—	—	٠	٠	٠	٠	٠	٠	—	١٤	١٣	—	الادعاء العام/ أحداث غرب عمان
٥٦	٥٧	%٧٥-	%٠	%٥-	%٩٨,٢	%١٠٥,٧	١	٥٦	٥٧	٥٣	٤	١	٥٦	٥٦	١	الادعاء العام/ أحداث ناعور
٦٧٣	٦٩٤	%٢٨-	%٣٦	%٣٢	%٩٧,٠	%١٠١,٢	٢١	٦٧٣	٦٩٤	٦٦٥	٢٩	١	٤٩٥	٥٠٥	١	الادعاء العام/ أحداث الزرقاء
٣٢٤	٣٢٧	%٤٠-	%٧-	%٧-	%٩٩,١	%١٠٥,٦	٣	٣٢٤	٣٢٧	٣٢٢	٥	١	٣٤٩	٣٤٨	١	الادعاء العام/ أحداث الرصيفة
١٦٢	١٦٥	%٥٠	%٧	%٨	%٩٨,٢	%٩٩,٤	٣	١٦٢	١٦٥	١٦٣	٢	١	١٥١	١٥١	١	الادعاء العام/ أحداث السلط
١٨٩	٢١٦	%٠	%٣٧	%٦٧	%٨٧,٥	%٨٧,٥	٢٧	١٨٩	٢١٦	٢١٦	٠	١	١٣٨	١٢٩	١	الادعاء العام/ أحداث عين الباشا
٥٦	٥٧	%٠	%٥-	%٧-	%٩٨,٢	%١٠٥,٠	١	٥٦	٥٧	٥٦	١	١	٥٩	٦٠	١	الادعاء العام/ أحداث الشونة الجنوبية
٥٠	٥٢	%٠	%١٤-	%٩-	%٩٦,٢	%٩٦,٢	٢	٥٠	٥٢	٥٢	٠	١	٥٨	٥٧	١	الادعاء العام/ أحداث دير علا
٢٩٣	٢٩٣	%١٠٠-	%٤٤	%٤٤	%١٠٥,٠	%١٠١,٥	٠	٢٩٣	٢٩٣	٢٩٠	٣	١	٢٠٤	٢٠٢	١	الادعاء العام/ أحداث مادبا
٣٥١	٣٥٨	%٢٢-	%٢-	%٤-	%٩٨,٥	%١٠٥,٦	٧	٣٥١	٣٥٨	٣٤٩	٩	١	٣٥٨	٣٦٤	١	الادعاء العام/ أحداث الكرك
١٨٧٧	١٨٩٠	%٥-	%٤٩	%٤٩	%٩٩,٣	%١٠٥,٠	١٠٣٠	١٥٠,١٧٦	١٥١٢,٠٦	١٥٠,١٢١	١٠,١٥	٨٠	١٠٠,٧٣٠	١٠٠,٦٧٩	٨٥	المجموع

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإيداع العام التابعة لدائرة النائب العام عمان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٤)

إنجاز المدعي العام السنتي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنتي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	المور الحالي	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين				
٨٢٥	٣٠٨٥	% ٦٢	% ٩٠	% ٦٤	% ٢٦,٧	% ٤٨,٩	٥٤٢٤٠	١٩٨٠٤	٧٤٠٤٤	٤٠٥٢٠	٣٣٥٢٤	٢٤	١٠٣٩٦	٢٤٦٦٦	٢٧	الإدعاء العام/ عمان			
—	—	% ٥-	% ٧١-	—	% ٥,١	—	٩٣٦٧	٥٠٤	٩٨٧١	٠	٩٨٧١	—	١٧٢٣	٤٤٠	—	الإدعاء العام/ جنوب عمان			
٥٤٩	١٢٦٢	% ٢٠	% ٤	% ١٩-	% ٤٣,٥	% ٨٢,٢	١٤٢٧	١٠٩٧	٢٥٢٤	١٣٣٤	١١٩٠	٢	١٠٥٥	١٦٤٦	٢	الإدعاء العام/ سحاب			
١١٩	٣٠٥	% ٢١-	% ١١	% ٣٩-	% ٣٩,٠	% ١٦٧,٦	١٨٦	١١٩	٣٠٥	٧١	٢٣٤	١	١٠٧	١١٧	١	الإدعاء العام/ الجزيرة			
٨٠	٢٢٣	% ٧	% ١٢٤	% ١٦	% ٣٥,٧	% ٨٩,٣	٢٨٦	١٥٩	٤٤٥	١٧٨	٢٦٧	٢	٧١	١٥٤	٢	الإدعاء العام/ الموقر			
—	—	% ٩-	% ٥٧-	—	% ٨,٧	—	٥٤٣٨	٥١٩	٥٩٥٧	٠	٥٩٥٧	—	١٢١٩	٣٦١	—	الإدعاء العام/ شمال عمان			
—	—	% ١٠-	% ٦٩-	—	% ١٠,٠	—	٢٩٣٠	٣٢٦	٣٢٥٦	٠	٣٢٥٦	—	١٠٥٨	١٠٧١	—	الإدعاء العام/ شرقي عمان			
—	—	% ٩-	% ٧١-	—	% ٩,٢	—	٣٣٧٣	٣٤٠	٣٧١٣	٠	٣٧١٣	—	١١٧٧	٧٣٠	—	الإدعاء العام/ غرب عمان			
٣٢٩	٧٨٦	% ٢٥	% ٤٩	% ١١	% ٤١,٩	% ٧٨,١	٤٥٧	٣٢٩	٧٨٦	٤٢١	٣٦٥	١	٢٢١	٣٧٨	١	الإدعاء العام/ ناعور			
٥٣٧٣	١٦١٨٨	% ٢٨	% ٤٠	% ٣٨	% ٣٣,٢	% ٦٩,٦	١٠٨١٥	٥٣٧٣	١٦١٨٨	٧٧٢١	٨٤٦٧	١	٣٨٤٥	٥٥٩٥	٤	الإدعاء العام/ الزرقاء			
٥٥	١٢٧	% ١٢-	% ٠	% ٤٤-	% ٤٣,٣	% ١٢٢,٢	٧٢	٥٥	١٢٧	٤٥	٨٢	١	٥٥	٨١	١	الإدعاء العام/ الأزرق			
١٠٧٤	٣٤٢٨	% ٥٥	% ٧-	% ٤٣	% ٣١,٣	% ٥٦,٣	٤٧٠٧	٢١٤٨	٦٨٥٥	٣٨١٦	٣٠٣٩	٢	٢٣٠٨	٢٦٦٩	٢	الإدعاء العام/ الرصيفة			
٩٢٥	٢٣٠٩	% ٣٨	% ٢٨	% ٥٩	% ٤٠,١	% ٧٠,٧	٢٧٦٨	١٨٥٠	٤٦١٨	٢٦١٨	٢٠٠٠	٢	١٤٤١	١٦٤٤	٢	الإدعاء العام/ السلط			
١٠٥٩	٢٥٥٩	% ٦١	% ١٧	% ١٠١	% ٤١,٤	% ٦٥,١	١٥٠٠	١٠٥٩	٢٥٥٩	١٦٢٧	٩٣٢	١	٩٠٨	٨٠٩	١	الإدعاء العام/ عين الباشا			

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١									عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والتوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	المورد الحالي	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين			
٢٢٦	٥٩٨	% ٧٥	% ٦٢٩	% ٦٨٦	% ٣٧,٨	% ٥٨,٧	٣٧٢	٢٢٦	٥٩٨	٣٨٥	٢١٣	١	٣١	٤٩	٢	الإدعاء العام/ الشؤون الجنوبية		
١٧٦	٥٩٧	% ٣٠	% ١١-	% ٦٢	% ٢٩,٤	% ٦٤,٣	٨٤٢	٣٥١	١١٩٣	٥٤٦	٦٤٧	٢	٣٩٤	٣٣٧	٢	الإدعاء العام/ دير علا		
٨٢٦	٢٠٧٢	% ٦٣	% ٥٤	% ١٠٠	% ٣٩,٩	% ٦٣,١	٢٤٩١	١٦٥٢	٤١٤٣	٢٦١٨	١٥٢٥	٢	١٠٧٤	١٣٠٩	٢	الإدعاء العام/ مادبا		
٥٥	١٢١	% ١٢	% ٨	% ٥	% ٤٥,٥	% ٨٨,٧	٦٦	٥٥	١٢١	٦٢	٥٩	١	٥١	٥٩	١	الإدعاء العام/ نيبان		
١٠٩٦	٣٦٢٩	% ١١٧	% ٧٠	% ٢١٠	% ٣٠,٢	% ٤٤,٦	٢٥٣٣	١٠٩٦	٣٦٢٩	٢٤٦٠	١١٦٩	١	٦٤٥	٧٩٣	٢	الإدعاء العام/ الكرك		
١٧٢	٧٠٢	% ١٠	% ٢٧	% ٤٠	% ٢٤,٥	% ٧٧,٨	٥٣٠	١٧٢	٧٠٢	٢٢١	٤٨١	١	١٣٥	١٥٨	١	الإدعاء العام/ المزار الجنوبي		
١٦٨	٣٦٨	% ١٩	% ٤٧	% ٣٢	% ٤٥,٦	% ٨٣,٨	٤٠٠	٣٣٥	٧٣٥	٤٠٠	٣٣٥	٢	٢٢٨	٣٠٣	٢	الإدعاء العام/ غور الصفافي		
٨١	٣١٠	% ١٤	% ٣٢-	% ١٧-	% ٢٦,١	% ٧٤,٣	٢٢٩	٨١	٣١٠	١٠٩	٢٠١	١	١١٩	١٣٢	١	الإدعاء العام/ القصر		
١٧	٤٥	% ١٧	% ١٨٣	% ٢٠٠	% ٣٧,٨	% ٨١,٠	٢٨	١٧	٤٥	٢١	٢٤	١	٦	٧	١	الإدعاء العام/ عي		
٤٤	٩٣	% ٤-	% ٢-	% ٣٦-	% ٤٧,٣	% ١٠٤,٨	٤٩	٤٤	٩٣	٤٢	٥١	١	٤٥	٦٦	١	الإدعاء العام/ فقوع		
١٣٧٣	٢٣٤٦	% ١٧٧	% ١٠١	% ١٤٨	% ٥٨,٥	% ٦٨,٨	٩٧٣	١٣٧٣	٢٣٤٦	١٩٩٥	٣٥١	١	٦٨٣	٨٠٥	١	الإدعاء العام/ احداث عمان		
٨٦١	١٦٦٠	% ١٦٥	% ١٠٢	% ٢٢٥	% ٥١,٩	% ٦٣,٤	٧٩٩	٨٦١	١٦٦٠	١٣٥٨	٣٠٢	١	٤٢٧	٤١٨	١	الإدعاء العام/ احداث الزرقاء		
١٥٧	٢٦٩	% ١٤-	% ٢٠-	% ٤٨-	% ٥٨,٤	% ١١٢,٩	١١٢	١٥٧	٢٦٩	١٣٩	١٣٠	١	١٩٦	٢٦٨	١	الإدعاء العام/ احداث السلط		
١٦٦	٢٨٩	% ٩٢	% ١٥٩	% ١٩٢	% ٥٧,٤	% ٧٣,٨	١٢٣	١٦٦	٢٨٩	٢٢٥	٦٤	١	٦٤	٧٧	١	الإدعاء العام/ احداث مادبا		
٣٣	٧٦	% ٩٥	% ٣	% ٨٦	% ٤٣,٤	% ٦١,١	٤٣	٣٣	٧٦	٥٤	٢٢	١	٣٢	٢٩	١	الإدعاء العام/ احداث الكرك		
٧٣٣	٢٦٨١	% ٣٧	% ٣٦	% ٥٣	% ٢٧,٣	% ٥٨,٤	١٠٧١٥٦	٤٠٣٠١	١٤٧٤٥٧	٦٨٩٨٦	٧٨٤٧١	٥٥	٢٩٧١٤	٤٥١٧١	٦٣	المجموع		

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإدعاء العام التابعة لدائرة النائب العام إريد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الجدول رقم (٣٥)

إنتاج المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور	نسبة الفصل إلى المدور وإلوارد	نسبة الفصل إلى المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين		
٣٧٣٧	٣٧٤٨	%٥٠-	%٥٩	%٥٩	%١٠٠,٣	%٩٩,٧	%١٠٠,٣	٦٦	٢٢٤٢١	٢٢٤٨٧	٢٢٣٥٤	١٣٣	٦	١٤٠٨٠	١٤٠٩٠	٧	الإدعاء العام/ إريد	
٤٢٨	٤٤١	%٦٨-	%٢١	%٦	%١٠٦,٧	%٩٧,١	%١٠٦,٧	١٣	٤٢٨	٤٤١	٤٠١	٤٠	١	٣٥٥	٣٧٨	١	الإدعاء العام/ المزار الشمالي	
١٤٩٣	١٤٩٥	%٧٨-	%٢٢	%٢٢	%١٠٠,٥	%٩٩,٩	%١٠٠,٥	٢	١٤٩٣	١٤٩٥	١٤٨٦	٩	١	١٢٢٦	١٢٢٢	١	الإدعاء العام/ الأغوار الشمالية	
١١٩٧	١٢١١	%٢٢-	%١٥	%١٦	%١٠٠,٣	%٩٨,٨	%١٠٠,٣	١٤	١١٩٧	١٢١١	١١٩٣	١٨	١	١٠٣٨	١٠٢٩	١	الإدعاء العام/ الكورة	
٢٠٤٣	٢٠٦٣	%١٨	%٢-	%٢-	%٩٩,٩	%٩٩,٠	%٩٩,٩	٢٠	٢٠٤٣	٢٠٦٣	٢٠٤٦	١٧	١	٢٠٩١	٢٠٩٦	١	الإدعاء العام/ بني عبيد	
٧٢١	٧٢٦	%٧١-	%١٩-	%٢١-	%١٠١,٧	%٩٩,٣	%١٠١,٧	٥	٧٢١	٧٢٦	٧٠٩	١٧	١	٨٩٠	٩٠٢	١	الإدعاء العام/ بني كنانة	
٧٥٩	٧٦٥	%٥٧-	%٥٤	%٤٨	%١٠١,١	%٩٩,٢	%١٠١,١	٦	٧٥٩	٧٦٥	٧٥١	١٤	١	٤٩٤	٥٠٨	١	الإدعاء العام/ الطيبة	
٤١٠	٤٣٠	%٥٥-	%١٣	%٢-	%١٠٦,٢	%٩٥,٣	%١٠٦,٢	٢٠	٤١٠	٤٣٠	٣٨٦	٤٤	١	٣٦٢	٣٩٢	١	الإدعاء العام/ الوسطية	

إنتاج المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين				
٢٨١٦	٢٨٢٥	%٢٧-	% ٨٣	% ٨٢	% ٩٩,٧	% ١٠٠,١	١٩	٥٦٣١	٥٦٥٠	٥٦٢٤	٢٦	٢	٣٠٨٤	٣٠٩٦	٢	الادعاء العام/ الرمثا			
٣٩٥٤	٣٩٦٣	%٣٣-	% ٣٥	% ٣٥	% ٩٩,٨	% ١٠٠,١	١٨	٧٩٠,٧	٧٩٢٥	٧٨٩٨	٢٧	٢	٥٨٥٢	٥٨٥٧	٢	الادعاء العام/ المفرق			
٥١٩	٥٢٥	%١٤-	% ٣٥	% ٣٣	% ٩٨,٩	% ١٠٠,٢	١٢	١٠٣٨	١٠٥٠	١٠٣٦	١٤	٢	٧٦٧	٧٧٧	١	الادعاء العام/ البادية الشمالية			
٢٢٥	٢٣٠	%٢٥	% ٩٧	% ٩٨	% ٩٧,٨	% ٩٩,٦	٥	٢٢٥	٢٣٠	٢٢٦	٤	١	١١٤	١١٤	١	الادعاء العام/ الرويشد			
٣٤٠٤	٣٤٠٨	%٢٧-	%١٥٠	%١٥٠	% ٩٩,٩	% ١٠٠,٠	٨	٦٨٠,٨	٦٨١٦	٦٨٠٥	١١	٢	٢٧٢٧	٢٧٢٤	٢	الادعاء العام/ جرش			
٢٤٩٢	٢٤٩٤	%٠	% ٩١	% ٩١	% ٩٩,٩	% ١٠٠,٠	٤	٤٩٨٣	٤٩٨٧	٤٩٨٣	٤	٢	٢٦٠٥	٢٦٠٦	٢	الادعاء العام/ عجلون			
٢٤٠	٢٤٠	%١٠٠-	% ٦-	% ٧-	%١٠٠,٠	% ١٠١,٧	٠	٧١٩	٧١٩	٧٠٧	١٢	٣	٧٦٦	٧٦٣	٣	الادعاء العام/ أحداث إربد			

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين		
٧٦	٧٦	%٠	%٩	% ١٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٧٦	٧٦	٧٦	٠	١	٧٠	٦٩	١	الادعاء العام/ أحداث الاغوار الشمالية	
٨٣	٨٣	%١٠٠-	% ١٧	% ١٦	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٢,٥	٠	٨٣	٨٣	٨٣	٢	١	٧١	٧٠	١	الادعاء العام/ أحداث الكورة	
٧٦	٧٦	%١٠٠-	% ١-	% ٤-	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠١,٣	٠	٧٦	٧٦	٧٦	١	١	٧٧	٧٨	١	الادعاء العام/ أحداث بني عبيد	
٤٨	٤٨	%٠	% ٦٠	% ٦٦	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٤٨	٤٨	٤٨	٠	١	٣٠	٢٩	١	الادعاء العام/ أحداث بني كنانة	
١٥٢	١٥٢	%٠	% ٤٣	% ٤٣	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٥٢	١٥٢	١٥٢	٠	١	١٠٦	١٠٦	١	الادعاء العام/ أحداث الرمثا	
٣٢٤	٣٢٤	%١٠٠-	%١٧-	%١٧-	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٣	٠	٣٢٤	٣٢٤	٣٢٣	١	١	٣٨٩	٣٩٠	١	الادعاء العام/ أحداث المفرق	
٢٠	٢٠	%٠	%٤٥٧	%٤٧١	% ٩٧,٥	% ٩٧,٥	% ٩٧,٥	١	٣٩	٤٠	٤٠	٠	٢	٧	٧	١	الادعاء العام/ أحداث البادية الشمالية	
١٧٨	١٧٨	%٠	% ٤٧	% ٤٨	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٧٨	١٧٨	١٧٨	٠	١	١٢١	١٢٠	١	الادعاء العام/ أحداث جرش	
١٦٠	١٦٣	%٠	% ٥٨	% ٦١	% ٩٨,٢	% ٩٨,٢	% ٩٨,٢	٣	١٦٠	١٦٣	١٦٣	٠	١	١٠١	١٠١	١	الادعاء العام/ أحداث عجلون	
١٥٦٥	١٥٧١	%٤٥-	% ٥٥	% ٥٤	% ٩٩,٦	% ١٠٠,٣	% ١٠٠,٣	٢١٦	٥٧٩١٩	٥٨١٣٥	٥٧٧٤١	٣٩٤	٣٧	٣٧٤٢٣	٣٧٥٢٤	٣٦	المجموع	

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنقذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الإيداع العام التابعة لدائرة النائب العام إريد في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٦)

إنجاز المدعي	عيب المدعي	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١									عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في الوارد	في الوارد	نسبة المدور إلى الوارد	نسبة المدور إلى الوارد	نسبة المدور إلى الوارد	المدور الحالي	المتنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المتنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين		
العام السنوي ٢٠٢١	العام السنوي ٢٠٢١																	
٧٠٦	٦٢٤٩	% ٦٣	% ٨-	% ٩١	% ١١,٣	% ٢٤,٨	٣٣٢٥٨	٤٢٣٧	٣٧٤٩٥	١٧٠٦٤	٢٠٤٣١	٦	٤٦٣٠	٨٩٣٤	٧		الادعاء العام/ إربد	
٧٦	٣١٥	% ٣١	% ٣٨	% ١٧	% ٢٤,١	% ٥٧,١	٢٣٩	٧٦	٣١٥	١٣٣	١٨٢	١	٥٥	١١٤	١		الادعاء العام/ المزار الشمالي	
٢٦٦	١٢٧٦	% ٦٧	% ١٠-	% ١٠	% ٢٠,٨	% ٣٩,٦	١٠١٠	٢٦٦	١٢٧٦	٦٧١	٦٠٥	١	٢٩٤	٦٠٩	١		الادعاء العام/ الأغوار الشمالية	
٦٨٦	٢٧١٦	% ٨٠	% ٥٣	% ١٨٨	% ٢٥,٣	% ٤٣,١	٢٠٣٠	٦٨٦	٢٧١٦	١٥٩٠	١١٢٦	١	٤٤٧	٥٥٣	١		الادعاء العام/ الكورة	
٣٥٧	٢٦٥٧	% ٥٦	% ٣١-	% ٣٤	% ١٣,٤	% ٣٠,٢	٢٣٠٠	٣٥٧	٢٦٥٧	١١٨١	١٤٧٦	١	٥١٩	٨٨١	١		الادعاء العام/ بني عبيد	
٢٥١	١٠٥٧	% ٩٤	% ١٦	% ٩٦	% ٢٣,٧	% ٣٩,١	٨٠٦	٢٥١	١٠٥٧	٦٤٢	٤١٥	١	٢١٦	٣٢٧	١		الادعاء العام/ بني كنانة	
٩٣	٤٥١	% ٤٤	% ٣١	% ٢١٧	% ٢٠,٦	% ٤٥,٨	٣٥٨	٩٣	٤٥١	٢٠٣	٢٤٨	١	٧١	٦٤	١		الادعاء العام/ الطيبة	
١٢٠	٥٢٠	% ٧٠	% ١٤٥	% ١١٤	% ٢٣,١	% ٤٢,١	٤٠٠	١٢٠	٥٢٠	٢٨٥	٢٣٥	١	٤٩	١٣٣	١		الادعاء العام/ الوسطية	
٣٦٦	٢٠٢٢	% ١٢٦	% ٣٩-	% ١٢٣	% ١٨,١	% ٢٨,٤	٣٣١١	٧٣٢	٤٠٤٣	٢٥٧٥	١٤٦٨	٢	١٢٠٩	١١٥٤	٢		الادعاء العام/ الرمثا	

إنجاز المدعي العام السنتوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنتوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١									عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور وإلوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	المدور الحالي	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين		
٥١٩	٣٨٧٥	%٣٣	%٤٦-	%١٢-	% ١٣,٤	% ٣٨,٥	٦٧١١	١٠٣٨	٧٧٤٩	٢٦٩٦	٥٠٥٣	٢	١٩١٤	٣٠٧٧	٢	الإدعاء العام/ المفرق	
١٩	٩٩	% ١٣	%٢٤-	% ٢٠	% ١٨,٨	% ٦٧,٣	١٦٠	٣٧	١٩٧	٥٥	١٤٢	٢	٤٩	٤٦	١	الإدعاء العام/ البلدية الشمالية	
٢	٢٢	% ٨٢	%٧٥-	% ٨٣	% ٩,١	% ١٨,٢	٢٠	٢	٢٢	١١	١١	١	٨	٦	١	الإدعاء العام/ الرويشد	
٧٣٢	٢٢٠٨	% ٤٦	% ٤٦	% ٦١	% ٣٣,١	% ٦١,٢	٢٩٥٢	١٤٦٣	٤٤١٥	٢٣٩٠	٢٠٢٥	٢	١٠٠٠	١٤٨٢	٢	الإدعاء العام/ جرش	
٣٧٧	١٤٥٧	%١٦١	% ٤١	%١٧٧	% ٢٥,٩	% ٣٦,١	٢١٦٠	٧٥٤	٢٩١٤	٢٠٨٦	٨٢٨	٢	٥٣٦	٧٥٣	٢	الإدعاء العام/ عجلون	
٤٤٦	١٣٥٦	%٣٠	%١٧٩	%٦٤	% ٣٢,٩	% ٦٨,٢	٩١٠	٤٤٦	١٣٥٦	٦٥٤	٧٠٢	١	١٦٠	٤٠٠	١	الإدعاء العام/ أحداث اربد	
١٦	١٣٠	% ٣	%١٤	%٥٠-	% ١٢,٣	%٨٤,٢	١١٤	١٦	١٣٠	١٩	١١١	١	١٤	٣٨	١	الإدعاء العام/ أحداث المفرق	
٥٧	١٢٧	%١٧	%٧٣	%١٦	% ٤٤,٩	%٨٥,١	٧٠	٥٧	١٢٧	٦٧	٦٠	١	٣٣	٥٨	١	الإدعاء العام/ أحداث جرش	
٢٦	٥٦	%١٠٠	%٧٦٧	%٢١٥	% ٤٦,٤	% ٦٣,٤	٣٠	٢٦	٥٦	٤١	١٥	١	٣	١٣	١	الإدعاء العام/ أحداث عجلون	
٣٨١	٢٤١١	%٦٢	%٥-	%٧٤	%١٥,٨	% ٣٢,٩	٥٦٨٣٩	١٠٦٥٧	٦٧٤٩٦	٣٢٣٦٣	٣٥١٣٣	٢٨	١١٢٠٧	١٨٦٤٢	٢٨	المجموع	

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمقصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دوائر الإيداع العام التابعة لدائرة النائب العام معان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٧)

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المقصود	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى المدور	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين		
٤٩٧	٤٩٨	% ٥٠-	% ٥٠-	% ٥٠-	% ٩٩,٧	% ١٠٠,٣	٣	٩٩٣	٩٩٦	٩٩٠	٦	٢	١٠٤٣	١٠٣٩	٢	الإدعاء العام/ معان			
٣٣٥	٣٤٥	% ١٠٠	% ١٥٨	% ١٦٤	% ٩٧,١	% ٩٨,٥	١٠	٣٣٥	٣٤٥	٣٤٠	٥	١	١٣٠	١٢٩	١	الإدعاء العام/ الحسينية			
٤٤٧	٤٥٢	% ٢٧-	% ٣٢	% ٣١	% ٩٨,٨	% ١٠٠,٤	١١	٨٩٣	٩٠٤	٨٨٩	١٥	٢	٦٧٧	٦٧٧	٢	الإدعاء العام/ التبراء - وادي موسى			
٣٥٨	٣٦٧	% ٢٩	% ٥٢	% ٥٧	% ٩٧,٥	% ٩٩,٤	٩	٣٥٨	٣٦٧	٣٦٠	٧	١	٢٣٥	٢٢٩	١	الإدعاء العام/ الشوبك			
١١٢	١٢٧	% ٠	% ٢١-	% ٢٤-	% ٨٨,٢	% ١٠٠,٠	١٥	١١٢	١٢٧	١١٢	١٥	١	١٤٢	١٤٧	١	الإدعاء العام/ الجفر			
٦٣١	٦٣١	% ١٠٠-	% ٥	% ٤	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٥	٠	٦٣١	٦٣١	٦٢٨	٣	١	٥٩٩	٦٠٢	١	الإدعاء العام/ الطفيلة			
٣٥٢	٣٦٦	% ١٧	% ١٤١	% ١٢٧	% ٩٦,٢	% ٩٩,٤	١٤	٣٥٢	٣٦٦	٣٥٤	١٢	١	١٤٦	١٥٦	١	الإدعاء العام/ بصيرا			
١٥٣	١٥٩	% ١٠٠	% ٨٩	% ٩٠	% ٩٦,٢	% ٩٨,١	٦	١٥٣	١٥٩	١٥٦	٣	١	٨١	٨٢	١	الإدعاء العام/ الحسا			
٤٣٤١	٤٣٤٨	% ٦٢-	% ٨٧	% ٨٨	% ٩٩,٨	% ١٠٠,٣	١٥	٨٦٨١	٨٦٩٦	٨٦٥٧	٣٩	٢	٤٦٣٥	٤٦١٣	٢	الإدعاء العام/ العقبة			
٦٠٢	٦١١	% ٠	% ٧٢	% ٧٢	% ٩٨,٥	% ١٠٠,٠	٩	٦٠٢	٦١١	٦٠٢	٩	١	٣٥١	٣٤٩	١	الإدعاء العام/ القويرة			
٤٢	٤٢	% ٠	% ٢٦	% ٢٧	% ٩٨,٨	% ٩٨,٨	١	٨٣	٨٤	٨٤	٠	٢	٦٦	٦٦	٢	الإدعاء العام/ أحداث معان			

إنجاز المدعي العام السني ٢٠٢١	عبء المدعي العام السني ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين		
٥	٦	%	% ٤٤-	% ١٤-	% ٨٣,٣	% ٨٣,٣	١	٥	٦	٦	٠	١	٩	٧	١	الإدعاء العام/ أحداث الحسينية		
١٢٧	١٢٩	% ٢٠٠	% ١٩٥	% ١٩٨	% ٩٨,٨	% ٩٩,٢	٣	٢٥٤	٢٥٧	٢٥٦	١	٢	٨٦	٨٦	٢	الإدعاء العام/ أحداث البتراء		
١٠	١٠	%	%	%	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	١٠	١٠	١٠	٠	١	-	-	-	الإدعاء العام/ أحداث الشوبك		
٧	٩	%	% ١٣-	% ١٣	% ٧٧,٨	% ٧٧,٨	٢	٧	٩	٩	٠	١	٨	٨	١	الإدعاء العام/ أحداث الجفر		
٥١	٥١	% ١٠٠-	% ٢٤	% ١٤	% ١٠٠,٠	% ١٠٤,١	٠	٥١	٥١	٤٩	٢	١	٤١	٤٣	١	الإدعاء العام/ أحداث الطفيلة		
٤٨١	٤٨١	%	% ١٩	% ١٩	% ١٠٠,٠	% ١٠٠,٠	٠	٤٨١	٤٨١	٤٨١	٠	١	٤٠٥	٤٠٥	١	الإدعاء العام/ أحداث العقبة		
٦٣٦	٦٤١	% ١٥-	% ٦٢	% ٦٢	% ٩٩,٣	% ١٠٠,١	٩٩	١٤٠٠١	١٤١٠٠	١٣٩٨٣	١١٧	٢٢	٨٦٥٤	٨٦٣٨	٢١	المجموع		

الجدول رقم (٣٨) التغيير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دوائر الادعاء العام التابعة لدائرة النائب العام معان في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠			اسم الدائرة
		في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	نسبة الوارد إلى المنفذ	المدور الحالي	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين				
٣٦٧	٦٩٦	%٧٧	%٢٢٦	%٢٨٨	%٥٢,٧	%٧١,٩	٦٥٩	٧٣٣	١٣٩٢	١٠١٩	٣٧٣	٢	٢٢٥	٢٦٣	٢	الادعاء العام/ معان			
٢٠	٦٨	%٥٥	%١٧-	%٣٢	%٢٩,٤	%٥٤,١	٤٨	٢٠	٦٨	٣٧	٣١	١	٢٤	٢٨	١	الادعاء العام/ الحسينية			
١٠٤	٢٢١	%١٧٥	%١٠٠	%٢٥٣	%٤٧,١	%٥٨,٣	٢٣٤	٢٠٨	٤٤٢	٣٥٧	٨٥	٢	١٠٤	١٠١	٢	الادعاء العام/ البتراء - وادي موسى			
٢١	٤٥	%٧٠٠	%٩٥٠	%٢٠٠٠	%٤٦,٧	%٥٠,٠	٢٤	٢١	٤٥	٤٢	٣	١	٢	٢	١	الادعاء العام/ الشوبك			
١٣	٦٤	%٥٥	%٥٨-	%٣	%٢٠,٣	%٤١,٩	٥١	١٣	٦٤	٣١	٣٣	١	٣١	٣٠	١	الادعاء العام/ الجفر			
٤٣٢	٦٤٤	%٨٣	%٣٠٤	%٣٢٦	%٦٧,١	%٨١,٨	٢١٢	٤٣٢	٦٤٤	٥٢٨	١١٦	١	١٠٧	١٢٤	١	الادعاء العام/ الطفيلة			
١٩	٥٣	%١٧	%٣٤-	%٣٧-	%٣٥,٨	%٧٩,٢	٣٤	١٩	٥٣	٢٤	٢٩	١	٢٩	٣٨	١	الادعاء العام/ بصيرا			
١٤	٣٤	%٠	%١٧	%١٣-	%٤١,٢	%١٠٠,٠	٢٠	١٤	٣٤	١٤	٢٠	١	١٢	١٦	١	الادعاء العام/ الحسا			
٢٣٥	٧٣٢	%٩	%٥١-	%٤٩-	%٣٢,١	%٨٥,٤	٩٩٤	٤٦٩	١٤٦٣	٥٤٩	٩١٤	٢	٩٦٧	١٠٦٩	٢	الادعاء العام/ العقبة			
٤١	٨٧	%١٣٠	%٥٨	%١٢٣	%٤٧,١	%٦١,٢	٤٦	٤١	٨٧	٦٧	٢٠	١	٢٦	٣٠	١	الادعاء العام/ القويرة			
٣٧	٩٧	%٥	%٦	%٢٣-	%٣٨,١	%٩٢,٥	٦٠	٣٧	٩٧	٤٠	٥٧	١	٣٥	٥٢	١	الادعاء العام/ احداث معان			
١٩	٢٦	%٢٥٠	%٤٦-	%٣٥-	%٧٣,١	%٧٩,٢	٧	١٩	٢٦	٢٤	٢	١	٣٥	٣٧	١	الادعاء العام/ احداث الطفيلة			
١٦	٧٣	%٢٣٥	%٤٨-	%٦٠	%٢١,٩	%٢٨,٦	٥٧	١٦	٧٣	٥٦	١٧	١	٣١	٣٥	١	الادعاء العام/ احداث العقبة			
١٢٨	٢٨١	%٤٤	%٢٥	%٥٣	%٤٥,٥	%٧٣,٢	٢٤٤٦	٢٠٤٢	٤٤٨٨	٢٧٨٨	١٧٠٠	١٦	١٦٢٨	١٨٢٥	١٦	المجموع			

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٣٩)

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ مع ٢٠٢٠ بالمقارنة مع				عام ٢٠٢١							عام ٢٠٢٠		
		في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	الحالي المدور	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	الفصل	الوارد	عدد المدعين العامين	١٣
١٧٠	١٨٠	%٥٥-	%٢١	%٨	%٩٤,٨	١٠,٣	١٨٧٥	١٩٧٨	١٧٥٠	٢٢٨	١١	١٥٥٦	١٦١٣		١٣

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الجنايات الكبرى في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٤٠)

إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	نسبة التغير عام ٢٠٢١ مع ٢٠٢٠ بالمقارنة مع				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠		
		في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	الحالي المدور	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين	١٣		
٢٧	٩١	%١	%٦٥	%٥٥	%٢٩,٦	%٩٧,٧	٨٩٣	٣٧٦	١٢٦٩	٣٨٥	٨٨٤	١٤	٢٢٨	٢٤٨		١٣		

الجدول رقم (٤١)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمقصولة والمدورة (دعاوى تحقيقية) لدى دائرة مدعي عام الضريبة (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الإدعاء العام / الضريبة	عام ٢٠٢٠				عام ٢٠٢١											نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عبء المدعي العام السنوي (تحقيق) ٢٠٢١	إنجاز المدعي العام السنوي (تحقيق) ٢٠٢١
	عدد المدعين العامين (ترافع)	عدد المدعين العامين (تحقيق)	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين (ترافع)	عدد المدعين العامين (تحقيق)	الوارد	المجموع	الفصل	المورد الحالي	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الفصل المدور إلى الوارد	نسبة الفصل المدور إلى الوارد	في المقفصول	في الوارد					
١١	٧	٩٢٨	١٤١٩	١٤	٥	٦٧	٨٥٨	٩٢٥	٨٩٦	٢٩	١٠٤,٤٪	٩٦,٩٪	٨-٪	٣٧-٪	٥٧-٪	١٨٥	١٧٩			

الجدول رقم (٤٢)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الضريبة (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الإدعاء العام / الضريبة	عام ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										نسبة التغير عام ٢٠٢١ مع ٢٠٢٠			عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١
	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور ٢٠٢٠ من عام	عدد المدعين العامين	نسبة الوارد	نسبة المنفذ إلى الوارد	نسبة المدور الحالي	نسبة الوارد	نسبة المنفذ إلى المدور والوارد	في الوارد	في المنفذ	في المدور	
٥٨	١٣٦	%٧١	%٣	%٤٤	%٤٢,٦	%٦٤,١	١٥٦	١١٦	٢٧٢	١٨١	٩١	٢	١١٣	١٢٦	١	١	

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصلة والمدورة (دعاوى تحقيق) لدى دائرة مدعي عام الجمارك (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
 الجدول رقم (٤٣)

الإدعاء العام / الجمارك	١٠	١٨	١٩١٣	١٩٢٤	٧	١٤	١٦٠	١٧٣٢	١٨٩٢	١٧٨٠	١١٢	١٠٢,٨٪	٩٤,١٪	٩-٪	٧-٪	٣٠-٪	١٣٥	١٢٧	نسبة التغير عام ٢٠٢١ بالمقارنة مع ٢٠٢٠			عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠				اسم الدائرة					
																			في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل إلى المدور والوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الحالي المدور	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين (تحقيق)	عدد المدعين العامين (ترافع)	عدد المدعين العامين (تحقيق)	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين (تحقيق)	عدد المدعين العامين (ترافع)		عدد المدعين العامين (تحقيق)	الوارد	الفصل	عدد المدعين العامين (تحقيق)	عدد المدعين العامين (ترافع)

الجدول رقم (٤٤)

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمنفذة والمدورة (دعاوى تنفيذية) لدى دائرة مدعي عام الجمارك (شاملة منطقة العقبة الاقتصادية) في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠

الإدعاء العام / الجمارك	اسم الدائرة															
	عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠					
	في المدور	في المنفذ	في الوارد	نسبة المنفذ الى المدور والوارد	نسبة المنفذ الى الوارد	الحالي المدور	المنفذ	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد المدعين العامين	المنفذ	الوارد	عدد المدعين العامين		
إنجاز المدعي العام السنوي ٢٠٢١	عبء المدعي العام السنوي ٢٠٢١	٨٣ ٪	١٦٢ ٪	٧٣ ٪	٥٤,٢ ٪	٧٢,٢ ٪	٨٢٩	٩٨١	١٨١٠	١٣٥٨	٤٥٢	٢	٣٧٤	٧٨٦	١	
٤٩١	٩٠٥															

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية العليا في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٤٥)

٢٠٢١ الإنجاز		٢٠٢١ اللعب		نسبة التغير عام ٢٠٢١ ٢٠٢٠ مع ٢٠٢٠ بالمقارنة مع				عام ٢٠٢١										عام ٢٠٢٠				
القاضي	الهيئة	القاضي	الهيئة	في المدور	في المفصول	في الوارد	نسبة الفصل المدور إلى الوارد	نسبة الفصل إلى الوارد	نسبة الوارد إلى الفصل	المدور الحالي	الفصل	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضاة	عدد الهيئات	الفصل	الوارد	عدد القضاة	عدد الهيئات		
٦٧	٤٦٩	٧٣	٥١٤	% ٥٥	% ٥١	% ٤٥	% ٩١,٢	% ٩٦,٧	٤٥	٤٦٩	٥١٤	٤٨٥	٢٩	٧	١	٣١١	٣٣٤	٦	١			

التغير في عدد الدعاوى الواردة والمفصولة والمدورة لدى المحكمة الإدارية في العام ٢٠٢١ بالمقارنة مع عام ٢٠٢٠
الجدول رقم (٤٦)

٢٠٢١ الإنجاز		٢٠٢١ العيب		٢٠٢١ نسبة التغير عام ٢٠٢٠ مع ٢٠٢٠ بالمقارنة مع			٢٠٢١ عام										٢٠٢٠ عام			
القاضي	الهيئة	القاضي	الهيئة	في المدور	في المقصول	في الوارد	نسبة الفصل المدور إلى الوارد	نسبة الفصل المدور الحالي إلى الوارد	نسبة الفصل المدور الحالي إلى الوارد	المجموع	الوارد	المدور من عام ٢٠٢٠	عدد القضية	عدد الهيئات	الفصل	الوارد	عدد القضية	عدد الهيئات		
١٥٧	٧٨٥	١٩٦	٩٨١	%٣٥-	%٦٠	%١٥	%٨٠,٠	%١١٥,٤	١٩٦	٧٨٥	٩٨١	٦٨٠	٣٠١	٥	١	٤٩٢	٥٩٠	٥	١	



تم طباعة هذا التقرير بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID - مشروع تعزيز الحوكمة